



غالب التفاضل محمدي
عاصي صونق امته واثركبير



اللهم مالك الملك والملكوت
من ودائع الله حب الخروت
الحاج محمد شيخ مفتي زاهد الاكبر
عفا الله له ولوالديه بجميع
المؤمنين عامة

مفتی احمد قاضی مدد محمد افندرام حسنی افندی
بنی حقیقہ سید ابوبکر ساری کانت وریث
التبیین والتبیح

شيخنا
 شيخنا
 شيخنا

[illegible]

376

من وواع الرما
 لدی صوفی
 الحاح حسن الفهی مدایک
 غمره



(Faint handwritten text in Persian script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.)

Haran Hüsnü Ps.
 376



بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم
 الدين. **فوض** اذا كان مدها فوضت فيه النجاسة بعينها ثمانية و
 اربعون ذراعا حتى اذا كان مدها فوضت فيه لان هذا أقصى قول
 قالوا فيه فان منهم من قال اربعة واربعون ذراعا فكان هذا احوط
 ولو كان الماء اقل من عشرة في عشرة كنه عيق فوضت فيه النجاسة حتى
 نجس اربط وصالا عشرة في عشرة فهو نجس لانه نجس لا يسطر بالشر
ولو فوضت فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة ثم اجتمع فاضا اقل فهو طاهر
 لان الان لم يوجد نجس بعد الاجتماع **وض** عشرة في عشرة قل ما دونه فوضت
 فيه النجاسة ثم دخل الماء حتى امتلأ فوضت لم يخرج منه شئ لا يجوز التوضي به
 لانه كمل دخل الماء فتنجس به كبر لا يكون فيه ماء في الصبف ويرث فيه الداء
 والنس ثم يملأ في الشتاء بماء ويرفع الناس منه لجه فاك الماء الذي يدخل
 في القدير او لا يدخل على مكان نجس فالنماء والنجس ان كثر الماء بعد ذلك
 لانه كمل دخل صابغ فلا يطهر وان كان الماء الذي يدخل القدير ينقى في
 مكان طاهر حتى صار عشرة في عشرة ثم انتهى الى النجاسة فالنماء والنجس طاهر
 لان الماء ساكن قبل ان يتنجس كثيرا لا يتنجس **فوض** الصغيرة اذا كان مدها
 نجس فوض الماء في جانبها وخرج من جانب اخر يطهر الماء اذا جرى على الحيفة
 او فيها ان كان الماء كثيرا لا تبين فيه الحيفة والماء طاهر ان كانت تبين لفة الماء

فالنماء

فالنماء نجس **وض** الكبير اذا اجمعت مائة ففقدت ان فيه نجسا وتوضا
 من ذلك الموضع فان كان الماء منفصلا من الجذ فلان من فيه لانه يصير كالوض
 المسقف فان الماء متصلا بالجذ لا يجوز التوضي من النجس لانه ضار
 كالنقصه **من القنية كذا في الواقيات** البئر عندنا بمنزلة الموض الصغيرة
 يتنجس بوقع النجاسة فيها **بئر** نجس وما قاربها ثم عاد بعد ذلك الصحيح بانه
 طاهر بمنزلة النهر وينبغي ان يكون بئرا بالوعة وبين بئر الماء قد خرجت اذرع
 وقيل هذا غير لازم وانما المعبر عدم وصول النجاسة اليه ذلك يختلف بصلابة
 الارض ورخاوتها **والا** اذا وقع في البئر ثم خرج جيا لا يتنجس الماء اذا لم
 يكن على اعضائه نجاسة وكذا اكل حيوان مما يؤكل لحمه اذا وقع فيها ثم خرج
 جيا وكذا اللحم والبغل اذا وقع فيها ولم يصل فيه الى الماء واما اذا وصل
 فيه نخرج البئر كله **اما** الدجاجة اذا وقعت فيها ثم خرجت جيا لا سوا
 اصاب فيه ام لا استحسانا وكذا سوا كمن البسوت اذا وقع فيها ثم خرج جيا
انفس الفارة بمنزلة الشاة وكذا اذ وقع قطعة لحم الميتة **اما** الكلب اذا
 وقع فيها سوا اصاب فيه او لم يصب ثم خرج جيا يتنجس البئر وكذا الخنزير
 والجنب والحائض التي انقطع ميعنها اما التي لم ينقطع اذا وقعت فيها و
 ليس على اعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر لا يتنجس بوقعها **ب** دخل البئر
 لطلب الدلو فانفس فخرج فابرجل كاله عند ابى يوسف وعند محمد كلما بها
 طاهر ان عند ابى حنيفة رحمه الله كلما بها نجس **جب** ادخل يده او حبله
 في البئر لا يفسد ماؤا للحاجة لطلب الدلو ولو ادخل يده في الاناء لفسد
 استحسانا ولو ادخل حبله يفسد لعدم الحاجة **ح** ما يؤكل لحمه من الطيور
 الكبار كالباقر والحمير يفسد البئر اذا وقع عند ابى يوسف ولا يفسد

فقط

التوب في الاناء قولان **و** الدجاجة يفسد الماء وكذا خر البطل جبل البر
 و د لوطا طه ان وان كان في القبيان والنسوان يضعون ايديهم مكان الصدرة
نخ طين البر النجس لا يجب اذا وجب نزع ماء البر لا يجب موتا ليا رجل نوضا فوقع
 الماء المستعمل في البر يفسد عند اي حنيفة حيا او اما الاستحالة اذا وقع فيها نجس
 بالاتفاق **من التوازل** الماء الجار اذا كان يجري فاراد انسان انه يتوضا منه
 فان كان وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان وجهه الى مسيل الماء لا يجوز الا ان يمكث
 بين كل عرفتين مقدارا يذهب الماء بفاته **في القنينة** والقنينة من خشب
 كل قنينة خمسون مناديل لثلاثة **تأخر** احوث القنينة في البيت وكان
 الاصطبل حارا او كان بيت بالوعة وفي كل طابق او كان معلق فترشح منه النجا
 او كان جدار اللحم نجس فترشح اصاب التوب لم يظهر اثر النجاسة لا يفسد
 التوب **بزرارية** البائل المتعلقة بالمسح لم يجز على الجوب عند ان ينفذ رجلا له الا
 منعلا لعدم معنى لفف الخنثين كالزريق لا يمكن مواظبة المشي عليه بخلاف
 المنقل والمجدة وجوازها هو ما يقوم على الساق بلا ربط كجوب من صوف
وروي رجوع الى خنيفة الى قولها وبه يفتي **لما روي** انه عليه الصلوة والسلام مسح
 على جوبيه ولانه يمكن المشي فيه فصح اي المشي على الخنثين المتخذ من لبد وعلى خنث
 بلا ساق ولو ستر كعبه ذكر انه لم يجز على الجوب في موعني ويجوز على الجاروق
 المشقوق على ظهر القدم وله ان يستره عليه فيستره لانه غير المشقوق وان ظهر
 في ظهر القدم شيء فهو كزوق لفف في خلاصة الجاروق اذا ستر القدم والكعب
 ولا يبرحه الاقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه الجوب من الغزال كالجوب المتقا
 خنفيه على خلاف لا يجوز على رقيقة او مجموعا ان يجوز لو منعلا او مجتدا يقال
 جوب مجتدا او وضع الجلب على اعلاه وجوب منقل اذا وضع الجلب على اسفله كالنعل ولو كان

في التوضي باليد لا يجوز لان
 هذا ليس بما عده

الماء المنقطع بالمسح

الكبراس لم يجز وان كان الشعر فالصحيح انه ان صلبا يمشي معه فسخا او فسخ
 فهو على خلاف بخبره على الجوبين لو لبسها على الخنثين قبل المسح لفف على لفف
 كف فلو لبسها وحدها قبل جاز المسح وقبل لا ولو كان من كبراس من نحوه فان لبسها
 منفرد من وكذا لو لبسها على الخنثين الا ان يكون رقيقا يصل اليها لفف ولو كان
 بسلف على الجوب من كبراس او نحوه فلا يجوز المسح عليه بل يجوز المسح على كعب
 لفف ام لا ذكر في معراج الدراية شرح الهداية جوازها عند الشافعي حمله ولم ارفقه و
 عن ائمتنا جوازها او عدمها وينبغي ان يجوز اذا لفف بصير يد لا عن الرجل لا عن الجوب
 لما ذكر في مسح الجوب على لفف ايضا جواز المسح على الجاروق يشترط ان لا يكون
 الجاروق لا لبس الا باللفف غالبا وهي في معنى الجوب من كبراس ونحوه **تيسر**
 وشرط جواز المسح على لفف ان يكون لا لبس لفف على طهارة كاملة قبل الحدث
 بس خفيه بعد ما توضا وغسل جلبيه وغسل جلبيه او لا ثم لبس لفف قبل الحدث او
 غسل احد من جلبيه بسلف عليه ثم غسل الرجل الا خرو بسلف عليه ثم
 اكمل الطهارة قبل الحدث **فان** نقل في فتاوى الشافعي انه لا يلبس الكبراس
 المجرد تحت لفف يمنع المسح على لفف لكونه فاصلا وقطعة كبراس لفف على الرجل
 لا يمنع لانه غير مقصود في اللبس لكن مما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لانه لفف الغير
 الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا عن لبس الجوب عليه بان لا يكون فيه الكبراس
 فاصلا او لي **شرح المجمع** المسح على الخنثين ثابت بالسنة المشهورة عن رسول
 الله عليه السلام فلو لا ذلك لكانت لفف الحسن البصري رحمه الله ادرت سبعين
 رجلا من الصحابة رضي الله عنهم كلهم يرون المسح على الخنثين وقال ابو حنيفة رحمه الله
 ما قلت بالمسح حتى جاءني مثل منوالها وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم يبر
 المسح على الخنثين لانه الاثار التي جاءت فيه في غير التواتر **كافي** ولو كان كعبه مشقوقا

ثلاثة اصبع لا يمسح وان كان اقل منها يمسح **عبط** اذا لم يكن كعباً لا يبر من
كعبه او قدميه لا مقدار اصبع او اصبعين جاز للمسح عليه يومئذ خف
لاساق **المسائل المتعلقة** بالصلاة رجل استنبت عليه القبلة في المفاضة
فاجزعه رجلان او رجلان القبلة الى هذا الجانب وفتح اجتهاده الى جانب آخر
فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران لا يلتفت لقولهما لانها
يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع
يجوز لهما ان يأخذ بقولهما لان الخبر في كونه حجة فوق الاجتهاد **قينة** وصلاة **بالصحة**
على هنازة مقدمة اذا اجتمعت الاخطئة **منقح** ويقدم صلوة هنازة على الخطئة
كذا في القبلة **الدرر والغرر** من جعل ثوباً عليه غيره جاز في التطوعات و
المفروضات قبل لا يجوز في المفروضات **جامع الفتاوى** وذكر في زيادته
الزيادات التطوع بجماعة في غير رمضان مكروه وفي المحيط لا يكره الاقتداء
بالامم في النوافل مطلقاً نحو القد والارغاب ليلة المنصف شعبان ونحو
ذلك لا يمار آه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن **ذكر** صدر الاسلام في
الجماع الصغير ان يحيط في قتل لحيات حتى لا يقتل حياً فانهم يودون اذا كان
كبيراً عظيم الجاهل اذا راي حية وشده انه حتى يقول انه خل طريق المسلمين وضر
مترك فان واحد من اخواني هو اكبر مني سناً قتل حية بسيف دارنا
فضر به لجن حتى جعلوه زمناً حتى كان لا يحرك جلده قريباً من الشمر ثم عابناه
وداويناه بارضاه لجن حتى تركوه زال به وهذا ما عابته يعني **نهاية**
ولا ياب من قتل حية والعقرب في الصلوة لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الاسود
ولو كنتم في الصلاة لانه ازاله الشغل يشبه المارويين وسور جميع لحيات
يعني التي تسبح حية وغيرها هو الصحيح انتهى كلامه لبداهة قوله الصحيح حرار عن قول

ابى حنيفة رحمه ان لحيات منها ما يكون سواكن البيوت وهي حية ومنها ما لا يكون
والاولى هي التي يكون صوتها يصنأها ضفيرة تان تمشي مستوية وقيلها لا ياب
لقوله عزم اياكم وحيته البيضاء فانها من لجن من غير فصل بين الصلاة وغيرها
ايضا الا احداً عذاروا لانه ان بان يقال خل على طريق المسلمين فان ابى
قتل والثانية هي التي يضرب بها الى السواد وفي مشية النور وقال الطحاوي
الفرق بينهما فاسد لان النبي عليه السلام اخذ على لجن اليهود والمواشي بان لا يظهروا
في صورة لحيته ولا يدخلوا في بيوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وهو فاحش
الائمة والمصنف لا يطلق ما روينا **الحل** ولا يابى بالحيته حال ما يقرأ القرآن
في المسجد اسمع لان النجاسة في حق من دخل بنية الفرض فلم يكن النجاسة سنة
والاستماع فرض فلا يترك الفرض لما بسنة ودخل المسجد بنية الفرض
او الاقذار ينوب عن نجاسة المسجد وانما يومئذ نجاسة المسجد اذا دخل غير الصلوة
قينة المسائل المتعلقة بالزكاة ويكره ان يعطى فقير او احد المائتين درهم
او اكثر عند ابى يوسف لا يجوز اكثر من مائتين ذكر في الخلاصة هذا اذا لم يكن
الفقر مدبونا اما اذا كان مدبونا فرفع اليد عن الزكاة الوضعية عنه لا يبقى له شيء
او يبقى اقل من المائتين لا بأس به وكذا اذا لم يكن مدبونا لكنه عيال جاز ان
يعطى مقدار ما لو وزع على عياله نصيب كل واحد منهم دون المائتين واغنى
الفقر الواحد عن السؤال افضل من التفريق على الفقراء وفي الجمع دفع الزكاة الى
فقير مدبون بقضيه دينه افضل من الدفع الى فقير آخر **خاتمة الفتاوى**
رجل مائة درهم على انسان ان كان المدبون معسر المفقرات انه يحل الاخذ
وان كان موسراً او مراً بالاي لا يحل ان كان منكراً او له بنية عادلة لا يحل
ايضا ان يرفع الامر الى القاضي ويحلفه فاذا حلف يحل لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك

نصابا من اسرار كان يجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك ان كان صحيحا
 مكنتها **فانما** يجوز دفع الزكاة الى اولاده واولاد اولاده من قبل
 الذكور وان سفلا ولا الى والده واهله وجماعته وان علوا من قبل
 الالباء والامهات ويجوز الى سائر قرابة نحو الاخوة والاخوات والاعمام و
 العمات والاعوان والحالات ولو دفع الى اخيه ولها على زوجها ما يبلغ نصابا
 ان كان الزوج مملوكا لم يطلب له الا ما لا يجوز وان كان فقيرا او غنيا
 الا انه لا يعطى لو طلبت جاز الصرف لهما ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها
 مؤسرة عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن الفضل النفقة او لم يفرض لا يجوز الدفع الى صغير
 والده غني ان كان الابن كبيرا جاز وكذا الى بنت غني في رواية ابي يوسف
 وهو قوليها وكذا لو دفع الى فقيرة ابن مؤسرة قال ابو يوسف ان كانوا في
 عيال الغنا لا يجوز دفعها له ولا يعطى عبده ولا مدبره ولا ام ولده ولا مكاتبه
 علم بذلك او لم يعلم **خلاصة** كان للرجل طعام شهروا يوسا ودراتي درهم
 يجوز صرف الزكاة اليه ان كان اكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز وان كان
 عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء ودراتي درهم وهو لا يخرج
 اليها في الصيف تجوز له اخذ الزكاة وكذا لو كان له جوارية او غلام ساوي
 ثلاثة آلاف درهم ولا يخرج منها ما يكفي له ولغيره اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل
 يجوز اخذ الزكاة ولو كان له دار فيها ستان ودراتي درهم ان لم يكن
 في البستان مرافق الدور من المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه
 وهو بمنزلة المتاع والجواهر **خلاصة** والفقير عند ابي حنيفة رحمه الله ليس بنصاب
 وعنده ما يكفيه لا يسيل ان من المسكين من يسيل ان من لا يجد قوته ولا يملك
 السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض قال البعض لا يحل السؤال لمن كان

٤
 اي يملك خمسين درهما ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصابا
 فان كان له كتب او دين على الناس قد ذكرناه بجماعته **خلاصة** **رواية الفقيه** في دفع
 دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد بن الفضل
 الى فقير فظهر انه دفع الى ابنه وابنته جاز عند ابي حنيفة ومحمد بن الفضل
 الدين من المديون بعد حلول نوبته الزكاة فان كان المديون غنيا لا يجوز دفعه
 الواهب في الزكاة استحسانا ان كان المديون فقيرا فوجب له دين نوبته زكاة
 حال عين عند الواهب لا يسقط عنه ذلك المال كذا لو نوبته زكاة دين آخر على غيره
 ولو ديسب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين في الحسن يكون
 موديا وسقط عنه الزكاة وكذا لو ديسب كل الدين من المديون بنوبته الزكاة
 كما لو كان النصاب عينا فصدق بالنصاب على الفقير او لم ينو شيئا كان موديا
 قياسا استحسانا **خلاصة** اذا دفع الى رجل كوة على ظن انه صالح لا عطا الزكاة
 فظهر انه غني او ما ينبغي او ذمرا وابوه وابنته يوجب ابو يوسف عليه الاعم
 يعني اعادة الزكاة عليه بنا وليس يجب استردادها لانها لا ترد اتفاقا
 وحل يطيب المقبوض على القابض فكمثلوا اني انه لا روية فيه اختلفوا فيه فعل
 قول لا يطيب اذا يصنع قبل تصدق وقبل برده على المعطي على وجه التملك
 يعيد الا ينادى قال ابو يوسف عليه لاعادة ولكن لا يسترداداه لظهور خطا
 يبقين امكان الوقوف على هذه الاشياء واما عدم استرداده فلان قد
 جهة الزكاة لا ينقص الاداء وانه اعلم **فصل في الجائز** ولا يسع اخراج الميت من
 القبور بعد دفن اذا كانت الارض موصوفة او اخذت بالشفعة ويستحب الفقير
 دفنه في المكان الذي مات فيه ابي حنيفة ومحمد بن الفضل والقوم وان نقل قبل الدفن قبل
 ميلين فلا بأس وكذا لو مات في غير ماله يستحب تركه فان نقل الى مصر او الى غيرها

لما مران يعقوب عزم مات بمصر ونقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل
 تابوت يوسف عليه السلام من حبش الى الشام بعد زمان وسعيد بن ابي
 وقاص مات في صبغة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعناق الرجال
 الى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا بعد ان
 ماتت ولا يكسر عظام اليهود سرا اذا وجد في قبورهم لان حرمه عظيم
 كرمه عظيم للمسلم لانه لما حرم ايداه في حياته يجب صيانته على الكعبة
غيب نقل الميت من البلد الى البلد غير حرام ولها مل لا يكون انما وعن محمد
 انهم موصية بعد ما دفن مدة طويلة او قصيرة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز
 اخراجه بعد ان تظهر الارض مفضوة واخذت بالشفقة والوصية بحمله
 الى موضع اخر باطله **خ** **انه المفتى** اذا قتل شارب الخمر حال السكر فهو شهيد
 لان شرب الخمر معصية لا يمنع حكم الشهيد من المحيط في المصالح اذا كسر عظام
 الموتى لغيره جبا في الاثم ولا يكسر عظام اليهود سرا اذا وجدت في قبور
 فان جعل في تابوت اياها نقله الى مكان اخر لا يابى ان لم يدفن هو اى
 السؤال لكل من سرج حتى الصبي واسه طامحات ولد ما في غير بلد صاوي
 نصبر فاراد ان تنبش لا يجوز ويشرك هناك **بن ازي** من قتله
 او وجد في المعركة وبه اثر لجرأة او قتله المسلمون ظلم ولا يجب بقتله
 فيكفن ويصل عليه لا يغسل عن الشهيد ومعه لا ينزع عن ثيابه وينزع عنه
 الغر والنف السباح ومن ارت غسل الارثا ان ياكل ويشرب
 او يبتدأى او يبي حتى يمض وقت صلوة ويوقل او نقل من المعركة ومن
 قتل في حد وقصا غسل وصلى عليه من قتل في البغاة وقطاع الطريق لم يصل
 عليه لا يغسل في قتل نفسه لم يصل عليه عند ابي يوسف رحمه الله في الكا باغى

يصل

يصل عليه لانه فاسق غير باغ هذا اذا كان عمدا ولو كان خطأ غسل ويصل
 عليه اتفاقا **شرح مجمع المسائل المتقدمة بالوقف** وبدعواه والشهادة عليه اتفقت
 الائمة على جواز الوقف واختلفوا في كيفية جوازه قال ابو حنيفة رحمه الله شرط
 جوازه ثلاثة ان يكون موصى وان يحكم به حاكم وان يجعل اخوه ملكا كين حتى اذا
 لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لا يصح الوقف يبقى على ملكه فنجو زبغة وبورث
 عنه الا ان يحيزه الورثة وقال محمد رحمه الله شرط الوقف اربعة التمسك الى
 المتولى ان يكون معززا وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف
 وان يكون مؤبدا بان يجعل اخوه للفقراء او لوصية ليست بشرط حتى لو وقف
 على نفسه او امهات اولاده او وقف مشايخا يصح عنده وعند محمد لا يصح مشايخ
 ما رآه رآه ابو حنيفة ومحمد ومشايع خراسان اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله
 ترغيبا للناس في الوقف **من وجيز الفتا** وبني المتولى في مال الوقف في عرصه
 الوقف ومن انفسه للوقف لم يكره شيئا كان او وقف بخلاف الجاهل وان
 اشهد انه بناء بنفسه ملكا له **بن ازي** رجل قال رضى هذه صدقة موقوفة على
 نفسه قال اهل المال لا يجوز في قياس قول ابي يوسف انما قال بناء على ان الوقف
 اذا شرط في الوقف ان يؤكل او ياكل منه ما دام جبا لا يجوز ذلك قول اهل المال
 ويجوز في قول ابي يوسف قالوا يجوز الوقف والشرط جميعا وذكره صدر الشريعة
 حم الدين ان الفتوى على قول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف قال
 الفقيه ابو جعفر ليس في هذا عند محمد رحمه الله رواية ظاهرة الا في ذكر في كتاب
 الوقف اذا وقف على امهات اولاده جائز ولو قال جعل وقف على نفسه
 لا يجوز عن ابي يوسف انه قال لا يجوز ذلك فاذا مات يصير ملكا كين **فان قيل**
 ولو وقف ارا فيها امهات يطرن ويرجعن قالوا الامهات داخل في الوقف

وقال ابو يوسف شيء من
 ذلك ليس بشرط

ومشايع اخذوا بقوله ابو يوسف

كما لو وقف طيبة فيها مما يكاد واداد يعملون فيها فوقف الضبعة بما
 رخصها من النيران والبعد وسماها بما جاز ذلك كذا الوقف فيها كوارات عمل
 جاز ذلك بصير النخل نخل للعسل **قاضي** بايع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان يامر
 القاضي ان يباع بعضه لاصلاح باقية بان حوز كذا جاز وعن الحلواني يجوز ان
 يباع ويشترى ثمنه آخره ويجوز ذلك للحاكم والمتولي ان لم يقطع النفع عنه
 ولكن يؤخذ ثمنه ما هو خير منه للمسجد **قاضي** رجل باع دارا ثم ادعى اني كنت قفها
 او قال انها وقف على تصدق به له دعوى ليس له ان يحلف المشتري انما لو اقام
 البينة تقبل كما لو شهد اهل عتق الامة تقبل من غير دعوى لو ادعى المشتري على بايعه
 ان الارض التي بعها مني وقف على مسجد كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه ابي جعفر
 وقال الفقيه بواليت به اخذ وقيل لا تقبل والاول اصح وان لم يقبل البايع انها وقف
 عليه وقد ذكر في فتاوى النسي ان لا تصح هذه الدعوى **صلا من فضول الامم**
 والدعوى ليس بشرط سماع البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو
 التصديق بقله فلا تشترط الدعوى كاشهادة على الطلاق وعتق الامة
 الا اذا كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا
 وتصرف جميع الغلة الى الفقراء فلا يظهر حكمها الا في الفقراء وقيل ينبغي ان
 يكون الجواب على التفصيل اكران كان الموقوف على قوم بايعا منهم لا تقبل
 البينة بدون الدعوى عند الكل ان كان على الفقراء او على المسجد عند ابي جعفر
 ومحمد يقبل وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل **من فضول الامم** فان مات الموقوف
 ثم القيم لم يوص الى احد فالمر فيه الى القاضي لا يفوض الى اجنبى انا
 وجد من ولد الواقف اهل بيته من يصلح للتولية وان لم يجد من يصلح منهم
 يفوض الى اجنبى فان فوض الى اجنبى ثم صار منهم من يصلح للتولية صرف اليه

مطل الدعوى ليس بشرط سماع البينة على الوقف

من الوجيز ولا يصح تعليق الوقف بالشرط بان قال امنت من مرضى هذا
 فقد وقف ارضي هذه لا يصح الوقف بمرى اومات **من الوجيز** ولا يصح تعليق
 بالموت بان قال اومات فقد وقف ارضي على كذا قد وري رجل قال
 ان مت مرضى فقد وقف ارضي هذه لا يصح سوا صح اومات لانه علقه بالشرط
 وتعليق الوقف بالشرط لا يصح فرق بين هذا وبين ما اذا قال امنت
 فاجعلوا ارضي موقوفة جاز وقفا لان هذا تعليق التوكيل بالشرط وانه
 يصح الا ترى انه لو قال امنت دخلت هذه الدار فاجعلوا ارضي موقوفة جاز
واقعات حسام اذا اشترط في الوقف ان يبيعه ان يجعل ثمنه في وقف
 الفصل جاز الوقف بشرط عند ابي يوسف رحمه الله وذكر الانصاري
 في وقفه انه لا يبيع الا باذن الحاكم قال الانصاري ايضا وينبغي للحاكم اذا ربح
 اليه لا منفعة في الوقف ان يذره له في البيع اذا رآه احظ لاهل الوقف
 وان باع واشترى ثمنها ارضا اخرى كانت وقفا وليس ان يبيع الارض
 الثانية الا ان يشترط ذلك في اصل الوقف كرهه اهل المال في وقفه ولو شرط
 في اصل الوقف ان يبيع الوقف يجعل ثمنه الى بابي ابواب الخير فالوقف بطل
 وان شرط في الوقف ان يبيعه ولم يبع لم يجر لمن دلاه بعده ان يبيعه واذا
 وقف ضبعة على ان يبيعهها ويصرف ثمنها الى حاجة قال ابو نصر الوقف
 جائز والشرط بطل وعن ابي القاسم نحوه وقال ابو بكر الاسكاف الوقف
 بطل وقال صدق الشهد وهو المختار وفي فتاوى التجنيس الوقف بالشرط
 باطلان وهو المختار **مناخانية** ولو وقف على اولاده يدخل فيه اولاده لصلبه
 واولاد ابنته وفي اولاد البنات وايتان في ظاهر الرواية رواية انهم
 لا يدخلون في وقف منه على اولاد جوارحه للفقراء فان بعضهم يصر في الوقف الى ابليس

مطل تعليق الوقف بالشرط لا يصح

مطل تعليق الوقف بالموت لا يصح

مطل شرط في الوقف ان يبيعه

مطل وقف على اولاد يدخل فيه اولاده لصلبه

فان كانوا صرف الى الفقراء خلاف لو وقف على فلان و فلان سماهم معهم
 من اولاده وجعل آخره للفقراء ثم مات احد منهم يصرف نصيبه الى الفقراء
من الوجيز ولو وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده
 الموجود يوم الوقف من حديث بعده وبشرك البطنان في الغلة ولا يدخل
 من سفل يند بن بطين ولو قال هذه صدقة موقوفة على ولد سر وولد ولدي
 واولادهم تدخل البطون كلها وان كثروا والا قرب والا بعد فيه سواء
 وكذا لو قال على اولاد سر يدخل فيه البطون كلها لكن يكون للبطن الاول
 مادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني ثم ما عداهما من البطون يشتركون
 في القسمة على السواء الا قرب الا بعد منه سواء **من الوجيز** ولو زوج لها كم حارة
 الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف
 من امته الوقف لا يجوز **بزازية** قيم اشترى من غلة المسجد حائونا او دارا
 يستغل ويبيع عندها جاز ان كان له لاية الشراء واذا جاز له ان
 يبيعه **بنية المفتي** مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يصح اذا كانت في
 محلة واحدة او يكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكس لا يجوز
 وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة الاحتمال خرابها في ادوية
 المملكين له ماشا وقله رغبات ان من فيها **بنية الفتى** في غصب ووقف
 وعقاره على الضمان كما في منافعة وكذا التيمم **بزازية** لو قال وقف على اولاد
 لم يصرف الى البطن الثاني ما بقي من البطن الاول واحد **شرح الطحاوي**
 وذكر في الذخيرة اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال في القيم
 محد بنيتها ارضا اخرى فهي اكثر ريعا منها **فصول العمادي** وفي فوائد
 صاحب المحيط قيم الوقف اذا باع الوقف بمر القضي ورأيه تديره جاز يملكه

سكان النعمان ببيجرا وشبرا
 ارضا اخرها اشترى بعاقرها

روى عن ابى يوسف بضاني وصايا نظم الرندوس ويكذا ذكر الصدر
 الشهيد **فصول العمادي** في فناء القاضى ظهر له بن يبيع البنا والموقوف
 لا يجوز قبل المدة يجوز بعده وكذا الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل
 القطع ويجوز بعده **فصول العمادي** يجوز للواقف ان يعزل ولده على
 وقفه او يجعله ناظرا عليه عملا بما هو المذكور في الذخيرة من ان الواقف
 اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان يخرج من شرط
 له الولاية ويوليها غيره **خلاصة** اشترى ارا وسكنها ثم ظهر انها وقف
 او كانت للصغير يجب عليه احوال مثل صيانة طال الوقف الصغير **فصول العمادي**
 مسجد له اوقاف مختلفة لآباس للقيم ان يخط غلته فان خرجت
 منها لآباس بمائة من غلة حائوت آخره سواء كان الوقف احدا او مختلفا
خلاصة الوقف الذي سرقا دم امره ومات وارثه ومات الشهود الذين
 يشهدون عليه فله على جهين اما اذا كان له رسوم في دواوين القضاء
 المعتمد عليه ولم يكن في الوجه الاول اذا وقع النزاع فيه ارجى على الرسوم
 الموجودة في دواوينهم لان ذلك يدل ظاهره وليس هناك دليل فوفى الوجه
 الثاني يجعل موقفا من اثبت في ذلك حقا قضى له به لانه دليل هنا فقذر
 القضاء بالاصل في اكله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم من
 الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فانه اووا بشي يؤخذ باقرارهم
 لانهم قائمون مقام الواقف وكان الرجوع الى ورثة الواقف اولي فان
 تقذر يرجع الى الرسوم فان تقذر يجعل له قيام الدليل موقفا **واقعات حساني**
 ولو قال وقف على اولاد سر يدخل فيه البطون كلها يوم اسم الاولاد ولكن
 يكون للبطن الاول مادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون

انفس تقادم

لثالث والرابع والآخر يشترك هذه البطون في القسمة والادب
والابعد فيه سواء يعني الترتيب ليس بشرط بين البطن الثاني فالكسور **محيط**
وقف منهم وليس من الغلة ما يمكن عمارة الوقف بطل الوقف يرجع
النقص البناء الى الواقف ان كان حيا والى الورث ان كان ميتا **خلاصة**
قال الصدوق الشهيد في الفوائد وفي حاشية المسائل نظروا على هذا
احرق السوق لها نوت فضا محال لا ينفع ولا يستأجر بشئ يخرج من الوقف
خلاصة متولى الوقف يوجب الوقف وتصرف فيه تصرفا آخر وكسب
الصك آجور وهو متولى هذا الوقف لم يذكر انه متولى في اى جهة لم يجر وكذا
الوصى من الوصى الاب وصى له وصى لامة والوصى في جهة له كم ولم يسم
القاضي الذر ولاه جاز **جامع الفصول** وفيها وسئل الامام ابو القاسم
عمن غرس في الوقف من ماله ومات قال ان غرس في غلة الوقف فهو للوقف
وان لم يذكر شيئا فهو عنه ميراث ولو غرس في ارض موقوفة على الرباط
فان شجر الوقف **خلاصة** وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين شرط
الواقف ان يكون المتولى من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان
يولي غيره بلا خفاء ولو لاه هل يصير متوليا قال **جامع الفصول** وللقاتل
عزل قيم نضبه الواقف لو خيرا للوقف وذكر الامام شمس الدين القاضي
لا يملك نصب وصي قيم مع بقا وصي الميت وقيمة الا عند ظهور هيبته
منها **جامع الفصول** اذا مات المتولى والواقف حي فنصب القيم الى الواقف
لا الى القاضي فلو كان الواقف ميتا فوصيه او لا من اقله فلو لم يوص
الى احد لم يأت الى القاضي **جامع الفصول** يقبل قول الامنا مقدارا حصل
في ايديهم من الغلة والوصي القيم في ذلك سواء والاصل في الشرع ان القول قول

مطلب في الوقف والانهدم

مطلب اجور المتولى الوقف لم يجر

مطلب ممن غرس في الوقف

مطلب لا يملك القاضي ان نصب وصيا ولا يجمع

مطلب يقبل قول الامنا

القاضي في مقدار المقبوض فيما يجب من الانفاق على اليتيم وعلى الضيف
وما صرف منها في مونات الاراضي ولا يستحق الاب مال الصبي لا الوجه
في مال اليتيم والمتولى في مال الوقف **تأريخا** اذا كان اصل القرية وقفا على
القرية فبنى عليها رجل بناء وقفا بناءه على جهة اخرى اختلفوا فيه قال
بعضهم لا يجوز وبعضهم قال لا يجوز واما اذا وقف البناء على جهة القرية التي
كانت البقعة عليها يجوز بالاجماع وبصير وقفا بقعة البقعة هذا هو الذي ستر
عليه فتاوى ائمة خوارزم غرس شجرة ووقفها ان غرسها على ارض مملوكة يجوز
وقفها بقا لارض ان بدون اصلها لا يجوز ولا يجوز وقف بناء في ارض
عادية **تأريخا** رجل وقف ضيعة على بناءه واولاده ابدانا سوا واخر
ذلك للفقراء ثم غرس الواقف فيها شجرة ان غرس في غلة الوقف فالشجرة للوقف
وان غرس في مال نفسه قال عند الفرس انه للوقف فهو للوقف وان
لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه **غنية** متولى الوقف اذا تقبل ارضا لنفسه
نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضي فيتم
العقد باثنين **غنية** حوض ومسجد حزن تفرق الشمس عنه فلقاض ان
يصرف وقفا الى مسجد آخر او حوض آخر المسجد اذا استغنى عنه المسلمون
ولا يصل فيه او حزن فوقع يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته
ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف يبق المسجد ابدان
فتا يجوز بيع مسجد عتيق حزن لا يعرف فيه لا مسغا بتمنه في بناء المسجد الجديد
و **جيز** طالب القيم هل المسجد ان يقرض في مال المسجد للقيم للامام فامر
القاضي فافرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم وللقيم ما سدا
على الوقف لضروة العمارة لا يقسم لك على الموقف عليهم **فتا** حزن القرية

مطلب عوضا مسجد حزن تفرق

مطلب المسجد اذا استغنى عنه المسلمون

مطلب يجوز بيع مسجد عتيق حزن

مطلب الاستغناء عن الوقف

فيها مسجد لا يصل فيه احد ولا يعرف بانيته وبني اهلها مسجد آخر لا بأس به واذا
 ما عرف بانيته ليس لهم ان يبيعوه وانما يعود الى مثل تلك الثاني **خلاصة**
 ولو اوج القيم الوقف ثم عزان نصب آخر فقبل اخذ الاجرة للمعزول والحق
 انه المنصوب لا المعزول اجر بالوقف لان **قف** ولفاضل ان يقرض
 مال الغائب اليتم قبل ان يقرض بالوقف كذا المتولى بقرضه بامر القاض
خ انه المتولى اذا اقرض افضل من مال صح اذا كان اقل ضرر من افساد
خلاصة غاب المتعلم عن البلد اياما ثم رجع وطلب طيفته فان خرج مسيرة
 سفر ليس له طلب ماضي كذا اذا اخرج واقام خمسة عشر يوما وان اقام
 اقل من ذلك لم يرد منه كطلب الرزق والقوت فهو عفو **ب** رتبة وقف
 متولى ومشرق لا يكون للمشرق فان يتصرف في مال الوقف لانه ذلك مفوض
 الى المتولى والمشرق مأمور بالمحافظة لا غير **قاضي** رجل ادعى دارا في يد غيره
 انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وفتحها عليه قالوا لا تسمع دعواه كما
 لو ادعى لنفسه ولي ثم ادعى لغيره وادعى انه وكيله وان ادعى اولاد وقف
 ثم ادعى انه له لا تسمع دعواه كما لو ادعى لغيره ولا ثم ادعى لنفسه **قاضي**
 لغيره لانه لاحق له في محله وصدده ثم ادعى انه وقف على وعلى اولاد في نفسه
 اختلاف المتأخرين **قف** قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف
 على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل ومن
 ما مضى **قف** قيم الوقف اذا انفق من ماله على الوقف ليرجع غلته فله الرجوع
 وفي بعض النسخ ان شرط الرجوع له الرجوع الا فلا وكذا ذلك الوصي مع مال
 اليتم **خ** انه استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه ليس للمتولى ان
 يستدين على الوقف للعمارة الا بامر القاضي **قف** مات المتولى ووليا

مطلب دالة اخذ الاجرة للمعزول

مطلب بقرض القيم بالوقف

مطلب ادعى الدار ثم ادعى وقف عليه

مطلب قضى القاضي بدخول اولاد البنات بعد مضي سنين

مطلب قيم الوقف اذا انفق من ماله على الوقف

يدعون تسليم الغلة اليه حياته ولا يئنه لهم فانهم يصعدون باليمين لا بخادم
 الضمان **عمدة القضاة** وقف بين اخوين مات احدهما وبقى في يده في اولاد
 الميت ثم لم يبق اقام اليته على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بن
 والباقي غيب الوقف احد تقبل من نصب خصما عن الباقيين ولو اقام
 اولاد الاخ بئنه ان الوقف مطلقا عليك علينا فبئنه مدعى الوقف بطنا
 بعد بن اول وقف بين جماعة فلو احد منهم او وكيله او على احد منهم او على
 يصح الدعوى اذا كان الوقف احد الا يصح الدعوى على بعضهم ان كان له ذو
 في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في ايدي كل واحد من **قف** اجتمع من
 مال المسجد في فليس للقيم ان يشتري دار الوقف لو فعل ذلك و
 وقف يكون وقف ويضمن وافتى محمد بن مسلمة بانه يجوز وهذا استحسانا واقيا
 ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم **قف** المتولى بنا في عريضة
 الوقف لو بنى من مال الوقف فهو للوقف كذا لو بنى من مال نفسه لكن للوقف
 ولو لنفس من ماله فلو شهد فله ذلك ان لم يذكر شيئا كان للوقف
 بخلاف الاجنبي بنى في ملك غيره ولم يذكر شيئا فانه لو بنى من ماله على امر الشاخر بن
 بنى في دار الوقف على ان يرجع الغلة فله الرجوع عانوت وقف بنى فيه سائر
 بلا اذن متولى قال انفق كذا وكذا لو لم يضر رفته ببناء القديمة رفته
 وهو لا يضر رفته فهو للوقف من ماله فليتر بصالح ان يخلص ماله من
 تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بنا المستأجر فيه مانعا من صحة الاجارة
 من غيره او لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك رفته ولو اصطلموا اعلى ان
 يجعل ذلك للوقف ثم لا يجاوز اقل القيمتين من ماله او بنى فيه صم **جامع**
الفصول غاب المتفقه من الوقف شهر او شهرين يحرم عليهم اخذ الرسوم

مطلب اجتمع من الوقف

مطلب المتولى بناء عريضة وقف

مطلب غاب المتفقه من الوقف

بلا خلاف ان كان ما يشاءه وان كان ما يشاءه وحضر وقت القسمة وقد
 اقام بكل امام لا يؤمن بثبوت السنة واخذ المرسوم كله ثم غل ونصب
 غيره بستر وحصة لم يؤم ويصرف الى الحارة **قنب** وفي الصغير مراد
 ان الارض التي في يده وقف فلان بشرابطه وانه متولية وبرهن وحكم
 له به ثم ادعى اخوانه ملكه لا تسمع القضا بالحق يكون قضا على الكافة بطلان
 الوقف قال الصد لم يجد له رواية لكن افتى الشيخ ابو شجاع بهذا قال
 الحلواني والتندر الوقف كالتق في النفوذ على الكافة فلا تسمع لانه اذا صح
 بشرابطه لا يبطل **نزاهة** في وقف اذا اجر الواقف والقيم او وصى الوقف
 او القاضى وامنه ثم قال قبض الغلة فصاعت وزفتها على الموت
 عليهم انكروا فالقول قوله مع يمينه في الشروط الظهيرية لوجعل متولين
 في الوقف ليس لاحدهما ان يبيع غلته عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله خلا
 ابى يوسف كما لو صين **قنب** جاء رجل ادعى ان هذا وقف على فلان
 واحضر صكا في حدود خطوط الحدود والقضاة الماضين وطلب
 من القاضى القضا بذلك الصك ليس للقاضى ان يقضى بذلك الصك
 لان القاضى انما يقضى بالحجة وهي الحجة البينة او الاقرار واما الصك
 فلا يصلح حجة لان الخط يبرؤ ويقتل كذا لو كان على باب له نوت
 مضرو. ينطق بوقفيته لها نوت لا يجوز للقاضى ان يقضى بوقفيته ما لم
 الشهود بوقفيته **من فصول الاسرار** في المسجد اذا اخذ من غلات المسجد
 ومات من غير بيان لا يكون ضامنا ذكرنا طغى اذا الامانات تنقلب
 بالموت ثم تحلل الا في ثلاث احدها هذه والاخر السلطان اذا اخرج الى الغزو
 وغنموا او دوع بعض الغنمة عند بعض الغنمين ومات لم يبين م اودع عنده

مطلب امام لا يؤمن بثبوت السنة

مطلب الدعوى بالملك عند ثبوت الوقف

مطلب القضا بالحق

مطلب جعل متولين في الوقف

مطلب لا يجوز القضا بكتيب الوقف

مطلب الامانات تنقلب بموت

لا ضمان عليه والثالث القاضى اذا اخذ مال البيعة واودع عند غيره ثم
 مات من اودع عنده لا ضمان عليه **قاضي** وقف قديم لا يعرف صحة ولا فساد
 بانه الموقوف عليه ضرورة وقضى القاضى بيمينه ببيع ينفذ اذا كان البائع
 وارث الواقف بانه الوارث لضرورة فابيع بطل لو قضى القاضى بيمينه ببيع
 هذا الباب **قنب** ولو عزل القاضى نصب غيره فقال الوصى للقاضى المنصوب
 حاسبني المعزول لا يقبل القاضى الا بيمينه **قنب** امام مسجد رفع الغلة وذهب
 قبل مضى السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة وقت الحصاد
 وبسحقه وصار كالبزنية وموت لها كم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في
 المهنة **بزاز** لا يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والامام
 والمعلم اذا لم يكونوا اصلا او في ابرام تهاون فيجوز للواقف الرجوع
 من هذه الشروط **وفيرة الفنا** **مسائل المتعلقة ببيع** البيع مبادلة المال
 بالمال بالراضى من الطرفين وهو على رتبة انواع الاول بيع العين بالعين
 وهي المقايضة سمي بها لساوى العوضين بالعينه يقال بما قبضنا الى مثابنا
 والثاني بيع الدين بالدين وهو السلم والثالث بيع العين بالدين وهو البيع
 بالنسيئة والرابع بيع الثمن بالثمن وهو الصرف **من الكفاية** البيوع ثلاثة
 بيع صحيح هو المعروف فيها بين الناس وبيع فاسد له دخول في الهالة او الشرط
 فيه وبيع باطل هو مضاف الى ما هو حرام اما البيع واما الثمن اما في البيع
 الصحيح فان البيع يملك نفس العقد وفي الفاسد يملك ما يقبض في البيع
 الباطل لا يملك كمال **من قواعد الفقه** فعلى بايع الحنطة خمسة دنانير لياخذ
 الحنطة وقال له بكم تبعتها فقال له مائة دنانير فسكت المشتري بها عند اخذ
 الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع ان يبيعها منه بل عليه ان يبيعها بالسعر الاول

مطلب قضا القاضى بيمينه ببيع

مطلب لا يملك بالبيع

مطلب دفع دنانير لياخذ الحنطة

قيل رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز عند الجميع وهو
 قول ابو يوسف قال محمد وزفر واث في رحمهم الله وان اوجالده قبل القبض
 قيل هو على هذا الاختلاف قيل الاجارة لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى
من لم يبيع الصغير اشترى من قبل قبضه قضى به دينه لا يبيع ولو تصدق
 المشتري بالمنقول المشتري والمستاجر بالاجارة او بدل الصلح من دونه
 العين لا يجوز عند الثاني خلافا لمحمد ولو وهبه من اخذ وامره بالقبض
 فقبضه جاز في المنقول العفا بخلاف كذا لو وهب من اخذ وامره بالقبض
 فقبضه في الجريد وهب التصديق او من اوقفه من باعه لم يجز عند
 الثاني واجارة ما اشترى من قبل القبض لا يجوز عقارا او منقولا وان امر
 بالقبض وقا محمد يجوز الزهر والقرض الهبة لغير البائع وكذا الوصية
 لغيره ولو وهبه للبائع او وهبه منه لا يبيع اتفاقا ولو زوج الجارية المشترة
 قبل القبض يجوز ولو وقفه قبل نقده الثمن والقبض توقف الامر ان قبضه
 وادى الثمن صح ولو مات لم يترك الاتباع الوقف ولو اعتقه المشتري
 او دبره جاز وسقطت حبه وان كان قبضه الملك البائع
 فان اد المشتري الثمن نفدت الكتابة وان اعتقه المشتري قبل قبضه
 ونفذه الثمن وهو مفلس لم يملك البائع سعاية العبد عندهما بخلاف الموهبة
 فان اعارة واجره من البائع لم يجز وان اعارة المشتري اجنبيا وامره
 بالقبض فقبضه صح **بزازية** في الملتقط ولو مات لم يعلم له وارث فباع
 القاضى اياه يجوز ولو ظهر الوارث فابيع من الثاني **خاتمة في كتاب**
القضا في فضل كذا في قضا الصلوة وكذا وان لم يجز للعبه الا بق طاب فطال
 ذلك بعد القاضى ويمسك عنه وفي القابلية باعه بعد ما جسدته اشهر ويبيع

مطلق اجارة الدار المشتري قبل
 القبض لا يجوز
 مطلق قضا الدين بالقبض قبل القبض
 لا يبيع

الثمن الى صاحبه اذا وصف حليته وعلامته وليس له ان يقبض البيع
قيل رخصا بنية رجل اشترى ارضا ببيعها ثم انتم وقها فان مات ولم
 يترك شيئا يباع الارض قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وهذه ثلاثة
 فصول العتق والبيع والوقف فالعتق قبل القبض ينفذ بلا خلاف
 ويكون قبضا فالبيع لا يبيع قبل القبض عند محمد بلا توقف والوقف يتوقف
 بلا خلاف بين ابى يوسف ومحمد وكان الفقيه ابو نصر محمد بن سلام يقول
 ينبغي ان يبطل الوقف ولا يتوقف كالبيع ولكن فرق بينهما بطلان وجه الفرق
 ان الوقف يشبه العتق من حيث انه يبطل بالشرط الفاسد وشبه البيع
 من حيث انه يحتمل النقص بعد وقوعه فتشبيهه بالعتق لا يبطل وتشبيهه بالبيع
 لا ينفذ فقلنا بالتوقف **من النشرة في كتاب الوقف** امر المديون بان يشترى
 له بما عليه من الدين فاشترى يكون مشتريا لنفسه في قول ابو يوسف رحمه الله
 لا لصاحب الدين خلافا لها **قاضي في كتاب المضاربة** ومن ابيع
 الموقوف ببيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشرا يتوقف بيعه وشراؤه
 على اجازة والده او وصيه والقاضى وكذا المصنوع والصبي المحجور اذا
 بلغ يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي والقاضى **قاضي في فصول**
البيع الموقوف اشترى ما بابليا ونقد الزبوف يرجع بابليا وعلى المديون
 ان لثة اشترى ما بابليا ونقد الزبوف ثم باعه مراجه فزاس المال لابيها
 والمرابعة حلف لمقبضين حقه اليوم وعليه الجهاد وقضاه الزبوف برء
 ولها خمسة على غير مجياد فاخذها وانفقها ثم علم ذباقتها لا يرجع عليه بالجيا
 الارواية عن ابى يوسف **من الفقيه الشافعي** في دينه وراهم فقال الدين
 انه زبوف فقال انفقها فان لم يرجع فردا الى فاخذها على هذا الوجه ولم ينفق

امر المديون ان يشترى
 من الدين

مطلق البيع الموقوف

خمس

له الرد بخلاف ما اذا اشترى جارية فوجد عيبا فقال البائع اعرضها
 على البيع فان انفق البيع والاراد ما على فتم البيع لا يملك الرد بعد العرض
 لان العرض قبل الرضا اشتراعه بدراهم بخارية ولقيه في بلد آخر
 لا يقدر على بخارية اجل مدة ذهابه ويستوفى منه ثمنه **بزازية** ولو كان الدين **جندري**
 مؤجلا ففرض قبل حلول الاجل بغير على القبول **فرضي** في كتاب **الغرض** واذا اجاب
 المكاتب قبل محل الاجل فابى المولى ان يقبله اجبر على اخذه لان الاجل حق
 المكاتب فانه اسقط سقط **مسطر** **السرى** المريض اذا باع ما يساوي
 الف درهم بمائة درهم من الاجنبى فنفذ الهاباه بقدر الثلث ثم
 يقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف ولا يردها من
 المبلغ واما ان تفسخ العقد وهو اذا لم يكن على الميت دين وان كان على الميت
 دين يحيط بماله فانه لا ينفذ محاباه في حق الوفاة اصلا لا فيما زاد على الثلث
 ولا يقدر الثلث ولا تحمل منه لا العين الفاضل ولا العين البسيرة
 ان في حق الوفاة لا يضر اصلا وفي حق الوارث يعتبر من الثلث واذا باع
 عينا من اعيان ماله من وارثه عند يمينه رحمه الله لا يصح اصلا من غير اجابة
 باقى الورثة سواء احاب ولم يحاب باع بمثل القيمة وباضعاف القيمة عندها
 بمثل القيمة جائز والوارث اذا باع عينا من اعيان التركة من المورث لم
 بمثل القيمة فكذلك الجواب عند يمينه رحمه الله فان باع المريض من وارثه
 شيئا وجاب ذكر شيخ الاسلام في شرح المأذون ان عندهما لا تصح الهابة
 اصلا اجابة الورثة او لم يجر ويقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام
 القيمة والايضخ وفي الزيادة ان بنفس البيع من الوارث لا يصح من غير
 اجابة الورثة وهو الصحيح في مراعاة شرح شيخ الاسلام ان المريض اذا اشترى

مطلوبه جارية فوجد عيبا فنفذها
 على البيع فان انفق البيع والاراد ما على فتم البيع لا يملك الرد بعد العرض

مطلوبه جارية فوجد عيبا فنفذها
 على البيع فان انفق البيع والاراد ما على فتم البيع لا يملك الرد بعد العرض

لا يصح

سنة من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه الثمن كانه جائز اذا لم يكن فيه
 محاباه كما لو باع من اجنبى قال محمد رحمه الله ما ثبت معاينة فالوارث والاجنبى فيه
 سواء وفي الذبيرة لم يذكر وفي هذه المسئلة خلافا لهذه المسئلة وليس على جواز
 شراء المريض من الوارث عند الكل **تأرخان** في كتاب **البيع** له غريم في بلد آخر وقال
 لا خرافة في هذا من الف درهم ذلك عشرة ففعل فله اجر مشد **بزازية** كل
 تصرف صحيح لا يجوز قبضه عالم ينطو تلك القيمة فطعن لمن باع بالدين ونقد
 المشتري الثمن في عدة لها وعمل المتاجر الاجر قبل استيفاء المنفعة وقضى
 الى اجنبى ببلد امر الدين لا يملك الاسترداد لاحتمال ان يقع ثمنه واجرة وقضا
 عن دين وفي الملتقى ان المدون يملك استرداده **بزازية** في **البيع** ولو اشترى
 سلعة بعشرين درهما من درهم التي في بلد ما وقبض السلعة ثم رخصت الدرهم
 ما اوجب عليه قال عليه عشرون درهما **تأرخان** من **البيع** الوصى عبد اذا اذن
 المشتري عينا ولا بنية له يحلف الوصى على التبات والوكيل على العلم لا العبد
 في يد الوصى فيعلم بالعيب بخلاف **قبي** وعن الاوزجندري من باع جارية
 ثم المشتري باع من آخر ثم من آخر فظهر انها حرة بالحقاق المبطل والبيع
 الاخير ميت ولم يترك ارثا ولا وصيا ولا مالا والبائع الاول حي نصبت القضا
 عن الاخير وصيا فيرجع المشتري عليه هو على الاول **بزازية** في كتاب **البيع** اشترى
 سويقا على ان البائع له بمن من الثمن وتقبضنا والمشتري ينظر اليه فظهر انه له
 بنصف من جاز البيع ولا خبا للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا اعاد
 انفق النور وكذا لو اشترى صابونا على ان يتخذ من كذا اجرة من الدين ثم ظهر
 ان يتخذ من اخر من ذلك المشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى
 قبضا على ان يتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا لم يتخذ من سبعة جاز البيع لا خبا

مطلوبه جارية فوجد عيبا فنفذها
 على البيع فان انفق البيع والاراد ما على فتم البيع لا يملك الرد بعد العرض

مطلوبه جارية فوجد عيبا فنفذها
 على البيع فان انفق البيع والاراد ما على فتم البيع لا يملك الرد بعد العرض

بنكوله والامتنان ببيعهما مائة او احدى مائة لكن بمحض بيعهما مائة المفشرة
 فان كان في حفرة النساء اللاتي لا يوثق بهن لزم المشتري ما يمين البائع حتى يحضر
 من يوثق بيمين **برازية** اشترى بقره على انها حلوبا ولبون قال الطحاوي لا يجوز
 البيع به بغير بعض المشايخ وقال الكرخي يجوز البيع به ولو لم يكن عن الخيفة حراما انه
 جائز كما لو اشترى كلبا على انه صيود او راع وبه اخذ الفقيه بالبيت وعليه
 الفتوى اشترى جارية على انها ذات لبن اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو
 جعفر الشرايحي ان كان المشتري لها جارية وبالفارسية فان يرى قال صدق
 الشهد عليه الفتوى بان جارية على انها برية من الحمل جاز وان باع على انها حامل
 قال الفقيه ابو جعفر ان كان الشتر من قبل البائع جاز وان كان من قبل المشتري
 لا يجوز الا ان يظهر المشتري انه يحتاج الى الظاهر **خاتمة الفقا** واشترى جارية
 على انها حامل فاذا لم يستكمل البيع لازم وليس للمشتري ان يرد ما باع
 جارية على انها مغيثة جاز ولا ترد سواء كانت تغن او لا تغن ولو اشترى على
 انها مغيثة البائع سعد بن خيفة ومحمد بن **خاتمة الفقا** لو باع شاة على انها حامل
 في البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز ولو
 باع عبدا على انه جاز او كانت جارية لا يبيع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده
 ولو باع جارية على انها برية من الحمل جاز ولو باع على انها حامل فكذلك اذ قال
 الفقيه ابو جعفر ان كان الشتر من قبل البائع جاز لانه بر القصد العيب وان كان الشتر
 من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كان مقصودا
 بالزيادة وانها موهومة فيفسد البيع **قاضي خا** اشترى فصيلا ولم يقبضه حتى
 صار جملا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل **برازية** الواجب في البيع ان يفسد القيمة
 اذا كان المبيع من ذوات القيمة المنزلة اذا كان مثليا هذا اذا اهلك عند المشتري او اهلك

مطلوب باع جارية على انها حامل

مطلوب باع شاة على انها حامل

بيع

المشتري

المشتري **خاتمة الفقا** لو باع المزدوع قبل ان يزرعه المشتري يجوز وفي المكمل
 والموزون لا يجوز وفي العددي كالجوز والبيض لا يجوز عند الخيفة رحمه الله وعند
 ابني يوسف عليه السلام لا يجوز كالمزدوع **خاتمة الفقا** لو باع رجل قال بعت نفسي منك
 من هذا الدار كذا اجاز اذا علم المشتري نصيبه ان لم يعلم البائع كمن اشترى
 بصدق البائع فيما يقول ان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول الخيفة
 ومحمد رحمه الله علم البائع بذلك لم يعلم **غنية** زرع بين رجلين في ارض
 او حائط او نخل بينهما وعليهما ثمر فباع احدهما نصيبه من الزرع ولها ثمر مع
 او من الثمر مع الشجر وان باع نصيبه في الحائط والثمر بغير ارضه فخله من اجنب لم
 يجوز وكذا من نزل كرم او من مطبخ بينهما لا يجوز وان رضى شريكه وكذا لو كان
 كلف فباع نصفه من جبل لم يجوز وان باع نصيبه من شريكه رواية لا يجوز
 وهو المختار **ذخيرة الفقا** لو ذكر في الفقاوي الصغرى بين رجلين باع
 احدهما نصيبه من اجنب بغير اذن شريكه لم يجوز وكذا الشجرة والزرع وان باع
 من شريكه جاز **فصول الزند** وس بناء بينهما باع احدهما قسطة من اجنب لم
 اذن شريكه يجوز **برازية** رجل اشترى رطلية من البقول وشيئا ينمو في
 فساعة لا يجوز **قاضي خا** رجل باع ارضه فاشترى فيها عاكة خشب فاشتريت
 بانبائة بان سقاها لاجل خشبها جاز البع كذا لو اخذ سمكة و الفقا في الماء
 ثم باعها وهو يقدر على اخذها من غير صيده وان كان خشب فاشتريت بغيره لا يجوز
 لانه ليس بمملوك بل هو مباح يجوز لغيره ان يأخذه رجل باع زرعاً وهو يغفل ان باع
 على ان يقطعه او يرسل اية فيه جاز البيع وان باعه على ان يترك حتى يدرك
 لا يجوز وكذا الرطلية والبقول **قاضي خا** وان باعه ما هو مخيب في الارض كالجوز
 والبصل وبصل الزعفران والثوم والسمك وبخل ان باع بعد ما اوفى في الارض قبل ان يباع

مطلوب باع نصيب من ثمرها

ثم يجوز وفي رواية

مطلوب اشترى القدر المتبق

مطلوب ببيع خشب

مطلوب ببيع الزرع وهو يغفل

مطلوب ببيع الارض قبل ان يباع

او ثبت الا انه غير معلوم بالجواز البيع فان باع بعد ما ثبت ببناء ما معلوم يعلم
وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيئا لم يره عند ابى خيفة
قاضي خان اشترى حارية فولدت وشجرة فاشترى عليها واشترى
الشجرة والحارية والولد في يد المشتري يتبعها الولد والشجرة ولو اكتسبت
الحارية او وهب لها باخذها المشتري مع الاكساب **بازية** وبطل بيع
الولد والمدره ولكاتب البيع الباطل لا يفيد ملك البيع للمشتري ان اتصل
قبضه ويكون البيع امانة لان العقد لم يعتبر صار المبيع مقبوضا باذن البائع
فيكون امانة في يد المشتري **شرح المجمع** رجل اشترى عبدا اشترى فاسدا
وقبضه اكتسب العبد كبا عتد المشتري ثم رده رد الكسب معه لانه حتى
البائع **عمدة القضاة** وكما باع حارية عليها قلب وقطع ولم يشترط دخوله
وانك البائع لا يدخل له في البيع فان سلم باطلا وسكت عن طلبها وهو
يراهما كان لها وفي بيع العبد والحارية يلزم البائع من الكسوة قد رست العورة
وان يبيع وعليه ثياب مثله ومنها لان الثياب التي يكون عليها للعرض للبيع
ان يحسب ثياب العرض وعليه ان يعطى ثياب المثل ولا يكون الثياب خط من
الغن **بازية** باع بندق بكذا او بالنسبة بكذا او الى شهر بكذا او الى شهرين بكذا
فسد **بازية** باع وسكت عن الثمن يملك اذا اتصل به القبض في قول الثاني
ومحمد كافي البياعات الفاسدة هو قال بعت بغير الثمن لا يصح **بازية** قال
البائع هو لك بلف هو لك بالعين فقال المشتري قبلت باللف لا يصح لان البيع
الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو قول
قبلت البيع الاخر بثلاثة آلاف فكانه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان
شا قبلها او ردها في المجلس **بازية** ولو قال البائع بعت منك هذا العبد

مطلب سبب اتم الولد والمدره
مطلب ان لا يفسد ملك البيع
الامانة عقد المشتري

مطلب لا باع مكسب العرض
مطلب باع ما نقد بكذا
مطلب قال بعت بغير الثمن

مطلب قال البائع بعت بلف
المشتري اشترى
بالعين

وهم فقال المشتري اشترى بلفي درهم ذكر في النواذر انه ينفق البيع
بالف درهم والالف الاخر من زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح ولو ابتداء
المشتري فقال اشترى منك هذا العبد بلفي درهم فقال البائع بعتك باللف
درهم كان ذلك خطأ لا يعتد به لافين **غنية** ولو شهد واعلى الشراء ونقد
الثمن ولم يذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تسمع
الدعوى ولا تقبل الشهادة رجل ادعى على آخر بلف درهم عن حارية باعته
ولم يذكر ان يسلمها بية ولا قبضها لا تسمع الدعوى **خلاصة** ولو ان رجلا
اشترى حارية على انها بكر فطعن المشتري انها ثيب فافاض يربها النساء
فان قلن هي بكر فلا سبيل للمشتري على البائع فان قلن انها ثيب توجه الخصم
على البائع فيحلف انه قد بعته منه نقد وسلمتها اليه هي بكر فان حلف فلا شئ
وان نكل ردت عليه من **كتاب القاضى للحضاف** وان كان المشتري
ادعى الجارية المشتراة عيبا وهو في موضع لا ينظر اليه الا النساء مثل الرقيق
او الفحل وغير ذلك فافاض يربها النساء فان قلن ان هذا العيب بها
فان كان بعد القبض انفقوا انه لا يرد القاضى بقولهن لم يحلف البائع
وان كان قبل القبض اختلفوا فيه قال ابو يوسف جرد من غير عيب البائع
وقال محمد هما سواء ولا يرد حتى يحلف البائع قال سمنسلة لا تملكه لاني وروى
عن محمد بن حماد ما ذكر صاحب الكشاف من **كتاب القاضى للحضاف** وان
ادعى المشتري انه بها جمل فافاض ارباها الف فان قلن ليس بها جمل فلا
سبيل للمشتري عليه انه قلن انها جمل يحلف البائع به نقد بعته منه وسلمتها اليه
وما بها هذا الجمل ثم ذكر الحضاف قال بعض اصحابنا لا يحلف البائع على
ذلك لان المرأة لا تعرف حقيقة ان بها جمل فكيف يعرفها غير **مينة** مطبوعة

مطلب شهود على الشراء ونقد

مطلب الدعوى بغير حارية حرة
مطلب اشترى حارية عتدها

مطلب ادعى عيبا في موضع لا يراه
الا النساء

مطلب ادعى المشتري انه بالخيار
جمل

بين شرطين باع احدهما نصيبه بدون الارض برضا شريكه لا يجوز ولو كان
 واحد فباع قبل ان يخرج لوجه بهذا اللفظ ابن خبار وادوا يا توفير ختم
 يجوز وبيع على شجرة البطيخ دون ان يخرج من حوزة ثم يخرج على ملكه ولو اراد
 ان يترك الارض يكون له الولاية الشرعية فاطيلة ان يشتري الشيش
 واشجار البطيخ ببعض الثمن ويستأجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض
 ايا ما معلومة **خلاصة** الشرط في البيع على وجه شرط يقتضى المنفعة والالتزام
 ان شرط فيه منفعة البائع او المشتري والمعقود عليه بان يشتري عبدا
 ان يبيعه وعلى ان يفتقه او يشتري حارية على ان يتخذها ام ولد او يدبرها
 لا يجوز العقد وفي شرط العتق لو اعتقه بقلب البيع جائز ويجب الثمن عند
 ايجنبته رحمه الله دون القيمة وعند ما يجب القيمة وكذا لو كان في الشرط منفعة
 لاحد العاقلين ولو شرط شرط فيه ضرر نحو ان شرط ان يقرض اجنبيا
 الف درهم او يشتري ثوبا على ان لا يبيعه بدا لا يفسد العقد كذا روي عن
 ايجنبته ومحمد ومهما اريد من ان يوسف مائة ابيع فاسد **من خواص القمار**
 ولو قال ان لم انعقد الثمن في اربعة ايام فلا بيع بيننا فالباع فاسد لان
 هذا معنى الجنا من حيث ان المقصود منها التفكر وشرط فوق الثلاث مفيد
 فكذا ايند او لو قال اني ثلاثة ايام اخوانه اني ذلك ابيع وقال فخر لا يجوز
شرح مجمع ولو قال بعتك الف درهم فان لم تأتني بالثمن الى ستة فلا
 بيني وبينك هذا فاسد وان شرط الى اربعة ايام فقال اني لم تأتني بالثمن
 الى اربعة ايام فلا بيع بيني وبينك لا يجوز فلو قال اني ثلاثة ايام جاز
 استحسانا **خلاصة** بعت الى ان ايسر لك من الثمن كذا لا يصح ولو علم
 بخط من ثمنه كذا جاز لان الخطيئ باصل الحقيقة لا الهبة باع بشرط ان يدفع

مطلب الشرط في البيع على وجه

نما ولو شرط شرط فيه منفعة لا يفسد العقد

مطلب بيع الفاسد بغير ادلائف

مطلب بيع شرط في البيع قبل الثمن فاسد

المبيع قبل الثمن فاسد الباع لا يقتضيه العقد باع عبدا على ان يستلم الثمن
 في بلد آخر والثمن حال فسد **بزازية** اشترى حارية على ان لا يبطاها قال ابو حنيفة
 بفسد البيع فيها وقال محمد جاز الباع فيها وقال ابو يوسف بشرط الوطى
 جاز **خاتمة** اشترى اخو على ان يعطى البائع الثمن فلما جاز فاني كان
 فلان او حاضرا **بزازية** قال محمد رحمه في الزيادة ان اشترى الرجل اخو
 عبدا على ان كان او جاز فالباع جاز وان قبض فوجد كاتبا او جاز على ان
 ما يطلق عليه لا سم لا يكون له حق الرد لوجوب المشروط فان المستحق مطلق
 العقد او في ما يطلق عليه الاسم لا النهاية في وجوده ومعناه ان يفصل ذلك
 او في ما يسمى الفاعل جاز او كاتبا وان وجد له كاتبا فافئذ معناه
 انه لا يعرف من ذلك مقدار اسمي الفاعل كاتبا وجاز اكان للمشتري الرد
 فان امتنع الرد بسبب السباب جع المشتري على البائع بحصة من الثمن فيقوم
 العبد كاتبا او جاز على ان لا يطلق عليه الاسم او هو المستحق بشرط ويقوم غير
 كاتبا او جاز فينظر الى تفاوت بينهما **كناجانية** **مسائل متعلقة بالبيع**
 وبيع عوايا والرد بها وبما لا يرد والاباق والسرقة والبول في الفرائض عيب في الصغير
 ان كان في الصغير عيب وان كان لا يعقل لا يكون عيبا فان فعل ذلك عند البائع الصغير
 ثم فعل عند المشتري الصغير او كلاهما في الكبر فله حق الرد وان فعل عند البائع
 في الصغير ثم فعل عند المشتري في الكبر لا يرد له ولو جنى عند البائع ولم يجن عند
 المشتري ثانيا فالصحيح انه لا يرد بالمجن ثانيا عند المشتري الا انه لو جنى عند البائع
 في الصغير ثم جنى عند المشتري في الكبر له حق الرد **من اوجيز** اذا سرق صغير يعقل
 او بال في الفرائض او باق عند البائع ثم عند المشتري يعني وجدته لا فاعل
 عند المشتري وت قد بقوله يعقل لانه ان كان صغيرا لا يعقل لا بعد هذه الافعال

مطلب بيع الفاسد بغير ادلائف

ذلك

مطلب بيع عيب في البيع قبل الثمن

مطلب اشترى على ان كانت خبيثة

مطلب عيب ودعوى

الصغير

عنه عيبا وحده عدم عقد ان يعكس بالكل بشره حده وقيد بقوله عند البتة
ثم عند المشتري لانه لو وجد عند البائع ولم يوجد عند المشتري وبالعكس لا
خواتمة وبشرط المعاودة عند المشتري في كل عيب الا في الزنا **خواتمة**
اشترى عبد انا بقر ثم وجده ولم ياتني عنده بايعة فله الرد **قوله** قول المشتري
يسن عيبا ليس باقرار بانقضاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له ان يرد
ولو عين فقال ليس بآتي اقرار بانقضاء الآتي **منه** اشترى جارية احتد
ظهرها لاسرة صا لم يدع ارتفاع الحوض بالداء او باطيل والرجوع الى الطبيب
في الداء وبشرط اثنان وفي النساء يلتقي بالواحدة وارتفاع الحوض لا يحد
بهذين السببين ليس بعيب فلو ادعى بسبب الحمل عند محمد روايتان في
رواية ان كان من وقت شراها لثلاثة اشهر وعشرة ايام يسمع الدعوى
وان كان اقل من ذلك في رواية شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس لو
ادعى انها مرتفعة للحوض عند البائع يسمع لها ولو اقام البينة على انها مرتفعة
الحوض عند البائع لا يقبل لانه لا انقطاع لا يوقف عليه خبرت امرأة انها
حبلت وامرأة او اكثر لا حبلت الحوض ولا يقبل قول تلك المرأة على
النفي عيب الحمل بسبب بقول النساء ولا ترد بقولهن **خواتمة** اشترى
على انها بكر فقال المشتري لم اجد بكر اذ قال البائع كانت بكر اذ قال
البائع وان لم يقبضها حتى اختلف نظر اليها النساء ولم تمته بقوطن
بلا بيمين وان لم يكن عند القاض من يثق بهن لزمته ولا شن على البائع
منه ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال ثبت فان القاض يرضى بها لثبات
فان قلن هي بكر كان القول قول البائع لا يمين عليه ان قلن هي ثبت
كان القول قول البائع مع يمينه وان وطئها المشتري فسلم باوطئ فان ايها كاعلم

مصلحة المعاودة عند المشتري ان كان
مصلحة من يدعي عليه خواتمة فانه لا يخط
مصلحة المشتري جارية احتد ظهرها لاسرة

مصلحة خبرت امرأة انها حبلت
مصلحة جارية ثبت بقولها

انها ليست بكمالات الا لزمته لثبوتها بذكره الشرح الامام ابو القاسم
وعن ابي يوسف رحمه الله انه يرد ما يشهد به **عيبا** اذا اشترط البكارة
في الشراء فوجد ما زاد العذر وقله الرد لانه عيب **عيب** انفق عيب امرأة
رتقا اذا لم يكن لها خرق الا باللباس وكذا القرن والقرنات والمرأة التي يزوجها
مما يمنع سلوك القضيض **عيب** وما كان باطنا في الجوارح يوجب نقسا
ولا ينظر اليه الرجال كالقرن والرنق اذا اخبرت امرأة واحدة بذلك ثبت
العيب حتى الحضوة لاني الرد في طهرها لثبوتها **عيب** اشترى جارية بالغة فوجد
لا تحيض فهو عيب فلو وجد جارية تحيض في كل ستة اشهر فله الرد **قوله** اشترى
جارية بالغة ووجد لا تحيض لا يسمع حضوته لم يدع ارتفاع الحوض بسبب الداء
والحمل فان ادعى سبب لم يسمع الحمل فالرجع فيه قول النساء فان قلن هي حبلت
بحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليس بحبل لا يمين على البائع وان
ادعى سبب البتة فالرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فان اخبره لان منهم
ثبت العيب حتى سماع الحضوة ويحلف البائع مع ذلك لم يثبت بقول القاض
منهم وفي دعوى الرد بالعيب اعترف البائع ببقائه عنده لزمه وان انكره
وبرهن المشتري عليه فكذلك ان يبرهن عليه لكن يبرهن على كونه عند البائع
بايعة رده على بايعة هو على بايعة الا ان هذا البينة عند الثاني وقيل الامام
معه ان عجز عن البينة يحلف البائع لعدا بعة وسلمه ما به هذا العيب فاحلف
برئ وان يكفل يرد عليه **برائة** اشترى جارية فوطئها فوجد بها عيبا باليك
رويا سوا كانت بكر او ثيبا نفقها الوطئ ام لا وكذا لو قبلها او لم يقبلها
ويرجع بنقصان الا اذا رضى البائع ان يأخذها **خواتمة** اشترى جارية من رجل
فغاب الرجل البائع واطلع المشتري على عيب في دفعه الى القاض واثبت الشراء

مصلحة المشتري جارية فوطئها فوجد بها عيبا

أو العيب فخذها القاض ووضعا على يد أمين فبانت في يده وحضر
 البائع ليس للمشتري أن يسترد الثمن في البائع **خاتمة** رجل يشتري بقره و
 لا تحلب أن كان مثلها يشتري للحلب أن برد وان كان مثلهما للحلم لا
 ولو كانت تأخذ ضرعا وعصن جميع بينهما هذا عيب **خلاصة** المشتري وان
 ادغلا فاطلع على عيب لم يجد المالك فاطمعه امسكه ولم يتصرف فيه بما يراه
 على الرضا بده لوضعه ويرجع بالنقصان ان ملكا اشتري جارية فاطلع على
 عيبها فاعلم القاض برهن على الشراء والعيب فوضعه القاض عنده عدل
 ومات عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب يرجع عليه بالثمن
 وان كان قضى رجوع لان للقضا على الغائب نفاد في الاظهر عن اصح **برائة**
 اذا اشتري شيئا فقبض المشتري بفعل المشتري او بفعل الاجنب او باق
 سماوية ثم علم عيبا عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب لا يبره **شرح مجمع**
 اذا ذكر حرف الشرط كما اذا قال ان كنت تعطيني كذا فابيع بطل و
وفي الفتا الصغير اذا اختلف في الصحة والفساد فالمتحار ان القول لمن
 يدعي البطلان لانه منكر للعقد **شرح مجمع** في البيع بشرط ان اقتضاه العقد بان
 وجب بالعقد بلا شرط كشرط تسليم احد العوضين او لم يقضه لكنه بلا عيب
 اي يؤكده وجبه كشرط الكفالة بالثمن او المهرين او يلازم لكنه ورد به الشرع
 كشرط نكاحا والنقد او التاجيل للثمن او لم يرد به الشرع لكنه متعارف
 كشرط هذا الفعل بالشراكت المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري
 برد قيمتها ويرد الولد ايضا لانه لو كانت قائمة يرد ما ويرد وكذا اذا اختلف
 يرد قيمتها لان القيمة قامت مقام الام وكذا لو اكتسبت يرد ما مع العيب
قاضي خان والمقبوض فاسد امضمون بجميع قيمته وادعاه واطرافه لانه زمان

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري فاطلع على عيب لم يجد المالك

مطلب المشتري عيب جارية فقبض البائع

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

قبض كالقبض ان اكتسب عند المشتري بده مع العيب لا نهج الاصل وهو
 ينفرد البائع بالفسخ ففي المتفق نعم وفي المبسوط لا بد من القضا والرضا **برائة**
 اشتري جارية على انها بكر فوجدت ثيبا باعتراف البائع فله الرد فان امتنع يرجع
 بنقصان ثمين كونها بكر او ثيبا **خاتمة** واذا ادعى الجارية المشتري فاسدا
 فقبلت منها صارت ام ولد وعليه قيمتها دون عقرها وقيل يزعم قيمتها وعقرها
من فصول العباد اشتري جارية على انها بكر فقدم عدم البكارة يقول البائع غير المشتري
 وان تقرر الرد رجوع حصه البكارة وان اختلف بعد القبض في البكارة وادعى المشتري
 عدمه والبائع سلمها بكر افرأت عندك بحلف لقد باعها وسلمها بكر او في كتاب
 الاحتحان وضع المسئلة فيما اذا ادعى البائع بكارتها في الحان برها النساء قبل
 القبض وبعد فان قلن لا لزوم البائع بكوله والامتنان ببض لهما المقتضية فان قلن بكر زعم المشتري حلف
برائة اذا شرط في البيع ان يحبل البائع على غيره بالثمن فسد قياسا **برائة** وان كان البائع
 العيب ما يعرف بقول النساء فالقاضي يبرئ النساء ويقبل قول النساء في حق قوله
 لقضية على البائع واليمين عليه لاني حق الرد والمرأة الواحدة في هذا الباب
 يكفي والثنان احوط وروي الحسن ع ابي حنيفة رحمه الله ان الرد يثبت بشهادة
 النساء **من فصول العباد** اذا ادعى عيبا في جارية وانكر البائع فاصطلى
 على مال على يدي المشتري البائع عن ذلك ثم ظهر انه لم يكن بها عيب العيب
 كان بها لكن برأت وصحت كانه للبائع ان يرجع على المشتري باخذ ما ادعى
 بدل الصلح **تمت الفتاوى** اشتري جارية فادعى انها لا تحلب واسترد بعض
 الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عيب كان للبائع
 ان يسترد ذلك من الثمن **قاضي خان** وارفع حوض بنت سبعة عشر لا قبل عيب
وقاية لان ارتفاع واستمراره علامة له لا، ويعبر في الارتفاع انقص غايه البهلاء

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

مطلب المشتري بقره فوجد لا تحلب

وهي سبعة عشر سنة فيها عند الجحفة رجة ويعرف الارتفاع والاستمرار
 بقول الامة في رد الجارية المشتراة اذا انضم اليه كون البيع قبل القبض وبعد
 وهو الصحيح **باب** في جواز عيب من البهايم ويرد ان لو لادة **خلاصة**
 اشترى امه قبل فلو ان عند المشتري ليس مع البائع مضمونة **برازية** اشترى
 جارية وبها قرعة ولم يعلم كونها عيب فقبضها بعد العلم ولا يعلم بانها عيب ثم
 علم له الرد **برازية** وكذا في المشتري ان الرجل اذا اشترى امة فوجد بها تاكل
 الزمام ان اكثر ذلك فهو عيب ان كانت تأكل في الايام فليس عيب
غيب ولو رأى الرجل بالفرس رعى فقال البائع منع خورده است فاذاه
 فقام يرد وقيل لا اشترى في سا باحد من جملته بشره يقال له بالفارسية فقام
 فقال يا بعة ان بشر اخو بشره على ذلك فظهر انه تمام ليس رده كافي
 مسئلة الورم **برازية** ولو اشترى قنا بعا من غيره فسلم بالعيب فصالح البائع
 الاول لم يجر لانه لما به من غيره لم ينقص مضمونها لانه اميكه سبعة من غيره
 فبطل رجوعه بنقصه فلورده عليه الثاني فله الرد على البائع الاول عند ابن حنيفة
 ولو صالحه لم يجر. صلى وعندهما له الرجوع عليه ويجوز **صلح** من **بائع** **القبض**
 اشترى اثنين واطلع على عيب باحدهما قبل قبضها ان قبضه للمعيبه لزمها
 وان قبضه السليمة وباعها او اعتقها لزمه للمعيبه لئلا يلزم تفريق الصفقة
 وقبل قبضها او قبض احدهما ردها او امكها وليس له رد للمعيبه خاصة
 وبعد قبضها رد للمعيبه خاصة وان احدهما ولو اشترى امة واحدة وباع
 بعضها واطلع على عيب يرد ولا يرجع بالنقص فيها باع وفا **برازية** وكذا اشترى
 مكبلا او موزونا او معدودا او شيئا واحدا فوجد بعضه عيبا يرد كله او يمسكه
 كله حتى لو كان في عاين فليس ان يرد للمعيب وحده كذا اشترى زوج خف او مضر

مذهب جليل جواز عيب

مذهب جليل في ما طلع على عيب
 ولو كان العيب في بدنه اشترى اثنين
 ثم علم الثاني بعيبه يرجع به على
 بائعه وهو المشتري وهو لا يرجع
 على بائعه الا بالوجه

بيع

في باب فوجد باحدهما عيبا يردهما او يمسكهما ولو وجد احدهما اصابق
 من الآخر خارجا عما هو العادة يرد والا فلا وان كان لا يسع خف برجله
 فان كان اشترى بها لبس الرد فان كان اشترى بها للتجارة فلا يرد ولو
 اشترى ثلثين او شيئا متفاهة صفقة واحدة لا يرد للمعيب وحده قبل
 القبض يرد بعد القبض ولو اشترى ثلثين او عشرين فوجد بها عيبا ليس
 ان يرد احدهما دون الآخر ولو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فقبض للمعيب
 لزمه ولو اعتق السليمة او باعه بعد قبضه لزمه الآخر من **غير القنا** وفي
 الزيادة ان عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما بالوطى وانه يمنع
 الرد الا بقول البائع وانه لا يكون حجة في الرد **برازية** وعن ابن يوسف انه
 يقضى بالرد بقول النساء لان شهادتهن فيما لا يطلع عليه الرجال كشهادة
 الرجال فيما يطلعون عليه **خلاصة** ولو اشترى امة فوجد بها قليل الاكل فهو عيب
 ولو كان بطيئة السير ليس عيب لو كانت الدابة كولا خارجا عن العادة
 ليس عيب في الجارية عيب **برازية** عوض من الجواز ونحوه انموذجا فاشتراه
 على ان الثاني مثله فاذا هو ليس كذلك **برازية** امره بشرا جارية واطلع لامر
 فيها على عيب صالح مع البائع القياس لا يجوز لانه لا معاينة بين البائع
 والامر **برازية** اشترى مصحفا على ان يجمع فاذا فيه ايتان سا قطلان او اية
 واحدة فهو عيب **برازية** رجل قال اني بعت هذا العبد من فلان فخاب
 قبل ان يقبض العبد وقبل ان ينفذ الثمن غيبة منقطعة وطلب من القاضى ان
 يبيعه حتى يستوفي ثمنه فان القاضى امره باقامة البيعة فان اقام يقضى بيع
 العبد ويوفي الثمن الى المدي **فصول** **سند** اشترى عبدا وقال لا اشتره
 فانه لا عيب ولم يشتره ثم اراد رده على بائعه بعيب فكيف كان طارئة **برازية**

مذهب جليل في ما طلع على عيب

مذهب جليل في ما طلع على عيب

ديا مجنونه فليس وار بالعب ولو قال استره فانه لا عور به لا يرد على
 بايعه عيب العور ولو قال ليس باصبع ائدة يرد بها **من ابو جعفر** اشترى
 عبدا على انه غل فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه
 فاذا اخل صارا كانه شرط العيب في سلبا وتول ان في الحضي فضل له عينة
 ان س فيه فحوز باع صوفاني فرائشه ان كان في فقه ضرر لم يجرؤ الا يجبر على
 فقه قليلا منه حتى ينظر فيه المشتري فان رضى اجره البايع على فقه الكل وكذا
 في الجز في الارض قال القاضي ان تضر في الفقه بفد البيع **برازية** اشترى
 بذر البصل وبذر في الارض فلم ينبت فانه بنت كبر سبعة بودة بخرج الثمن
خواتمه اشترى على ان حشوة فطن فباعه صوفان جاز ورجع بالنقصان **برازية**
 اشترى بذر البطيخ الا صفر فاذا هو بذر القضا يرد على البايع مثل ذلك اخذ منه
منبه ولو اشترى ثورا فاذا هو ينام بعين كاد وهرت كركون مجتهد
عمادي ولو اشترى حمارا فوجد حو وناو هو انه يرفق في الطريق في بعض
 المواضع من غير ما نك كان له ان يرد به ولو اشترى فرسا فوجد به كبر السن لم
 يرد بذلك كان له الرد واقعة الفنون وقيل ينبغي ان يكون الرد به لا اذا
 اشترى على انه صغير السن **فصول عمادي** ولو اشترى جارية قد كانت كدة
 عند البايع وعند غيره ولم يعلم به المشتري كان له ان يرد ما في احد السر والابتن
 وعليه الفتوى **عمادي** ولو اشترى بقره فبعضها فذنت الى البايع قال صاحب المحط
 في فوائده هو عيب فانه محمد اذ كرا ان خلع الرهن عيب من الدابة وقيل ان كان
 يذامرة او ثلث امرأة لا يكون عيبا فان كان على سبيل الدوام يكون عيبا **عمادي**
 اشترى برزونا وحصاه بعد القبض في ذلك نفقته ثم وجد به عيبا فله ان يرد
 لان ذلك ليس بعيب فيه **عينة** شرط الحضا في العبد فاذا هو غل يرد وفي عكس

من اشترى عبدا فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه

من اشترى على ان حشوة فطن

من اشترى بقره فبعضها

من اشترى برزونا

من اشترى عبدا فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه

ولو وجد عيبا له ان يرد **منبه** رجل اشترى جارية تركته من الحسن التركي
 فهو عيب كذا سندية وهي لا تعرف الهندية **برازية** ولو باع برزونا على انه
 يملأ صم لانه صناعة كالمخيط في العبد **برازية** ان كان بالمشتري عيب في يد
 البايع وزال ثم عاد في يد المشتري ان كان عادانا بنا عيبا له الرد لا بخلاف السبب
 وان كان الثاني يرد لا يكون له الرد لا بخلاف السبب فكذا اذا اشترى وقد ظهر
 في يد المشتري عيبا من فوه على هذا ويخرج من هذا اجتناب هذه المسائل **من ابو جعفر**
 بغير ابيعير وتقا بصان ثم وجد احدهما بمشتراه عيب مات والباعر الاخر بغير
 بغير ان شأنا اخذ بمحنة العيب من الباعر الاخر ورجع بمحنة العيب من الباعر الاخر
 صحيحا وغيره من الباعر **برازية** اشترى سمكة فوجد بها عيبه وغاب البايع فلو
 فوضه نفسه فشتوا باعها بس لانه يرجع بنقصان العيب كسبيل له في
 رفع هذا الضرر **سهم** على مثلها في المشتري فقال لا يرجع على قول الحنفية رحمه اشترى
 عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فزده لاضمان عليه عند الامام لا ضمنا
 العهدة وعلى قول الثاني يضمن لانه ضمان العيوب فضا كضمان الدرك في الاستحقاق
 وان ضمن له السرقة او الحرية او الجنون او العي فوجد كذا ضمن الثمن للمشتري
 وان مات عند قبل الرد وقض على البايع بالنقص رجع على الضامن **برازية**
 اشترى عبدا فاجره البايع انه اتقى فاشتراه ثم اراد الرد بذلك ليس له الرد لانه
 المشتري لما قال وجبت له العيب صار مصدقا للبايع فيما اخبره **برازية** رجل
 اشترى عبدا فقبضه باعه من اخر فاستحق منه الثاني فانه المشتري الاول
 لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول الحنفية قال ابو يوسف
 ان يرجع قال لا تترى المشتري الثاني لو كان ابراء الاول من الثمن كان الاول ان
 يرجع على بايعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حراجا رجح كل واحد بالثمن على بايع

قبل ان يرجع عليه **قاضي خان** وجده المشتري الثاني به عيبا وقد تقرر الرد بعيب
حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لها به ان يرجع بنقصان
على بائعه الاول في قول الامام خلا فاطما **بزازية** رجل اشترى عبدا وقبضه ثم
باعه من غيره مات عند الثاني ثم علم الثاني بعيبه عند البائع الاول فانه
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على بائعه والبائع الثاني لا يرجع بنقصان
العيب على البائع الاول لان البائع الثاني لا يفسخ بالرجوع بنقصان العيب على
البائع الاول مع بقاء البيع الثاني لا يرجع الثاني الاول **قاضي خان** واذا اشترى
جارية ولم يبرأ البائع من عيوبها فوطئها المشتري ثم وجده عيبا فليس له
ان يرد ما بالعيب عند ما يكره ان او يتباين اشترى **ما شرح بسوط** لا
يرد لانه فسخ العقد ورفع من الاصل من كل وجه فثبت ان الوطئ صادق
نكاح البائع من كل وجه ومن وجه وانه حرام مكان المنع من الرد طريق الصيانة
عن الحرام وانه واجب لان القبلة المسعومة شهوة يفض الى الوطئ والسبب
للفض الى الشئ يقوم مقامه خصوصا في موضع الاحتياط فايتم ذلك في
مقام الوطئ وهذا يثبت حرمته المصاهرة بالمسعومة الشهوة من جانبين
لكونه سببا مفضيا الى الوطئ فايتم مقامه كذا هذا ولو قبل المشتري هبة
ثم قال قبلتها بغير شهوة فالقول قوله وكذا عن محمد رحمه الله لان الحيا ركان ثابتا
له فهو يقبل كانه بغير شهوة بغير سقوطه فكان القول قوله **بدايع** وفي الحادس
ذكر في جامع الاصغر اشترى جارية كان جسد لم يدر سر حتى وضعت الحمل في
بطنه اشترى مات هي على البائع فاشترى فقال لانها لها وصفت وليها
فرغت عن العيب **قاضي خان** ولو اشترى جارية وقبضها وبعها من غيره قوله
من المشتري ثم وجدها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم

مطلوب وجده عيبا خارج كل واحد بانفسه

مطلوب عدم الرجوع الى البائع

مطلوب عدم الرجوع الى البائع

المشتري الاول فان المشتري يرجع بنقصان على المشتري الاول والمشتري
الاول لا يرجع بنقصان على بائعه في قول المحقق وقال محمد يرجع هو ايضا بنقصان
على بائعه **قاضي خان** دفع جارية مريضة الى طبيب قال عالما فان برأت
فما زاد في قيمتها بالنفقة بيننا فاعطها حتى صحت له اجر المثل قد را انفق
في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لاستيفاء اجر المثل **بزازية**
ولو اشترى طعاما في دعاء وبيع بعضه فهو عيب بمنزلة عيب باع نصفه ولو كان
في عائلين فهو بمنزلة عيبين وعند محمد اذا باع بعض في دعاء واحد ثم وجده
عيبا رده ما بقى وقبل به يفسد ولا يرجع بنقصان **بدايع** اشترى حبة
فكسبه بعضه فوجده سدا لا ينقطع به فله ان يرد ما بقى ياخذ الثمن **قاضي خان**
والعيب الفاحش يخرج من الهبة الى الردائه ويعرفه اهل الصناعة **قاضي خان**
بائع داره وفاه ثم اجراها من البائع لا يزمه الا جولا ان البيع باوفا رهن
حققة **قاضي خان** كما لو استأجر الرهن من الرهن من **بزازية** باع
كرمه وفاه من اخذ باع المشتري بعد قبضته من اخواتها وسلمها وغاب
فللبائع الاول الاسترداد من الثاني لان حق البيع ان كان للرهن كمن
يد الثاني مبطله فلما لك خذ ملكه من المبطل فاذا حضر الرهن اعاد به فيه
حتى ياخذ دينه **بزازية** ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج لم يجعله شرط في البيع
البيع ثم ينظر ان كان خراجها كغيرها مثل ما تعدد ذلك عيبا في الكسب بخير المشتري
بسبب العيب ان لم يكن كذلك فلما خيرا له رجل اشترى دارا وقبضها
فادعى رجل فيها مسيل او اقام البينة فهو عيب المشتري بالبيان ان شاء
امسكه بجميع الثمن وان شاء رده **قاضي خان** اشترى ارضا على اخواجها
ثلاثة دراهم ثم ظهر انه اربعة دراهم او قال اربعة ثم ظهر انه ثلثة البيع

فاسد اذا علم ذلك فانه لم يعلم فابيع جائز والمشتري يلزم ان يشاء
 يقبلها بخراجها وان شاء ترك اشترى ارضا على انها حرة من التواب لولا
 وهي ليست بحرة قال بعض المشايخ ابيع سدا وقال بعضهم جائز كغيره
 بين الرد والامضاء وعلى هذا لو اشترى على ان يكون كذا فاذا امكن
خ انه رجل قال لا اخذ اشترى هذا الثمن فانه لا عيب فيه لم يشتر
 ثم وجد به عيبا له ان يردده ويغتنمه لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس بشيء
 والمسئلة بحالها لا يرد بعيب الا بقر وفي فتاوى الصنف بهذا العبارة لو قال
 المشتري ليس عيبا يكون اقرارا بانتفاء العيوب لو عتب فقال ليس بشيء
 فهو اقرار بانتفاء الا بقر وفي الجامع الكبير رجل قال لا اخذ عبيدا هذا ابق فاشتر
 من اشتراه فباعه من غيره فوجده اثنان ابقا فادان يرد محبى باقراره
 انه قال له البائع اشتره فانه ابق لا يقبل هذا **م** ولو قال له البائع
 عند البيع عبت منك على ان يرد من اباقة فيكون اقرارا ولو قال على ان
 يرد من الباقي لم يكن اقرارا لعدم الاضافة من **م** اشترى محاب عليه
 من الدين وما يعلم ان لا دين عليه لا يصح بتسمية ما لا يتصور ان يكون
 ثم مضى ركا ببيع بلا عيب او على ان لا عيب له **ب** اشترى غلاما احدا
 فوجده مخلوقا للجنة فهو عيب اشترى عبدا ثم جارية وزعم انه مخلوق للجنة
 اليوم فان لم يكن ان على البيع وقتا يتوهم خروج الجنة عند المشتري له
 ان يرد له لانه ثبت كونه عند البائع وان كان انى على البيع مثل ذلك وقت
 ليس له الرد ما لم يتم البينة انه مخلوق للجنة عند البائع ويستخلف في كل **غ**
 رجل باع دارا ولاخ فيها مسيل ما خرض صاحب المسيل بيع الدار قالوا ان كان
 له رقية المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا يسط لصاحب

مطلوب اشترى ارضا على انها حرة

تذكر القول قول البائع و
 اخذ المشتري انه مخلوق للجنة

لصاحب المسيل من الثمن ويطلق اذا رضى بالبيع ولو لم يرض الدار كمن قال
 صاحب المسيل بطلت حتى عي المسيل بطل ان كان له حق جري الماء فقط
 وان كان له الرقية لا يبطل حقه لانه قوله بطلت حتى لا يزل ملكه **ق** اشترى رجل
 باع عبدا وحب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالبيع عيبا اختلفوا في ذلك
 قال بعضهم ليس له الرد وقال بعضهم له ان يردده فان علم بالعيب قبل قبض
 المبيع كان ردده في قوله لا يملكه امتناع عن تمام العقد **غ** والاعتراف بان
 يعمل بساره ويرد به انما عمل بكتابه يد به **ب** اشترى رجل اشترى من اخر
 عبدا وقبضه ثم قال لا اخذ اشترى منى فانه لا عيب فلم يترسها ببيع ثم وجد
 المشتري عيبا فجا به يردده على بايعه احتج البائع عليه بقوله لك الرجل
 انه لا عيب فانه لا يسطل حق المشتري في ذلك القول في الفسخ والرد لانه
 كذب ظاهر لان الحيوان لا يسطل عن العيب لم يبين جانا من العيب قال اشترى
 منى فانه ليس بعيب كونه او المسئلة بحالها فانه ينظر ان العيب اذ سر وجده
 عيبا اخر سوى ما بين كان له ان يردده وان كان العيب الذي بين ينظر
 ان كان ذلك العيب لا يحدث مثله في مثل تلك المدة كان له حق الرد لانه ظهر كونه
 عند القاضى ان كان ذلك العيب يحدث مثله في مثل تلك المدة فليس له حق
 الفسخ وبطلت خصومة بقول السابق **ش** الطحاوي ولو كان مكان العبد
 نوادا وباتى المسئلة بحالها لا يسمع عواده لا يرد على بايعه في الوجهين **م** اشترى
 كل ينقص من القيمة عند القارة فهو عيب ذلك انواع منها ما يكون ظاهرا
 معاينا كالنور والاصم والاخر من العرج والسن اساقط والاصم
 والاصم الزائدة والامراض والقرح **ق** اشترى حصة من اربابها
 فوجد عارضية فالرد اية ليست بعيب بخلاف ما لو وجد مسوسة او عقيمة فاش

مطلوب عبدا وحب الثمن

مطلوب اشترى منى فانه لا عيب فلم يترسها ببيع ثم وجد

مطلوب ينقص من القيمة عند القارة فهو عيب ذلك انواع منها ما يكون ظاهرا

مطلوب اشترى حصة من اربابها فوجد عارضية فالرد اية ليست بعيب بخلاف ما لو وجد مسوسة او عقيمة فاش

العيب لا يدخل تحت التقويم وقيل الفاش ما يفتقر بحسن المنفعة كالعمى وقطع
 اليد من لا قطع احداهما وفقا اجدها **منيب** الرداية لا يكون عيبا في كل شيء
 الا الذي رايه والذناير **قاضي** في الاقرار اشترى رضا فوجدها لا يرد
 بالعيب كالعناق والتدبير ويرجع بالنقصان **منيب** رجل اشترى حطة فوجدها
 فيها ترابا ان كان التراب مثل ما يكون في الحطة ولا يبعده الناس عيبا فليس
 ان يرد ولا ان يرجع بنقصان العيب ان كان مثل التراب لا يكون في الحطة
 ويعد الناس عيبا فله الرد وان اراد ان يرد الحطة كلها فله ذلك ان اراد
 ان يميز التراب يرد على البايع بحصة من الثمن وبحسن الحطة ليس له ذلك
 بخلاف ما لو قالوا اشترى سكا فوجده فيه صا صا يميز الرصاص يرد على
 البايع بحصة من الثمن قل او كثر والفرق بينهما ان الحطة لا تخلو من التراب والعد
 الذي لا تخلو عن الحطة من التراب بدر من لا كذلك المسك فانه يخلو عن الرصاص
 فيمكن التمييز والرد **قنب** ويبطل حق الرد بالعيب بالبرص على البيع وكذا
 لو عرض نصفه على البيع فعنه محمد يرد الباقي ولا يرجع بنقصان عيب باع والفتوى
 على قول محمد رحمه وان قال البايع فان انفتحت من معك فيها والارد على
 الرد واجارة المشتري رهنه وكتابه وبس الثوب كواله اية وسكن الدار
 والاستخدام ليس رضا استحقا واجدة بسط الثوب على السطح وانزله
 ورفع فاذ اجاز هذا الاستخدام محفل فيه رضا ولو ركب الدابة ليرد ما سبقها
 او يعلفها لا يكون رضا اذ لم يمكن الرد والسقي والاعلاف لا بالركوب في
 الاولين ركبها ليرد ما ليس رضا سواء كان منه بد او لا ولو اختلف فقال
 البايع ركبها طاعتك قال المشتري بل لا يرد عليك قال للمشتري الركوب
 للنظر الى سيره رضا بالعيب **قنب** باع عيرا فوجده المشتري عيبا فرده فقال

الرد بالعيب باع عيرا فوجده المشتري عيبا فرده فقال

الرد بالعيب باع عيرا فوجده المشتري عيبا فرده فقال

له البايع اذهب به وتعهدي عشرة ايام فان برى فلك العيب وان ملك من
 مالي لا يكون رد **قنب** اشترى رضا فوجدها عيبا فخلعها فاشراها
 له الرد على بعد ما علف به لم يعلم عيبها ولا رضى بها **قنب** فخلق الرد
 بالعيب طل فله الرد وفي خيار الشرط صحيح **قنب** لو اشترى جارية فوجدها حاملة
 فولدت عنه لا يرجع بالنقصان لان الحمل كان عيبا فلما ولدت ذهب العيب
مصابيح الاستخدام بعد العلم بالعيب لا يكون دليل الرضا بالعيب لا يجوز ان
 يكون للاختصاص والاختيار لعلم ان مع العيب لم يصح له ام لا ولكن هذا لا يمنع
 لكن الصحيح ان يقال ان الاستخدام مرة لا يختص بالملك والاستخدام في المرة الثانية
 دليل الرضا وفسر الاستخدام في كتاب الجارية بان يهرما بان يصعد المناء
 السطح او بانزله عن السطح او يهرما بان يفرج رجليه بعد ان لا يكون عن شهوة او
 يهرما بالطنخ والطنخ بعد ان يكون بغير اذان امرها بالطنخ والطنخ فوق العادة كذا
 يكون رضا **من القنب** اشترى عبدا وبه مرض او بالمرض في المشتري فليس
 ان يرد على البايع لكن يرجع بنقصان العيب **قنب** اذا المرض في المشتري كان
 اصل المرض عند البايع لم يعلم المشتري بذلك له الرد **منيب** اختلفا في كون
 قديمة وشهد البصر من الاطبة على انها لا يحدث مثلها في المدة التي فيها المشتري
 منه تقبل شهادتهم ويرد **قنب** ولو علم بالعيب عند الشراء وعند القبض لا يرد
 بالعيب كذا المسألة بعد قبضه ونصرفه فيه بعد ان علم بالعيب لانه الرضا بالعيب
 وكذا اذا واداة القرحة او كانت جارية فخلعها واكل صبي او باع او جرحه
 شاة او حطبها او قال غيره بعه او اعرضه على البيع فهو رضا بالعيب وكذا اشترى
 ظهرا فوجدها عيبا فامر بان ترضع صبي او استخدمها لا يكون رضا **من القنب**
 السكوت قبل البيع عند الاختيار بالعيب حتى لو قال لا تخونه العيب فسمعه اقدم

الرد بالعيب باع عيرا فوجده المشتري عيبا فرده فقال

مع ذلك على شرائه فهو رضا بالحب لو كان المحبر عدلا لو كان فاسقا عند عتقه
وعندهما هو رضا ولو فاسقا **جامع الفصول** في اذ احدت عند المشتري عيب
اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان
يرضى البائع ان يأخذ بعيبه ان قطع المشتري الثوب خاطا وضغفه اولت استوف
بئمن ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع ان يأخذ من اشترى عبدا
فاعتقه او مات ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه فان قتل المشتري العبد او كان
طعنا فاكله لم يرجع عليه شئ في قول الرابي ضيفه **قدور** في اشترى جارية فوجده
عيبا فقال البائع عرضها على البيع فان اتفق البيع والاردها فلم يتفق البيع لا
يملك المرء بعد العرض الا العرض ليل الرضا **برازية** ادعى عيبا في المبيع فاصطلى
على ان يبذل البائع للمشتري ما لا يتم بان انه لا عيب او كان امسكه فذبحه استرد
بدل الصلح **منب** ادعى عيبا في جارية وانكر البائع فاصطلى على مال اعل ان يبرأ
المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب وابرأه عنه فلبائع ان
يرجع بما ادر من بدل الصلح وكذا الرد ال العيب بعد الصلح **منب** رجل اشترى
جارية فظهر بها حمل بعد ايام محاصم البائع في ذلك فقال البائع امسكها فان
ثبت الحمل فهو مني امر البائع علامه او كيد له ببرد الثمن على المشتري فيقبض
لجارية وعند ذلك غاب المشتري فاسقط سقط استبان خلقة لاق من ثائه
وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك السقط يكون من البائع وعليه فنه
وتصير لجارية ام ولد له فبر الثمن لانها اذا اجابت بسقط قد استبان خلقة
ظهر انها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لاق من ثائه
وعشرين يوما فثبت نسبة من البائع **قاضي** رجل باع امه له وبها حمل فقال
البائع ليس هذا الولد مني هو من غير فولدت عند المشتري لاق من ثائه

مطلوب جارية فوجدها عيبا فقال البائع عرضها على البيع
ادعى عيبا في المبيع فاصطلى على مال اعل ان يبرأ

اشهر فادعاه البائع جازت دعونه وردت لجارية والولد اليه ولو ادعاه
البائع ثم مات الام او اعتقها المشتري فعتقه باطل ويرد الى البائع
ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع **من ثائه** ولو قال هذا
الولد مني ثم قال ليس له سر لا يصح النفي لانه يثبت النسب ولا يتنفي بالنفي
هذا اذا صدقه الابن اما اذا لم يصدق فلا يثبت النسب لان هذا اقرار
على الغير بانه جوي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق بنت البنت
لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن ولو انكر الاب لا اقرار باق
الابن البينة لانه اقرار على نفسه بانه جوزه اما اقراره بانه اخوه فغير مقبول
مبسوط جارية هربت من مولاي يوما ثم وجدتها وبطنها ويغزل عندها فظهر
بها حمل فولدت بعد ستة اشهر منذ هربت مات الولد فهذا اعلى وجهين
اما ان كانت لجارية هربت الى من هو منها بها او كانت لجارية عقيقة لم
يظهر منها فجور وفي الوجه الثاني لا يبيعها وينفي ازبشهاد انها ام ولد من
لاتباع بعد موتها حتى لازم ديانته لان الغالب منه انه اذا غزل ليس بعتقه
عليه لانه وان عزل مني عما قبل ان يول يخلق جارية **واقعات حسامية** جارية
جلى اقر مولاي ان حملها منه فانه نصير ام ولد له ذلك اذا قال ان كانت
جلى فهو مني فولدت ولدا او اسقطه سقط استبان خلقة او بعض خلقة
واقربه فانها نصير ام ولد له اذا جابت لاق من ثائه اشهر وانكر المولى
الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك ثبت النسب وتصير لجارية ام ولد
له رجل قال لامرأته حملت مني حملا او خيلت مني بحمل نصير ام ولد له ولا يصدق
ذلك انه كان رجلا وان صدقته الامة في ذلك ولو قال اني بطن جارية منه و
قال اني بطنها منه لم يثبت لك اني جلى ثم قال بعد ذلك انها كانت رجلا

مطلوب جارية فوجدها عيبا فقال البائع عرضها على البيع

مطلوب جارية فوجدها عيبا فقال البائع عرضها على البيع

وصدقته الجارية منى امته ثباع لوجود الاعتراف بالجلد والولد في الفحص
 الاول في الثاني رجل في الجارية وقد ولدت هذه ام ولد في كان القصور
 في القصة نصير ام ولد له سوا كان معها ولدا او لم يكن وان كان القول في مرض
 الموت فان كان معها ولد نصير ام ولد له يثق من جميع المال وان لم يكن معها
 ولد يثق من الثلث لو قال جارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان
 جارية فليس مني ثبت نسب لو ولد غلاما او جارية **عقب** الطريق الموصلة
 برجوع النقصان وهو ان يقوم المبيع صحيحا لا عيب ويقوم به العيب فان كان
 ذلك العيب بعض عشرة القيمة كان حصته النقصان عشرة الثمن وان كان نقص
 ربعها فربع الثمن **من فدية** وتفسير النقصان ان يقوم به عيب خمسة
 وبالعيب عشرة بن فيرجع بنصف الثمن والعيب بنقص عند التجارة وفي المفا
 ان النقصان عشرة القيمة يرجع بعشر ما جعل ثمن والمقوم لابد ان يكون اثنان
 بلفظ الشهادة بخضرة البائع والمشتري والمقوم والاصل في كل حرفة **بزازية**
 وطريق معرفة النقصان ان يقوم المبيع معيبا بالعيب القديم وسليما عنه وما
 نقصه العيب كان عشرة من القيمة السليمة يرجع من البائع عشرة الثمن وان كان
 عيبا فثلاثة وان كان ربعا فربعة وان كان ثلثا فثلثة كما اذا اشترى ثوبا بعشر
 وقيمة مائة فما نقصه العيب كان عشرة يرجع من الثمن ورجها وان كان عشرة بن
 فذويهم **شرح جميع المسائل المتعلقة بك الثمن** وهو ما تأجيل الدراهم انواع جباة
 وزبوف بهزجة وسوقه واختلافوا فيه في تفسير هذه الدراهم فان بعضهم
 النهزجة الى التمر تصرف في غير بلاد السلطان والزيوف هي الدراهم الغشوة
 والسوقه صفر مموه بالنفضة وقال بعض المشايخ الجباة فضة خالصة تزوج في
 التجارات لو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض من غيرت فان كانت

في باب المقوم في معرفة النقصان

لا تزوج في التجارات فبالباع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلس
 المراكبة فكسبت قبل القبض فان كانت الدراهم والدراهم بعد القبض تزوج
 في التجارات الا انه انتقصت قيمتها لا يفسد الباع لم يكن له الا ذلك عن ابي
 يوسف ان ان يفسخ الباع نقصان القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم
 اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفسوق كذا لو اشترى
 شيئا بالفلس فكسبت فبالباع عند ابي حنيفة وان غلت او رخصت لا يفسد
قاضي خا ولو استقرض من الفلوس انا فقة او العدا في فكسبت قال ابو حنيفة
 منها كاسدة ولا يزوم قيمتها وقال ابو يوسف قيمتها يوم القبض وقال محمد قيمتها
 في اخر يوم كانت ايجة وعليه الفسوق **قاضي خا** والكا على ان لا يزوج في فدية
 وقع العقد فيه وعند محمد ان لا يزوج بجميع البدان **مين** ولو استقرض الدراهم
 او الطعام يجب دمنها وهو لا يعتبر على ذلك كسادة او رخصة وكذا اكل البكال
 او يوزن او يبعد **خا** الاكل اذا غلت بان ازاد قيمتها فالباع على حاله
 ولا يخير المشتري اذا انتقصت قيمتها ورخصت فالباع على حاله ويطالب به بالدرهم
 بذلك العيار الذي كان وقت الباع **نها** به الفلوس الثمن اذا كسبت قبل
 القبض فبالباع عند الامام خلافا لها وان غلا او رخصت لا يخير ولا يزوم عند
 يوسف يجب قيمتها يوم العقد وعند محمد احوها كسبت ولو تقاطعا بعد ذلك ففعل
 البائع رد منها في قياس في الامام كما في الاستقراض من يفتي بقول محمد رفا
 بان س **مين** ولو استقرضها فكسبت رد بعضها ان كانت قائمة اتفاقا فان
 ملكت فعليه دمنها عند ابي حنيفة رجاء رفا لا يجب عليه دقيمتها لانه بعد رد
 كما قبضها لانه المقبوض كان ثمن والمردود ليس بثمن وله ان المردود وفي القرض
 جعل عين المقبوض حكما ولا يلزم مبادله جنس جنس انه جوام **شرح الجمع**

في باب المقوم في معرفة النقصان

في باب المقوم في معرفة النقصان

البيع بالعقد اذا كسدت بعينه البيع وانما بعينه اذا كان لا تخرج في جميع البلدان
 وهذا قول محمد وبها عندهما الفساد في بلدة يكفي لفد البيع تلك البلدة وفي
 الامهات اذا كان لا تخرج في هذه البلدة وتخرج في غيرها لا يفسد البيع لان لم يملك
 لكنه يقبض فكانه للبايع فبا ران شاء قال اعطى مثل النقد التي وقع عليه البيع وان
 شاء قيمة ذلك فانه وان زادت قيمتها لا يفسد البيع لا يتجر المشتري ولو كان
 في الفلوس كسبت اهل الجواب في الفتوى لا يتردد والناقطاع والكساد سواء
 والمنقطع ان لا يوجد في السوق يباع فيه **خاتمه** ولو قال بطلت الاجل او
 تركت الاجل يصير له من حاله صاحب الدين اذا اوجب الدين من ماله بونه وان
 كفيل في المديون الهبة عاد الدين على المديون ولا تعود الكفالة **خاتمه**
 قضى المديون الدين الموصول قبل حلول الاجل ومات فاخذ من تركته فجواب
 المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حوت المبايعه بينهما الا بعد ما مضى
 من الايام قيل له انفتى به ايضا قال نعم **قوله** رجل له على اخو دين من ثمن
 مبيع فطالبه فقال المديون ليس عندك الا ان شئ فتنزعنا فقال الطالب انب
 واعطى كل شهر كذا او ما فلان باخذ المبيع لئلا لا يملكه اليس تبايحل **خاتمه**
 رجل قرض له درهم التجار ربه سحر انتم لقي المستقرض في بلد لم يقدر على تلك الدرهم
 فقال ابو يوسف هذا قول لا خيفة به لعله قد راسخ في اهلها وجاها وسنوق
 منه بكفيل والباخذ قيمتها قبل هذا اذا القية بدينه في تلك الدرهم كفتها
 لا يوجد فانه يوجد قبل راسخ في اهلها وجاها فاما اذا كانت لا ينفق في هذه البلد
 فانه يعزم قيمتها وكذا لو باع بالدرهم التجار ربه شيئا ثم التقيا في بلد اخر لا يوجد
 فيها تلك الدرهم **قاضي** في نوادر ابن سماع عن محمد اذا اخذ المقرض المستقرض
 في بلد اخر فاشاء اجله حتى يرد به الموضع الذي استقرضه ان شاء اخذ به القيمة

مطلق الانقطاع والى ذلك سواء
 مطلق الانقطاع والى ذلك سواء
 صاحب الدين اذا اوجب الدين من ماله بونه وان

رجل له على اخو دين من ثمن مبيع فطالبه فقال المديون ليس عندك الا ان شئ فتنزعنا فقال الطالب انب

مطلق الانقطاع والى ذلك سواء
 مطلق الانقطاع والى ذلك سواء

ذلك الموضع هنا وان لم يستقرض ان يعطيه القيمة اجبر عليه **تأخر خان**
 ويجوز تبايحل كل دين يلزم الا المقرض **خاتمه** ويجوز تبايحل في الكفالة و
 هوالة **المسائل المتعلقة بالاقالة** **الجملة** والمقبوض على سقم الشرا رجل اشترى من
 اخو عبدا وتقا بصنا ثم قال البايح اقلني حتى اخوك الثمن سنة فقال فعلت
 جائز الاقالة دون التاجيل وكذا لو قال اقلني على ان احط عنك خمسين
 واما فقال فعلت جائز الاقالة دون الحط ويدفع كل الثمن سدا قول محمد
 وقال ابو يوسف جائز الاقالة على ما سمع من الاجل والنقصان **خاتمه**
 والحداف فيما اذا حصل الفسخ بلفظ الاقالة اما اذا حصل بلفظ المفاسخة
 او المتاركة او الرد فلا خلاف فيجعل بيعا جديدا في حق الاجل من **قوله** رجل
 اشترى من رجل مرقطة بدرهم معلومة وقبض المرقطة وسلم بعض الثمن جاز
 البايح يقبض منه ما بقي من الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غار فوالباي
 عليه قبض من الثمن واخذه قالوا لم يكن ذلك اقاله لان الاقالة بمسرة البيع
 والبيع لا يكون الا بالايجاب القبول ان كان بطريق التقاطي وذلك لا يكون
 الا بالقبض وتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ اما على قول البعض
 قبض احد الطرفين يكفي لان نقاد وهو الصحيح **قوله** فان زادت المبيعة بعد
 القبض زيادة منفصلة يكون الاقالة باطله لانه لا يصح الاقالة الا بطريق
 الفسخ وانما قيدنا بالقبض لان الزيادة قبل القبض منفصلة او متصلة لا تمنع
 الاقالة وكذا الزيادة بعد القبض **شرح مجمع** باع عبدا او سقم ثم قال المشتري
 ادفع الى العبد فقال ردفت فوافقا **قوله** **قوله** ولو اشترى راضيا فيها اشجار
 فقطعها ثم تقابلها صحت الاقالة بجميع الثمن وليس للبايح من قيمة الاشجار
 شئ يستلم الاشجار للمشتري سدا اذا علم البايح بقطع الاشجار واذا لم يعلم به

رجل اشترى من رجل مرقطة بدرهم معلومة وقبض المرقطة وسلم بعض الثمن جاز
 البايح يقبض منه ما بقي من الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غار فوالباي

الاقالة بخير ان شاء اخذ بجميع الثمن ان شاء ترك **ففيه** رجل ساوم ثوبا
 ثم ان المشتري دفع الدراهم الى البائع وقبض منه الثوب من غير ان يكون بحري
 بينهما بيع وشرا جاز ويكون هذا بيعا بالتعاطي **واقفات حسبي** رجل
 يبيع سلعة فقال لغيره نظرها فاخذها لينظر فيها فمكث في يده لا يضمن
 ان قال اننا نظرها بعد ما نظركم يبيع فلو يكون ضمانا والصحيح انه لا يضمن الا اذا
 قال صاحب السلعة بكذا **قاضي خان** وفي الخط اخذ منه ثوبا وقال ان رضى
 اخذته بعشرة فضاع في يده فعليه قيمة لان المقبوض على سوام الشراء انما يكون
 مضمونا اذا كان الثمن مستحق **ففيه** تركت البيع فقال البائع رضىت واخر
 فاقالة طلب الاقالة فقال المشتري مات الثمن فاقالة كقولنا قلن وقبولها
 يقتصر على المجلس **برازيه** عليه بن الى اجل باع به عبدا ثم تقايلا لا يعود الا بال
 وان رده بغير قبض كان فسخا وعاد الاجل ولو به كفيلا لا يعود الكفالة
 في الوجهين ولو به كفيلا فوجب له ان يمد يده فداء الدين لا الكفالة
برازيه باع المشتري المبيع من آخر وقبضه ولم يقبضه ثم تقايلا واطلع على عيب
 كانه عند البائع لا اذ اراد ان يرد عليه بغير قبض ذلك لا يبيع في حق
 الثالث **تسا خان** لو كيل ببيع انما يملك الاقالة عند ابن حنيفة ومحمد جرحا
 اذا لم يقبض الثمن فاما اذا قبضه فانه لا يملكها اجماعا **جامع الفصولين**
 باع الوصل والمتولى شيئا باكثر من قيمته ثم اقاله لا يبيع **برازيه** ولا تصح الاقالة
 بالزيادة لها دنة بعد القبض **قاضي** المتولى يملك الاقالة لو خيرا في الوقف
 فكذلك الوصل **جامع الفصولين** قاله الوارث والوصي جائزة ولا يجوز اقاله المتولى
ففيه لا يجوز بيع التولية ولا يجوز الاقرار بالتولية بان يقول لاخر ان اقرتك
 العتية بمالي او براسي وتواضع على فساد الاقرار لا يبيع او اقر حتى لا يملك المقر له

برازيه حتى لو حلف ان لا يبيع فباع بثلثة ليجتنب منه رجل قبض ثوبا فقال له
 صاحبه اذهب ان رضىته اخذته بعشرة كان ضمانا قيمته **من قرأته**
 التولية في البيع ان يظهر بيعا وتواضع في السر ان لا يبيع بينهما فابيع فاسد
 وهذا هو صورة بيع الهازر المنقذ غير لازم وهو بمنزلة البيع بشرط هين وان
 ادعى احداهما بيع التولية انكر الآخر فالقول لمن ادعى التولية مع يمينه فان اقام
 احدهما البينة قبلت بيته ثم المشتري ان اقام البينة ان الدار بثلثة في يده
 لا يرجع بالثمن على البائع فان ذكر الشهود فيضمن الثمن وان اقام البينة ان الشرا
 بثلثة يرجع **من البخر** وفي المسوط اذا تواضع على التولية في السر ثم تباعا في العلن
 ان يقصد قاعل انهما بينا على تلك المواضعة فابيع بطل لا تفاهما على انها بزاز
 وان يقصد قاعل انها عرضا عنه تلك المواضعة فابيع لازم وان تصادقا
 على انها بخضرة ما بينة عند العقد ففي ظاهر الجواب البيع بطل وروى المغل عن ابن
 يوسف ان البيع صحيح **المسائل المتعلقة بالاستحقاق في جنس الجود والعين** استحق
 الدار المبيعة يرجع المشتري بثلث على البائع وبقية ثمانية يوم تسليم الى البائع و
 تسليم القبض ان شاء المشتري اخذ نقض ثمانية ولا يرجع على البائع بقيمة البنا ولو
 اقر له عليها نقض له لا يرجع على البائع بثمنه ولا يرجع بغير بقبضة البنا، والولد
 عند الاستحقاق الشفع واحد المتفاسمين اذا بن في نصيبه المالك القديم اذا اخذ
 له ربة المأثورة في بيعه من اهل دار الحرب استولى ثم استحقها رجل
 لم يرجع بقيمة الولد على مشتريها والاب اذا وطئ جارية ابنه واستولد بها
 ثم استحق لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاض اذا باع دارا لثمن غيب جاش
 ثم ادرك الصغير فابيع لا يرجع المشتري بقيمة البنا، على احد قال ابو يوسف اذا
 ادعى انما صلب قيمته ربة المفضية ثم استولى ثم استحق فله ان يرجع بقيمة الولد

لا يضمن شيئا ولو قال له
 لا يضمن شيئا ففضاع في يده

لا يضمن شيئا ففضاع في يده

لا يضمن شيئا ففضاع في يده

على المولى من الوجيز ولو اشترى لاجونه فكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق
 فليس ان يطالب المشتري بخله الطحون لانها ليست من اجزاء المبيع
 بل هي كسبة فله من جواهر الفنا والذم اذا اشترى اراني المصير قبل
 ما ينبغي ان يباع منه ولو اشترى ترنجبر على بيعه من مسلم الاستحقاق انما
 يوجب الرجوع باليمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالينة اما اذا ثبت بالقرار
 المشتري او بنكوله عن اليمن لا يوجب الرجوع باليمن لان اقراره لا يكون حجة في
 غيره كذا في الوجيز ظهر المبيع حراً او قد مات باعده لم يترك شيئاً ولا وارثاً
 ولا وصياً غير ان يبيع المبت حاضراً جعل القاضى لميت وصياً فيرجع عليه المشتري
 ثم وصل الميت يرجع على بايع الميت من الوجيز رجل اشترى رجل رضين فاشتق
 احد بهما بعد القبض بخير المشتري ان شاء، اخذ الباقي حصته من الثمن وان
 شاء ترك فان استحق قبل القبض بزمانه غير المستحق حصته من الثمن ولا خيار
 رجل اشترى ار او قبضها وبن فيها ثم جأ، رجل استحقها فانه المشتري يرجع
 على البائع باليمن ويسلم البناء الى البائع يرجع عليه باليمن وبقيمة البناء، مبتدأ
 يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري بن المطلق والآخر والتاج
 والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري
 انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء وتغيرت هذه
 بعضه ثم استحق الدار لم يكن المشتري ان يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم
 البناء الى البائع فان بقي، استحق نصف الدار شايها او ثلثه او نحوه بخير المشتري
 عند نارة الباقي ورجع بثلثه او امسك الباقي ورجع بثلث المستحق ثم كرر ما
 فاستحق نصفه فله ان يرد الباقي او لم يتغير في يده ولم ياكل ثمرة جامع الفصولين
 اشترى رضى وغرس فيها اشجاراً او كرمها ثم استحق بتمام الاشجار على البائع

غير مقلوبة اشترى رضى خربة فانفق في عمارتها ونسوية اكامها وحفرها لا يرجع
 ولا على المسحق بما انفق على عمارتها اشترى ار او قبضها وطبق سطوحها ثم
 استحق لا يرجع على البائع بقيمة الحصص الطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله
 ويهدم يسلم اليه اشترى عبداً او بقرة فانفق عليها ثم استحقها لا يرجع المشتري
 على البائع بما انفق اشترى حارية او غلاماً عليه ثياباً او خماراً عليه برزعة لم يتركه
 في البيع ثم استحق الثياب او البرزعة لا يرجع المشتري عليه شيئاً وكل شيء يدخل
 في البيع تبعاً للاحصاة له من الثمن ولكن فيه **قوله** ان غير المشتري البائع فله
 ان يسترد وكذا ان غير المشتري له ان يرد قال البائع للمشتري قيمة كذا اشترى
 فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد وان لم يقبل ذلك فلا رده فحق صدر الاسلام
 اشترى صبرة جوز فخرج من تحتها جوز صفا فله الرد **قوله** اشترى حارية
 طارقة فنظر اليها ولم يعلم ثم علم فله الرد من النوازل الفقهية اذا استحق
 المشتري من يد المشتري الاخير يكون ذلك قضاء على جميع الباعة حتى لو اقام
 واحد من البائع باعة على المستحق بينة بالملك المطلق لا يقبل كانه لكل واحد من
 المشتري ان يرجع على بايعه باليمن من غير ان يحتاج الى اعادة البينة ولكن انما
 يرجع كل مشتري على بايعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان
 يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على بايعه
 قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط **فصل في استرد رجل اشترى عبداً فقبضه وباعه**
 من آخر فاستحق من يداث في فان المشتري الاول لا يرجع على البائع باليمن قبل ان
 يرجع عليه المشتري الثاني قول الى خيفة قال ابو يوسف انه يرجع وقال الاثرى
 ان المشتري ان لو كان ابر المشتري الاول من الثمن كانه الاول ان يرجع على بايعه
 اذا استحق على المشتري ان لو وجد بعد حراً رجع كل واحد باليمن على بايعه قبل ان

على البائع

ان غير المشتري البائع او غير البائع المشتري فلا رده
 البائع بخير المشتري رج

ان يرجع عليه **قائمه** اشترى عبدا او اعتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد
 لم يرجع المستحق بالمال على الحق اشترى ارا بعبدا واخذها الشفيع بالشفعة ثم
 استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع له من الشفيع بطلاء البيع اشترى
 جارية وباعها من اخر ثم استحق من يده المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول
 باليمن بالقضاء و اراد الاول ان يرجع على بايعه فقال بايعه المستحق لها كان
 من قولي بيته على ذلك فليس الرجوع على لا يسمع عواذ ولا بيته على المشتري
قوله قال الغزال لا معرفة لي بالغزال فاني اشتراه فاني رجل بغزال لهذا
 الغزال لم يعلم به المشتري فجعل نفسه لا بينهما واشترى ذلك الغزال بايدي
 من غنم الخيل وصرف المشتري نفسه الى حاجته ثم علم بالبيع بما صنع فله
 الباقي بحصة من الثمن **قوله** ولو اشترى شيئا فباع فيه غنما فاحت فله
 يرد على البائع حكم الغنم حكم مكي عن ستاده ان في الملكة روايتين
 فكان يفتى بآثره فقال بالناس وقع البيع فباع فيه فاحت فله كراهية هو
 ابو بكر الرازي سفي و اقلاته ان المشتري ان يرد البائع ان يسترده هو
 اختيارا في بكر الرازي والقاضي للجلال ثم اكثر روايات كتب المضاربة ان
 يرد بغيره وبه يفتى **قوله** اشترى جارية على وجهها خيفة واسفنداج ظن
 من حسننها فلما غسلت وجهها زان ذلك حسن فليس له الرد الا ان يظهر
 بستره لا سفنداج وخيفة وهذا صحيح فقد نص في ظاهر ان البائع في الجوارى
 ليس يجب **قوله** ومن اشترى جارية فولدت منه ولدا ثم استحقها رجل فخذ
 عزم الاب قيمة الولد يوم خاسم لانه مغرور وهو حو باجماع لانه نفاية ولا شرط
 حضرة المشتري لسماع بيته المشتري حين انكر البائع المبيع منه وعلى هذا العبد
 توالده لا يرد ادعى حريته على المشتري لاخير ورجع البعض على البعض لا بشرط

مطلقا لا يرد بائع الغنم

حضرة العبد عند الرجوع باليمن بل اذا شهد الشهود ان العبد الذمى قام بيته
 على حريته باعه هذا من هذا كفى وعند بعضهم بشرط حضرة **جامع الفصول**
 رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بيته فانه يأخذها وولدها
 وان اقر بها ليرسل لم يؤخذ ولد بالان البيته حجة مطلقة لانها مبيته ثبتت
 بها البيان مطلقا ان جارية ملك المستحق من الاصل بعين كانت المدعى بها
 قبل الولادة له والولد من اجزائها فكان ملكا له والولد متصل يومه فثبت
 الاستحقاق فيها فاما حجة الاقرار فليس بآية وضعا بل هو اخبار الا ان حجة
 الاخبار بثبوت المخبر والخبر به الملك الام دون ملك الولد فيستحق الام دون
 الولد فاذا ثبت بالبيته يستحق الام والولد بل بشرط القضاء بالولد او
 يكتفى بالقضاء بالام قال بعضهم لا بشرط لانه تابع فيه خل في الحكم تبعا وقال
 محمد ما يدخل على خلاف ذلك فانه قال اذا قضى القاضى بالاصل ولم يعرف
 الزوايد لم يدخل الولد تحت الحكم وكذلك اذا كان الولد في ملك انسان اخر
 لم يدخل تحت الحكم ايضا وهذا ان الولد يوم القضاء منفصل عن الام فلم يكن
 بدمن الحكم بها من **جامع الفصول** ولو اشترى البائع المشتري غنمه او دابة منه
 ثم استحق المبيع من يده المشتري لا يرجع بشئ على بايعه وكذا البيعة الباعة لا يرجع
 بعضهم على بعض لقدر القضاء الذمى من من شتر به كذا رشيد الدين وفي
 فوايد صاحب المحيط لا يرجع المشتري الاخير على بايعه لوجود الابرار وهل يرجع
 بايعه على بايعه فيه اختلاف المتأخرون قيل يرجع قيل لا **جامع الفصول**
 المشتري لو رجع على بايعه صالح البائع على شئ قليل فلبا بعه ان يرجع على بايعه
 بثمانه وكذا اذا ابره المشتري غنمه بعد الحكم له يرجع عليه فلبا بعه ان يرجع على
 بايعه ايضا اذا المانع اجتماع البطل والمبدل في ملك احد ولم يوجد لرد الالمبدل

عن ملكه ولو حكم المسحق فصالح المشتري لباخذ المشتري بعض ثمنه من الحق
ويدفع البائع الى المسحق ليس له ان يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصلح ابطال حق الرجوع
جامع الفصولين تداولته لا بد من رجوع بعضهم على بعض بثمنه بحكم فاعلم البائع
احد الباعة يحتاج الى اقامة البينة على البيع حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على
الرجوع ات وعل الاستحقاق الاول فان علم القاضى بذلك الرجوعات لا يحتاج
الى اثباتها والابان كانت عند قاض اخر او عنده لانه نسى يحتاج الى اثباتها
جامع الفصولين قيل في العين البيرة الفاشحة العوضه يوم وفي العاقبة
وه بارزوه وقيل وه دوزوه ومازاده فهو فاشش **منه** الاستحقاق نوعان
مبطل للملك كالتقوى ونحوه وناقيل للملك كالاستحقاق بالملك فان قل لا يوجب نسخ
العقد في ظاهر الرواية والمبطل بوجوب الروايات كلها والاستحقاق ان قل
اذا ورد فان كل واحد من الباعة لا يرجع الى بائعه لم يرجع عليه لا يرجع على الكفيل
لم يقبض على المكفول عنه وفي الاستحقاق المبطل ثبت لكل واحد منهم الرجوع
على بائعه وان لم يرجع عليه يرجع على الكفيل وان لم يقبض على المكفول عنه **المسائل**
المتعلقة بالاستبراء والحيلة والاسقاط ومن ملك منه بشرا ونحوه كالوصية
والارث وغيرهما ولو بكر او مشترية من امرأة او عبدا ومن حرّم الامة
او من مال الصبي حرّم عليه طلبها ودواعيه حتى يستبراء بحبضه فيمن يحبض وشهد
في ذوات حبض لم تحض بوضع حمل في حال فناء الحكمة في الاستبراء تعرف براءة
المرء صيانة للآل المحترمة عن الاختلاط صدر الشريعة وعن ابا يوسف انه قال اذا
كان بينقن بفراغها من آء البائع فليس عليه فيها استبراء ولو باع جارية وسلمها
الى المشتري ثم نقلا بيا البيع الى الجلس كان على البائع ان يستبراء عن ابا يوسف
اذا نقلا بيا قبل الافتراق لا يجب نصراني اشترى جارية نصرانية لا يلزمها الاستبراء

فاستحقاق

المتعلقة بالاستبراء والحيلة والاسقاط

فان وطها ثم اسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء حتى يشترى
جارية ثم احلم فعليه الاستبراء ومن كره الحيلة لاسقاط الاستبراء اذا علم
ان البائع لم يكن وطها في هذا الظاهر عند ابا يوسف لا يكره وعند محمد يكره
رجل اراد ان يتزوج جارية بعد الوطى فلا فضل له ان يستبراء بالحبض ثم
يتزوجها وكذا اذا اراد ان يتزوج المديرة واما الولد ولو راى امرأة تزنى ثم
تزوجها ان حبست من الزنا لا يبطأ باحق تضع عليها وان لم تحبل بسحب له
ان لا يبطأ باحق تحبض **غنية** وفي شرح الاوراد قال العبد على ابن احمد الفوري
حيلة التي ذكرت في الذخيرة اسهل حبل وهاهنا الرجل اذا اشترى منه و
كاتبها ثم فسخ الكتابة برضاها جاز للمولى الوطى والاستبراء عليه **فان**
وفي المسعودي والمخصص الفقه اذا حرم فرج المرأة على مولايها ثم زال التحريم
لم يكن عليه ان يستبراء مثل ان يتزوجها ثم يطلقها الزوج او تزني ثم تنكح
او يكاتبها ثم يفجر **من انقضاء النكاح** واذا اراد الرجل ان يتزوج ام ولد له
ينبغي له ان يستبراء بحبض ثم يتزوجها فان زوجها قبل ان يستبراء جاز
النكاح ولو اعتقها ثم تزوجها لا يجوز النكاح حتى تنقض عدتها بثلاث حبض فان
تزوجها قبل الاعتاق فولدت له امن الزوج فالولد يكون بمنزلة الابن يتحق
بموت المولى في جميع المال **غنية** حيلة في اسقاط الاستبراء ان يتزوج البائع
عن بريرة شرابا ان لم يكن له زوجة حرة ثم يتبعها منه فيبطل النكاح ويجل
ساعة وان كان للمشتري زوجة حرة تزوجها من رجل ليست له حرة ثم يتبعها منه
فيقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فيسقط الاستبراء **المسائل المتعلقة ببيع النكاح**
والقاضى الوصل الى الصبي وبيع الصغير وشراؤه لنفسه بالغين البيرة الفاشش
عليهم شترى مال له الصغير بمثل قيمته واقل قد ياتقان الشئ يجوز له ذلك

المتعلقة ببيع النكاح والام والاعراض او غيره

عند عدم الاب ثم في البيع يكفي باحد الشرطين بعث الى فلان من ابني فلان
فلما حجة الى ان يقول شريتم فلان من الاب الثمن بشراة شتبا من ولده
لا يبرأ منه حتى ينصب القاض كيدا يقبضه للصغير ثم بعد ما قبضه امر القاض
بالرد على الاب فيكون في يده وبيع من ابنة باع الاب لاحد الابنين من آخر
جاء باع ما له للصغير ثم ادعى ان فيه غشفا فاحت لم تسمع وده يتم سبر
في الحيوان واكثر من ذلك فاحت في العود من دة بازده وفي العقار دة دوازده
وفي الملقط من حسن بن زباد القاض يسير العود من دة يتم وفي الحيوان
ده بازده وفي العقارات دة دوازده امرأة اشترت لولدها الصغيرة
من الهادق الشر اللام وليس لها ان تمنع الضيعة من الولد ولو اشترت لولدها
الصغيرة على ان ترجع عليها الثمن جاز فيمنعها الهبة استحسانا ببيع الوص مال الصغير
ان كان فيه نفع ظاهر يجوز تفسيره ببيع الوص باس و عشرة بتسعة او ثمانية او
يشترى باس و تسعة بعشرة وهذا في وص الاب اما في وص القاض لا يملك
اقرار من اليتيم والقاض يملك اخذها في الاب الصحيح ان الاب بمنزلة الوص
والاب الوص والقاض ان يبيع مال اليتيم ويودع ولو طمع السلطان من مال اليتيم
ان كان الوص بقدر على دفع الظلم من غير شئ لا يجوز له ان يعطى وان اعطى من
وان كان لا يقدر الا باعطاء الماله ان يعطى صيانة لبيته ولا يضمن الوص ان
باع عقارا الصبي يمثل القيمة يجوز في ظاهر الرواية وقال ثعلب اللائمة لحدواني
في هذا جواب السلف المتأخرين انما يجوز باحد الشرطين الثلثة اما ان
يرغب المشتري بضعف قيمة او للصبي حاجة الى ثمنه او يكون على الميت دين لا وفا
الا به عليه الفتوى في البيع الكبير لا يجوز للقاض بيع اليتيم من نفسه لا يبيع له
من يتيم لا يبيع القاض قضا ولا يبيع قاضا نفسه لهذا لوزج اليتيمة من

مطلوب
الوص مال اليتيم من نفسه
الوص لا يملك امر من اليتيم
الوص لا يملك من مال اليتيم

نفسه ومن ابنة لا يجوز وكذا اذا ازوجها من لا يقبل شهادته ولو اشترى
القاض مال اليتيم من الوص او باع ماله من اليتيم وقيل الوص يجوز وان كان الوص
وصيا من جهة القاض لانه الوص نائب عن الميت لا عن القاض اشترى الاب
ولده الصغير ثم وجد به عيبا ليس له الرد من نصب القاض خصما عن الصغير **قوله**
ولو اخبر الوص بالخل فخرج منه في يده يحمي ويحلف على كل حال ولو اخبر به انفق
على اليتيم او على الوفا بجميع انزاعها ولم يفسرها الى القاض الا ان بين سينا
فشيئا الوص معروف لاما وقال يقي يد سره القدر قبل قوله وان لم يكن
معروفها بالامانة يخبر على التفسير معناه محضه من يوهين او ثلثة ايام ويجوز دانه
لم يفسره كقول باليمين ولا يجب عليه بحسنة فسته **بزازية** ولا يملك الوص
بيع التركة المستغرقة بالدين المحبط الا برضا الغرماء **بزازية** ولا يجوز بيع الوص
مال احد اليتيمين من الآخر اصلا بالاجماع ويجوز ذلك من الاب اذا لم
العين **عمادى** ذكر رشيد الدين انه في التركة المستغرقة المحض في اثبات
الدين انما هو على الوارث لانه خلف الميت وسمع البيعة عليه لكن لا يحلف لو ظهر
لانه لا ينفذ اقراره على الغرماء **عمادى** وفي الصغيرى اذا كان في التركة دين
فباع الاب له العقار او العود من ليس له ذلك بخلاف الوص الاب فانه يملك
البيع لقضا دينة او تسفيه وصيته قال الامام الحدادى في حفظه انه فان محمد الم
يذكر في الاصل فانه اقام الحد مقام الاب صناد قال فيه اذا ترك صيا واما فاقول
اولا فان لم يكن فالاب القصور عليه **بزازية** باع الوص عبدا فادع المشتري
عيبا ولا يثبت له يحلف الوص على التركة والوكيل على العلم لان العبد في يد الوص
فيعلم بالبيع لا بالخلاف والوكيل **قوله** الوارث لا يملك بيع التركة المستغرقة
بالدين الا انه يرضى الغرماء حتى لو باع لا ينفذ وكذا المولى اذا اجر العبد المادون

الوص لا يملك امر من اليتيم

وعليه بن يحيط بسلولي ان يبيع العبد ولا يباع في يده وانما يبيعه القاض **لما دل**
 الاب الوصل في ابيع مال الصبي للدين نفته يجوز ان يزعمه له بن نفسه
 لان مطلق التصرف في مال اليتيم فيه منفعة كتر في الامنة ونحوه يجوز وفي جواز الزمان
 وبيع له ينفه فائدة لانه لو لم يبرهن ولم يبيع يحتاج الى حفظ اما بيده او بيد غيره
 فيحتاج عليه تلف فاذا ابيع ولم يصرف ثمنه بخش عليه التلف لانه ضمنه
 فينتفع به اليتيم فيجوز وذكر في آخر وصايا شرح الطحاوي سر الاب اذا كان حيا
 لا بد ان ياكل من مال اخو الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه الوصل
 بسلولي ان ياكل منه وان كان غاصبا الا اذا كان له اجرة في ذلك فباكل قدر
 اجرة وذكر في ثمن الامنة السر في الاب فيما يخذ من مال ولده الصغير لا يجوز
 غاصبا ولكنه ان كان غاصبا فله ان يخذ بغيره ليعرفه الى حاجته فان لم
 يكن غاصبا فله ان يخذ به لحفظه ولا يكون غاصبا في حقه حتى يملكه من غير حاجته
 فيكون ضامنا وقد اجتمعوا على انه يجوز للاب ان يبيع عقار الصغير ومنفوقه
 في نفقته **قوله** وذكر في نفقات شرح الطحاوي في الاب ان يبيع من منقولات
 ابنه الكبير الغائب بقدر حاجته في النفقة **من فصول** **استدلال** الواحد لا يصلح بايها
 ومشتريا من نفه الا الولد ولده عند عدم الاب فانها لا يمكن ان يمثل النفقة
 او محابته بن في ظاهر الرواية ويكتفي بعبارة واحدة قوله بعت عبدي
 او اشتريت عبده وبتت عبدا بن هذا من ابن هذا عندنا وانما في بشرط
 عبارة بن ويكون اصيل في حق نفته با عن صغيرة فاذا بلغ او بلغ في العدة
 عليه واختار الامام صاحب الهداية ان الاب يملك شراء مال ابنه الصغير نفه
 بمثل قيمته او بغيره الوصل في اشتري بمثل القيمة او بغيره لا يجوز
 اجماعا وبالكثير يجوز عند محمد وابع الاب فداء الصغير بالقيمة العدل من غيره

مطلق التصرف في مال اليتيم فيه منفعة

بطلان الادعاء باعاد من نفه الاب
 الواحد لا يصلح بايها ومشتريا من نفه الاب

ان محمودا او مستورا صح وان مفسد الا ونقصه اذا بلغ الا ان يكون خيرا
 بان يبيع بضعف قيمته وفي بيع منقوله روايتان في رواية لا يجوز الا اذا كان
 خيرا وهو اختيار الصدوق في رواية يجوز وضع الثمن على بدل من الزمان كان
 بعض الورثة حضورا وبعضهم غيبا او واحد منهم غائبا فان القاض يمكن بيع
 نصيب الغائب العروص والرفيق والمنقول لاجل الحفظ **عماد** ومن يبيع
 شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما يبيع فان القاض يرجع الى اهل البصرة
 فان اخبره ثمانية من اهل البصرة والائمة انه يبيع بغيره فان قيمة ذلك فان القاض
 لا يلتفت الى من يريده وان كان في المتزايدة يشتري باكثر في السوق باكثر قل
 لا ينقص بيع الوصل لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة والائمة فان
 اجتمع رجلا منهم على شئ يؤخذ بقولها وهو قول محمد اما على قولها قول الواحد
 يكفي كما في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجره مفضل الوقف ثم جاء
 اخو يزيد **الاجور** **قاضي** **خان** في القضاء الوصل في اشتري مال اليتيم نفه
 يجوز اذا كان خيرا لليتيم ونفسه خيرية ان يشتري ما يساوي عشرة
 خمسة عشر او يبيع مال نفه ما يساوي خمسة عشر عشرة فهو خير ومما دونه
 لا يهدا محابا يحفظ به يفتي **فصول** **عماد** يبيع الوصل مال اليتيم بغيره فاشترى
 وهو باطل لا يملك القبض قال نعم الائمة حكيم بن ناسد **قوله** وصح للوصي
 بيع عقار اليتيم بمثل قيمته ويقت بانه لا يجوز الا بضعف قيمته او بصروته ومن
 جملتها ان يزيد مائة الف على ثلثة **المسائل المتعلقة ببيع القاض في الغائب** **قوله**
 وبالنصف في مال المفقود من الايداع وغيره وبترديد ائمة الغائب والمحمول
 وعلى ضرورة النفقة او ضرورة دين الميت او ضرورة الاسراف لا الهلاك
 ولا مال له **قاضي** **قاضي** **خان** في الغائب له بيع منقوله لو جف نفه ولم

المسائل المتعلقة ببيع القاض في الغائب
 القاض في الغائب يبيع داره بضعف قيمته

يعلم مكانه الغائب لا يعلم اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف التلف القاض
 لا يملك تزويج امة الغائب المجنون وقتها وله ان يكاتبها ويبيعها للقاضي
 ولا يبيع مال الغائب منه لو كان المديون غائباً لا يبيع القاضي عودته لولا
 عند ابي حنيفة وقال لا يبيعها واما الفقهاء فلا يبيعونها عند ابي حنيفة وكذا قولها
 في الظاهر وعندها ان له بيعه كعودته وعلى هذا الخلاف يبيعه عودته في نفقة
 امرأته وفي القمار عنهما روايتان **جامع الفصولين** للقاضي يبيع من المفقود
 وامتته لا لو كان المالك غائباً مفقود **جامع الفصولين** في المحيط ما خيف عليه
 الف د ومن المفقود فالقاضي يبيعه لانه اقرب الى الحفظ ولا يبيع القاضي
 رفيقه وعقاره وان فعل نفذ ولو باعها لقضاء دينه جاز وكذا لو علم حيوته
 لكنه لا يرجع منه سنين **قوله** وفي ادب القاضي من غايب الرواية القاض
 يبيع عبد المفقود ومنقوله ولا ينفق له ان يبيع عقاره ولو باع جاز **من**
من فصول علم المفقود من حق نفقته حتى لا يورث عنه له ولا يزوج امرأته
 بزواج اخر وميت في حق غيره حتى لا يرث من احد ولا يقسم ماله بين ورثته
 ما لم يمتين موته بنفسه او بلغ مبلغا لا يستر اقرانه اليها عادة وذكر الحسن
 انها مقدرة بمائة وعشرين سنة من مولده وعن ابي يوسف ثمان مائة
 وقيل تسعون سنة فاذا مضت كل المدة ورثة من كان فيها من ورثته دونها
 من مات قبل مضتها وان مات مورثها قبل انقضاء هذه المدة رد ما قبض
 على ورثته الميت وجعل كانه المفقود بين الخريجه ليس للقاضي ان يقضي في
 مال المفقود ولا عليه بشئ من احكام المولى حتى يبرهن على موته القاضي لو اخذ
 وديعة المفقود ومن يبرهن عليه ووضعها عند نفقة لا بأس للقاضي ان
 ينصب المفقود وصيا لطلب بويته من غريمه لا ينصب عن الغائب **جامع**

الفصولين وان كان له وديعة عند غيره او دين على انسان والمودع والمدين
 مقر بالمال وبالكساح او لم يقر فان كان مقرهما والكساح ظاهر عند القاضي يقضي
 لها بالنفقة ويأخذ منها كيف يشاء ما حلفها ان لم يعط نفقتها وان لم يقر مودع
 المال والنسب الزوجية ولم يعلم القاضي بذلك فاقبضه البينة على المودع لم
 يقبل ولا يقرض النفقة على زوجها الغائب **وجيز** عن ابي حنيفة رحمه الله ان مدة
 الفقد مفقود الى ان القاضي يحكم بما ادس اليه اجتهاده فيقسم له حصة
 بين الاجزاء من ورثته **قوله** فقدت لامة من مولا ياد لا تجد نفقة وضيقت
 عليها الفاحشة فللقاضي ان يبيعها او يزوجها من امرأة ثقة وليس
 تزويجها **المسائل المتعلقة بالسلم** السلم بيع شئ على ان يكون على البائع
 بالشرايط المعقولة شرعا فابيع سبي سلمانية الثمن راس المال البائع سلماً
 اليه المشتري راس السلم صد الشريعة لا يجوز السلم عندنا فيما يقطع من حين
 العقد الى حين الاجل حتى لو كان منقطعاً عند العقد كما اذا اسلم في حنطة حذية
 قبل حداثتها وعند تمام الاجل وفيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز اذا
 كان موجوداً عند تمام الاجل لانه وقت وجوب التسليم ولا معنى لاشترط
 قبل ذلك لانه المقتدر على تسليم المسلم فيه حال وجوبه شرط لجواز العقد
 وكل وقت بعده يحتمل ان يكون وقت الوجوب بان يموت المسلم اليه فيجل الاجل
 فيشتهر طردوام وجوده ليدوم القدره على التسليم عند الانقطاع ان لا يوجد
 في الاسواق وان وجد في البيوت **شئ مجمع** ويشترط ان يكون المسلم فيه
 موجوداً من وقت عقده الى حين حمله حتى لو انقطع فيما بين ذلك ان شاء اخذ
 راس ماله وانشأ نزيهه في ذلك واما الانقطاع ان لا يوجد في سوقه ان يربح
 فيه ان كان يوجد في البيوت ولا يجوز في طعام قرية بعينها ولا في الاقليم الذي

السلم
 المسائل المتعلقة بالسلم

لا يوجد كما لو سلم الرطب في خراسان لا يجوز **وجيز** وان كفر رجل بخر
 السلم برأس المال قبل ان فالكفالة باطله لان الكفالة بما هو واجب في
 ذمة الاصيل وقبل الاقالة الواجب ذمة الاصيل بلسلم المسلم فيه لارأس
 المال فانما كفيل بما ليس بواجب ولم يصير الكفالة الى سبب الوجوب فكان
 باطلا بخلاف اذا قال اذا تقايلا فانا كفيل برأس المال كذا لارأس المال
 قبل الاقالة حق المسلم اليه فانا كفيل عنه بما هو حقه وذلك ليس بموضوع الكفالة
 في مثل مبسوط **المسألة المتعلقة بالشفعة** واسقاطها الشفعة واجبة
 للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم لغيره ليس
 للشريك الطريق والشرب بشفعة مع الخليط في نفس المبيع ان سلم للخليط بشفعة
 للشريك الطريق والشرب فان سلمها اخذها لهما والشفعة تجب بعقد البيع
 بالاشهاد وتملك لاخذ اذا سلمها المشتري وحكم بها حاكم واذا علم الشفع
 البيع شهد في مجلسه كك على المطالبة ثم ينقض منه فيشهد على البايع ان البيع
 في يده وعلى المناع او عند الوفا رفاذا فعل ذلك استقرت شفعة ولم تسقط
 بالتأخير عند أبي حنيفة رحمه وقال محمد رحمه ان تركها شهر ابعد الاشهاد
 من غير عند رطلت شفعة وقال ابو يوسف ان تركها مجلس او مجلسين
 بطلت شفعة والشفعة واجبة في الوفا وان كان بما لا يقسم كالحمام
 والرحى والبيت الصغير ولا شفعة في العود من السفن والمسلم والذم في
 الشفعة سواء نافع دار في يد رجل اخر انها لا خريفت بغيرها دار فطلب المفع
 الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البيعة ان الدار له ولو اقر البايع بسهم من
 الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فلا شفعة للجار وقال بعض من
 لبي الشفعة ولا تبطل باقرار البايع استدلالا بها ولو اقر البايع قبل المبيع ان

لها نظ بينهما فالشفعة للجار لا لصاحب لها نظ رجل ميبا وصدق لها نظ
 الذي على ارجاره على رجل سلم اليه ثم باع ما بقي فلا شفعة للجار وان طلب
 الجار يمين المشتري برأيه انه ما وهب فزارا من الشفعة على وجه التولية فعليه يمين
 وان نكل فالشفعة للجار وان حلف فلا شفعة له نظيره رجل اشترى من ضيف
 عشرة ثمن كثير وسعة اعظمها ثمن قليل فللشفيع الشفعة في البيع الاول والثاني
 الثاني وليس للشفيع ان يتخلف المشتري برأيه ما روت بذلك بطل الشفع
 وله ان يتخلف بانه ان البيع الاول كان تولية **وجيز** فان اقام المشتري
 بيعة ان الشفع علم بالبيع منذ كان لم يطلب الشفعة فاقام الشفع بيعة
 انه طلب حين علم المبيع فابينة بيعة الشفع في قول الحنفية وقال ابو يوسف
 البيعة بيعة المشتري اذا قال الشفع للمشتري حين لقينه ما شفيعك اخذ الدار
 منك بالشفعة بطلت شفعة **قوله** رجل اشترى دارا فلقية شفيعها المشتري
 مع ابيه وسلم الشفع على ابيه قبل ان يطلب الشفعة بطلت شفعة وان سلم على الابن
 لا يبطل شفعة لانه يحتاج الى الكلام مع المشتري والكلام قبل السلام مكروه **غنية**
 ولو ساءم الشفع الدار من المشتري او يساله او يوليه عليه واستأجرها منها
 او اخذها مزارعة او معاينة وذلك بعد علمه بالشرأ بطلت الشفعة **وجيز** رجل
 اشترى كرا وله شفيع غائب فمترت الاشياء فاكلها المشتري ثم جاء الشفع و
 اخذ الكرم المنفوع فمترت اعل وجهين اما ان كانت وقت القبض ذات ورد
 ولم يبد من الورود وطلع وبرت في الوجه الاول لا يسقط ثمن من الثمن وفي الوجه
 الثاني سقط بعدد وبعتبر قيمة يوم قبض المشتري الكرم لان في الوجه الاول حصنة
 لمن الثمن وفي الوجه الثاني له حصنة من الثمن **واقعات** حامي شرب رايهم محلو
 اما لو زن او بالاشارة وبقبضه اي يفضي فلو اشترى رجل وجه قد را وضع

الفلوس بعد القبض من **الدروجة** اخرى لا سقاط الشفعة لو اشترى بدينار
 جونا او بدراهم مع فلوس جونا فلا يجب الشفعة اذا اخذ بالجهول غير مضمون
 كذا في القباية رجل ارض من وقف عليه فيعت ارض مجننها ليس لصاحب
 الموقوف عليه فيها الشفعة لانه لا ملك في الارض **واقعات** في اليهود سمع
 البيع يوم السبت فلم يطلب الشفعة بطلت شفعته لانه ليس بعد **واقعات**
 فان طلبت كما علمت وقال المشتري بل اخوت الطلب لقول الشفع
 قال الشفع علمت يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم يطلب
 قال لقول المشتري برهن المشتري انه اخوه بعد اسمعه زمانا بلا ضرورة وهرن
 الشفع انه طلبه كما علمت فالبينة للشفع عنده وعندهما للمشتري فان قال المشتري
 للقاضي حلف الشفع بانه ما اخوه حين علمه وطلبه طلبا صحيحا اجابه اليه حلفه
بزازية ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه لا شفعة في بيع كذا
 وهو الذي يكون في الارض التي على غير الوالي لا الكروا نقل ولا شفعة في
 المنقولات ومنها ان يشتري ابنا او لا في صفقة ثم يشتري العوصة بثمن
 غال فلا يثبت الشفعة في ابنا لانه نقل قاض **المسائل المتعلقة بالاجارة**
 وبصحتها وفسادها وبفسحها واعذارها رجل استأجر رجلا يعلم عبده او ولده
 لخدمة وفيه وايتان فان بين ذلك قتا معلوما سنة او شهرا اجازت
 الاجارة على كل حال ويستحق المسمى تعلم الولد او لم يعلم فان لم يبين ذلك قتا
 لا تصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد او العبد وان لم يعلم فلا شئ له وان
 استأجر رجلا يعلم لا يصح الاجارة عند المتقدمين ولا اجرة بين ذلك قتا
 او لم يبين وشيخ بلخ رحمه الله جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام
 انه قال لا قضى بشيء باب الوالد باجرة للمعلم وقال الشيخ الامام ابو بكر ابن محمد

المسائل المتعلقة بالاجارة

ابن محمد بن الفضل رحمه الله انما كثر هو المتقدمين لا يستجيبون لعليم القرآن
 واخذ الاجارة على ذلك كانه للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان
 فكان لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامت السنة وفي زماننا انقطعت
 عطياتهم وانقضت رغبات الناس في امر الاجارة ولو استنفذوا بالقديم
 الحاجة الى مصالح المعاش محل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة وجوب الاجارة للمعلم
 بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجارة جبر وان لم يكن بينهما شرط يوم او ليلة
 بتطبيق قلب المعلم وارضائه وقال الشيخ الامام تمثيلا لائمة الشريفة ان
 من يخيل جوزهوا الاجارة على تعليم القرآن واخذوا بذلك لو استأجر
 رجلا يعلم غلامه او ولده شغرا او ادبا او خطا او حسابا او حيا او حرفة
 من لينة طلة ونحوها ان بين ذلك قتا معلوما جاز ويجب المسمى تعلم في ذلك القتا
 او لم يعلم وان لم يتعين ذلك قتا معلوما كانت الاجارة فاسدة حتى
 لو تعلم جبر المثل وان لم يعلم لا يجب شيئا **قاضي** ان رجل استأجر طيرا
 سنة بمائة درهم على ان يكون لكل الاجارة بمقابلة الشهر الاول فابعد الى تمام
 السنة نرضع بغير اجر فارصفت شهرين ونصف فبات الضيق في القسم
 منها سنة على الشهر فاصاب شهرين ونصف من ذلك كانه لهما كذا
 ويرد ما بقي لان سدا الاجارة فاسدة فكان لهما اجر المثل لكن لا يرد على
 المسمى **قاضي** فان واجارة لهما جائرة وحومة لهما على الاجرة ولو شرط
 المدة على المستأجر فسد الاجارة **وجيز** الاجارة اذا كانت فاسدة فسد
 اجر المثل بل يجب بالغا ما بلغ بنظر اذا كان فاسدا الاجارة لهما المسمى
 من الاجرة لعدم التسمية بجر المثل بالغا ما بلغ كما لو استأجر حائوتا
 او دارا سنة بمائة درهم على ان يمر بها المستأجر اجر المثل بالغا ما بلغ لانه لما شرط

المدة على المتأجر صارت المدة من الاجر فيصير الاجر مجهولا اما اذا كان
 الاجارة بحكم شرط فاسد كان له الاجر المثل ولا يزداد على المسمى كل جهالة تؤثر
 في البيع للفاسد تؤثر في الاجارة وبفسد العقد بها سواء كانت في الاجارة او في المدة
 او العمل ومن فسدت الفاسد لعدم المسمى والجهالة الاجر يجب الاجر المثل بالقياس
 ما بلغ غنية ويتفرع العاقبة بالنقص من غير قضاء وهو الصحيح **وجيز** ولو لا يوجب المثل
 عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في عينه الا بالتولية
 بان يجعله الواقف متوليا فيكون له حق التصرف من المثل وشرع النور ولو قال
 المتأجر انا اريد سفر وقال الاجر انه يفعل ولا يريد الخروج المتأجر
 بايعة انك غنمت على السفر وفسخ العقد بينهما ولو خرج المتأجر الى السفر بعد
 الفسخ ثم رجع قال به الى في ذلك قال خصمه انه كاذب بحلف بانه انك فاسد
 في خروجه الى السفر لكن وجد بيننا ارض فيه هذا البعد **فصل** في استأجر
 دار البكينة ثم وعلى هذا السفر كان عذرا ولو كان الاجر عن عمل السفر
 ليس بعد ركب العبد والسفر **جمع الفناوي** ولو اراد المتأجر ان ينقل
 عن ابله فله نقض الاجارة في العقد وغيره وكذلك اذا افسد لواردا
 الموءاجر اسفرا ونقل لم يفسخ العقد في العقد وقا لمجد لا يكون للموءاجر عذر
 في فسخ الاجارة في الابل والعقار الا من دين قادم بخلق ولا يجد قضاء
 الا من يمنة بخر يد ولو استأجر رجلا لينذهب الى البصرة لم يجز له فوجدهم
 قد مات فجاء بمن بقي ذكر في الكتاب ان له الاجر بحسب ذلك ان استأجر
 لينذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بطعام ووجد فلانا قد مات
 فرد الطعام لاجره لانه نقص عمله فلا يجب الاجر كالمطاط اذا خاطم ثم فتنق
 وان استأجر لينذهب بكتاب الى فلان ويجزى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا

قد مات فرد الكتاب لاجره قال محمد يلزمه اجر الذباب ولو استأجر رجلا لينذهب
 الى موضع كذا وبودرس سألته الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر فقا
 بالذباب تبليغ الرسالة **قاضي** ان الاجر والمتأجر اختلفا فادعى
 المتأجر ان الاجر خمسة وراهم قال الاجر عشرة وراهم فانها يتخالفان
 وراهم انكل لزمه دعوى الآخر وبدا يمين المتأجر فاذا حلف ففسخ العقد
 العقد بينهما وابتها اقام البينة قبلت بيته وان اقام يقضي بيته الآخر لانه
 يثبت حق نفسه وكذا لو اختلف في المدة او في المبلغ **قاضي** ولو دفع
 الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم وجد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب مصبوغا ان كان
 صبغه قبل ان يجد فالثوب لصاحب الثوب فله الاجر فان صبغه بعد الحجة فخصه
 الثوب ان شاء اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب
 عليه وضمنه قيمة ثوبه ايضا كما في الفا صب كذا القصار ولو اختلف لهما طمع
 صاحب الثوب فقال لهما طما خطئة فان كان الثوب في يد رب الثوب وفي
 بيته فالقول له مع يمينه وله الاجر وان اختلف لهما طمع رب الثوب فقال
 رب الثوب امرك ان نقطعه قبا وقد خطئة قبضا وقال لهما طما لابل امرين
 ان نقطعه قبضا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو لهما راسا اخذ القبا
 واعطاه اجرا المثل وان شاء ضمنه قيمة ثوبه بغير مقطوع ولو دفع الى صباغ ثوبا
 ليصبغه اصفر بالعصف ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته بدم
 وقال صاحب الثوب بد النقيين فابتها اقام البينة قبلت وان اقاما يؤخذ
 بيته الصباغ وان لم يكن لها بينة بنظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب
 فان كانا درهما او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعد يمينه بانه
 ما صبغته بد النقيين وان كانا ما زاد الصبغ فيه اقل من النقيين كان القول قول

رب التوب مع ميمنه **قاضي خان** قال للطبا، اصل هذا الخراب عشرة
فلما اخذ في العمارة زاد الخراب فخر الزايد ايضا لاشي له غير عشرة **برازية**
استاجر رجلا يعمل له في هذه الساحة بينا او بينين ذاسقفين او سقف
وبين الطول او العرض الذي يقال له شك وادلا يجوز **برازية** الفسخ
في الاجارة بلا عذر انما يكون بقضاء القاضي على واية الزيادة حتى
توباع المواجه المستاجر قبل القضاء لا يجوز وعلى واية الاصيل يكون الفسخ
بدونه فيجوز بيعه اصحابها الاول لا الفسخ مختلف فيه فيوقف على القضاء
كارجوع في الجنة ومن المشايخ من فرق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يرجع الى
القضاء وان كان غير ظاهرا كالدائن الثابت بقراره يحتاج الى القضاء بصيغة
بالقضاء ظاهرا كذا في التجريد اذا تكارر اى بلا الى مكة ثم استمرى بلا له
الفسخ **برازية** ارادة المواجه البيع ليس بعذر **برازية** تبين لالت ولا احم
ايضا استعمله اقر ماؤه مدة في اعماله اذن لها كم وبلا اجارة طلب
اجو المثل بعد البلوغ ان كانا يعطوه من الكسوة والكفافة لا يساوي سراجا للمثل
برازية والعذر لامل الصبي ان لا ياخذ الصبي من لبنها او يكون بقي من
لبنها او تحبل في فون على الصبي من ذلك او يكون سارقه في فون على متاعهم
او يكون فاجرة بيته البغوي في فون على صبيهم او يريدون السفر بصيتهم
فتأبى ان يخرج معهم فهذا عذر غاية البيان استاجر من رجل دارين معلو
خاف ان يعذبه رب الدار قال فلبتم لكل سنة من اول هذه السن اجرا قليلا
وجعل السنة الاجرة اجرا كثيرا وان كان رب الدار هو الذي يخاف ان يسكن
المستاجر بعض السنين يعذبه بعد ذلك جعل اعظم الاجر لسنة الاول **من كل**
وتو اجرة سنة على ان السنة كلها الا الشهر الاخير به يوم وباقى الدار في الشهر الاخير

وهذه حيلة الاسقاط على الصغرة وكذا اجاز عكسه وهو حيلة المولى على الاسارى
برازية وان دفع خباطا ثوبا لقطعها فحشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل
الخباط ذلك ثم اخذها فقال رب التوب ليس هذا ابطا نيتي كان القول قول
الخباط مع ميمنه ولو دفع الى القصار ثوبا بفضه بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال
هذا ثوبك قال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول
خيفة ربه وكذا لو قال القصار يدعى والتوب لان قول الخباط القصارين وكذلك
كل اجير مشترك الفتوى على قوله ولو دفع متاعا الى محال يحمل الى موضع كذا ففعل فقال
رب المتاع ليس هذا متاعي وقال المحال هو متاعك قال ابو يوسف القول قول المحال
ولا اجر له الا ان يصده الامر ويأخذ النوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع
الواحد لا يلزم الاجر **قاضي خان** استاجر حانوتا يتجر في السوق ثم كسد السوق حتى
لا يمكن التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر استاجر حانوتا في بلدة وبغير اناس عنها
وعلت البلدة لفتنة لاجر عليه **قضية** في يد خان بالاجارة ففعل للفتنة وبغير
الكس يجب من قدر ما كان متفعا حادى مسافرة الاجر والتحويل المصروف اجبا
الى سكناه ليس بعذر مسافرة المستاجر والقيام عن السوق بدى او فلتنة عذر
في نقض الاجارة وليس له ان يسافر بالاجرة حتى يستخذه و ارادة التحويل من مكان
البلد الى تجارة اخو عذر وفوق المستكرى عن السفر عذر وفوق الاجر ليس بعذر
رجل تكارى واه ثم اشترى اية فهو عذر في نقض الاجارة **من الوجيز** ولو اظهر
المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرب لم يردوا كل الربوا وانزنا واللوطة فاش
يؤمر بالمعروف وليس للاجر ولا الجير ان يخرجوا من الدار وكذا لو اخذ دارة ماوى
للصوص **قاضي خان** رجل اظهر الفسق واره ينبغي ان يقدم عليه بلا لعذر ان
كف لم يرضى وان لم يكف فلا مام بالجار ان شاء جبه ان شاء روجه وان شاء

اذ به سوا طوائف انشاء زوجة عن دارة عن عمر بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 عن الامام الزاهد الصغار امر بتزويج الفسق بسبب الفسق **خاتمة** اجماع
 ارضه بوقف ثلثة اعوام بالمثل ثم زاد الاجرة في انشاء المدة ان زاد عند كل
 الفس في رواية فسادا وسمعت في الفسخ وفي رواية شرح الطحاوي يفسخ ولكن
 لما مضى المدة الفسخ المستحق بفسخه فان زاد من ينزعه مع المستأجر في الاجرة
 تقاضا لا يعتبر الزيادة ولكن بقدر ما بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا
 التفسير اجماع المتولي عام لو وقف اجماع ثم زاد فيه آخر ليس للمتولي ان ينفذ ذلك
 الاجرة الاولى بالمثل او بزيادة يتقاسم الناس فيها لان في الزيادة على اجماع المثل
 تقاضا **بزيادة** الفس في الاجرة مفترضة بزيادة **جواهر الفقه** في
 رجل اجوداره ثم صار معه اقل من نفقة نفسه ولا عيال له كان له ان يفسخ الاجرة
قاضي خان وفي الدلال والتمس يجب اجماع المثل وما تواضعوا عليه من كل عشر
 وما نيزه اذ ذلك حرام **تأخر خان** وفي الظهيرية ما تواضع عليه التماسه
 من المقتدر في بيع الاشياء فذلك عدوان محض وكفى له سورا اجماع المثل
 رجل اجارضا او من داره ثم وقف قبل انقضاء المدة فان عند الخليفة
 لا يصح وعند عمه يصح لعدم صحة التمسك ما على اصله يوسف القياس لا يصح
 لانه يكون كاعتاق العبد لم يمسك والمستأجر يفسد **جواهر الفقه** ولو خاف
 مما طلة المستأجر في تسليم الاجرة والدار بعد انقضاء المدة فاجلته ان يؤجر
 سنة من يومه على الاجرة كل يوم بعينه دينار او اكثر **فخصر المحيط** مستأجر
 وكاننا من ازره ثم بدا له ان يقوم من هذا العمل ويجعل عمدا آخر فوعده **منه**
 استأجرنا ان يقطع طريقه ويقطع به كلكه فزال الوجع والكله او يفسده
 شرا بالوجعها او ينفذ داره او يبي او يحفر او يحرق او يفسد ويزرع ارضا ثم بدا له ان يفسد

فله ان يفسخ **وجيز** مرض العبد المستأجر للخدمة له الفسخ فان مرض المستأجر
 لا يملك الفسخ وان لم يفسخ حتى يمرض من المرض لزمه دكونه ابقا او سارقا عذرا لا يكونه
 غير صادق للخدمة استأجر عبد الخدمة فمرض العبد ان كان يمرض في العمل الاول له
 خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر وان كان على العمل لا يقدر اصلا لا يجب
 الا اجر استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المستأجر لم يستأجر
 ان يملك العبد حتى يأخذ ما بقي من اجرة فانه يملك العبد لضمان عليه يرجع بدية
 عبدا او استأجره ثم عطله بفسخ الاجرة لانها يفسخ بالعذر ولو من ثم
 عتزل اى طلع على عيب لا يملك النقص لان الرهن لازم **من الجواهر** شرط ان العبد المستأجر
 اذا مرض في المدة بفسخ تلك الايام بعد اذ لم يبلغ بالدية اليوم الى مكانه كذا افلا
 اجروا ان بداله الرجوع فالطريق يعطى الاجر تاما وان سكن في الدار يوما ثم خرج
 يؤد الاجر تاما فالاجرة فاسدة في الكل يلزم اجماع المثل **بزيادة** حجة اجرت
 نفسها من ذي عيال لا يثبت يكون داخلها **بزيادة** اجرة نفقة ضاعة ثم بدا
 له ترك تلك الضاعة لم يكن له ذلك ان كان ذلك العمل ليس عمله وهو مما يعاب به
 فله ذلك كأمرات اجرت نفسها ظهرا وهو مما يعاب فلا يلزم ان يخرجوا **بزيادة**
 رجل اجور نفقة خاتن وجامعة او صناعة من الاعمال ثم قال ان الرغب عن
 هذا العمل او استحسن عن الناس داره التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد لا قبل
 ذلك قول له اذ فيه العمل ثم تحول الى ان شئت **قاضي خان** مستأجر دارا فانه يفسخها
 والا جوعا غائب ومتمرد ولا يحضر عليه مجلس القاض لا يفسخ وينصب القاض كيدا
 عنه فيفسخها استأجر حاكما ليحكم له هذا القول انه يقطع فلا يمكنه الحكم لا بد
 طوبى له فله الفسخ اذا كان لا يقطع فاحش فيه استأجر رجلا باليومان من
 جنس احد لا يجوز ذلك المنفعة بالمنفعة من جنس احد كمن داره وان

اخلفه ان كان خلاف حصة يجوز **بزازية** استأجرهما لانهما جدد
 او وجد المكارر على فليس بعدد المتولى لو ايتنا فاجور كاتبا على الجوز
 له عطي الاجرة من مال الوقف **بزازية** في الوقف لو نصب القاضى وبتا وعين له
 الاجر المعلن **بزازية** استأجره وانه لم يعمل عليه كذا الى كذا افرا الملو حوان بمثل شيئا
 من منافع مع منافع المستأجر المستأجر المنع وان عملها وبلغ المستأجر كل المستأجر
 ما اذا استأجر منزلا وشغل المواجه بعض متاعه حيث يسقط من الاجر حصته على
 ما ذكرنا **بزازية** ولا يجوز اجارة الشجرة على ان تكون الثمرة للمستأجر وكذلك لو
 استأجر بقره وشاة ليكون اللبن والولد له لانهما عقدت على استحقاق العين
 وهي الثمرة والاجارة وصفت لاستحقاق المنفعة لاستحقاق العين ولو استأجر
 ارضا فيها زرع او كرم بمنح المزرعة في فاسدة لانه اجرا لا يمكن تسمية الابن
 بلحقه وهو قلع الزرع والكرم وان قلعهما وسلمها الى المستأجر جاز لانه داوول المانع
 محيط اي طلبت المكارر ان يحمل خوف منافع المستأجر مناعه
 او مناع غيره بسبب ذلك لان منافع الالة صارت للمستأجر ومع هذا وجعل
 الكرا وبلغ المقصد بسبب المستأجر ان يقض في الاجور شيئا لانه لا ضمان للمنافع بلحقه
بزازية واذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او بوقت وجب تسليمه او وقع عليه القصد
 وانما مدة الاجارة فان عرض في بعض المدة والمسا ما يمنع الانتفاع سقط الاجرة
 بعد مدة المنع وذلك ان بعضه غاصب يحدث فيه مرض او آفة او يفرق الارض
 او ينقطع عنه الشرب **بزازية** قال محمد رجل استأجر من آخر عبدا شهرا باجر مسمى على
 انه مرض فعليه ان يعمل بقدر الايام التي مرض من الشهر لا اقل لا يجوز هذه الاجارة
تأريخا استأجر اجيرا يوما للعمل في الصبح انقضا ذلك اليوم بعد ما خرج بالامر الصبح
 فلم يعمل فلما اجرو منه قال الاجر للمستأجر في خلا المدة اخرج من الدار فاني محتاج اليه

لكن

لكن فقال فليكن يستأجره اراخوي ولم يسم المتقاع الى الاجور حتى مضت
 المدة فعليه الاجر بتمامه **بزازية** المتولى اذا اجور عام الوقف من رجل ثم جاء آخر
 فزاد في اجرة لهام قالوا ان كان حين اجور لهام من الاول اجره بمقدار اجور مثله
 او بنقصان يسير لا يتغيب فيه ان س فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء
 مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما يتغيب فيه القاس يكون فاسدة
 ولان يؤاجر اجارة صحيحة بتمام الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة على قدر
 ما يرضى المستأجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد باجر مثله كان للمتولى
 ان يفسخ الاجارة **قاضي خان** استأجر حماما وشروط حط اجرة شهرين في المعطلة
 فان شرط خطه المعطلة صح **بزازية** الاب اب الاب ووصيتهما الاجر الصغير
 في عمل يقدر عليه الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب وصلى الاب مقدم على
 الجد وان لم يكن مولاء فاجره ذو رحم محرم منه وهو في حجرة جاز لانه يملك تأديبه
 فكذا اجارة **بزازية** في اجارة الاب لجد والقاضي والوصى والامام نفس الصغير
 وذكر في فوائد صاحب المحيط اذا اجور الاب وجداد القاضي نفس الصغير في
 عمل في الاعمال فهو جائز قال بعض المشايخ هذا اذا اجره باجر المثل اما اذا اجره
 باقل منه فانه لا يجوز وذكر في الخواص ان القبط من الهداية ان الامم ووصيتهما ملكا
 اجارة الصغير ولو اجور الوصى لنفس الصغير لا يجوز ولو استأجر الصغير لنفسه
من فصول استأجر رجل استأجر ارض الوقف ثلث سنين باجرة معلومة هي
 اجورها فملى دخل السنة الثانية كثرت غائب الناس و زاد اجور الارض قالوا
 بس للمتولى ان ينقص الاجارة بنقصان اجور المثل لانه اجور المثل انما تقدر وقت القضاة
 المستأجر المثل فلما تقبى التغيير بعد ذلك وقف على ارباب احوالهم منولى فاجره من رجل
 ثم مات المتولى لا تبطل هذه الاجارة كما لا تبطل موت المتولى والوكيل وكذا الوصى

بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة **برازية** رجل اعطى رجلا دهمين
 ليحرق يومين فعمل يوما وامتنع من العمل اليوم الثاني قال ان كان سمي العمل فالاجارة
 جازية ويجبر على العمل ان مضى اليومان بسبل ان يبطل به بالعمل خلاصة اجارة
 المشاع يجوز عند ابني ضيفه الامن ثم يكره في طرأته رواية ولو اجاز من جليلين يجوز
 بالاجماع **نوازل** وان كان الصغير في حجر ذي سهم محرم فاجره اخوه هو اقرب منه
 نحو ان يكون عند العم فاجره الاجرام جاز في قول الثاني خلافا لمحمد **برازية** واذا انقضت
 مدة الاجارة ورب لها غائب فكل المتأجر بعد ذلك سنة لا يلزم كذا وهذه
 السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة ولم يتأجر غائب الدار
 يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر رجل جردارة وحانوته ثم شهد به يام كان كل
 واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المتأجر قبل تمام الشهر خلف
 امرأته ومناعه فيها لم يكن الاجار ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم
 فان اراد ان يفسخ عند غيبة المتأجر قال بعضهم لو اجار الدار من انسان اخر
 قبل تمام الشهر فاذ تم هذا الشهر تفسخ الاجارة الاولى فتفقد ان ينفذ المخرج المرأة
 من الدار وتسلم الى الثانية **قاضي خان** اجاز ابنه الصغير سنة بعشرة وفضها ونفها
 على نفسه ثم بلغ الصغير بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب مفلسا فلما اجاز
 على الابن ببقية الاجارة لان قبض الاب كان له قال القاضي على الدين لا يرجع لان
 بالفسخ تبين ان قبض الاب لم يكن له **قضية** الاب اذا اجار عبد المصبي ثم بلغ
 فليس له حق الفسخ والاب له جد او وصيتهما اجارة مال المصبي وليس لغيرهما من
 هو في حجره اجارة ماله وكذلك اخذ الوصيتين بمك اجارة نفس المصبي ولا يملك اجارة
 عبده عند انحساره وعند محمد من ملك اجارة نفس المصبي ملك اجارة عبده **وجيز** اذا
 بلغ الصغير بعد اجاز من له ولاية الاجارة ان شاء مضى الاجارة وان شاء فسخها سواء اجاز

مطلوب اجارة المشاع لا يجوز

مطلوب فسخ الاجارة عند تمام المدة

مطلوب الفسخ عند غيبة المتأجر

مطلوب حكم المتأجر والدار

الاب ولجده او وصيتهما او غيرهم **قاضي خان** ولو اجاز ابنه الصغير ومات الاب
 لم تبطل الاجارة وكذا لا يبطل استحقاق القيمة بموت والده النفس خزانة الاكثر
المسائل المتعلقة بالرهن وبشكل الرهن المرنين ببيعة زوايد الرهن من
 الولد والنمر واللبن والصوف ين عندنا ولو هلك الرهن او قبل انفكاكه لم
 يسقط من الدين الرهن بشئ واما غلة الدار والارض والعبد لا يصير رهن
 ولو قال المرتهن للرهن اخذته رهننا على ان ضاع ضاع بغير شئ ولو قال
 الرهن نعم الرهن جائز والشروط باطل وهلك الدين ولو لقي المرتهن الرهن في
 بداخله طلب منه ولا يكلف احضار الرهن اذا كان ملحقا بونه وان لم يكن لا
 يجوز الرهن على انقضاء حتى يحضر المرتهن الرهن ولا يبطل الرهن بموت الرهن ولا
 بموت المرتهن ولا غرضها يرضى الرهن رهننا عند الوثمة وعند ابني يوسف رهن نصف
 داره وعبده وسلم فله ان يسترده لانه هذا ليس رهن بل لانه لو هلك لا يسقط
 شئ من الدين وحكم الرهن الفاسد والصحيح سواء في كونه مضمون الرهن او اباغ
 المرهون وسلم فللمرتهن خيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء
 اجاز البيع واخذ الثمن وهذا اشارة الى ان البيع من الرهن موقوف الشيوع الطاري
 يبطل الرهن الارواية عن ابني يوسف وصورة الشيوع الطاري ان يرضى ان
 كلها من رجل ثم تقاسم الرهن في النصف اشيع استغفار من آخر ثوبا لبرهنة بدينه
 جاز له ان يرضى بما شاء بطول الاجارة مطلقا كالاعادة المطلقة ولو سلم شيئا
 فاذا كانت قيمة الثوب مثل الدين المسمى او اكثر من المسمى او اقل ضمن
 قيمة الثوب وان كانت قيمة الثوب اقل من الدين المسمى فانه زاد على المسمى ضمن قيمة
 الثوب ان نقص فانه نقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان كان النقصان
 اقل من ذلك ضمن قيمة الثوب ان جسد او رجلا اخر ضمن بكل ما افاد بقبضه وان

مطلوب منعه بالرهن

مطلوب الرهن بموت المرتهن ولا الرهن

قال ربه يخرزم فريته في مكان آخر ضمن وان يملك الرهن في موضع الخاف
ضمن المستعير للمعير قد راقض به دينه وان اصابه عيب من الدين بقدره ورجع
المعير على المستعير لانه قضى به ولو اعسر الرهن ولم يقدر على فكه ففكه المعير ثم يرجع
على الراهن وان يملك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلف القول للراهن انه يملك
قبل الرهن **برازية** حكم في الرهن الصحيح كالحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي
ان المقبوض من حكم الرهن الفاسد لا يعلق بالضمان **في الوجيز** الاول اصح
تأثيرا **فصل** في نفقة الرهن ومؤننه وفيه التسليط على البيع وفي تسليط
الرهن على بيع الرهن لا يملك غزله وفي امهات التسليط على البيع على وجهين اما ان
مشروطا في اصل العقد وفي سدا لا يملك الراهن غزله وكذا الرهن ولا يغرل
اذا امات احداهما واذا الى العدل ع البيع يجبر على البيع واذا امات التسليط
اما اذا كان التسليط على البيع بعد عقد الرهن فله الراهن غزله او يغرل بموت الراهن
واذا امتنع العدل ع البيع لا يجبر عليه لا يملك المسافة بالرهن اذا كان الطريق
مخوفاً اذا كان امنا ان وجد التقييد في النص لا يملك ان لم يوجد **فصل**
في العارية وجوب الضمان رجل رهن عند رجل محققا امره بالقراءة منه ان فرا
صار عاريا حتى لو ملك يضمن والدين محاله ولو فرغ من القراءة ثم يملك بهلك
بالدين وكذا لو رهن فاقطع اذن له انه يهل له في الغنص فملك بهلك امانة وان
نزع من خضره فملك بهلك بالدين وكذا ان رهن ثوبا واذن له باللبس واداه
فاذن له بالركوب **خزانة** الفقا وسرقاذا يملك الراهن في يد المرتهن وقيمة والدين
سواء صار المرتهن مستوفيا له بينه حكما ام شرعا وان كانت قيمة الرهن اكثر
من الدين فالفضل آو وان كانت اقل يسقط من الدين بقدر ما يرجع المرتهن الفضل
ولا يصح الرهن الا بدين مضمون بالافضل من قيمته ومن الدين صورتها ان كان

الدين خمس مائة درهم وقيمة الرهن اربعة مائة درهم فملك الراهن في يد المرتهن
يضمن الراهن الى المرتهن مائة درهم من خمس مائة درهم مذكو فكان المضمون اقل
من الدين وان كانت القيمة خمس مائة درهم والدين اربعة مائة درهم فملك
الراهن في يد المرتهن يضمن المرتهن الى الراهن مائة درهم فكان المضمون اقل
من القيمة بهذا اذا كان الهلاك بعد الرهن واذا لم يكن بقدره لا يضمن
الراهن شيئا لانه الفضل وبيعة عنده والوديعة لا يضمن اذا هلكت بغير
تدليس **نافع** الاجل في الرهن يفسد الرهن لا حكمه مستدام وفي الدين لا يفسد
الا بوجاهة المستأجرة من المتأجر وقضيتها انفسحت بالاجارة فصار رهن
قنية ولو انتقض الرهن عند المرتهن قدرا او وصفا بسقط من الدين بقدره
برازية واذا برى الراهن من الدين من غير اداء وايضا انا بالجهة او بالاهداء
ثم يملك الرهن في يد المرتهن يملك امانة ويأخذ علمنا الثلثة وقال في ملك مضمونا
وهو القياس اما اذا ابداء الراهن بالايضا ثم يملك الرهن في يد المرتهن يملك مضمونا
حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن واذا ابتاع ان يفضا دين
الراهن ثم يملك الرهن وجب على المرتهن رد ما قبض من المتبرع على المتبرع **تأثيرا**
رجل رهن دارا والراهن يتصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة الراهن
ان كان مقبوضا ام لا فانه اقام المرتهن على اقرار الراهن بالرهن والتسليم
بحكم بصرته الرهن ودعوى فساد الرهن لا يقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لان
الحكم عليه باقراره بالرهن محل على اليد كان يد العارية رهن دارا واعترف بقبض
الا انه لم يقبل القبض فاذا انقضا وقا على القبض والقباض لو اخذ باقراره **من جوب**
الفتاوى اذا رهن ثابته من واحد وبك يجوز ما لم يتصرف على الاصل
جمع البعض انه يقول يمت من هذا النصف ومن هذا النصف نصفه على الاصل

بزارية ولو رهن الارض دون ما فيها من الزرع او دون ما فيها من الثمار
وعلى الاشجار او رهن الاشجار والثمار دون الارض فالرهن في هذا كله باطل
وكذلك لو رهن البناء دون الساحة والزرع دون الارض لا يجوز سواء سلم ما
رهن خاصة او سلم ما استثنى لانه كل واحد منفصل بصاحبه انما يجوز في
فصل بمنزلة رهن الشيء باطل الا اذا فصل احداهما من صاحبه سلم اليه منفصلا
وامر الرهن بالفصل والقباض فثبت يجوز **من شرح الطحاوي** الرهن كود بعة
وكل فعل لا يعزم به المودع لا يعزم به الرهن الا ان الوديعة لا يضمن بالتلف
بخلاف الرهن يقتضى بالدين وكل فعل يعزم به المودع يعزم به الرهن ثم الوديعة
لا تقاد ولا تودع ولا تؤجر فكذلك الرهن ولا يحفظ لمن في عماله لا انتفاع به بل اذا
فعلت في حالة الاستعمال ضمن كله ولو ملك بعد فاعه او قبل اخذه في الاستعمال
فذلك بالدين ولو انتفع به باذن فذلك في حالة الاستعمال بهلك ماله لانه عارية
جامع الفصولين وليس للرهن ان ينتفع بالرهن لانه غير مأذون في ذلك
وانما له ولانيه ليس للغير فان اذنه له الرهن فذلك في حالة الاستعمال بهلك
امته لانه عارية وان ملك قبل الاستعمال بهلك مضمونا لا يبيد الرهن وكذا بعد
الاستعمال لو اذنه العارية وعود يد الرهن **اختاره** واذا وكل الرهن للرهن
او اعد لها وغيرهما بابيع عند حلول الاجل لقضاء الدين جازت الوكالة لانه
الرهنون ملكه فملك التوكيل ببيعه فاذا باعه التوكيل يكون الثمن بينهما مكانه مالم
يقبض به الدين لقيامه مقام الرهن والمقبوض فاذا بهلك بهلك من مال الرهن
ولو شرطت الوكالة في العقد الرهن لم ينزل التوكيل بعزل الموكل لانه يعلق به
حق الرهن وفي العزل بطلان له ولهذا يجبر القاض على بيعه كما يجبر التوكيل بالقبض
بطلب الخصم اذا امتنع عن جواب فاذا ابي التوكيل عن بيعه ببيع القاض فيه بقوله

٤٢
في العقد لان التوكيل لو وجد بعده لا يعلق به حق الرهن فيعزل بعزله وقيل
يعلق به حق الرهن يعلق باصل العقد فصار كما لمشر وط فيه قال غزالي السلام
وهذا اصح ولهذا اطلق الجواب فيهما مع الصغير ولم يفصل بين كونه مشروط
في العقد وغير مشروط ولا بموته اي لا ينزل بموت الرهن ولا بموت الرهن
لان التوكيل صار تبعا للرهن ولا زواله والرهين لا يبطل بموتهما وكذا اما الرهن
وان مات التوكيل بطلت الوكالة ولا يبطل الرهن فتر احيانا على بيعه يعني
لا يبيع الرهنون الا برضا الرهن والرهن لا يملك منها ذوق وان مات الرهن
وكذا له وصي باع وصيه الرهن للوفاء اي لا وآء الدين فان لم يكن له وصي نصب
القاضي وصيا وبيعته للحقين **من شرح المحجج** رية لا تؤاخذ ولا ترهن ولا تقار
ان نهيت ولا يودع الرهن ولا يرهن ولا يؤاخذ ولا يعار الوديعة لا نوع واقا
ولا تؤاخذ ولا ترهن المستاجر عار و يودع ويؤاخذ فيما لا يختلف و بهر المستضعف
لا يملك الا ببيع ابداع والابضاع التوكيل لا يبيع الا بملك الا بداع من اجن والاب او من
والقاضي يمكنه الا بداع في حال الصغير وليس للرهن ان ينصرف شي بطل
الرهن **بزارية** سئل عن علي بن احمد عن رجل من رهن عارة حاوثة قائم
على ارض سلطان وسلم الى الرهن وكان ينصرف الرهن فيها ويؤاخذها ويأخذ
سنتين واعوام هل يصح الرهن وهل يطيب للرهن ما اخذ من اجرتها فقال لا
يصح الرهن ولا يطيب ما اخذ **تأخرا** سئل عن كفيل بمال فباع الغريم من المكفول
بيعا جائزا بهلك المال هل يبرأ الكفيل اجاب ببراء الكفيل قبل له ولو تفاخا هل
تعود الكفالة اجاب لا وهذا يدل على ان مال الوفاء ليس بثابت في ذمة البائع
ما دام بيع الوفاء باقيا **جامع الفصولين** وليس للرهن ان ينتفع بالرهن استخدا
وسكنا وبالا ان ياذن له المالك لانه ثابت له حق الحبس وفي الانتفاع يكون

وهذا لان الانتفاع يكون بالعين وهو فيما يرجع الى الصورة امانة وليس له
 ان يبيع الا بتسليم من الراهن لانه عقد الرهن لا يقضي البيع فلا يملك الا
 بوكالة من قبل المالك ليس ان يواجر او يعير لانه امام الملك الانتفاع
 بنفسه لا يملك بتسليم غيره عليه فان فعل كما في مقديا ولم يبطل عقد الرهن
 بالتقيد من **الواجب** في شرح الوافي واذا كفيل رجل بالراهن وفيه فضل على الدين
 فهلك عند المهرين لم يكن على الكفيل شيء ولو ضمن لصاحب الدين ما يقضي الرهن
 من دينه وكان الرهن قيمة يتسماية درهم والدين الف ضمن الكفيل مائة درهم
 ولو استقر الراهن المهرين من المهرين على ان اعطاه كفيل مائة فمهلك عند
 الراهن كما في خارجا من الرهن لم يلزم الكفيل شيء ولو كان الراهن اخذ غيره
 رضا المهرين جاز ضمان الكفيل **تاجران** رهن دارا وحيطان مشترك
 بينه وبين جيران صح في العرصه والسقف لحيطان خاصة واتصال
 السقف بالحيطان المشترك يمنع الصحة لكونه بغير رهن الراهن ارض المهرينة او
 غير من فيها اشياء رابا ذن المهرين ينبغي ان يفي رهنها ولا يبطل الرهن **قريب**
 ولا يجوز للمهرين المتشاع سواء احتمل القسمة او لا وقال الشافعي يجوز واما
 المتشاع فيما لا يقسم فانما جازت عندنا لان حكم الهبة الملك المتشاع يقبله
شرح مجمع سئل البراز ثوبا ليريه غيره ثم يشتره فقال البراز لا ادفعه اليك الا
 برهن فبرهن عنده متاعا فمهلك بده والنوب فلم في يد الراهن او المهرين لا يضمن
 البراز البقي المهرين وخاتم الرهن في كسبه فكاه متخفا ولم يعلم فضايع يضمن
 تمام قيمته قال الراهن للمهرين اعطى الراهن لدلال حتى يبيعه ويخذ رهنك فاعطاه
 ويهلك يده لا يضمن المهرين حامى ووضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
 الماء للشرب فاضب الماء على المصحف فهلك يضمن ضمان الراهن لا الزيادة والمهرين

لا يضمن

لا يضمن شيئا قال الشافعي الرهن لا ادريس بكم رهنه لا تقبل شهادة اخلاف في الرهن
 فقال الراهن غيره فقال المهرين بل هذا هو الذي رهنه عندهم قال المهرين
 استحق الرهن فليس للمهرين ان يبطل الرهن فاقامه غيره مقامه **قريب**
 الراهن اذا باع الرهن او الاجر اذا باع المتأجرو بوقف ذلك على اجارة المهرين
 والمتأجرو في اصح الروايات الا ان المهرين يملك نقض البيع ويملك اجارته والمتأجر
 يملك الاجارة ولا يملك النقص فان لم يجر المتأجر حتى اسخفه الاجارة بينهما نقض
 البيع السابق وكذا المهرين اذا لم يفسخ البيع حتى يهلك الرهن نقض البيع **قريب**
 مات الراهن غمديون فالمرتهن احق به كافي حال الحيوة والرهن الفاسد كالمصحح
 حال الحيوة والمات حتى اذا انقضا وتناقضا الفاسد فالمرتهن جسد الراهن
 الفاسد حتى يؤد سرا ليه الراهن ما يقضي بعد موت الراهن بالمهرين الفاسد او في
 سائر الغرأ **برازية** فليطلب التفصيل ثم اقرض الفار من فاسد اليس
 للراهن استرداه الابرء ما قبض لانه انما سلمه مقابل ما قبضه فضا محبوسا به كما
 في البيع الفاسد والمرتهن اولى في سائر الغرأ ويهلك بالانقضاء **محيط** بالبيع
 الغير وارتهن الثمن شيئا واجاز المالك ببيع الرهن ورهن المهرين ببيع وان كان
 قيمته اكثر من الدين كما يدعه ولكن لا يظهر حكمه في سائر الغرأ آبق الراهن
 منذ سنين ولا يعرف احى هو ام ميت والرهن قفلة ولا يملك مكن له خطا
 فلم يهرن ان يبيعها باذن القاضى وبأخذ ثمنها بالدين **قريب** فلو استحق بعض الرهن
 فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق شيء موري ببق الرهن فيما
 بقى فيكون الباقي محبوسا بجميع الدين الرهن فان هلك الباقي وفي قيمته وفي جميع الدين
 فانه يهلك كحصنة من الدين لا غير **غريب** من اجرداره من غيره ثم رهنها منه صح
 وبطلت الاجارة ولو ان رجلا ارتهن شيئا ثم اجره من الراهن فالاجارة باطلة

مستحق ابيع الراهن الرهن

مهرين قفلة ولا يملك مكن له خطا

برازية ابق الرهن سقط الدين كحلالة فان عاد الرهن بسقط من الدين
 بحسبه ما انفصل لان الباقي عيب حيث فيه **برازية** انفق المهرين على الرهن حال
 غيبة الرهن متطوع وان كان بامرهاكم وجعل بينا على الراس فهو دين عليه كذا
 قال محمد **برازية** الابن الوصى يملكها من منافع الصغير بدنيهما احتسابا وقال
 الثاني لا يملكها **برازية** الراس اذا باع المهرين وسلم فلم يهرن خيار ان شاء
 ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا
 اشارة الى ان البيع من الراس موقوف **خاتمة** تسئل عن رجل رهن عبدا فوافقه
 اربعون درهما بعشرة دراهم فوفى السوخ الفور فانه من صا قيمته عشرة
 دراهم كيف حكم فيه قال يرفع صاحب الفرد الى المهرين درهمين ونصفا ويخذ
 الفرد ولا شيء عليه غير ذلك لا يملك الفرد كان مرسونا بكل الدين وصار كل ربع
 مرسونا بربع الدين وربع الدين درهمان ونصف فانقسم الدين على اربعة
 اسهم والفرد على اربعة اسهم وقد يملك ثلثة ارباع وهو سبعة دراهم ونصف
 وبقي ربع وهو درهمان ونصف فيقسم الدين على الرهن فقط منه بقدر
 الهلاك من الرهن ويبقى بقدر باقي الرهن وهو ربع عشرة دراهم فيبقى من
 الدين ربعه وهو درهمان ونصف فيجمع الفقا **مسائل المتعلقة بالمضاربة**
 واختلاف بين المضارب ورب المال المضاربة اولها امانة فاذا اراد
 ان يشتري مضاربة وكالة فاذا ارجح صارت شركة فاذا فسخ مضاربة
 فاذا خالفها صار غاصبا المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة فخرج قائل
 والبرج الرب المال وعليه ضيعته وللعاقل ارجح منه عمله برب او لم يرب برب بالغا بلغ
 عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز المسمى والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في انه
 لو ملك يضمن المضاربة لا تبطل بالشروط ولا يجبر المضارب على العمل **فصل فيما**

مسألة في الرهن الرهن

مسألة في المضاربة بالمضاربة

بملك المضارب وفيما لا يملك وفيه نفقة المضارب اذا امر المضارب
 ببيعه من فلان فباع من غيره لم يضمن بذرا رواية كتاب الوكالة قال وفي
 المضاربة يضمن في الوجهين ولا يملك المضارب السفر في احد الروايتين المضارب
 ما دام يعمل في مصر فنفقته في مال نفسه ان كان المصر كبيرا او اقام بجانب اخو
 للتجارة اما اذا انفصل عن عمران المصر سواء كان مسيرة سفرا او دونه نفقته
 في مال المضاربة وكسوته وطعامه ودهنه وما يغسل ثيابه ومركبه علفه وابه
 واجرة من يخدمه في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب من نفقة غلته الذين
 يعملون في المال في عمل الدواب تحمل المشاع والطلا والمضارب اكل الفاكهة مثل
 يصنع التجار على قياس من لا يضمن حقه واني يوسف رحمه الله في النفقة
 ان يحسب من البرج فان لم يكن من راس المال لو سافر فلم ينفق ثرا المشاع
 في النفقة في مال المضاربة وفي المضاربة الفاسدة النفقة ليست في المضاربة **فصل**
 المضارب للبرج عبد او امانة من مال المضاربة وله ان ياذن العبد للتجارة
 في اصح الروايتين وليس للمضارب الرب المال ان يبطا التجارية المضاربة القول
 للمضارب ودعوى الهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جائزة او فاسدة ولو
 سافر بمال المضاربة ومال نفسه فانفقته على فذل المالين بالخصص انفق في السفر
 من مال نفسه بربح مال مضاربه له ذلك وكل من يعين المضارب على العمل يحكم
 وانه ففقته كنفقة الا ان عبد رب المال يضمنه ففقته على رب المال ان رب
 المال والمضارب بطلت المضاربة مسافر بالمال فاشترى متاعا فمات رب
 المال فهو لا يعلم ثم سافر الى مصر اخر ففقته بعد موت رب المال على نفسه
 يضمن ما يملك الطريق وان سلم فباع جازيعة ولومات رب المال والمضارب
 في مصر اخر غير مصر رب المال في يده منافع المضاربة فخرج به الى مصر رب المال لم يضمن

مسألة في نفقة المضارب

منيب ولو قال قبض على فلان ثم اعمل به مضاربة جاز لانه وكله يقبض به
 على غيره واذن المضاربة الى المقبوض الذي هو امانة في يده وهو جائز
 وكذا لو دفع اليه عرضا او عبدا فقال بعه واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه
 بالدرهم والدينار ونحوه تصرف جازت المضاربة لانه اضاف المضاربة الى ثمن
 العود من العبد وانه يصح بالمضاربة **خمس** ولو ادعى المضارب لصيغة
 وقال بئال لاني كنت ففوض بينهما برأس المال لم يصح **قوله** ولو ادعى رب
 المال القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه تعاها على الاخذ بالاذن
 ورب المال يدعى على المضارب الضمان وهو ينكر فالبينة لرب المال ان اقامها
 لانه ثبتت الضمان على المضارب اكل ان كان المضارب كمالا او سر رب المال
 شيئا من ذلك يكون ذلك كالحا ولا يقبل ذلك قوله بعد ذلك اني لم ارجح وما اخذ
 من كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقبل من
 ربحه ودر من ابى يوسف ان رب المال يأخذ رأس المال يوم الحساب يكون الباع
 بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقضنا من رأس المال
 لانا وجعلناه من رأس المال كان استرجاعا لبعض رأس المال فيبطل المضاربة
 بقدر ذلك وما لم يقصد ابطال المضاربة **قاضي خان** مضارب مع الفان فقال
 لرب المال دفعت الى الفان وقال بئال لاني دفعت اليك الفين مضاربة فالقول
 قول رب المال عند الجحيفة رحمة ولا يكره ان يردى عن ابى يوسف ثم رجع وقال
 القول للمضارب **قاضي خان** ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح
 فقال المضارب فبعضنا بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان
 القول لرب المال لو اقام البينة فالبينة للمضارب **مسألة المتعلقة بالشركة**
 وبضخ الشركة ولو كان من احد اداات القصارين والعمل في الآخر فاشتركا

مسألة المتعلقة بالشركة

هذا فالشركة فاسدة والبرج للعامل وعليه اجر المثل لادوات اشتركا في عمل
 هو حرام لانضخ الشركة ولو كان الدود من واحد والعمل والوراق من ٣٠
 لم يجر والقر لصاحب الدود وعليه اجر مثل العامل وثلث الاوراق كذا لو كان
 الدود والادراق من واحد والعمل من آخر وعلى هذا اذا دفع البقر الى الالبان العلف
 ليكون الحادث بينهما بالنصف فالحدث كله لصاحب البقر وعليه ثمن العلف
 واجر المثل وكذا لو دفع الدجاجة لتكون البيضة بالنصف **قوله** ان الشركة لا
 بالشرط فاسدة حضرة المال وقت العقد ليس بشرط وقت الشراء رجلا
 لهما على الخلف درهم فاراد احدهما ان يأخذ حصته ولا يكون لشريكه سبيل فالحلية
 فيه قال بغيره رب الغريم مقداره حصته ويقبض ثم يبرأ الغريم من حصته وقال
 ابو بكر بن عبيد بن المطلب الفان من زبيب بمقدار حصته من الدين ويسلم
 اليه الزبيب ثم يبرأ من نصف دينه القديم وبطال بيمين الزبيب فلا يكون
 لشريكه شيء **فصل في الفسخ** وفيما يملك الشريك فيهما لا يملك لكا الشركة كات فسخ
 اى الشريكين مات الفسخ عقد الشركة علم صاحبه ولم يعلم ولو كان الشريك ثلاث
 فمات احدهم انفسخت في حقه لاني حق الباقيين ولا يملك احد الشريكين الفسخ
 الا برضا صاحبه ليس لاحد الشريكين ان يسافر بالمال بغير امر شريكه ولو سافر
 ويملك لا يضمن فيما حمل له ولا مؤنة له والبرج بينهما ولو قال احد الشريكين لا اخذ
 لا يخفى وزعن النيب بورخا وزو هلك المال ضمن حصته شريكه **قوله** ان رجل شتر
 مناعا او غيره فقال لاخر بعه بالشركة فما يكون زحافه بيننا نصفين فالشركة
 غير صحيحة والبرج لصاحب المال ولاخرا اجر مثل عمله جواهر الفتاوى **مسألة**
المتعلقة بالوكالة ولو قال فلان بعه بالوكالة على ضربين كل عقد بصفه
 الوكيل ان نفسه مثل البيع الاجارة حقوق ذلك العقد بعتق بالوكيل وفي الموكل فسلم

مسألة المتعلقة بالشركة

البيع ويقبض الثمن ويطلب باليمن اذا اشتترى بقبض البيع وبخاص
 في البت وكل عقد يضمنه الى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم المذنب فان خالف
 تتعلق بالموكل ومن الموكل فلا يطاق كسب الزوج بالهرم ولا يلزم وكيل المرأة
 نافع واذا طالب الموكل المشتري باليمن فله ان يمتنع بانه فان دفعه اليه جاز
 نافع واذا قبض وكيل الفايء الدين ثم حضر الفايء انكر الوكالة اخذ الدين منه
 ثم من عليه الدين بل يرجع على الفايء قبض فهو على ثلاثة اوجه ان كان صدقة في الوكالة
 حين سلم اليه لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه مع التصديق وان اكد به يرجع عليه
 كذلك ان لم يصدقه ولم يكذب به كحل وحقوق عقد يضمنه الوكيل الى نفسه لا لغيره
 فيه الى ذكر الموكل فان في البيع والشراء عن الموكل كفي ان يقول الوكيل بعت واشترى
خلاصة للوكيل بالبيع والبيع بثمنه ويأخذ باليمن يمينه ويأخذ كفيلا اما لو
 والاقالة والوط والابراء والتجوز دون حقه تجوز عندهما ويضمن الموكل
 وعند ابى يوسف لا تجوز **خبر** انه لا يكون للوكيل ان يعقد مع عشرة نفر ابوة
 واجداده واولاده ونواخله وزوجته وعبد ومكاتبه وممته واهله
خبر انه والوكيل بالبيع والشراء لا يعقد عند ابى حنيفة مع اربعة اصوله وفروعه
 وزوجته وعبد ومكاتبه واجاز آه بمثل القيمة لاني العبد والمكاتب فان عقد
 الوكيل مع عبده ومكاتبه غير جائز اتفاقا بهذا اذا لم يقل الموكل بعت بمن شئت
 ولو قال تجوز بيعه منهم اتفاقا **شرح** جمع رجل وكل رجلا يتقاضى بنية ان يثام
 ليس له ان يتقاضى بنية الكوفة لان الوكالة مقيدة **قاضي خان** والتوكيل
 بنفقة بلفظ الاجارة نص عليه في الزيادات ولخلاصة والروضة رجل قال
 لآخر فوضت اليك امر مملوك صاروكيلا بالشراء والحفظ والتعقب ولو قال اليك
 امر مملوك صاروكيلا بالحفظ والنفقة وقال الفقيه بولييت يصير ما دونها وهو

مطلق اذا طالب الموكل المشتري باليمن

مطلق على الوكيل امر

لا يجوز للوكيل ان يعقد مع عشرة

لا يجوز للوكيل ان يعقد مع عشرة

الصحيح وفي المتن اذا قال الفايء انت وكيل في كل شئ فهو وكيل صحيح
 وبصير وكيل بالحفظ وفي الثانية يكون وكيل بالحفظ المالك لا غيره هو الصحيح ولو قال
 انت وكيل في كل شئ جائز امره فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء والهبة و
 الصدقة لانه فوض اليه تصرفات تمام فصار كأنه لو قال اصنعت من شئ ما جاز
 فيملك جميع انواع التصرفات وهذا التعديل شارة الى انه لو اطلق امرأته ببيع عن
 محمد عي ان هذا توكيل في غير هذه الصورة بالبياعات والاجارات والمعاوضات
 والهبات والعتاق وكان يقول الفقيه بونصر لو اطلق الوكيل امرأته الموكلة في
 هذه الصورة او وقف رضى لا يجوز وبهاخذ الفقيه بولييت وهكذا كان يقول
 فممن قال غيره وكلتكم اموري الوكيل لو اطلق امرأته او اعنت عبده
 او وقف رضى لا يجوز وما كان يقول لاشراء بمثل هذا التوكيل بالطلاق والعتاق
 وكان الصدوق يسمي السعيد والدين بن الحسن قول الفقيه بونصر عن
 ابى حنيفة رحمه الله بكون هذا القول فانه قال في غير هذه الصورة هذا توكيل بالمعاوضات
 دون الهبات والاعتاق وبه يفتي **ثنا** **رخان** ولو قال لآخر وكلتكم جميع اموري
 فقال الوكيل طلقت امرأتي ثلثا او اعنت عبدك او وفقت جميع رجبك
 فالحق رانه لا يجوز فان قال لآخر فوضت امرأتي اليك بصير وكيل في حفظ ما
 لا غير وهو كقوله وكلتكم في مالي ولو قال فوضت اليك امر عيالي كان وكيل في
 وقوله فوضت امري اليك قبل لا يصح وقبل بصير وكيل ذكر الحسن اسد بن عمر
 ولو قال لآخر ما صنعت في عهدي فهو جائز وعن ابى حنيفة رحمه الله لا يجوز **وجيز**
 ولو ان سأل ادعى وكالة من نصراني بكل من بالكوفة واحضر غنما سماه
 اقام عليه شهوة ونصراني يمين لا يقبل وان حضر نصرانيا قبلت شهادههم و
 ان قبل القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع غناته

المسلمين وغيرهم حتى لو احضر غيرهما بعد ذلك يوجب كونه كالمسلم وكالاته لا يكلفه
 القضي باقامة البينة على الوكالة **تأخر** فان في الشهادة ولو ادعى مسلم انه
 وكيل فلان النصراني واحضر مسما وشهد نصرانيا لا تقبل فانه احضر نصرانيا
 تقبل وتثبت وكالاته في حق المسلمين تبعا ولو ادعى انه وصي النصراني وابنه وشهد
 نصرانيا على مسلم لا تقبل قياسا وفي الاستحسان تقبل لانه المسلم لا يحضرون
 مؤههم ومنافحتهم فلم تقبل لضعافهم من تخلص لجامع كذا في الدرر رحل
 وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل فلانا ان كان الزوج نورا بالوكيل بالثلاث
 طلقت فلانا وان لم يثنى فلانا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة **قاضي** في رجل
 وكل رجلا ببيع عبده وكل آخر ايضا فباعه احد الوكيلين ثم باعه وكيل الاخر
 من المشتري اكثر من ذلك فيعده جائزا لان الوكيل لا يخرج عن الوكالة ببيع لاه
وافات ساسي الوكيل بشرا شئ معين اذا لم يقبل عند الشراء اشتريته
 لفلان بل اطلق يقع الملك للموكل للمشتري من الثمن او لم يبين نقد الثمن من مال
 نفسه ومن مال موكله **قاضي** وكله مخصوصا واخذ حقوقه من الناس على ان
 يكون وكيله فيما يدعي على الموكل صح فلو ثبت الوكيل المالك لموكله ثم اراد المدين
 عليه الدفع لا يسمع على الوكيل **منه** ومن ادعى انه وكيل فان قبض بنية قصده
 الغريم امر بتسليم الدين اليه فانه حضر الغائب فصدقه الا دفع اليه الغريم الدين
 ثانيا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال اني وكيل بقبض الوديعة
 المودع لا يؤمر بتسليم الوديعة اليه لأمور بال حفظ فقط **قاضي** بالبيع لا يطالب
 بالثمن من نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على التقاضي بالشفاء الا
 اذا كان وكيله بالاجور كالباع والسمي والدلال واذا لم يجبر بقال له اجل الموكل
 على المشتري ولو نقد الوكيل بالبيع الثمن في حاله فضا عن المشتري جاز ولا يرجع به

في رجل باع عبده وادعى ان

في رجل باع عبده وادعى ان

في رجل باع عبده وادعى ان

على المشتري **منه** فليق الوكالة بالشروط جازة متعارفا كان الشرط
 او غير متعارف وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان الوكالة لا يصح تعليقها بشرط
 غير متعارف حتى ان من قال لغيره عتق عبدي ان دخل الدار يكون الوكيل بالطلاق
غيبه واذا وكل المراهين المهرين او العدل وغيرهما ببيع المهرين عند حلول
 الدين فالوكالة جائزة فان شرطت عقد المهرين فليس للمراهين عزله عنها
 فان عزله لم يغزل ان ات المراهين لم يغزل **قاضي** واذا ضمن الوكيل بالبيع
 الثمن عن المبتاع فضا بطل الوكيل بالبيع يجوز بيعه ولو بالقبيل والكثير **قاضي**
 رجل وكل غيره بالطلاق في العاق فطلقها اجنب فاجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي
 الفسخ والكساح اذا وكل الوكيل غيره ففعل في محضرة الاول او فعل اجنب فاجاز
 الوكيل جاز **قاضي** وكل من بيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك
 وثمنه فباعه بثمان مائة فله ردده وبه يقضى لو قال الوكيل بالبيع بعت من رجل لاه
 وسلمت اليه ولم اقد عليه بثمان ولو قال اعطني ثوبك فابيعه لك فدفع وعين
 الثمن فامسكه لنفسه دفع الثمن من ماله ولم يكن بيعا الوكيل بالبيع عليك قبض
 الثمن **قاضي** اخذ الوكيل الثمن سلمه الى صاحبه او ميسكه او بظفر بصاحبه فبقي
 اليه فضا منه بصلاح بينهما الى النصف الوكيل بالبيع وضع المال في مكان ثم قام عنه
 واستخف جاره وضا فاضناه على الوكيل ان لم يكن المستخف في عبادة ولا ضامنا
 على الجار ان لم يقبض ولم يقصر في حفظ **قاضي** الوكيل بقبض الدين اذا قال
 قبضت ودفت الى الموكل كان القول له لان له ان يبيع اصال الا انما الى
 صاحبه فيقبل قوله ولو دفت المنة بين الوكيل والمستقر اضربين
 موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفت الى الموكل وانكر الموكل
 لا يقبل قول الوكيل لانه الوكيل مر به هذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في

في رجل باع عبده وادعى ان

في رجل باع عبده وادعى ان

يجب على الموكل في كتاب الوكالة كذا في محيط خبري ادعى رجل
 على انه وكله فلان الغائب يقبض دينه او وديعة عنده منه وبالطبعة فيه فهو
 على اربعة اوجه اما ان اقر المدعي بالوكالة والدين جميعا او حدها او اقر بالوكالة
 وحدها او اقر بالمال وحدها او كاله فان اقر بها امر بدفع المال اليه ولم يكن هذا
 قضا على الغائب حتى حضر الغائب انكر الوكالة له ان ياخذ ما له من المدعي
 عليه لان اقراره ينفذ عليه وفي غيره وان محمدا ذكر لخصان ان القاص يكلف
 المدعي باقامة البينة على الوكالة فتثبت كونه خصما باقامة البينة على الوكالة
 بنقد كك يقيم البينة على المال يقبل ويكون هذا قضا على الغائب حتى لو حضر
 ذلك لاش عليه لان المدعي عليه انصببا خصما عنه في اثبات الوكالة عليه لان
 يدعي على الغائب سببا يدعيه على ما حضر فينصب هو خصما على الغائب ان لم
 يكن له بينة على المال واداد استخلافه فالقاضي يحلفه باسمه بالفلان ابن فلان
 الفلاني لا باسمه عليك هذا المانع لاش منه لانه لما ثبت الوكالة بالبينة
 صار خصما مطلقا وان لم يكن للمدعي بينة على الوكالة واداد استخلافه فالقاضي
 يحلفه باسمه بايعلم ان فلان الذي باسمه المال وكله يقبضه لانه ادعى عليه معنى لو
 اقر به زعمه فاذا انكر يستخلف عليه ان اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المانع
 صار المدعي خصما في استخلافه على المال واخذ المال منه من كل اقر به ولم
 خصما بالوكالة والوكالة تثبت باقرار المدعي عليه واقراره حجة على نفسه غير
 حجة على الغائب فتثبت الوكالة في حق استخلافه على المال ان كان باحدا واخذ
 المال منه ان كان مصرا ولا يثبت في حق الخصومة لانه ذلك قضا على الغائب فلا
 يثبت نظيره رجل ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان
 له عليه الف فادعى المدعي عليه بالوكالة وانكر المانع القول قوله فكذلك هذا بخلاف

او احضر الغائب انكر الوكالة له ان ياخذ ما له
 من المدعي عليه

الوكالة الثابتة بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالقضا بها يتعدى الى الكافة
 والاخر حجة قاصرة فالقضا يقتصر على المقتضى عليه اما اذا اقر بالمال وحدها او بالوكالة
 فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فيؤثر تسليم المال اليه وان لم يكن
 بينة واداد استخلافه بخلافه على ما قلنا فان حلف انتهى وان نكل ثبت الوكالة
 في حق اخذ المال لاني حق الخصومة **مخيط** كتاب استخلاف وكل يقبض دين فهو
 برن ان موكله استوفاه واهراه يقبل عنده لانه يملك الخصومة وعندها لا لانه لا
 يملك الخصومة يقبض العين لا يخي صم اجماعا **برازية** الوكيل بالخصومة وكيل بالتبصر
 عنه علما وان خلاف الزور زعمه لانه امران مختلفان واما ان المقصود من
 الخصومة انما هو القبض والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة عنه خلافا لما **نازع**
 رجل اراد سفر فطلب امراته ان يوكل وكيلها بطلاقها ان لم يكن الى وقت كذا
 ففعل ثم كتب الى الوكيل اني عنك عن الوكالة قبل بصر عنه وقيل لا يصح بناء على
 ان الزوج الى لم يحضر الوقت المنتهى ولا يجبر الوكيل على التطبيق ولو قال للوكيل وكنت
 وكالة مطلقة كما عنك فانت وكيل في ذلك وكالة مطلقة ثم قال عنك عنك
 الوكالة روى عن محمد بن حماد بن عمار روى عن ابان يوسف حماد انه لا يفرق بين
 على اعرال الموكل الوكيل في الوكالة المتعلقة قبل وجود الشرط لا يصح عند ابان يوسف
 حتى صار وكيلاً من وجده الشرط وعند محمد بن حماد يصح القول **جيز** اقرار الوكيل على
 موكله في مجلس حكم يصح وفي غيره لا ومن ان في قوله الثاني نفاذه انما كان
 والوكيل بالصلاح لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملك كونه من اقرار الجواب
برازية وضع التوكيل بقبضه تقاضاه بلا رضى الخصم ولا يفرز بموت المطلوب
 ويفرز بموت الطالب **برازية** فلو زعم الوكيل قبضه تسليمه الى الطالب حياته لم يقبض
 بلا حجة **برازية** فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فليس له ان يمنع

حجة بالخصومة وكيل بالقبض

لو قال الموكل في ذلك وكالة مطلقة
 عنك فانت وكيل في ذلك وكالة مطلقة

لو منع الموكل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فليس له ان يمنع

من الدفع اليه ومع ذلك لو دفع بيمينه **برازيه** ولو قال الموكل للموكل ببيع
 لانه دفع البيع قبل قبض الثمن فدفعه قبل قبضه جاز عندنا خلافا لما في بناء على ان
 اقاله الوكيل بعد البيع بيمينه لا يملك ان كان البيع به الوكيل ولو في يد الموكل والى
 الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك ان باعه سنة والى الموكل فدفعه قبل قبضه بيمينه عليه ان
 كان في يد الوكيل واخذ الموكل في ارا لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل ان يدفعه
 الى مشتريه قبل قبض الثمن وانما البيع في يد الموكل لم ينه عن الدفع قبل قبض الثمن فانه
 الوكيل يبيعه ويملك به الوكيل انما لا يدفع بعد البيع لا يضمن وانما قبضه عنه عن
 القبض يضمن ولو لم يملك حتى باعه جاز وان مات قبل ان يسلم الى المشتري انما
 الفسخ **بيع** **مؤانه** والتوكيل بالافعال يكون اقرارا ذكر ابو البسر وابو الهامد
 في رواية لا يبيع حتى يقر الوكيل في روايه يكون ان لم يقر **برازيه** والتوكيل بالافعال
 صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الافعال من الموكل ومن اطلقا وسيسفناه ان يكونا مطلقا
 ويقول خاص فان رابت الخوف مذمومه او خوف عار فاقربا لمع عليه بيمينه اقراره
 على الموكل **برازيه** كل رجل بشره بشي بغير عيبه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل
 على وجوده ان كانه ويكلم بالشراء بيمينه وراهم ولم يصف الى دراهم الا وهو الى غيرها
 كانه البيان اليه ان قال نوبت بالدرهم التي دفعها الامر الى صدق الوكيل بلزم
 الشراء الامر ولو قال نوبت غير بالدرهم الوكيل اقال الوكيل نوبت الشراء الامر
 وان كان الوكيل اضاف الشراء الى دراهم الامر يكون الشراء الامر نقد منها الوكيل
 او من غير ما لا يصدق الوكيل انما اشترى بالنف الا اذا صدق الموكل ان كان الوكيل
 اضاف الشراء الى دراهم نفه كانه الشراء له ولا يصدق انما اشترى للموكل نقد من
 ملك الدرهم وغيره الا اذا صدق الموكل بهذا كله اذا تنازع عاقل الموكل اشترى
 الى ادعى العكس وقال الوكيل اشترى لنفسه او على العكس وانما تصادقا على ان لم يجر

مطلقا التوكيل بالافعال
 مطلقا معنى التوكيل بالافعال
 التوكيل اذا اضاف الشراء الى دراهم الامر

البينة قال العقد الى النفس قال محمد رحمه الله الشراء يكون للموكل رجل وكل رجل بشره
 شئ بعينه فاشترى الوكيل لنفسه **قاضي خان** الوكيل بالشراء يملك ابرار البائع
 من العيب عندها وعند ابى يوسف يملك قبل قبض البيع لا بعده والوكيل بالبيع يملك سقط
 الثمن على المشتري بالاقالة والابرا والمقصود بما على الوكيل عندها ويضمن الثمن للموكل
 ويقتى البيع بالاقالة عند الوكيل وعند ابى يوسف يملك سقط الثمن من
 المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري ويقتى الثمن على المشتري للموكل والمشتري
 على الوكيل وكذا حط بعض الثمن وتأجيله وقبول حواله على من هو دون المشتري
 واخذ الثمن والصحيح منه على شئ فالوكيل يملك كله عند **مؤانه** شئ شئ فاقا
 كنت رسول فدان ولا ثمن لك على قال البائع بعتك فاقول للمشتري اذا وجد
 المشتري في البيع ويبا فزده على الوكيل فقصنا ان كان اقرار الوكيل بقبضه الثمن بستر
 منه الثمن يرجع الوكيل على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون البيع للموكل اذا
 لم يكن صدقه لم يرجع وله ان يجلده الموكل على العلم بقبضه فانه نكل يرجع عليه وان حلف
 كنية بيمينه العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقصان على
 اذا اقرض بقبض ثمنه وان كان اقرار قبض الموكل المشتري لم يرجع المشتري الثمن
 على الوكيل بعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدق فانه على الموكل في اقرارها بقبض
 ويحلف الموكل بانما فان نكل يرجع عليه البيع له وان حلف لا يرجع لكن لا يبيع البيع و
 يستوفي المشتري منه الثمن **منه** وكل بطلانها ان خرج للسفر ولم يرجع الى بيت
 كذا خرج وكتب الى الوكيل قبل المدة في عزتك مع العزل عند نصير لا يجبر فلك العزل
 وعند ابن سلقه يجبر فلك العزل فمن قال بالبر قال لا يملك العزل من قال بعت
 قال يملك **برازيه** مفت المرأة الزوج عن سفر الا ان يוכל بالطلاق ان لم يكن

الى وقت فوكل ولم يمسر كيدا فله ان يلا حضرتها في الاصح ولا يجبر على الطلاق
منه اذا عزل عن الوكالة المتجر ولا يصير كيدا قال ابو يوسف الفزل عن الوكالة
قبل وجود الشرط لا يصح وبه اخذ محمد بن سليل قال محمد بن عمار يصح عزل الوكالة قبل
وجود الشرط وبه اخذ نضر بن يحيى الفوسر على قول محمد بن **قاضي** ولا يصح عزل
الوكيل من غير علمه والوكيل بالخصومة والبيع والشراء والطلاق والطلاق
سواء كذا كذا لو كفل اذا عزل نفسه من غير علم الموكل لا يخرج عن الوكالة **منه**
كذا في الفسنة رجل وكل رجلا ببيع عبده فوكل الوكيل رجلا آخر ببيعه فان باعه ثانيا
والله اول حاضر جاز لانه حصل برأيه وان كان غائبا لم يجز وان باعه غير الوكيل انقضت
فبلغ الوكيل فاجاز **جامع الصغير** باع الوكيل بالبيع سلم ثم ان الموكل
اقر ببيع فيه وانكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شي لان الخصومة فيه من حقوق
العقد والموكل اجبر فيه ولو اقر الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل لكن
اقراره صحيح في حق نفسه في حق الموكل لانها وكالة بالتدبير لا يكون قوله ملزما
على الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله تلك المدة ينقطع بقيام العيب عند
الموكل وان امكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الموكل الا بغيره ان على كونه عند
موكله لا يخلفه وان نكل رده والا لزم الوكيل فالمراد على الوكيل ما دام حيا عا
فان مات ولم يدع خلفا او لم يكن من اهل لزوم العهدة كان عجزا يرد على
الموكل ليس لكل ان يخاصم ببيعة فيما اشترى كيلة **بازية** مات الوكيل بالشراء او
رأى الموكل المشتري عيبا يرد ووارثه او وصيه والا فالموكل وكيل البيعات وظهر
لمشتريه عيب رده الى الوكيل ويرد الوكيل الى البائع **بازية** في الوكالة رجل وكل رجلا
يقبض بونه من فلانة فاطمونة فمها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة

لو عزل عن الوكالة المتجر لا يصير كيدا

لا يصح عزل الوكيل بغير علمه
لو كفل اذا عزل نفسه من غير علم الموكل

لو باع الوكيل بالبيع سلم ثم ان الموكل
اقر ببيع فيه وانكره الوكيل لا يلزم

لو باع الوكيل بالشراء

الدين فاقام الوكيل البيعة على الدين لا تقبل بيعة لانه البيعة على الدين لا تقبل
الا من خصم وباقرا المديون لا يقبل فم يكن خصما الا يرى المديون لو اقر
بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبيعة مخافة ان يحضر الطار ببيع الوكيل
قبلت بيعة وان كانت البيعة قائمة على المقر **قاضي** فان اقر بالتوكيل وانكر
الدين لا تثبت وكالة باقراره مناصا اذا برهن على الدين قبل ان يبرهن على الوكالة
لا يصح زعم انه وكيل عن فلانة بطلبه كل حق له نحو ارضه واستيفائه وخصومه فيه
والموكل غائب برهن على ذلك بارخصم عليه حق فلانة لا تسع فانه احضر خصما
جا حدا ومقرا وبرهن عليه ثم احضر اخر لا يحتاج الى اعادة البيعة على وكالة بجلالة
وعواه الوكالة عن موكل اخر **بازية** الوكيل بالبيع اذا احتار او ابرأ او حط او
يجوز عند الخليفة ومحمد بن عماره وبضمن للموكل عن ابي يوسف سماعه لا يجوز قال
وانما للوكيل بالبيع الاقالة عندهما اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك اجمعا
وذكر رشيد الدين في فتاواه وانما يملك الوكيل بالبيع اذا اهل المشتري صح امها له
وكذا للموكل ان يطالب الوكيل فله ان يؤدى من ماله ثم يحل الاجل ياخذ من المشتري
نفسه لو يؤدى الثمن على المشتري يمل برجوعه ضمن للموكل الوكيل بما ادى على الموكل
ان اهل او اخر او صالح لا يرجع لانه ضمن للموكل وان باع وادى الثمن من نفسه
ثم اهل يرجع وذكر في التجريد الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري من الثمن او اعاله
انسان او اخره عن المشتري لو اخذ به عرضا او صالحا على شيء فانه جائز وبراء
المشتري عن الثمن وبضمن الوكيل الثمن للامر عند الخليفة ومحمد بن عماره لا يجوز ما فعل
على الامر والثمن على المشتري **فصول عامة** ولا يملك الوكيل يقبض الدين الا براء ولا الهبة
واخذ الزمان وملك اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث يملك الكل **بازية** وليس
للوكيل يقبض دين ان يأخذ مكانه عينا آخر لانه مبادلة ومعافاة ولم يملك **بازية**

لو باع الوكيل بالبيع سلم ثم ان الموكل
اقر ببيع فيه وانكره الوكيل لا يلزم

لو باع الوكيل بالشراء

الوكيل قبض الدين اذا اخذ العوض من الغريم والموكل لم ير من لا يأخذ العوض
 فلو قيل ان برد العوض على الغريم ويطلب له من جواهر **الفصل** ادعى الوكالة
 من الدائن فانه صدقة المدبول فيه بحجر على الدفع ولا يمكن من استرداده بعده
 وان كذبه او سكت لا يجبره ان يدفعه لا يسترده فان جاء الموكل فافتر بالوكالة
 فقد تم فانكر ما يأخذ من الغريم دينه ورجع الغريم على مدعي الوكالة ان قائما او مستهلكا
 ضمنه مثله وان ملك ان مصدا لا يضمن الا اذا كان الغريم قال اخاف ان حضر الدائن
 ان يكذب فيها وضمنه او قال مدعي الوكالة ان قبض منك على براتك من الدائن وكذا
 ان كذبه فيها او سكت او اعطى يرجع على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع
 على مدعيها ثانيا وان اراد الغريم ان يحلف به ما وكلته له ذلك ان دفع عن يمينه
 بسلم ان يحلف ان عاد الى التصديق كمنه يرجع على الوكيل والوكيل ان يحلف الغريم
 في الحدود والتسكوت بما يعلم ان الدائن وكله فان حلف ثم الامر وان نكل لا يرجع
 على الغريم لانه اقربان الدائن ظلم في الاخذ منه وان شأ حلف الدائن بانه
 ما وكله فان حلف استحکم ضمانه وان نكل يرجع الوكيل على الطالب امانا في الودعة
 اذا صدق مدعي الوكالة فيها له ان لا يدفع لانه اقراره في الدين لانه ملكه لان
 الدبون تقضي بالمشاطة في الودعة ملك الغير فلم ينفذ **بزارية** ورد به الوكيل بالشراء
 رد به الموكل واذا وكل انسانا بالشراء وارسل قبل الشراء ورأه ثم اشتراه الموكل
 او المرسل بنفسه ثبت للموكل خيار الردية للوكيل قبض المرسل والوكيل قبض في حق
 سقوط خيار الردية للموكل والمرسل قبضه والوكيل الردية مقصود لا يبيع ولا يبيع
 ردية كروية الموكل من لو اشترى شيئا لم يره فكل جلا فقال ان رضىت فخذة لا يجوز
 وان كان الموكل راه ولم يره الوكيل له خيار **بزارية** اذا وكل رجل رجلا يقبض له
 على فلان ثم ان الموكل قبضه ثم ان الوكيل خاصم الغريم داد على الغريم قضاه بعضه وجمعه

مطلق ردية كروية الموكل

الوكيل بالبيعة للغريم واخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل واقام الغريم بيئته
 على القضاء فلما رجع بذلك على الموكل فآخذ منه الا ان يكون ذلك المال قائما بعينه
 في يد الوكيل فآخذ من الوكيل وان كان ضاع في يد الوكيل او قال الوكيل دفعت الى
 الطالب كانه ان يطلبه من الطالب فقط وذلك ان اقر الطالب بانه قد كان
 اخذ منه **تارخان** في كتاب الوكالة من الفصل الثالث من اراد وكيل البائع بآية
 وكالته حيث لو انكر موكله لا يبيع انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم العين لم يحن
 يدعي انه وكيل قبضه ببيعة وسلم الى فيقول ذوابدا لا اعلم وكالته فيبرهن قيامه
 الثاني ان يسلم اليه ببيعة الثاني ان يقول اني اقول ان ابيعه منك فاذا باعه قبض
 ثمنه يقول المشتري لا قبض المبيع في اخاف ان ينكر ما كلت وكالته وربما يهدك المبيع
 يدعي وينقض فضمنه فيبرهن الوكيل انه وكله بذلك بحجره على القبض وثبت بالبيعة
 ولا يجبر على القبض ههنا وجاؤه وان يبيع فيقول اني فضولي فلما سلم
 المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل بالبيع **جامع القضاة** الوكيل قبض الدين اذا قال
 قبضت بملك عند سراج قال دفعت الى الموكل وكذا لو وكل بصدق في براءة المدبوع
 لاني حق الرجوع على تقديرا لا حقا ولو استحق انسانا ما اقر الوكيل قبضه فضمنه
 على الوكيل لا يرجع الموكل على الوكيل ولو وكل رجلا بتقاض دين له ثم المظلمات فانه
 الوكيل على وكالة بتقاض ذلك من مال الميت ولا يبرئ حكم بموت المظط وان
 الموكل خرج الوكيل عن الوكالة لعدم علمه او لم يعلم فان قال الوكيل قد كنت قبضت له
 في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق بالاجتهاد وان كان المقبوض الكافق بين هذا
 وبين الوكيل بقضاء الدين لو قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى الطالب فقل
 ان يموت الموكل والوثية قالوا دفعت بعد موت ابني والمال ملك القول قول الوكيل
تارخان في الفصل اذا كان رجلا بان يزوج فلما بلغ فزوجها اياه بالعين

اذا اراد الوكيل ان يبيع
 او اذا اراد ان يبيع

اذا اراد الوكيل قبض الدين او اقال قبضه
 حلف عند سراج

اذا اراد ان يخرج الوكيل عن الوكالة
 عليه ان يبرهن

اذا جاز الزوج جاز وان روى بطل ان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها
 فاني رافى وان جاز كان عليه المسمى لا غير وان روى بطل النكاح فيجب مهر المثل
 ان كان اقل من المسمى والا وجب المسمى ان يرضى الزوج بالزيادة فقال الوكيل انما اكرم
 بالزيادة والتمسك لم يكن له ذلك بالغة وكلت جلا بتر وبعها من فلان باليف
 فزوجها الوكيل بخمسة فلما اخبرت بذلك قالت لا يعجبني هذا لاجل نقصان المهر فقبل
 لها لا يكون لك منه الا ما تريد من فقلت رضىت قال الفقيه بوجع بجز النكاح
 لان قولها لا يعجبني ليس من النكاح فاذا رضىت بعد ذلك فقد صادقت اجازتها
 عقد اموقوف ففصح الاجازة **قاضي** امرأة وكلت جلا بتر وبعها من رجل
 بمهر اربع مائة درهم فزوجها الوكيل واقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج
 ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقة الوكيل بنظر ان اقر الزوج ان المرأة لم
 توكله بدينار فالمرأة بائي ان شاءت اقرت النكاح وليس لها غير ذلك وان
 ردت ولها عليه مهر المثل بما عابقت ولا نفقة لها في العدة لانها لم تدين
 ان الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج
 فكذلك لان القول لها مع عينها فيجب الاحتياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل
 هذا وحصل لها منه اولاد ثم تنكر المرأة قد رما زوجها الوكيل فيكون القول قولها
 ونرد النكاح وهكذا في سائر الاوقات لينا اذا كانت المرأة بالغة **محيط** **الشرع**
 وان امره ان يزوجه امرأة بعينها على مهر قد سماه فزوجها اياه وزاد عليه في
 المهر فان شاء اجازته وان شاء رده لانه خالف ما رضى بها وان لم يعلم
 بذلك حتى دخل بها فهو بالخيار ان شاء اقام معها بالمهر والمسمى ان شاء فارقتها
 وكان لها الاقل من مهر مثلها ومن المسمى لانه لما فارقتها انقلب العقد فاسدا ولو
 بحكم النكاح الفاسد بوجوب الاقل من مهر المثل ومن المسمى **من الله** **والرجل** ادعى على الغائب

وبنها بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في القضية فافترى المدعى عليه الوكالة
 لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى البينة بالدين على الغائب لم تقبل بيته وكذا
 لو ادعى دينا على ميت بحضرة رجل يدعى وص الميت فافترى المدعى عليه بالوصاية
قاضي ان اراد السفر فوكل جلا بطلاق امرأته ثم غزله بغير محضر من المرأة
 ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة لا يصح غزله الا بحضر منها وقال شمس الائمة
 الشرع ان يملك عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة **تارخان**
 رجل اراد السفر فاصمته المرأة فوكل الرجل جلا بطلاقها ان لم يرجع الى
 وقت كذا فخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالفرار اخذت فيه المتأخرون
 قال شمس الائمة الشرع الصحيح انه يصح غزله **تارخان** تبرع بمهر ابنه ثم ارتفع
 النكاح فالمرء لا يملك كذا التبرع بسائر الديون اذا ظهر ان لادين يعود
 الى ملك المتبرع **جامع** **الفقيه** عزل وكيل النكاح لا يصح ما لم يعلم وكذا وكيل الصداق
منه عزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بنا علم **برازيه** في الغزل القليل بالشرط
 باطل وتولين الوكالة به جائز بخلاف الكفالة فان تعينها لا يصح الا بشرط
 متعارف على سباني فبالجملة ان الوكالة اذا علفت بشرط تقبل وجود
 الشرط يجوز عزله استدلالا بالمستثنين اللذين ذكرناهما عن الزيارات
 وهي مسئلة الطلاق والعناق **برازيه** باع الوكيل بالبيع احوالة المشتري للمنفق
 على الصراف وقبل الوكيل الحوالة وسره في رفعه للموكل ان ياخذ الثمن في حال من
 الوكيل وقيل بخلافه **فيه** السبب الذي يبعث اليه الجاهلون امنة بيعها
 اذا كان له امين في قبض ثمنها فان الايمن وعلم السبب رجحانه ومع هذا
 جعده امين في قبض الاثمان فيات ولم يترك شيئا وعليه بملك الاثمان بضمين
 السبب قياسا على ما لو ترك الزوج الوكيل عند زوجته وغاب وكانت غائبة غير

محقق اذا احوالة المشتري باليمن

امينة فجع وقد هلك يجب عليه الضمان كذا في **قنية** الوكيل بقضا الدين
 صرف مال الموكل لنفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان مبرعا
 بعض الورثة وكل انسان يستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم
 الموكل والوكيل بعض من عليهم من الديون يصلح فتي به بعد التام والمباحث
 الكثرة **قنية** الوكيل بالتأجيل مطلقا اجله شهرا او سنة او سنتين يجوز
 عند ايجافه ومحمد رحمه الله ولو وكله بقبض دينه على فلان فان اقر المديون فوكل
 الوكيل ببيع سلعة وايضا ثمنه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك
 يهلك من المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا منه الواحد
 لا يصلح ان يكون المطالب والمطلوب كيدا في القضاء والافضا المديون
 دفع المال الى آخر ليقض عنه دينه ليس ان يأخذ منه **قنية** رجله وكل جلا
 بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالسنة فشهد شاهدان
 ان الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة بصير وكيدا بالقبض والقبض
 قولهم وكذا لو شهد شاهدان انه امره باخذ دينه منه لا يصير وكيدا بالقبض
قاضي ان قال رجل ورجل من شئت فزوجها من نفسي لم يجز فان
 شئت يجوز وذكروا اير حسين عن شريح الى بكر ثم قال نحن نفقنا بانه لا يجوز
قنية وكل ينقل امراته من نخاري الى سمرقند فطالبها الوكيل به فقالت وحي
 ما دفع الى المنسوط من المهر فل من نفسه منه فاقام الوكيل البينة على دفع
 اليها قبل **قنية** دفع عبد الله ابراهيمه ثم وجهه في يد رجل فقال الوكيل بعه
 منه وصده ذوا اليه وكذا بهما فله ان ياخذ الموكل ولا يصدق على وكيد البتة
 اذ اهلك العبد بعده في يد ذى اليد **قنية** الوكيل بالاستعراض لا يصح والوكيل
 بقبض القرض يصح بان يقول لرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح وكذا بان

مطلقا الوكيل بالتأجيل

لا يصح الاستعراض لا يصح

٥٣
 بواجده اياه ثم اجرها الموكل بنفسه ثم انقضت الاجارة يعود على وكالة
 الوكيل القسمة لا يملك القسمة بغبن فاحش **قنية** لا يتوقف التوكيل بالثابت
 حتى لو وكله بشي اليوم ففعله غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكيدا له غدا وبعد
 دون اليوم **قنية** باع الموكل ما وكل به انزل الوكيل فان اعاد اليه فدم ملكه
 بان رد عليه بعيب عادت الوكالة وان لم يعد اليه فديم ملكه لا يعود وفي المنق
 وكله بالهبة فباعتها الموكل ثم رجع الوكيل ثم رجع الموكل فيها لم يكن للوكيل حيازة
 ثانيا بخلاف البيع كما مر لان الوكالة في البيع بعده باقية حتى ملك الوكيل بعد البيع
 الثمن واما الهبة فلا حتى لا يحكم له في البقاء على ملك الوكيل فانه بعد الهبة يملك
 ولا الرجوع **قنية** المالك المتعاقب كفاية ولو تبصحة تعيق الكفاية بالشرط قال الج
 بزاير فلا نسبة من جواب كوزيم فهو كفاية ولو قال الج بمر فلا نسبت من جيم
 فهذا وعد لا كفاية ما لم يلفظ يدل على الالتزام نحو كفت وضمت وعلى
 والى وكذا لو قال في ذاك ان سر من يداهم ليس كفيل ولو قال
 فردا اين مال توتسليم كم فهو كفيل **قنية** الدائن بطالب المديون بكفيل
 وحصل حلول الاجل ليس ذلك قال رضاه وهو الظاهر وفي رواية محمد حمادة
 له ذلك له دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضى المديون يذهب سنة
 الى بعيد ويطلب الدائن كفيلا بالدين بقبضه اذا حل الاجل فان عرف المديون
 بالمطلوب التسوية اخذ منه كفيلا والا فلا ياخذ منه كفيلا والا فلا وليس
 للمدعى ولا القاض طلب الكفيل بقوله لي عليك وعليه وعور قبل بيان الدعوى
 ولا تصح الكفاية بالامانات **قنية** قال اللطاب ان لم اسم اليك النفس غدا فقل
 المال فجاء الكفيل بالاصيل وتوارى المكفول له لا يبر **قنية** قال للمودع ان تلف
 المودع وديعتك وانكروا ان ضامن صح ولو قال انه تركك على فلان انا دفعه

لا يتوقف التوكيل بالثابت

اذا باع الموكل ما وكل به

وكذا بالهبة فباعتها

المالك المتعاقب كفاية

الدائن بطالب المديون بكفيل

لا يصح الكفاية بالامانات

لا يصح الكفاية بالامانات

اليك ان اسلم اليك انا اقضه لا يصير كفيلا وان اتى معلق بان قال ان لم يوف
 فلان ما لك عليه فانا اوف بغير كفيلا **قوله** رجل قال لا اخذ بايع فلانا على ان
 ما اصابك من خسران فاعلى او قال رجل لرجل ان يملك عبدى هذا فلانا ضمان
 لا يصح **قوله** فاعلى فاعلى الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغير لا يصح واطلق القدر
 في مختصره ويجوز تعليق الكفالة بالشروط **قوله** انما يجوز تعليق الكفالة بسبب
 وجوب الحق فاما دخول الدار وقدم زيد ليس من اسباب الحق فلا يجوز تعليق
 الضمان قال رضي الله عنه الاصح ما ذكره ابو نصر انه يصح بقدم زيد وقد نص
 في تحفة الفقهاء قال للداين ان لم يؤد فلان ما لك عليه الى ستة اشهر فانا ضمان
 به يصح التعليق لانه شرط متعارف نص عليه **قوله** قبل لمحمد عهده به بشرط الكفالة
 بالنفس كالمسلم للدين قال نعم كفل بنفسه قال ان عجزت عن تسيمة الى
 ايام فاعلى المال ثم حسن الحق وبغير حق او مرض من غير ان ينفذ احضاره بلزم
 المالك بعد الثلاثة كفل بنفسه على ان يسلمه الى المكفول له متى طال به ثم سلمه
 اليه قبل ان يطالب به ولم يقبله به لان حكم الكفالة وجوب التسيمة وبنوات
 في الحال وقوله على ان اسلمه متى طال به به بذكر لنا كيد لا للتعلق **قوله** بين في ملكه
 حيا او قال طارده ان خربت واركب مما صنعت فاعلى ضمان ذلك واجاز الجار
 خربت الدار قيل لا يرجع لانه ضمان ليس بجواب نعم يصح **قوله** قال لامرأة ابنة
 ما دمت ميتا او دمت حيا فنفكك على بيع وكيل باع وضمن الثمن لرب المال
 وكذا لو احتال الثمن على نفسه وعن محمد رحمه الله ان الرجل اذا كان موعدا فاعلى
 كان المال حقيقه لا يؤخذ كفيلا **قوله** باع عبد ابنهما من رجل صفقة واحدة لثلاث
 بضمين ضمانا احدهما لصاحبه نصيبه لو كان البيع بصفتين باه سمى كل واحد
 منهما نصيبه فاعلى وذكر لفظ البيع صحيح لانه لم يصرف ضمانا لنفسه **قوله** الكفيل بامر

انما قال ان لم يوف فلانا
 عليه فانا اوف بغير كفيلا

مطلق الكفالة بشرط متعارف صحيح
 تعليق الكفالة بشرط لا يصح
 انما يجوز تعليق بسبب وجوب الحق

مطلق لوجوب ان خربت واركب
 مما صنعت فاعلى ضمان ذلك

مطلق لامرأة ابنة ما دمت
 ميتا او دمت حيا فنفكك على

الاصيل ادى المال الى الدين بعد ما ادى الاصيل لم يعلم به لا يرجع على الاصيل
 لانه شئ حكيم فلا يفرق فيه العلم به **قوله** رجل كفل عن رجل مال ثم ان
 المكفول عنه اعطى الكفيل عنه رهنا بذكره جازا رهنا **قوله** واذا كفل بالقرض
 مؤجلا الى اجل مسمى فالكفالة جائزة وفي الذخيرة والمال على الكفيل الى الاجل
 الذي سماه وعلى الاصيل حال **قوله** رجل له على رجل الف درهم فصالحه على
 مائة منها الى اجل صحيح لوط والمائة حال وان كان المستقرض حاجدا للقرض
 فالامة الى الاجل **قوله** والتابعيل ثلاثة اشهر باجل ايام او شهر او سنة
 معلومة وانه صحيح اذا قيل المطلوب الا فلا والمال حال والتابعيل الى اجل مجهول
 جهالة متفاوتة كالطصاد والدراس والجرار والنير وزواجر جان ونحوها
 فيصح التابعيل وان كان البيع بهذه الاجال يكون فاسدا لكن التابعيل في الثمن الى
 هذه الاجال جائزة والتابعيل مجهول جهالة متفاوتة كالاصل الى مبيع المرجح
 او مطر التسمية او قدم الحاج او قدم من سكره ونحوها فالاجل اطر
 والمال **قوله** في كتاب المداينات له على اخر الف من ثمن المبيع فقال اعط
 كل شهر مائة درهم لا يكون باجيلا ويملك طلبه في الحال وفي الملتقط عليه الف
 ثمن المبيع جعله الطالب نحو ما ان كل نجم حال الباقي فالامر كما شرط **قوله** بزاز
 وفي التجريد لو جعل المالك نحو ما بكفيل او بغير كفيل بشرط انه لو لم يوافقه كل نجم عند
 عمله فالمال حال عليه فهو جائز على شرطه **قوله** في الصلح وفي ان جوي لو
 كان على ثمن مبيع فجعله نحو ما على ان اخذ بها فالمال عليه حال فالامر كما
 شرط **قوله** خان ولو قال انا ضامن لمعرفة فهو باطل ولا يكون كفالة لانه التزام
 المعرفة دون المطالبة ولا ضمان للمعرفة وهو ان تدل عليه فغيره بمكانه وهذا
 المعنى لا يصح ضمانه وكذا لو قال هو معروف انا اعرف لا يكون كفالة وكذا لو قال

انا ضامن لك حتى تجتمع او تلقى فانه غير ضامن لانه لم يضمن المضمون
 بل هو المال او النفس او غيرها ولو قال هو علي تجتمع او تلقى او تنقلا
 فهو جائز لان قوله هو علي ضامن مضاف الى الغير وجعل الاتفاق غايه للضمان
 وهذا معنى الكفالة كذا في الكرخي مداد سر كفن بنفسه على ان المكفول عنه
 اذا كان فاما ان عليه فغالب المكفول عنه ثم رجع وسلم الى الدائن لا بمران
 المال محمول المشروط لزم فلا بد الا بالاداء وكذا اذا قال الكفيل اذا عا
 عنك ولم اؤدبك فانما ضامن لما عليه فان هذا على ان يوافي بعد الغيبة و
 عن محمد رحمه قال لم يوفيك مد يوك ما لك ان لم تقضه فهو على ثم ان
 الطاب بقاضا المطلوب فقال لا ادفعه ولا اقبضه وجب على الكفيل
 ان عتد عنه ايضا ان لم يعطيك المديون وبك فانما ضامن انما يتحقق
 الشرط اذا انقضاؤه ولم يعطه بطل الضمان ولو بعد التقاضي قال انا عطي
 فان اعطى مكانه او ذهب به على السوق او منزله او اعطاه جاز فان
 طال لم تعطه من يومه لزم الكفيل **غيب** وفي الفتا وسر القابية قال لو
 كفيل بالقرض تأخر عن الكفيل ولا يتأخر عن الاصيل كفل ثلاثة ايام لا بمر
 بمضيه الثلاثة لتأخير المطالبة قال ابو جعفر قال الفقيه بوالثب الفتوى
 على انه لا يصير كفيل وفي الوقعات الفتوى على انه يصير كفيل كفل الى شهر
 طاب به بعد مضى شهر ويبطل ما قاله البعض انه كفيل في الحال مؤجلا الى شهر
 ولعليه ذكره عصام انه قال انت طالق الى شهر يقع بعد شهر يقع بعد ابل
 الا ان ينو وقوع في الحال لانه لا يصير كفيل في الحال به **بغض**
 قال محمد رحمه في الاصل اذ كفل رجل بنفسه رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام
 وما شبه ذلك فهو جائز واذا صحت الكفالة فانما يطالب الكفيل بعد مضى شهر

ككفيل في شهر

لا يطالب

لا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن السراجية وهو الصحيح
 وفي الصغير سر به يفتى وعن ابني يوسف رحمه انه يطالب في الحال اذا
 مضى الاجل سيرا الكفيل وهو قول حسن ابن زياد وقال الامام ابو علي النخعي
 يقول قول يوسف اشبه برضا وفي الظهيرية وكان والد ي يقول اذا اراد
 ان يفتي بنفسه ان يفتي ولا يصير كفيل فالطريق فيه على ظاهر الرواية
 ان يقول عند الكفالة كلفت بنفس فلان الى شهر على ان يكون كفيل بعد
 الشهر فانه لا يصير كفيل **اصلا** **خا** اذا ادعى الاداء وكذبه الطاب
 صدقه المكفول عنه الكفيل في الاداء وكذبه واخذ الطاب عن المكفول عنه
 ولو ان صاحب الحق اخذ الحق من المطلوب ثم اخذ من الكفيل الكفيل
 بنكر ان صاحب الحق قد اذا رجع الكفيل على صاحب الاصل **خا**
 كفل بنفسه ثم سلم اليه وقال دعه فانما على كفايتي وانا كفيل او زعيم او شئت
 او كلفت او على او الى وبذي فتم فلان واكفله كفاية وقبول كره دم اخلف
 فيه مشايخ خوارزم على انه لا يكون كفاية الذهب لزم لك على فلان
 او دفعه واسمه اليك واقبضه عنه لا يكون كفاية له ما لم يقبل لفظ يدل
 على التزوم كضمنت او كلفت وهذا اذا ذكره من غير التا اذا قال معلقا
 بان قال لم يوده فلان فانما دفعه اليك ونحوه يكون كفاية لما علم ان
 المواعيد بالكتاب صورة التعليق يكون لازمه فانه قوله انا حج لا يلزم به شيء
 ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا حج بلزم حج وذكره شمس الاسلام
 جواب قال لو لم يده من او جواب كويم لا يكون كفاية انخ ترا بر فلان من
 جواب كويم فهو كفاية بحكم العرف وقيل لا ولو قال انخ ترا بر فلان من
 يدهم لا يكون كفاية من وعده غيره بقضاء دينه بان قال يدهم لا يجب شيء وذكره القاض

صالح في رواية ابى سبيمان ويصح في رواية ابى حفص به يعني منه كفالة
 النفس باذنه مولاه يجوز ويؤخذ الفقه في الرق وبعد عتقه وليس للمأذون
 الكفالة بالنفس المال بلا اذن المولى وبأذنه المولى لا يجوز الا اذا كان عليه
 دين **برائة** قال انه لم يوافق فيه افعليه عليه فوات المكفول عنه لزوم المال
 الفد كفن نفسه على انه متى طال به سمة اليه فان لم يسلمه فعليه عليه المطعون
 وطالبه بالتبسيم وعجز لا يلزم المال لانه المطالبة بالتبسيم بعد الموت لا يقع فاذا
 لم تصح المطالبة لم يتحقق الموجب للزوم المال فلا يجب **برائة** ولا تصح الكفالة في
 الصبي واما العبد لا يملك له مال ولا يملك له بعد العتق **خواتمة** وان كفله
 عن رجل مال ولم يذكر الاجل فان كان على الاصيل لا يجب على الكفيل حالا
 وان كان مؤجلا يجب على الكفيل مؤجلا **شرايط** وكل دين جازت الكفالة
 به جازت له **برائة** رجل قال للمودع ان ائلف المودع ودينتك فوجد
 فانما ضامن لك صح رجل كفله بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به يوم كذا
 فعليه المال فتوارى المكفول فقيم بك الكفيل برأى برقع الامر الى القاضي لينصب
 وكيله فيسأله به وعلى هذا الوبايع شيئا على انه المشتري بالثلاثة ايام
 فتوارى البايع حتى مضت الثلاثة ايام برقع الامر الى القاضي لينصب للبايع
 وكيله ويرد عليه ولو قال انه يملك عبدا فانما ضامن به لا تصح هذه الكفالة
 عبدا مؤذون بدون خفاف صاحب المال ان يعتقه المولى فقال له رجل
 عتق مولاه فانما ضامن له بملك صححت الكفالة **خواتمة** وفي خلاصة المدونة
 اذا اراد ان يغيب لس رتب المال انه يملك له عتقا الكفيل ان كان الدين
 مؤجلا وفي المشتري بخير وعن غير الائمة ياخذ كفيلة او رهنا لحقه وان كان في ظاهر
 المذهب ليس له ذلك لان المصلحة في هذا المظهر من التعتق هو رغبة الناس قال

المدعي بالبينة حاضرة وطلب من الخصم كفيلة الى وقت ياخذ والصحيح انه ياخذ
 الى ثلاثة ايام وعن ابى يوسف حمالة الى جلد من القاضى فلو لم يجلس في كل خمسة
 عشر الا يوما ياخذ الكفيل الى ذلك الوقت فان احضر بيته ولا دفع الكفيل الامر
 الى القاضي حتى يبرأ وان كان غريبا او ادعى اخذ منه كفيلة يوما فان احضر بيته
 والا به الكفيلة وفي ادب القاضي ان كان مضافا لا يجبر على عطاء الكفيل ولكن
 يوجب له القيام القاضي فان احضر بيته والا حصل سبيله **خواتمة** باع عبدا واحال عليه
 او غراه على المشتري حواله مفقودة بالثمن ثم رد العبد بالعبء بعد القبض بقضا
 او قبل القبض من غير قضا او رد وبجاء الرواية او الشرط او تفاخي العبد لا يملك
 الحواله عندنا خلافا لغيره حمالة الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحواله
 بشرط بطلان الاصيل كفالته **خواتمة** كذا في البينة للمدعيون السرف قبل حلول
 الاجل في الدين فرب المحمول لم يعد وليس للدين منفعة ولكن يسافر معه الى
 ان يحل فتمنعه من السفر الى ان يوافق حقه **قنب** ولو كفله عن الكفيل كفيل ثم
 امر الطالب المال عن الاصيل صارنا خيرا عن الكفيلين ولو اخذ عن الكفيل
 الاول فهو ناخير عن الثاني والمال على الاصيل **خواتمة** ادعى القاضى من مد
 الى حلتك به على فلان يقبل ادعى ابقاء ثم قال حلت من فلان وهو من فلان
 وهو دفعه اليك قبل لا تسمع لتناقض الحواله غير الابقاء وقبل تسمع لانه ابقاء
 الحال عليه ابقاء المحيل ولو ادعى الابقاء بنفسه ثم قال فلان دفعه اليك بامرى
 يقبل ولا يناقض ادعى القاضى وقال خصمه ادبته في سوق سمرقند وعجز عن البينة
 ثم قال ادبته في قرية كذا وبرهن يقبل اذ التوفيق ممكن **جامع الفصولين**
 تعليل الكفالة ان كان متعارفا كذوم المطلوب يصح وان شرط فضا كان
 دخل الدار او بيت الربح لا الكفالة الى يوجب الربح جائزة والشرط باطل ونقض

المدعي بالسرف قبل حلول الدين

مطلوب لو كان الدين موصلا
فيكون تمام الاجل فالتاخير فيه
يؤخر تمام الاجل فالتاخير فيه

نفس ان الشرط ان لم يتعارف بيع الكفالة ويطلق الشرط كما اذا اكفل كفالة
من فلان على ان يكفل فلان صحت الكفالة ويطلق الشرط **برازية** ولو كان الدين موصلا
وبه كفيل فالتاخير فيه تمام الاجل فالتاخير فيه هو على الكفيل لاجله وكذا
لو مات الكفيل دون الاصيل حل مال الكفيل بكونه ولا يحل على الاصيل في فناء المبيع
طلب من غيره فرضا فلم يررضه فقال حل فرضا فما ارضته فاما ضامن في
رضته لئلا في غير ان يقبل ضمنا صريحا يصح ويكفي هذا القدر **برازية** صادرة الى
رجلا او طلب منه مالا وضمن رجلا كذا بدل فخطبتم قال الضامن ليس علي
لانه ليس لي على من قال شمس الائمة والقاض بهك المطالبة لانه المطلب له الفرض
كالمطالبة لشمس **برازية** وفي مجموع النوازل جماعة طلعوا الى ان يأخذ منهم شيئا
بغير حق فخطبوا الى بعضهم فقالوا المحققون للذين وجدتهم الوالي لا تطلقوا
علينا وما اصابكم فهو علينا بالمخصص فنواخذ الوالي منهم شيئا فلم يرجع **برازية**
وعن محمد رحمه الله ان لم يدفعك مديونك لك او لم يقضه فهو على من ان الطالب
تقاضى المطلوب فقال المديون لا ادفعه ولا اقضه ويجب على الكفيل السعة
وعنه ايضا ان لم يعطك المديون وبك فاما ضامن انما يتحقق الشرط اذا
تقاضاه ولم يعطه وكذلك اذ اقامت المطلوب بلا او **برازية** كفل بنفسه
على المكفول عنه اذا غاب فالتاخير عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسأل
الدين لا يبرأ بحال لانه المشروط لم يبرأ الا بالاداء او الابرار **برازية**
رجل باع دارا وكفل انسا بالدرك ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع وعواه رجل
باع دارا وكفل رجل للمشتري بما ادركه فيها من درك واخذ المشتري بذلك
بيننا ذكر في الاصل ان الرهن باطل ولا ضمانا على الرهن والكفالة جائزة وذكر
في النوازل عن ابن حنيفة رحمه الله يجوز الرهن بالدرك سواء اخذه الطالب الكفيل و

واخذ الرهن يكون ضامنا **خلاصة** واختلف الروايات في ضمان
الدرك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الكفيل بالدرك كفيل بالثمن اذا
استحق المبيع رجل باع دارا او جارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفل له رجل
ان يسلمها اليه او يدفعها اليه فهو سواء وبوضامن يحبس من يدفع جارية الى
المشتري فانه ماتت جارية قبل ان يدفعها يبرئ عن الضمان وعن ابو يوسف
في النوازل اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن فضمن رجل قبل القبض يسلمها
او يبرده الثمن او قال انما ضامن ولم يرد على ذلك فهو سواء على ذلك في قول
ابو يوسف وان ماتت جارية او اخففت او كانت حرة او مديونة او ام ولد
او مكاتبه للبائع وبغيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء
اخذ البائع بذلك ان شاء اخذ الضامن ولو كان البائع فوعا الى المشتري
والمسئلة بما لها كالمشتري خيار ان شاء ارجع بالثمن على البائع وان شاء
رجع على الضامن في قول ابو يوسف رحمه الله وقال الحسن في قول نفسه برئ الضامن
عما ضمن **فابن حبان** وان شرط في الكفالة تسليم المكفول في وقت بعينه حضره
فيه ان طلبه المكفول له باحضاره فانه حضره فيه فيها والواجب لها كفاية
غاب عنه ويعلم مكانه امهله لها كم مدة ذهابه وابا به فانه مضت المدة ولم يحضر
جسه لها كم وان غاب لم يعلم الكفيل مكانه لا يطالب ولا يحبس **مسائل المتعلقة بالبيع**
المسائل المتعلقة بالبيع بجواز وفساده **باب بيع عن اجمع العلماء** رعمهم الله ان صلح
الفضولي جازيان قال اجنب للمدعي المدعي عليه او بشرا وانت محق في دعواه
فضا طعن على كذا وضمن له ذلك فضا طعن صحيح وصورة ضمان الفضولي بان يقول
الفضولي للمدعي صلح فلان امن دعواك عليه على كذا على ان ضامن له او على
كذا امن غالي فابدل على الضامن سواء كان با مرخص او بغيره امره ويرجع بما

المسائل المتعلقة بالبيع بجواز وفساده

ان س صلي شرعيا شتملا على قبض بول الصلح تماما جاز **ح** و لو ان دارا
 في بدو رثة ادعى رجل فيها حقا وبعض التوبة حاضرا والبعض الآخر غائب فصلح
 حاضر منهم المدعى على شيء مستحق من جميع حقه جاز ذلك ويكون معتبرا في هذا الصلح
 في حصته شركا حتى لا يرجع عليهم بشي وان كان صالحا على ان يكون حق المدعى للوارث
 حاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا ويقوم لها ضمها لم المدعى اثبات حقه
 ان ثبت سلم له وان لم يثبت بان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصته الشركا
 ويرجع على المشتري بحصته ذلك من **البدل غيبه** رجل استقرض من رجل دينارين فباع
 بمخار سف الف دينار في بده لا يوجد فيها الف دينار فلو اؤجل قبل المسافة ذابها جاز
 ويستوفى كقبيل لانه رد عشرة فكان له النظر الى البسرة **غيبه** رجل عليه دين
 لرجل فدفن المديون دينه بعد ما خرج للتصويع استولوا عليه فامتنع الدايين عن
 الاخذ قال ابو يوسف ليس للداين ان يمتنع عن القبول قال الفقيه بوليت
 عند مرله ان يمتنع عن الاخذ لان اموالهم صارت في ايدي التصويع فكان له
 ان يمتنع كالكفيل النفس في اسم نفس المكفول في مفاضة او موضع لا يقدر
 الطاب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن الهبة واذا لم يأخذ صاحب دينه
 لا يخرج المديون عن الهبة قيل يقول الفقيه بوليت اذا دفع الوصي الى اليتيم
 ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قبض منه جميع تركته والده ولم يقبض
 من تركته والده عند من من قبله ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يده
 الوصي شيئا وقال من تركته والدي اقام البينة قبلت بنية وكذا الوارث لو ادعى
 انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لبيه بناء على
 رجل سمع دعواه **قاضي خان** الصلح على اربعة اوجه معلوم ومجهول على معلوم
 كما لو صالح من دين او حق معلوم على معلوم وهما جائزان وان كانا لدا في

مط رجل استقرض من رجل دينارين فباع بمخار سف الف دينار في بده لا يوجد فيها الف دينار فلو اؤجل قبل المسافة ذابها جاز ويستوفى كقبيل لانه رد عشرة فكان له النظر الى البسرة غيبه رجل عليه دين لرجل فدفن المديون دينه بعد ما خرج للتصويع استولوا عليه فامتنع الدايين عن الاخذ قال ابو يوسف ليس للداين ان يمتنع عن القبول قال الفقيه بوليت عند مرله ان يمتنع عن الاخذ لان اموالهم صارت في ايدي التصويع فكان له ان يمتنع كالكفيل النفس في اسم نفس المكفول في مفاضة او موضع لا يقدر الطاب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن الهبة واذا لم يأخذ صاحب دينه لا يخرج المديون عن الهبة قيل يقول الفقيه بوليت اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قبض منه جميع تركته والده ولم يقبض من تركته والده عند من من قبله ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يده الوصي شيئا وقال من تركته والدي اقام البينة قبلت بنية وكذا الوارث لو ادعى انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لبيه بناء على رجل سمع دعواه قاضي خان الصلح على اربعة اوجه معلوم ومجهول على معلوم كما لو صالح من دين او حق معلوم على معلوم وهما جائزان وان كانا لدا في

في يد المدعى فاصطلى على ان ينكر كل احد منهما دعواه جاز فهذا صلح وقع عن
 مجهول على مجهول لانه لا يحتاج الى التسليم **وجيز** رجل الف درهم فوجده
 فصاحه على ان يعطيه كقبيل او اجل سنة اخرى **جيز** رجل انتم بسرة فجلس
 قاعد عليه قوم فصاحهم ثم خرج فانكروا قال صالحكم خوفا على نفسي فانوا ان كان
 في حبس لقاض فاصلح جائزا لانه لا يجلس الا لخلق وان كان في حبس الوالي فالصلح
 باطل لانه مكر **غيبه** طلق امرأته ثم صالحها من نفقة عدتها ان كانت عدتها
 بالشهر جاز وان كانت بالبيض لانه مجهولة فكذا النفقة المفروضة عليه لها
 وقال بعض المشايخ يجوز في الوجهين **خرانه** الصلح من جهات والشجاعت جائز
 ان برى بحيث بقي له اثر وان برى بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح كما لو حلق
 شعر طيته ثم ثبت رجل قتل عبدا او ثوبا انسان فصالح على اكثر من
 قيمته جاز **جيز** الصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجانية
 الحمد والخط والتعزير ولا يجوز من دعوى هدم لانه لا حق له بخسرق رجل شيئا
 حتى وجب انقطع ثم صالح عن القطع على شئ لا يجوز لان ذلك حق الله تعالى
نافع صالح امرأة زوجها على ثلثه وراهم كل شهر جاز ويكون هذا تعزيرا
 للنفقة بسببها لا لاجابا لها صالحت الام من نفقة ولد في الصغير جاز **وجيز**
 باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب بمشتري الثاني ليس
 للبايع ان يرجع على المشتري الاول ببدل الصلح عن العيب **غيبه** اذا كان الصلح
 اذا كان المعنى ينقص بنقصها وقول بعض العلماء ينقص بنقصها محمول
 على هذا اذا كان الصلح استيفاء البعض استوفى البعض لا ينقص
 بنقصها **جامع الفتاوى** لو ان رجلا اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يبرئه
 الى صاحب السرقة بعد ما خرج السرقة من الدار فصالح على ان يبرئه على ما لم يعلم حتى

مط رجل استقرض من رجل دينارين فباع بمخار سف الف دينار في بده لا يوجد فيها الف دينار فلو اؤجل قبل المسافة ذابها جاز ويستوفى كقبيل لانه رد عشرة فكان له النظر الى البسرة غيبه رجل عليه دين لرجل فدفن المديون دينه بعد ما خرج للتصويع استولوا عليه فامتنع الدايين عن الاخذ قال ابو يوسف ليس للداين ان يمتنع عن القبول قال الفقيه بوليت عند مرله ان يمتنع عن الاخذ لان اموالهم صارت في ايدي التصويع فكان له ان يمتنع كالكفيل النفس في اسم نفس المكفول في مفاضة او موضع لا يقدر الطاب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن الهبة واذا لم يأخذ صاحب دينه لا يخرج المديون عن الهبة قيل يقول الفقيه بوليت اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قبض منه جميع تركته والده ولم يقبض من تركته والده عند من من قبله ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يده الوصي شيئا وقال من تركته والدي اقام البينة قبلت بنية وكذا الوارث لو ادعى انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لبيه بناء على رجل سمع دعواه قاضي خان الصلح على اربعة اوجه معلوم ومجهول على معلوم كما لو صالح من دين او حق معلوم على معلوم وهما جائزان وان كانا لدا في

كلف عنه كان الصلح باطلا وعليه ان يرد المال على السارق وبراء عن الخصومة
 اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة لا يرد
 المال على السارق وبراء عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان
 هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الامر الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو
 لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراء يسقط القطع **غنية** الامام
 والقاضي اذا صلح ثا رب لمخر على ان يأخذ مالا ويعفوا عنه لا يصح الصلح ويرد
 المال على ثا رب لمخر رجل قد فذف محصنا ومحصنة فاراد المقذوف حد القذف
 فصالحه القاذف على دراهم مسماة او على شئ آخر على ان يعفوا عنه فالصلح
 وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما دفع الى القاضي لا يسقط وان كان قبل ان يرفع
 الى القاضي يسقط وكذلك جل في بامرأة رجل فسلم الزوج فاراد احدهما
 فصالحه معا واحداهما على دراهم معلومة او شئ آخر على ان يعفوا عنها كان
 باطلا وعفوه باطلا ايضا سواء كان قبل الزوج او بعده **غنية** جرحي الصلح
 بين الممتدعين وكنت الصلح فيها ببراءة كل منهما الاخر على عوادة وكنت اقر
 المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فرف الصلح بقتول الائمة واراد المدعى
 العود الى دعواه قيل لا يصح الا ببراء السابق والخلف رانه يصح الدعوى والبراء
 والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لانه بطلان المتضمن يدل
 على بطلان المتضمن وخرج هذا اختار ائمة خوارجهم ان يجوز البراء العام
 وثبقة الصلح يدل على الاستيفاء بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرأته
 ابراءا عاما غير داخل تحت الصلح او بقر بان له اقرارا غير داخل تحت الصلح
 ويمكن كنه فان حاكما يحكم بطلان الصلح لا يمكن المدعى من عوادة وكنت
 وجهه لقطع الخصومة وطفا بانه عوادة النزاع **مسألة** المتعلقة بالصلح **عنه** الامام والمفتي

لا يبرأ ولا يقر في ضمن عقد فاسد لا يمنع

ولو قال المستودع ضاعت الودعة او قال دوتها عليك فهو مصدق في ذلك
 لكونه امينا فان صالحه صاحبها بعد هذا الكلام لم يجز الصلح في قول ابو يوسف
 رحمه الله وعندنا يجنبه رحمه الله في الرواية عنه في الاجابة المستترى اذا ادعى المودع
 ثم صالحه صاحبه على اداء الاجير عنه امين كالمودع وقال محمد رحمه الله والصلح صحيح
 شمس الائمة ان خسر هذه المسئلة على ثلثه او جزءا ان يدعى صاحبها عليه
 الاستهلاك هو بغير ذلك فهذا الصلح يجوز بالاتفاق والثاني ان يقول المودع
 قد ملك الودعة او ردتها ولا يدعى صاحبها الاستهلاك لكنه بكذب فيها يقول
 وهذا اختلاف كما بينا والثالث اذا قال المودع ردتها وقال المودع استهلكها
 ثم صالحه على ان يفي قول ابو يوسف الاول لا يجوز هذا الصلح ايضا ذكره ابو حفص
 وفي قوله لا يجوز يجوز وهو قول محمد رحمه الله **غنية** غضب عبد انتم صلح على الف
 وراهم من قيمته حالا او الى اجل ثم اقام الغاصب بينة ان قيمته اقل مما يلف
 لم تقبل شقته في قول الحنفية رحمه الله وفي قول صاحب بستر الزيادة على قيمة في
 الصلح عن المقتضوب على اكثر من قيمة جائز عندنا بحنفية رحمه الله وعند صاحبنا طر
اغنية **مسألة** المتعلقة بالصلح **عنه** القاضي رجل له نطفة او كيف شاع الى الطريق الا عظم
 في صمته في رفعها فصالحه صاحب النطفة على دراهم معلومة لانه ترك النطفة
 في موضعها فهو على وجهين ان كانت النطفة على الطريق الا عظم لا يجوز هذا الصلح
 سواء كانت النطفة قديمة او حديثة ولا يعرف مالها لان لصاحب النطفة
 والمخاض في الطريق العام شجرة وفي الشجرة القامة احد الشرا لا يملك الا عبثا نو
 هذا اذا خاضه احد من وضيع الخس فان خاضه الامام فصالحه على ان يوطى
 صاحب النطفة مالا معلوما على ان يترك النطفة في موضعها فان كانت حديثة
 فرائس الامام مصلحة للمسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت المملوك ذلك

بثلاث ما لان لم تنفج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء العدة بزمان فانها
تستحق الثلث بحكم الوصية **قاضي** فان مريض آخر لامرأته بمهر بالف وقد تزوجها
بالف ثم قامت البينة بعد موت الزوج على ان المرأة وهبت مهرها من زوجها
حياتهما بجزاؤه لها ولا تقبل البينة على الهبة **وجيز** وهبت مهرها من زوجها
في مرض موتها وكانت في مرض موتها زوجها قبلها فلما دعورها لصحة الابراء ما تم
فاذا ماتت منه فلو رثتها دعورها **قريب** واب احد الورثة خصته من الورثة
للديون قبل القسمة وفي تركته نفود دعور من صحيح استحقاقا تصح قال رضي الله
وهبت حصته من العين لوارث او غيره يقع فيما يحتمل القسمة ولا تصح فيما لا يحتملها **قريب**
قال الزوج وهبت المهر في محنتها وقال رثتها لا بل في مرضها قبل يصدق الزوج
وقبل يصدق ورثتها قال مريضته لزوجها لا مهر لي عليك صحيح اخر ارا مريض
له على وارثه دين فابراه عنه لم يجز وقال لم يكن له عليه شيء مات جازاؤه
قضاء لا دنا و لو قال مريضته ليس على زوجي صداق لا يبرأ عنه خلافا
لث في رثته لان سبب المهر هو النكاح مقطوع بخلاف المسنة الا ان يجوز ان لا
عليه دين مريضته وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال ابو جعفر لو كانت عند الهبة
تقوم طاعتها وترجع بلا معين لها على القيام تصح بغيرها كصحة ولو وهبت مريضته
مهرها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجز اذ المعتبر هو الاجازة بعد الوفاة
اذ حقت انما يثبت بعد الموت قال زوجها المريض ان مدت من مرضك هذا
فانت بري من مهرى او في رجل منه اوقات فمهرى عليك صدقة باطل لانه محظوظ
وتعليق فكذا لو قال المريضة لزوجها ان مت من مرض هذا فمهرى عليك صدقة
اوقات فانت في رجل من مهر فانت فالمهر عليه لانه فاطرة فلا يصح ولو قال
الطبيب انه اذا مات فانت بري من مهرى لابن ابى البراء **الامر جامع** **الفصل** ولو منع المرأة

مهرها فان لم يزوجها لا يملك له مهرها

عند المسير الى الابوين ثم قال انه وهبت مهرها فوهبت الهبة باطله بعينها
او لم يبعثها لانها بمنزلة المكرمة وصرف المال الى وجه البر خير من تركه لو ارثته ائتم
ولو وهب للصغير شيء من المال كونه صالحا لو ادين انه با كلامه ولو اهدى من الناس
هدايا في ولية لثمن وضعوا بين يدي الولد فان كانت الهبة تصح للصبي وان
كان غير ذلك كالثقة وحيوان ومنع الهبة ينظر الى المهدى ان كان من اقرباء
المهدى او معارفه فلا ياب وان كان ممن يتعلق بالام فلا ياب ولو قال المهدى
عند الاهداء هذا للصبي ولم يقبل كذا ولية الزفاف هبة الى زوجها وهذا
اذا لم يقبل المهدى من الهبة لئلا يلام وقد راجع الى قوله **سئل** وهبت
مهرها لزوجها فماتت فطالبة ورثتها قال لو كانت الهبة في مرض موتها قال
الزوج بل في الصحة فالقول ان الزوج والقياس ان يقول الحقول الورثة لان الهبة
سأدت في حوادث نضاف الى اقرب الاوقات وجه الاستحسان انهم تقفوا
في سقوط المهر من الزوج لان الهبة في مرض الموت يفيد الملك ان كان للوارث
الا ترى ان المريض اذا وهب عبد الوارث فاعتقه الوارث او باعه فقد
نصفه ولكن يجب عليه ضمانه ان مات الوارث من ذلك المرض والوصية للوارث
بعد الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي المهر عليه الزوج
بنكر القول قول المنكر **ربيع في م** **شئ** تعليق الهبة بكلمة ان باطل وعلى
ملا بما كرهته على ان نقضه بجزاؤه وان خالف باطل بشرط وصحت الهبة **بزار**
قال غيره وهبت كذا لزيد فلم تقبل كذا القول قول الوهاب مع كونه
والموهد يعطي الهبة على قبوله **قاضي** ولو وهب ذراعا في الارض او غرا
في الشجر او حيلة في السيف او بنا وارا او فغيره من صبرة وامره باطسا وولها
والترج النقص الكيل فصح استحسانا ويجوز ان يهبه بعد الحصاد ولهذا يجوز

وان لم ياذن بالقبض ففعل ضمن لانه ان لم يملك غيره **كافي** وهب البنا لا الا
 بجوز **بازية** وهب ارضه زرع او بقل او غلا عليه غزا وهب الزرع بدون الارض
 او النخل بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع مكان القلع
 فقبض احداهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتل القسمة
بزازي صدق بارض مزروع على ارض الصغير ان كان الزرع له جاز ان كان لغيره
 باجارة لان يد المأجور ثابتة على الارض تمنع التمسك وكذا وهب ارض لانه الصغير
 وفيها ساكن باجر لا يصح لان يد الساكن يمنع القبض لكونه لازمة له فان دفعها لو كان
 الساكن فيها الاب لا الشرط قبضة بده على ارضه فكانت باجارة لانه لم يذوق
بزازي وهب ارضا او متاعا وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار لان
 المتاع من تمام القبض كونه الدار مشغولا بمتاع الواهب لا يمنع غيره لان يد غيره قاصرة
 عنها ويد الواهب قائمة عليها حقيقة وبسحق المتاع لم يظهر ان الدار مشغولة
 بمتاع الواهب فبازت الهبة في الدار لا تترى لو استعار دارا ثم غصب متاعا من
 ووصفه فيها ثم ذهب لمعير الدار من المتاع بازت الهبة **محيط** والمرأة اذا
 وهبت الدار من زوجها وهي ساكنة والزوج ساكن معها تصح الهبة **خلاصة** له على
 اخو دين فلو صنف ذلك الدين بعينه لانساه **قضية** في الوصية انخذ لولده ثيابا
 يسر له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية وكذا لو اتخذ
 ثيابا فابن التلميذ فاراد ان يدفعها الى غيره وان اراد الاحتياط بين وقت
 الاتخاذ انها عارية لم يمكنه الدفع الى غيره **بزازية** اتخذ لولده الصغير ثيابا بملكه وكذا الكبير
 باتسليمه بسل طعام باكله على ملك لان الامر اذا توجه الى وجهه فاعطاه
 باكله اغلبت اقراره والاغلب البر والصلة الا اذا علم بالديون كونه اعادة كالثياب
 عند الاتخاذ لعدم الاعتبار بل لانه عند المعارض في التركة اذا تزوج احداهما امرأة

وهب ارضه زرع بدون الارض لا يجوز
 ارضه زرع بدون الارض لا يجوز
 ارضه زرع بدون الارض لا يجوز

بجيبون او يقفون بين يدي الجماعة وانما ان ويجعلون بينها وبين الجماعة
 مسترا ويرسلون بينها وبين الجماعة رسولا بتمسكها منها صدقات
 للزوج قبل الدخول هو استحياء منهم وصبت مثل هذه الصورة قبل قبض الصداق
 وقبل الدخول ما اهل نفذ تلك الهبة في جميعها او تبطل في جميعها او ينفذ في نصف
 صداقتها من حيث لا يملك الكل الا بعد الدخول الجواب انه تصح تلك الهبة وبز
 الزوج من جميع الصداق **واقعات** ولو قال لرب الدين وامرك بوبر
 فلا نسبت بمن بخش لو قال لمن خمنت كن او قال لمن در باقى كمنى
 فقال بخشيدم او قال هر دم يكون ابرا في العرف ومعنى بوبري بخشيدم لاجل
 اتون عرفه بدان ما عارفه اهل التروم من اهل العود من ثم با جواب لا كما بر
 وتبيل لهم مهر او ينفق ان يصح ويكون الهبة لزوجه لاجل الاكابر **بزازي**
 امرأة وصبت مهرها من الزوج وقالت انما مدركه ثم قال بعد ذلك
 لم اكن مدركه وكذبت ان كان مهرها قد ركدت لكانت لاصدقها لانه لم يكن
 في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لاصدقها لانه لم يكن مدركه
 كان القول لها **خرانة** وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوبا
 او ثوبين وقبل الزوج ذلك فنفى حولان ولم يقطع ان كان ذلك شرطا
 في الهبة فمهرها على حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود
 بعد ذلك **خرانة** المرأة اذا وهبت لغيرها لايصح بالاتفاق لو قال المأجور
 له املك الهبة القول قوله ولا يمين عليه لو قال الواهب سقطت حتى في
 الرجوع لاي سقط حقه **خرانة** ولو دفع الى رجل ثوبا وقال اكر نفسك
 فقبل فنفى صبه ولو قال انفق هذه الدار ايم فقبل فنفى فريض **وجيز** ولو
 وهب باقى صندوق مفضل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا فان كان الصندوق

مفتوحا كان قبضا **وجيز** المشاء المانعة من الرجوع في الهبة سبعة اقراء
 المحمية وصلة الزوجية ووصول العوض اليه خروج الموهوب من ملك الموهوب
 له وصدقه الزيادة والتغير في عينها وموت الوهاب والموهوب **بزاز** وب
 البناء لا الارض يجوز والشيوخ لطار لا يبطلها بخلاف الرهن **خزانة** اذا
 واهب من رجل كان نكاحا ولو واهب امرأة من نفسها كان طلاقا ولو
 واهب عبده من نفسه كان عتقا ولو قال اخذت هذا العبد فقال واهبت
 تمت الهبة وان لم يقل الاخر قبلت ولو قال واهبت لك فرجها فهي صبة
 اذا واهب بشرط العوض اعتبر القابض في العوضين فاذا اتى بواحد صح العقد كان
 في حكم المبيع يرد بالحبس خيار الرؤية ويجب الشفعة **فصل في النذور**
 ولو قال مالي صدقة على فقرا مكنته فصدق على فقرا **بجوز** ولو قال ان تجوز
 من هذا الغنم فله على ان تصدق بهذا الداراهم خبر انهم اراد ان يتصدق
 لما دون خبر جاز ولو قال كلما اكلت اللحم فتت على ان تصدق بدراهم فليد
 بكل لحمه ودرهم خزانة **المال المتعلق** الغصب الغصب على ضربين احدهما
 لا يتعلق انتم كمن اتلف مال الغير وهو يظن انه له او اشترى متاعا ويظن
 انه لصاحب اليد فقبضه وتصرف فيه ثم تبين له مستحق فلا انتم عليه الا
 ما يتعلق بالاشتم وهو اخذه على وجه التغلب والقدس فهو انتم باخذه وما
 عليه والعين في الوجهين ان كان قاتما وان كان بالكا او عرجا عن رده
 بالباقي العبد ونحوه بفعله او بفعل غيره او بآفة سماوية ضمن مثلثة المشليات
 كالحبس والموزونات والمعدودات المتقاربة ويضمن قيمته يوم الغصب
مختصر من استخدم عبده غيره او بعته في حاجة او ركب اية او عمل عليها
 بغير اذنه فهو ضامن فاذا رده سالما فلا اجر عليه الا ان يكون ليسيم كما صرح

المالك المتعلق بالغصب

في جامع الفصولين حيث قال لم يضمنه منافع الغصب نظير الرواية ويقتى
 بالضمان في الوقت مال السليم والمعد للغة يعني يجب اجر المثل **اكر** امر عب
 غيره بالاباق صغيرا كان العبد او كبيرا يضمن الامر لانه صار غاصبا يستعمل
 العبد **بزاز** غصب حنطة فطحنها او زرعها او دقها فخره او غرلا فسخبه
 او قطن فزرله او طافشواه او سم ما فصره او بيضه فخصنها تحت ثياب
 فافرت او تاله فانيته او ساجته فادخلها في بناء او جعلها بابا او اجرا او
 لبنا فبني به اساس حائط ونحو ذلك فانه ينقطع حق المالك عنه ويضمن مثله ان
 كان مبنيا **وجيز** غصب ارض فزرعها فبنت فللمالك ان يامر الغاصب بقلعه
 ولو ابى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب للمالك
 تضمنين نقصان ارض زرعها بغير اذنه ويجبر بالقلع اذا بنت **جامع الفصولين**
 فان بنى الغاصب ارض او غرسها وسلمها الى المالك فان نقصت
 الارض بسبب التفرغ كان للمالك ان يضمن قيمة غرسه او بناءه مفلوعا ويؤ
 البناء والغرس للمالك الارض معرفة ذلك ضمان قيمة الغرس والبناء ان
 يقوم الارض بلبائها ويقوم ببناء ما مورا صاحب بقلعه فبضمن المالك للغاصب
 ما بينهما من التفاوت وفي النهاية هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة
 الارض اما اذا كانت اكثر منها يضمن الغاصب قيمة الارض لا يؤمر بقلعه
 كما اذا ابتلع دجاجة زبد لولة عمر وفان كان قيمة الدجاجة اكثر يضمن زبد
 بقيمة اللولة فان كانت بالمثل يضمن عمر وقيمة الدجاجة **شرح مجمع** ولو ارس
 او اجره او ادعه فذلك فضمنه يرجع على الغاصب في النوازل لغاصب ان
 ياخذ المال من الغاصب السارق اذا كان المالك غائبا ويحفظه فان صاع ثم جاء
 صاحبه فله ان يضمن الغاصب السارق **مختصر** وروايد المصنف المفضلة

المالك المتعلق بالغصب

المالك المتعلق بالغصب

والمفصلة كالولد واللبن والصوف مائة غير مضمونة الا بالتلف او منع
لواها وسلمها الى المشتري ففي المفصلة المالك ان شاء ضمن الفاصب
وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع التمس في المفصلة وان عصب
جارية نسا و سر الفاذت عنده نصارت نسا و الفين فباعها وسلمها
فهلك عند المشتري فللمالك ان يضمن الفاصب الف درهم لا غير عند الخليفة
وعندنا له ان يضمن الفين قيمتها يوم القبض الشراء وكذلك ان استهلك
المفصلة في غير الادنى لا يضمن الزيادة عنده خلافا لما هو الصحيح ان كان
عبدا او امة قيمته يوم القتل فان يوم العصب الف فقتله هو او غيره
ان شاء المالك يضمن الفاصب الف حاله في حاله وان شاء يضمن عاقلة القاتل
في ثلاث سنين **وجيز** جماعة في بيت انسان اخذوا احد منهم حراية ونظر
فيه ودفع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع ولم يضمن احد قال علي رضي الله عنه لو جرد
اذن في مثله لالة حتى لو كان شيا يجري فيه الشيخ في استعماله يكون غصبا
قنية ولو عصب رجل المفصوب من الفاصب فللمالك ان يضمن الاول
الثاني فانه ضمن الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع
على الاول كذا الترفيق من الفاصب يرجع عليه ولو اختار المالك تضمين
احدهما برى الآخر من الضمان عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله وذهب الفاصب
المفصوب من انسان اذ اعارة فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة
على الفاصب **وجيز** رفع قدوم البهائم هو يراه ولم يمتعه فاستعمله وانكر يضمن
اخذ احد الشركيين محارصا جبهه فاص من طعن به بغير اذنه فاكل لها لم ينطه في
الرجس فمات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك **قنية** قطع اعصاب شجرة
غيره فان كان النقصان فاحش يضمن قيمة الشجرة والا فانقصان حصر حفرة

في ارض غيره فاضر بالارض فمضت علما ثانيا بزمه النقصان وقيل يومها كس ضرب
محار غير قنية وضمن ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن **قنية** رجل اشترى
وقر حطب مصر وذهب المشتري مع البائع الى بيت المشتري فافضلت
فان ذلك يكون من مال البائع لا من مال المشتري لان على البائع ان ياتي به الى منزله
المشتري **قاضي خان** اذعه غيره ان ينظر الى خابية هل صارت خلا فظهر
وسال في انفة دم وقد صار خلا يضمن ما بين طهارته ونجاسته **قنية** القاب
اذا اجر المفصوب فالاجر له وليس على الفاصب سكن الدار وركوب الدابة
الاجر وكذا في كل عين وكذا في تغطيتها لان منافع الاعيان لا تضمن بالعصب
والا تلاف **خزانة** التي تارة في بيت حمام الغير ولم يجد غير جاف لفضل الحمام
باصرها وهي طيارة وانها غالبة القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على
الصفة اشترى حصرا اشرف على الادراك فقال للبائع لانسقه فان
السقي يضره فسقاه وجف العنب يضمن النقصان ان سقاه سقيا
غيره **قنية** قطع شجرة فوقت على شجرة جارة فانكسر يضمن ولو اراد
نقص جدا مشتركة فمعه جارة فقال انما نقص ايدن لما خرج من دارك
فما فاما من له فاذا له بعد الشرط فنقصه وخرّب من داره شئ لا يضمن
لم يكن مباشرة استأجر نجارا بهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في يده
فقط شئ منه على جبل فمات يضمن النجاري **قنية** عصب عجولا فالتفنه حتى يس
ضرع امة يضمن الجول ونقص البقرة المسائل المتعلقة **لكاح** المهر الوان والضرع والنفقة
كل كاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين اهل كل كاح حرام بين المسلمين
فهو منقسم كل كاح فسد بين المسلمين لو قد شرط كالنكاح بغير مهر ووكاح
معتدة الكافر يجوز في حقهم اذا ادانوا حواره عند ايجيفه رحمه الله وبقرا عليه

في النقصان بالكلية والجزء الاول والنقصان

بعد الاسلام وعندهما يجوز النكاح غير شهود ولا يجوز النكاح بالعقد ويفرق بينهما بعد الاسلام **وجيز شرط جواز النكاح** عتق اشياء حضور الوالدان **وبناء الزوجين** والايجاب القبول **خ** انه رجل تزوج امرأة على الفين اربعمائة مائة وعشرين الفان كانت قيمته قالوا يصح النكاح والشرط ان عندهم حتى لو كانا جميعا كان المهر الفين درهم وان كانت قيمته كان المهر الفين مائة الف اذا تزوجا على الفان قام بها وعلى الفين ان اخرجهما من بلدنا فان الشرط الثاني لا يصح عندنا **ح** حمة لان غلقت التسمية بما لا يعرف جوده وقت العقد فلا يصح التسمية الا ان هذا المعنى شكل على الزوجين على الفان لم يكن له امرأة فان لم لا يصح الشرط الثاني في قولنا بحقيقة حمة وان كان الشرط تابا وقت العقد **بر** انه ولو تزوج لها كم جارية الوتف يجوز وعندنا لا يجوز ولو تزوج عبد الوتف من امة الوتف لا يجوز **خ** انه رجل قال لعقده الف درهم انفق عليك وامت في العدة بشرط ان تزوجني نفسك مني بعد العدة انقضت فرسيت فانفق حتى انقضت عدتها كان له ان يرجع عليها بما انفق سواء تزوجت نفسها منه او لم تزوج وعن بعض المشايخ انما يرجع اذا شرط الرجوع عند الاتفاق بان قال ان تفعل ارجع عليك بما انفق اما بدون هذا الشرط لا يرجع **خ** انه امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفه وكهنت ان يعلم اوليا وما والشهود فاطمة ان يقول الزوج للشهود ان امرأة وكلتني تزوجهما من نفسي فاشهدكم اني قد تزوجت الموكلة على صداق كذا فينفقه النكاح اذا كان كفو لها وكذا لو صارت مبانة **مختصر** **م** خط زوج بنته من رجل ظنه مصليا لا ينسب منكر اذا اها هو ممد من نفقات بعد الكفر لا ارضى بالنكاح ان لم يكن ابوا يشرب المنكر ولا عرف وعليه اهل بيته صلوا

انما الزوج من رجل ظنه مصليا

فالنكاح باطل بالاتفاق **بر** انه رجل قال لاجنبة اني اريد ان ازوجهك من فلانة فقالت بالفارسية توبة واني وقلها توبة واني في عرف بلادنا يكون اذا نادى ان قالت ذلك ايك يكون نوكلاني قوله **مختصر** **م** انما اذا تزوج ام ولده فولدت حكم ولدها حكمها تعق بموت السيد ويجب للامة والمديرة وام الولد من المهر نكاحا وبدخول شبهة يكون للمولى ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاي لم اعقدها مولاي او مات عنها فهذا على وجهين اما ان لا يدخلها الزوج او دخل ففنى الوجه الاول لم يخرج لانه وجب عليها العدة من المولى العدة مانع نفقة النكاح وفي الوجه الثاني جاز لانه وجب العدة عن الزوج ولا يجب عدة المولى **وافعال** **م** المختصر ان لم يصح نكاح العبد والامة والمكاتب المكاتب والمديرة والمديرة وام الولد الا باذن السيد واجازته كسر تزوج امرأة على ابكر فاذا اهلست بغير فاطمة كل المهر لازم على الزوج **خ** انه ولو تزوجها بازيد من مهرها على انها بكر فاذا اهلست ثبت للجب الزيادة تزوجها وخطبها وقال لم اجامعها وصدقته ففعل كمال المهر **قضية** وان اعطاهما زيادة على المهر المعلن على انها بكر فاذا اهلست بغير قبيل برد الزيادة وعلى قياس مختار شيخ بخاري فيما اذا اعطاه المال الكثير المهر المعلن على انها بغيرها عطيها ولم يثبت الرجوع بما زاد على معلن منها وامة خوارزم افترقا كذا ولكن صرح في فوائد الامام طهر الدين انه لا يرجع كلتا الصورتين **بر** انه اذا مات امرأة الرجل فتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة مات احداهن وتزوج بخامسة بعد يوم **مختصر** **م** ولو تزوج امرأة في عدة اخاتها من طلاق باين او ثلاث لا يجوز عند اصحابنا الثلاثة ولو تزوج امة في عدة حرة من طلاق

ام ولد له زوجت بغير اذن مولاي لم اعقدها مولاي

مختصر ام ولد له زوجت بغير اذن مولاي لم اعقدها مولاي

مختصر ام ولد له زوجت بغير اذن مولاي لم اعقدها مولاي

بين او ثلاث لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما خلاصة رجل عمل في كرم
 رجل طمعا في ان يزوجه يرجع باجر المثل بشرط التزوج او لا اذا علم هذا الفرض
قوله اقل المهر عشرة دراهم ويجب ان يسمي دونها وان لم يسم غير ما لم يسم
 عند الوطى او موت احدهما ونصفه بطلاق قبل وطى او خلع **وصحة وقاية**
 زوج ابنة امرأة ثم بيعت اليها بديار مات الابن قبل الزفاف فالميت ان كان
 بالكا لا يرجع وان كان قائما ان كان من مال الابن وبغته برضى الابن لا يرجع
 الموت مانع وان كان من المهر او اذ بيعت الى امرأة ابنة ثيبا ثم ادعى ابنة
 امانة يصدق كذا بعد موتها خطب بنت غيره فقال ان نفقت المهر الى
 زوجك وجعل يدى اليه يدايا فمضت المدة ولم ينفق ولم يزوجه له ان سترها
 دفعه على وجه المهر قائما او ساهدا فاقام من الهدية يرجع لابلها كالمستهلك
 مثليا او قيميا لانه شبه الاخر الى ان يزوجه الاخت الا ان يدفع اليه كذا فدفق
 ان ياخذ منه قائما او بالكا لانه رشوة على قياس هذا يرجع بالهدية ايضا
 في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا **بترتيب** ولو قال
 لمطلقته لا تزوجك حتى تهينى لك على فوهيت مهرها على ان تزوجه لم يسقط
 المهر عنه تزوجه او لم تزوجه ولو قال لامرأة ان تزوجك على ان تقطينى عبدك
 هذا فقبلت جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد ولو تزوجه على ان تدفع المرأة
 اليه هذا العبد فيقسم مهر مثلها على قيمة العبد وعلى مهر مثلها وقيمة فالبيع فيه
 فاسد والباقي يصير مهر او لو تزوجه على يدين العبدين فاذا احدهما حر
 فلها العبد غير عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لها العبد قيمة لحر لو كان عبدا
 وقال محمد لها العبد ويكمل مهر مثلها ان كان اكثر منه **وجيز** كيفية نكاح الفضولي
 ان يزوجه لخالف امرأة من غير ان منه وتوكيل صد عنه نكاحا بشرطه ثم

ثم اذا بلغ لغيره الى ما لفت فانه يحجز بدون القول فان اجاز بالفعل لا يثبت و
 ان اجاز بالقول لا يثبت والاجازة بالفعل ان يبعث اليها من المهر او النفقة فاذا
 فعل ذلك صارت المرأة منكوبة ولا يقع الطلاق لا يحتاج الى القبول المرأة ما بعته
 الزوج اليها لان العقد من جانبها لازم وان كانت صغيرة يبعث الى بيتها
 ولو قال برزني كذا في نكاح من دراهم فكذا اجاز عقد الفضولي بالفعل تطلق
 في الصحيح **منه** والفضولي باب النكاح لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة وفيه
 البيع يملك الفرق ان عهدة البيع تحققة فيثبت له الرجوع للابن بغير خلاف النكاح
 فان حقوقه ترجع الى المعقولة **جامع النفقة** من ان درس خبره وجهها ليس لها البصر
 الى الموت على القول الجديد نعم ان لم يترك النفقة فلها طلب الفسخ على القديم وان
 ترك النفقة فلها ان تنزل اربع سنين ثم تقعد عدة الوفاة **وجيز** من
 كتب الامام الفراء الى حليته الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل حرم
 على الابن خل الابن بها او لم يدخل لقوله تعالى وحلائل ابناكم الذين هم اصحابكم
 فلا يدخل فيه حليته وحليته الابن لهد من قبل الابن الام وان علا حرام
 على الابن قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من نساء وفي كل موضع يحرم بعد
 الصحيح دون الفاسد لان مطلق النكاح والزوجة وحليته انما يطلق على الصحيح
 واسم حليته بتناول الزوجة والمملوكة غير ان الزوجة تحرم بحد والعقد والامانة
 لا تحرم الا بالوطى لان الفرائض قائم مقام الوطى وهو موجود في ملك النكاح و
 ملك البهيم وهذا لا يجوز ان يجمع بين الاثنين بعقد النكاح وان لم يبطا ويجوز
 ذلك ملك البهيم اذا لم يبطا بها ولو كان له جارية فقال وطلبتها حرمت على ابيه
 وابنه ولو اشترى جارية من تركه ابيه وسعه طلقها لم يعلم ان الابن طلقها
 لمن زنى بامرأة او وطلبتها بشبهة حرمت عليه اصولها وفروعها وتحرم الموطوءة

من خلع من خبر زوجها فليس لها البصر

لو كان اجازة فقال وطلبتها حرمت على ابيه وابنه

على اصول الواطي وفروعه وكذا المشهورة من الجاهلين والنظر الى
 الفرج من الجاهلين ايضا والمعتبر النظر فرجها الباطن وفي النظر يروى
 ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وحكى الطحاوي وسراج جمع السلف في ان
 القبل المسرى شهوة يوجب حرمة المصاهرة والاصل قوله تعالى
 ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم الآية وهل على الوطى اولى لما بيننا ان النكاح حقيقة
 هو الوطى اوله لانه اعظم فكأن الحمل عليه اولى اعظم فائدة فيصير معنى الآية وانه
 اعم ولا ينطو اما واطى اباؤكم مطلقا فيدخل فيه النكاح والسفاح ولقول
 عليه السلام من زنى بامرأة حرمت عليها امرها وابنتها وحرمت على ابنه
 وابنه واذا ثبت هذا الحكم في موطوءة الاب يثبت في موطوءة الابن
اختار رواه الترمذي هو الوطى في القبل لانه في عم الملك وشبهته وهو يوجب
 اربع محرمات لموطوءة على ابا الواطي وان علوا وحل اولاده وان سفلوا
 ومحرم على الواطي امرها وان علوا وبناتها وان سفلوا فثبت في
 رحمه الله **فخرج** من موطوءة الاب موطوءة الابن حرام وحرمة بنفس العقد
 فيها وكذا موطوءة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب الرضا
برازية ذكر طهري الدين في فتاواه اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او
 برده او بتطيقه بآصالها التزوج ولو سمع هذا الرجل من رجل اخر له ان
 يشهد لان هذا من باب الدين يثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب
 اذا زوج رجل ببيته من ابنة الصديق الذي هو من زوجة اخر سراج فلو
 تزوج رجل احد الاخنتين وتزوج ابنة الاخ الاخرى جاز يجوز ان يتزوج
 ابن احد الاخوين لاب ام بنت الاخ الاخر واذا تزوج الرجل بجارية وله
 جازعبد او تزوج الابن بجارية ابية باذن الاب جاز النكاح فان ولد منه ولدا

مفسر
 لابن

مفسر

كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابية ولا نصير له جارية ام ولد لابن
 لعدم الملك **فاختار** المحرمات بالعقد منكوبة الاب لهد من قبل الام
 او الاب وان علوا ومنكوبة الابن وابن الابن وابن البنت وان
 سفلوا ام المرأة وجدتها القربى او البعد من دخل المرأة او لم يدخل
 بنت المرأة وبنت اولادها وان سفلت والمحرمات بالوطى المحلل
 موطوءة الاب لهد بالملك اليه وان علوا وموطوءة الابن وابن الابن
 وان سفل **فاختار** ومن تحت نكاح امرأة ولها ام وتلك الام
 جاز له ان يتزوج بنت هذه الاخت فلا تحرم عليه **حاوي** اذا شهد شاهدان
 عند طلاقها والتزوج غائب حل ان تعد وتزوج وكذا اذا
 شهد شاهدان عند طلاقها والتزوج غائب حل ان تعد وتزوج وكذا
 اذا شهد عند عدل احد والشهادة والاخبار عند **حاي**
 واذا فرق القاض بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها
 لانه لم يتوف منها شيئا وكذا بعد الخلوة لان فساد النكاح يمنع صحة الخلوة
 وان دخل بها فلما مهر منها لايزاد على المسمى وعليها العدة وبنت نسب
 ولها ما نافع تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم انها منكوبة الغير ودخل بها تجب العدة
 وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على التزوج وطؤها وبه يفتي **برازية**
 رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم
 فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقتها ما رامت العدة لانها حين
 تزوجت نفسها وجب عليها العدة من الثاني صارت ناشرة فلا تنقض
 النفقة اما المسوية لم يمنع نفسها بالتزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل
 التزوج **فاختار** وان ادعى رجلا نكاح امرأة فان اقترنت لاحدهما فهي امرأته

مفسر
 بالعقد

مفسر
 بالعقد

مفسر
 عند

مفسر
 القاض بين الزوجين

مفسر
 منكوبة الغير ولا يعلم

فان وقت وقتا فلو قبل الاول اولى وان توفت وقتا لم يحكم
 لو احدهما وان رجلا ادعى نكاح امرأة ولا يثبت واما بينة انها امرأة
 قضى بآله وجعلت امراته فانها جارية او غيرها واما بينة على مثل ذلك لم يحكم
 بما لا لان القضاء الاول صحيح الا ان يكون ظاهر الخطا يتبين بان توفت
 شهود الثاني وقتا قبل وقت الاول فيثبت جعلت للقدم **اد القاضى**
فصل في النفقة ولا يجب على الابن الفقير كمال نفقة والدهم الفقير ان كان
 الوالد يقدر على العمل فان كان لا يقدر على العمل كان زعمنا وللابن عيال كان
 على الابن ان يرضى الاب على عياله وينفق على الكفل والموسر في هذا الباب
 من عياله لا فاضلا عن نفقة عياله وينفق الفاضل مقدار ما يجب الزكاة
 فيه **خ** انه ولو زوج امته من عبده فققة على المولى **خ** انه رجل قال
 لمعتة الغير انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوج نفسك من
 بعد الانقضاء فرضيت فانفق حتى انقضت عدتها كان له ان يرجع بها
 بما انفق سواء زوجت نفسها منه او لم تزوج **شرح** يجب ويجوز الرجوع
 نفقة المرأة لانه بائنا عنه عن الاتفاق كان ظاهرا لم يجز للاداء
 لا يجزى الدين ولده لا يجزى عتقه ولا يتحقق الوالد كراهة لآله
 اذا احتج ان ينفق عليه او على ولده فانه يجزى اجبا لولده **شرح**
 واذا فرض القاض النفقة للمرأة كل شهر كذا درهم فنقضت شهر ولم تنفر
 حتى مات احد الزوجين سقطت لو كانت المرأة اسنذات بعد النفر
 بامر القاض ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا سقطت اسنذاته ولو
 فرض لها النفقة ولم يأمر بالاسنذات فاسنذات او صارت زوجها عن
 النفقة كل شهر على شئ معلوم فاسنذات ولم تسدن كان لها ان ترجع

مطلوع نفقة

مطلوع نفقة وان الزوج
 اذا فرض القاض النفقة

الزوج بما فرض لها القاض اذا ما جبين واذا مات احدهما لم يكن لها ان
 ترجع في نفقة رجلات وترك ولدا صغيرا وتزوجت ام الصغير
 اجبت وطلب بان يرضى الصغير بتقرير النفقة والتزمت ابن عمته بتربية من عنده
 من غير تقرير نفقة ولم يكن له من طرف النساء من قوله حق لفضله **فصل**
 صغيرة لها اب معسر عمة معسرة ارادة العمل ان ترضى الولد بما لها جانا ولا
 تمنع الولد عن الام والام تباي ذلك تطالب بالاجر ونفقة الولد خلتوا
 والصحيح ان يقال للام ما اتمسك الولد بغير اجر واما ان تدفعه الى العمة و
 اذا امتنعت الام عن امسك الولد قال ما ينبغي لا **ح** وفي المعنة اذا
 لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت اذا لم تكن مفروضة وعن كمال
 تسقط **خ** انه المعنة عن الطلاق حتى تحقق النفقة ان نفقة وكسوة
 اللذان قبل الطلاق او سكنى سواء كان الطلاق رجيا او باينا او ثلما
 كاملا او لم يكن **قاضي خ** وفي مختصر القدرى اذا قضى القاض للولد
 والوالدين وذاوى الارحام بالنفقة فنقضت مدة سقطت قال رحمه الله
 ذكر المدة ولم يقدر والمراد به اذا طالت المدة اما اذا قصرت فلا سقط
 والطويلة نفقة ربا كثر من شهر فان مضى شهر فادونه لا تسقط وكثر
 من شهر سقطت وفي التجريد ان كان للصغير غائب يؤمر الاب بانه ينفق عليه
 ثم يرجع ماله فان انفق بغير امر القاض لم يملك الرجوع الحكم الا ان يكون شهرا
 على ذلك فيما بينه وبين امه تعالى ان نوى عند الاتفاق بان يرجع حل له ان يرجع
خلاصة وفي المحيط ان كان للصغير ام موسرة وجدة لا يؤمر به بل يعطى الام
 ثم ترجع مال الاب اذا ايسر وانذ كور من الاولاد اذا بلغوا احد الكسب لم
 يبلغوا ان انفسهم بغيرهم الاب الى عمل يكتسبوا ويواجرهم وينفق عليهم من اجورهم

مطلوع نفقة

مطلوع نفقة

مطلوع نفقة

واما الاناث فليس لهن ان يواجرهن في عمل او في خدمة فان كان الا
 مبدرا يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر املاكه **خلاصة** ونفقة الابن
 واجبة مطلقا على الاباء ما لم يزوجن اذا لم يكن لهن مال لوقالت الام
 للقاض ان فرض النفقة لهذا الصبي على ابيه وامرني ان استدعيه بن علي
 الابن فان القاض فعل ذلك فلما ايسر رجعت عليه بما استندت وان لم
 ترجع حتى مات ليس لها ان تأخذ من تركته هو الصحيح وان نفقت من مالها
 او من المسئلة من الناس لا ترجع على الاب **خلاصة** واذا كان لابن اموال فليس
 فيها نفقة ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقته جازع عند ابني حبيبه حبه وان
 باع العقار لم يجز وانما قيد بالاب لا يبيع غيره لا يبيع اتفاقا وقية بقوله في
 نفقة الاب يبيع عروض الولد لسائر ديونه لا يجوز اتفاقا تزوجت عدة
 الغير ودخل بها الثاني فعل الزوج الاول نفقتها في الطلاق البائن بخلاف
 الرجعي لانها قائم نفقة فثبت على الزوج بالتزويج والدخول منافع البضع
 فصارت ناشئة فسقطت النفقة وعن اب يوسف من طلاق ابن او
 رجع اذ تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما فلما نفقة لها **نافع** ولو طلب
 المودع والمهر من القاض ان يامر به بالنفقة على عبد او دبة والهر من فلان
 ان يامر به ان يواجره وينفق عليه وان راس ان يبيعه فعلى نفقة العبد
 المفصوب على الغاصب **وجيز** لا يجبر له على نفقة اولاده من الامة العبد
 لا يجبر على نفقة اولاده سواء كانوا من لمة او الامة **منيب** المعتدة
 عن وفاة نفقتها في مالها وكذا لم تولد اعتقت وجبت عدة **خلاف**
 رجل غائب لم يترك اولاده الصغار نفقته ولا هم مال تجبر الام على انفاق
 ثم خرج الاب صغيرا لم ينفق الكسب لم يبلغ مبلغ الرجال كان لابن سبعة في عمل

رجل غائب لم يترك اولاده الصغار نفقته ولا هم مال تجبر الام على انفاق
 ثم خرج الاب صغيرا لم ينفق الكسب لم يبلغ مبلغ الرجال كان لابن سبعة في عمل

اذا بلغ النهر الى الخلف فانيه بخير بدون القول فانما اجاز به فعل لا محنت من ان
 اجاز بالقول او يواجره في عمل او خدمة وينفق عليه من ذلك ثلثه فضل شئ
 من كسب الولد عن نفقته بمسكة الاب الى ان يبلغ الصغير وان كان الولد بنتا
 لا يجوز ان يواجره لخدمته لانه لخدمة مع الابن حرام فان كان للصغير ام
 عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب لها صغيرا كان
 الولد او كبير او نفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية يكون على الاب خاصة
قاضي خا ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على ولده الكافر ان ذلك
 ولا يجبر على نفقة ولده المملوك **قاضي خا** ولو وجبت عدة على المرأة فادعت
 انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت
 سنتان ولم تدق كانت اظن اني حامل ولم احض الى سدة المدة و
 طلبت النفقة لان لها النفقة **قاضي خا** وعلى الاب نفقة الصغار ومن
 كان عاجزا عن الكسب لكنه لا يهتد سلة الاب عمل وينفق عليه منه قال الامام
 لعلوا اني اذا كان الابن من ابنا الكرام ولا يستاجرهم الناس فهو عاجز
 وكذا طلبت العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتد ون اليه تسقط
 نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشغولين بالعلم الشرعية **برآية** ومن يهتد
 على العمل كمن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز لا من لا يحسن العمل لا يتأجر
 الناس الامة اذا طلقت تعد بثلاثة اشهر وحده لا يأس بكلموا فيه والمختار
 ثمة خمسون سنة وفي الملتقط بلغت المرأة خمسين سنة ولم تحض
 اعتدت بثلاثة اشهر كمن اعتدت من ثور ومحمد بن مقاتل **خا** ليل الام
 الام ان تنقل بالولد الى مصر او ان كان العقد منه ولا لام ولد اعتقت
 ان يخرج من ام فيه ابوه اذا بلغ الابن بخير بين ابويه فان اراد ان ينفق له

نفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية خاصة
 ويجبر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على ولده الكافر ان ذلك

رجل غائب لم يترك اولاده الصغار نفقته ولا هم مال تجبر الام على انفاق
 ثم خرج الاب صغيرا لم ينفق الكسب لم يبلغ مبلغ الرجال كان لابن سبعة في عمل

رجل غائب لم يترك اولاده الصغار نفقته ولا هم مال تجبر الام على انفاق
 ثم خرج الاب صغيرا لم ينفق الكسب لم يبلغ مبلغ الرجال كان لابن سبعة في عمل

منية فصل في الخصا وحد البلوغ اذا امتفت المولدة من امسك البنية ولا
زوج لها لا تجبر على امسكها وقال الفقيه ابو جعفر تجبر وينفق عليها من مال البنية
وفي الملقط النفقة على به اخذ الفقيه ابو الليث والفتور على الاول الابن
اذا بلغ بغير من ابويه وقبل البلوغ الاب احق اذا بلغ سبع سنين وعليه الفتور
وفي التفريق لا يجب في الخصا اجرة المسكن الذي يرضى فيه وقال الاخرون
يجب ان كان له مال الاعلى عليه نفقة لا تجبر الام على الخصا وقال الهندواني تجبر
والام والجدة احق بالعتام من يتغنى وقد ربيع سنين وعليه الفتور والجماعة
حتى تحيض **كسر** البلوغ يعتبر بارة بالسن وتارة بالعلامة وعلامة الجارية
حيض واخلام وجبل وادنى المدة تسع سنين هو المختار وعلامة العتامة اخلام
واجبال وادنى المدة اثني عشر سنة واما السن ففي العتامة اذا دخلت السنة
عشر في الجارية اذا دخلت اثني عشر احق هو او هي اشكل الامر فقال
بلغت يصدق وحكمه حكم البالغ لانه معنى لا يعرف الا من جهتها فلم اخبر اولم
بذكرها الظاهر صد المرأة في الحيض **الفصول العتامة** قبل بلوغ فتقبل اثني
عشرة لا يصح وبعده يصح **خواتم الفتاة** الفرقة التي تحتاج الى الفتاة تحت
الفرقة بالحق والعنة وبان اسلمت المرأة فعرض الاسلام عليه فباني وخرق
بينهما باللعان فمن طلق في الفصول الثلاثة وتجنب البلوغ في الخامسة بعد
الكفاة فمن فرغ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهر ان كان لم يدخل بها وان
دخل بها فله المهر كاملا **بزازة** والامنة اذا اعتقها مولاي وام الولد اذا اعتقت
ففي الولد كاحرة وليس للام وام الولد قبل العتق حتى في الولد **نافع** ولو اختلف
الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا احق امسا
وقال الوالد هو ابن سبع سنين وانا احق به فان القاضي لا يحدف احدهما

البلوغ

مطلوب صبر في البلوغ

ينظر الى الصبي ان راها يستغنى عن الوالدة بان كان ياكل حده ويشرب حده
ويلبس حده يدفعه الى الاب **الاخلاصة** اذا تزوج القاضي الصغيرة فغن
الى حنيفة رحمه وايمان في اخبا البلوغ والظاهر بثبوت كذا في الفصول **خواتم**
الام اذا كان لها حق الخصا وامتنعت عن امسك الولد ان كان له زوج
محرم لا تجبر والاب لا يجبر على بيع الولد وكذا الحكم في الحال غير **بزازة** واذا
وقعت الفرقة بين الزوجين والام احق بالولد فان لم يكن له ام فام لام
اولى لاعتنا اقرب قرابة الام اولى من قرابة الاب لانه الام اولى في الاب في
الخصا والقربة فان لم يكن ام فام لام بولي من الاخوات لانها ام
من جهة فان لم يكن له ام الاب والام ثم الاخوات من الاخوات اولى
من العتات والعتات تقدم الاخوات من الاب والام ثم الاخوات من الام
ثم الاخوات من الاب ثم العتات اولى من العتات بغير ان كان بغير الاخوات
ثم العتات بغير ان كان كذلك كل من تزوجت من هؤلاء لا يقطع حقها الا لجهة
اذا كان زوجها لجه فان لم يكن للصبي امرأة من اهله واختم فيه الرجال فللا
ولامهم باقرهم نصيبا كما في الارث **نافع فصل في المولى** **ارضا** والى الصغيرة ابو صا
ثم لجه وان علما ثم الاخ لا يورث ثم الاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ان لم
تكن له عصبة فمولى العتاة الرجل المرأة سواء وكذا اولادهم فيه سواء ثم عصبة
مولى العتاة ثم ذور الارحام والاخوات تقدم على الام حال عدم العصبة قال
الامام الحسن بن علي بن النعمان وبنت النعمان والى من قبل الاب يجوز
اجتماعهم خلف الام وهما ونحوهما ودعوا لاجماع يصح في الاخوات لاني لاني
العمة وبنت العم لان ثبوت الولاية لذور الارحام مختلف فيه وفي شرح الطحاوي
ذكر خلفاء الكل في شرح اننا في الاب لام ثم بنت ثم بنت الابن ثم بنت ابنت

ثم بنت ابن الابن ثم الاخ لا بلام ثم لاب ثم لا ولا من ثم القاض
 ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الامام ولله الفاسد ولي من الاخ لا عند
 الامام ويفتي بما ذكر في الثاني ان الام تقدم على الاخ لا ولا ولاية للقاض
 الا اذا كان قريبا ويا **برازية** القاض اذا زوج الصغيرة ولم يكن لها
 ولي ان شرط له التسلط في تزويج الصغيرة في مشور القضا جاز نكاحه
 والا فلا القاض اذا زوج الصغيرة ثم بلغت فلها حين في ظل ما تروى وروى
 خالد بن سبيح عن ابي حنيفة رحمه الله ان لا يخطب لها **اخوة** الاوصى لا يملك النكاح
 الصغيرة والصغيرة اوصى اليه الاب ولم يوصى روى هشام عن ابي
 حنيفة رحمه الله ان اوصى اليه الاب جاز **عنه** ويجوز التزوج بام ابنة
 التي ارضعت وكذا بنتها وهي اخت اب مختلف النسب لها **برازية**
 ولو ان امرأتين لاحد بنون وللأخرى بنات فارضعت التي لها البنات
 ابنا واحدا من بن المرأة الاخرى لم يجز ذلك لابن ابنته زوج بذلك
 المرأة التي ارضعت ولا بواحدة من بناتها ويجوز لسائر البنات ان
 يتزوجوا بتلك المرأة وبناتها ولم ترضع التي لها البنات ولكن ارضعت
 المرأة التي لها البنون بنتا من بنات المرأة الاخرى فلا يجوز لاحد من البنين
 وارضعت التي لها البنون واحدة من البنات ان يتزوج بتلك ابنت
 خاصة ولهم ان يتزوجوا بسائر البنات ولو ارضعت ام البنات واحدة
 من البنين وارضعت التي لها البنون واحدة من البنات لا يجوز ذلك
 الابن ان يتزوج بتلك المرأة الا ابنت التي ارضعتها امهم رجل ارضعت
 امه صغيرة لتلك الصغيرة اخوة واخوات جاز لهذا الرجل ان يتزوج بها
 تلك الجارية وانما تحرم عليه تلك الجارية بعينها لانه لا بأس للرجل ان يتزوج بمرثية

ابنة واخت ولده من النسب جاز اذا لم يكن ولد موطوءة فان لم يكن
 بين اذ كانت بين رجلين فجات بولد فادعيا ولكل واحد من الشريكين
 اسمة من امرأة اخرى كان لكل واحد من الموليدين ان يتزوج ابنة شريكه
 وان كان اخا واخت ولده من النسب **نارخان** صغير وصغيرة بينهما شبهة
 بالرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر
 بذلك انسان فانما اخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فان كان
 بعد النكاح فالاحوط ان يفارقها لان في الصوت والاولى الشك وقع في الجوار
 الثانية وقع الشك البطلان فلا يبطل النكاح في قنا وسر القاضى محرم
 الدين وفي قنا وفي قاضي بن تروى بنت امرأة فشهدت امرأتها ارضعتها لا
 تثبت لحرمة بقولهما وان كانت عدل وان كان الفصل قال كره
 تثبت لحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الديانة فثبت بقول
 الواحد كما لو شترى لحما فاجبره عدل ان ذبيحة الجوس تحرم عليه انا نقول ان
 شهادته قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت لحرمة **قاضي** وقول الواحد
 الثقة مقبول في الديانات سواء كان المخبر حرا او مملوكا ذكره او انشئ **قاضي**
 ارضعت صبيته واخرى بضا ان كان اللبن من زوجها فمما اختا من ام ولو
 ذكر اب فاختا ان لام وان كان لرجل واحد فاختا لاب ام رجل ام امرأتها
 ارضعت كل منهما صبيته فمما اختا لاب ضاع **برازية** زنى بامرأة فولدت
 وارضعت بهذا اللبن صبيته تحرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو جعلت
 من آخر وارضعت له لا بلبن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الاول
 بنته رضا عاوان بنت موطوءة كانت من النسب لمرثية **برازية**
 رجل تزوج امرأة فاجبره ثم نفقه رجل وامرأة انها ارضعتها من امرأة واحدة

زوجة واحدة
 ارضعتها امرأة واحدة

قال في الكتاب حب ان يتنزه فيطلقها ويعطها نصف المهر ان لم يكن دخل
 بها وان لم يتنزه احيانا طاب مكان حرمته الوطى فيطلقها كيلا يبقى معتنة ويعطها
 نصف المهر قبل الدخول والكل بعده **قاضي خان** فيما يقع معها اذا اراد الرجل
 ان ينهب امراته الى بلدة اخرى بايتنزوجها في تلك البلدة فله ذلك نهائرا
 على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة **قاضي خان** وبعد ايضا المهر اراد
 ان يخرجها الى القرية هذه السبيل اذ فيها يمنع من ذلك كذا افتى به الفقيه
 وبه يفتي **بزاز** اذا اراد الرجل ان يخرج امراته من بلد الى بلد وقد اوفى
 مهره ذلك اختار الفقيه بوالبيت ليس ذلك لانه لا يخرجها
 من البلدة الى القرية ومن القرية الى البلدة لان ذلك ليس سفر في المطلق
 لو وفى المهر ليس ان يخرجها من المدينة الى القرية البلد الى بلدة كذا عن
 القاسم والفقيه وله ان يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة
 وقال كثير من المشايخ له ذلك لقوله تعالى سكنوا من حيث سكنتم فاذا
 اراد ان يخرجها وهي ارادت حيلة لا يمكن ان يخرجها من البلدة فالوجه
 في ذلك ان تفر المرأة بالدين لمن تنق به من الوالد والاخ وتشهد على
 اقرارها حتى اذا اراد الزوج ان يخرجها من البلدة فامقر له بالدين بمبناها
 من الخروج غير ان هذا انما يكون حيلة على قول ابي يوسف رحمه الله على قول
 محمد رحمه الله فانه يسبح اقرارها بالدين في حق نفسها لاني حق الزوج حتى يكون المقرر
 ان يمنعها من الخروج مع الزوج وحيلة التي تنافي على قول الكل ان تستتر من
 شق بيتها بمن قال ويكفل عن غيره ممن تنق به بامر او بامر غيره بغير امر
 فان لم يبيع او لم يقر له ان يمنعها من الخروج الى ان تودع الثمن او الدين عند
 الكل واذا اقرت بالكفا له كان المكفول ان يمنعها عن الخروج عند الكل ايضا ولها صل

ان في كلامه

ان في كل موضع اقرت ولم تذكر لمقره سببا كان في صحة اقراره في حق الزوج
 اختلاف على ابينا **قاضي خان** ليس للزوج ان يمنع اباها من الدخول عليها للزيارة
 في كل جمعة هو الصحيح في كل شهر مرة او مرتين **غنيته** **قاضي خان** **الطلاق** **الطلاق**
 الفاظ الطلاق ثلاث صريح وما هو ملحق به وكنية اما الصريح كقوله انت طالق
 او مطلقة او طلقك او انت الطلاق او انت تطلقه او انت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقا فان لم ينو شيئا او نوى شيئا يقع واحدة وان
 نوى شيئا ففي الالفاظ الثلاثة الاخيرة يقع ثلاثة وفي الاربعة الاولى يقع واحد
 ولو نوى بقوله انت طالق واحدة ويقوله الطلاق اخو يصدق وما هو ملحق به
 وهو قولي اعدت و استبري رجعت انت واحدة يقع به الطلاق بالنية ويقع
 رجعا وان نوى في هذه الالفاظ الثلاثة لا يصح وكذا الشئين واما الكتاب
 فثلاثة اقسام قسم يصح جوابا لا غير مثل قولك اعدت رجعت رجعت
 رجعت قسم يصح جوابا وورد امثل قوله اخو يصدق و اعزني و قومي
 وابني الا زواج و تزوج من شئت تقضي و استترى انت حرة حلك
 على غار بك يبتك لملك قبلها اهلها او لم يقبها خديت سبيك فارقت
 و سرحتك لا يملك لعلك لا سبيل عليك اخلق يملك اخلق و قسم
 يصح جوابا و سميته مثل قوله انت باين انت حرام بنة خديت برة ولا حرام
 الثلاثة حالة الرضا وحالة مذكرة الطلاق وحالة الغضب ففي جميع الاحوال
 لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ الا بالنية ويصدق انه لم ينو الطلاق في الكتاب
 كلها بوان وان نوى بالكتابات الثلاثة يقع وان نوى شيئا يقع واحدة
 و **جيز** و لو قال لامرأة انت باين ثم قال لها في العدة اعدت و استبري
 او انت واحدة و نوى الطلاق لا يقع وان كان الرجم يلحق البائن **غنيته**

مطالع طلاق الصريح

مطالع طلاق

اراد ان يقول شيئا فخرى على لسانه الطلاق او العتاق عند محمد
 يقع وعند ابن يوسف حمة يقع العتاق ولا يقع الطلاق فيما بينهما وبين
 الله تعالى الفرق ان الطلاق يحل طلاق النكاح وطلاق الوفاق فاذا
 لم يقصد طلاق النكاح لا يقع والعتاق لا يحل الا واحد اكد في التهمة وقول
 ابن حنيفة رحمه الله على عكس يقع الطلاق ولا يقع العتاق عنده **شرح النكاح**
 ولو قال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق واحدة يقول
 الطلاق اخري بصدق لا كل واحدة منها صالح لا يقع فكأنه قال انت
 طالق فتقع رجعتان اذا كانت مدخولا بها **هذا** لو طلق رجل امرأته
 باثنتين قال العدة انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلاث لانه صريح في اللفظ
 والصريح يلحق البابين قال بعضهم لا يقع الثلاث سواء كانت العدة اولم
 تكون وهو الاصح وعليه الفتوى لانه باين في المعنى والباين لا يلحق البابين
 فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ **حادي** ولو طلق امرأة رجعتا ثم
 قال خذتها باثنتين او ثلاثا يكون باثنتين وثلاثا **وجيز** وفي المشكلات من
 طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل اما قوله تعالى
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها **شرح** **جمع** طلاق
 المعنوي غير يقع وهو في الاحكام كالصبي والعاقلة من **ب** نفيم كلامه و
 غالبا والمجنون عنده والمعنوي من يخط كلامه افعاله وقيل المجنون من لا
 يعقل لا عن قصد والعاقلة يعقل افعاله المجانين في الاحايين لا عن قصد
 والمعنوي عن قصد وقيل المعنوي قيل الفهم يخط الكلام فاسد التدبير لكن
 بضره لا يشتم المجنون رجل عرف انه كان مجنون مرة فقات امرأته طلقته
 اباحة ثلاثا فقال اصابت بن جنون ولا يعرف ذلك لا بقول فاقول له **منية**

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

والنفقة هو خفيف العقل وسخيف الرأس **وجيز** السفه خفة عقل وسخافة راس
 يعقبها نقصا العقل ومن عادة السفه التبذير والاسراف في النفقة والنقص
 لا يفرض بعده العقلا من اهل البيت مثل دفع المال الى الخاين والمملوك ونحوهما
 الطبا برثن غال الغبن في التجارة **كأنه** والصريح يلحق الصريح والباين يلحق
 الصريح ولا يلحق البابين والرجعي يلحق البابين رجل قال لامرأته انت طالق مرتين
 يقع عليه طلاقا ولا يصدق قضاء ان قال نويت باثنتين لم يجز **غنية** ظن و
 قوع الثلاث عليها باثنتين من بين ما في الكتاب كبت صك الطلاق فكتب
 ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق لانه يعود اليها في الدبابة لكن القاضي
 لا يصدقه لقيام **الصك** **بزازية** اذا طلق الرجل امرأته ثم قال في العدة ان
 فعلت كذا فامرأته طالق ثلاثا ثم فعل ذلك الفعل لا يقع ثلاثا لانه ليست
 بأمرأة بل معتده ووقعه ثلاثا في حالة المعانة **خلاصة** رجل قال لامرأة لم يدخل
 بها ان دخلت ادر فانت طالق وطالق او قال لا جنتي ان تزوجتك فانت
 طالق وطالق فدخلت ادر وتزوجها بانت بالاولى عند ابن حنيفة حمدا
 وقال لا وقعت الثلاث لهما الواو يلحق حرف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع كقوله ان تزود
 فانت طالق ثلاثا وله ان الواو يلحق المطلق فيجوز الجمع بقضية الترتيب اذا
 اثبت احتمال الترتيب على التعليق لا يقع الثلاث بالبتك **اختيار** فانت له
 ثلاث امرأة طلقن فقال الزوج ايضا ثلاث امرأة طلقك يقع الثلاث و
 قيل واحدة عملا على التاكيد قال المدخول بها انت طالق ثلاث امرأة او
 طالق وطالق وطالق او قال قد طلقتك وقال اردت انك اربعة صدق
 وبانة **بزازية** ولو قال انت طالق واحدة فقات امرأتان نورفعلي
 ما نؤم الا فلاش **بزازية** ولو قال انت على حرام او حلال على حرام

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

لو طلق رجل امرأته ثلاثا فله ان يتزوج بها بلا تحليل

ان كانت له امرأة واحدة وقع الطلاق عليها وان كان له اربع نسوة طلقت
كل واحدة تطليقة وان لم تكن له امرأة نكحته الكفارة اذا فصل في فتاوى
النسفي لاشئ عليه في الملقط قال انفت كذا فامراته طالق وله اربع نسوة
لا يقع الا واحدة وكذلك لو قال فقال الله على حرام كذا عن القاضى الامام محمد
بن عبد العزيز الا وزجدي والحطيب مسعود بن الحسين اكلت في وكذا عن
الفقيه ابى الليث وقال ابو بكر ابن الفضل طلقن جميعا في مسئلة الحلال
وبافق محمد بن عمر النسفي **خ** انه ولو قال لها انت طالق فبين طلقه ففان
ثلاثا فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحدة من الباقي ثلاثا ثلاثا وقال
الطحاوي ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي لا يقع على صاحبها شئ وفي المخطوط
مشددا لا وراى الثالث غير عائد **مسألة** **ق** قال امرأتى طالق اكلت ففان
او اكلت او شربت كذا فامراتى طالق او اخو الطلاق فقال ان اكلت ففان
او اكلت كذا شربت كذا فامراتى طالق ففان سوا ما لم يجمع الشرط لا يقع
انت طالق وارا وتعلق فاخذ انسانا ثم حمله ففان لم يطلق ما لم
يوجد الشرط **م** ولو قال لامرأة طلاقك على واجب او لازم او ثابت
او فرض او طلاقك على اختلاف فيه والصحيح انه يقع الكل **ج** **و** الظاهرية
تقديم ذكر الطلاق وتأخير سوا ما لم يوجد الشرط فتأمل ولا يبرأ الزوج
عن نفقة العدة وموتة التكنى ففان جميعا الا اذا شرط ذلك في الصنع
والنفقة الولد وهي مونة الرضاع فلا تنفع البراءة عنها ان لم يشترط
في الصنع بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا سنة او نحوه جاز وان
لم يوفت لا يجوز ولا تنفع البراءة عنها **خلاصة** انما يصح الصنع على امسك الولد
اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح سوا كان الولد رضيعا او فطما **خ** انه اذا

لو قال لها انت طالق سب

لو قال لامرأة طلاقك على واجب

تقديم ذكر الطلاق وتأخير سوا

لا يبرأ الزوج عن نفقة العدة وموتة

اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج قلت انت طالق ان شاء الله
انه تعا وكذبته المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول
قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة ولو قال الزوج طلقتك
امس فقلت ان شاء الله تعا في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في
النوادر خلاف بين ابى يوسف ومحمد بن محمد فقال ان علي قول محمد يقع الطلاق
ولا يقبل قوله وعليه لا اعتماد والفتوى راجيا ط لا امر الفرج في زمان غلب
على الناس فيه الفساد **غ** ولو مات من ام ولده وهي حامل ففدتها ان
تضع حملها وكذا لو اعتقها اما اذا لم تكن حاملا ففدتها ثلاث حيض **خلاصة**
وان مات مولد ام الولد عنها او اعتقها ففدتها ثلاث حيض وان مات الصغير
عن امرأة وفيها جمل ففدتها ان تضع حملها فان حدث الجبر بعد الموت ففدتها
اربعة اشهر وعشرا **ن** **ف** اذا طلق الرجل امرأته طلاقا باينا او حيا او
وقعت الفرة بينهما بعد طلاق وهي حرة بمن تحيض ففدتها ثلاث حيض
وان كانت لا تحيض فصغر او كبر ففدتها ثلاثة اشهر وان كانت حاملا ففدتها
ان تضع حملها وان كانت امة ففدتها حيضا وان كانت لا تحيض ففدتها شهر
ونصف واذا مات الرجل عن امرأة حرة ففدتها اربعة اشهر وعشرا وان كانت
امة ففدتها شهران وخمس ايام وان كانت حاملا ففدتها ان ترضع حملها **ن** **ف**
ولا تجب عدة الوفاة في النكاح الفاسد وان اقرانه طلق امرأته من وقت
كذا فكذبته او قال لا ادري جبت العدة من وقت الاقرار بخبرها عن الوفاة
وزجره عن كتمان طلاقها لانه يصير مبينا لو فو عليها في الحرم ولا تجب لها
نفقة العدة ولها ان تأخذ منه مهراتها ان وجد له خول من وقت الطلاق
الى وقت الاقرار بذلك **ق** **خ** ر خالغ امرأته على رضاع ولده ولم توف

لو قال لها انت طالق سب

صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه قيمته ارضاع سنة
وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون برية عن قيمته بصح ولا يرجع
عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالها على ارضاع وكده سنة
وعلى نفقة ولده بعد العظام عشرة سنين روى ايشام عن محمد بن عمار بن
خاله امرأة على ارضاع ولده ولم يسم له ذلك فقال هو جائز وهو على سنتين
ولو خالها على ارضاع ابنه سنتين وعلى نفقة ابنه هذا عشرة سنين بعد
العظام قال هو جائز قلنا ليس به اجماع ولا قال هذا يجوز في الطلاق وعلى سدا
اذا خالها على ان تمسك الولد سنتين وعلى ان تكسوه من مالها في ما بين
السنتين فالخلع جائز بهذا الشرط وان كانت الكسوة مجهولة لما ذكرنا
وان جاز الخلع بهذا الشرط وطلبت من الزوج كسوة الولد لم يكن ذلك
وان لم تشترط ذلك في الخلع فلها ان تطالب بكسوة الولد ولو خلفت
على ان تمسك الولد بلا طلب نفقة الولد منه الى وقت ابلوغ صح فان
تزوجت الام فللاب ان يأخذ الولد منها وانما يصح الخلع على امسك الولد
اذا بين المدة فان لم تبين المدة لا يصح سواء كان الولد رضيعا او فطما
وفي المتن ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع حولين ولو
خالها على مهر او على ان ترضع الصبي في حولين كل شهر بدراهم جاز وبجهر المرأة
على الارضاع وفي النوازل خلت من زوجها على عدتها ونفقة عدتها و
على ان تمسك ولد ما من ست سنين بنفقتها فلما مضت عليها حدة رد
الولد اجبرت على امسك الولد وفي الثانية ولو انها هربت وارمت نفسها
حتى تمت المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي
تمسك الولد وفي خلاصة لها ان تطالب بكسوة للصبي اذا اختلفت على

امسك الولد بنفقتها وكسوتها ليس لها ان تطالب بكسوة سواء كان
الولد رضيعا او فطما **فاضي خان** خالها على ان لا تسكن لها ولا نفقة فلها
الكسوة لانه حق الشرع فلا يمكن ابطاله وان على مونة الكسوة عليها نفقتها
برازية ولا يبرأ من نفقة العدة ونفقة الكسوة في قولهم لا اذا شرط ذلك
في الخلع ونفقة الولد ومونة الارضاع لا تقع البراءة عنها بلا شرط في الخلع اجماعا
وان شرط ان وقت في الخلع وان لم يوف لا ولا تقع البراءة عنها ولو اقيمت
عليه النفقة المفروضة ثم خالها تسقط النفقة المجمعة **برازية** ولا تقع البراءة
عن نفقة العدة في الخلع والمبارات والطلاق بما لا يثبت في قولهم لا
بشرط وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والارضاع من غير شرط وان شرط
البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقفا جاز والا فلا واذا جازت البراءة
عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان
يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة فان ارادت المرأة ان لا يكون له عليها
حق الرجوع قالوا الجيدة في ذلك ان يقول الزوج خالكتك على ان يبرئ من نفقة
الولد الى سنتين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا يرجع عليك **فاضي خان**
اختلفت على ان تنسك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لان الخلع لا يبطل
بالشرط الفاسد وكذا الولد عند الام حق الولد لا الام فلها ان تطالب
برازية خلع بنته الصغيرة على ان لا يجزى اي لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي
قوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع انه متعلق بزوم المال وقد عدم
والاصح الوقوع لانه متعلق بقبوله وقد وجد اختلفت الصغيرة مع زوجها بالان
على ان تنسك الطلاق لا يجب المال وان ضمن الاب المارح وتم كالا جنى ولا
يرجع في مالها وان خالها على مالها وقبل الاب لم يضمن المال لارواية فيه عن محمد

يرجع الزوج من نفقة الولد

واختلفوا قبل لا يقع لم تقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب لا يجب المال على الا
 لان عبارة كعبا رزها وقيل يقع بقبول الطلاق ولا يجب المال احد **بزار**
 جعل امرأته بيدها ان نوى الطلاق او كان حاله كره او انقضت نوى
 او لم ينو منها فسمعت فكانت غائبة فعلى فقات في المجلس قبل ان ينبل
 وان طالع يوما او اكثر اخبرت نفس تقع واحدة او ثنتين وان ثلثا
 فثلاث وليس **بزار** علق طلاقها على شرب عذرا الى السكر
 بروية سكران ان كان معه راحة وقدم الى القاضي كذبت كيد ولا يفرق
 وقبل لحد قول محمد وفي الاصل لا يقض هذه الشهادة **بزار** ومن قال امرأته
 طالق له امرأة مباينة لا يقع عليها الطلاق ومنهم من قال يقع طلاق آخر
 وهو لا يظهر ولا شبه **بزار** واذا قال امرأته طالق ثلثا وله امرأة
 معقدة عنه عن طلاق باين لا تطلق بل الا اذا اشترىها **تاما رخان**
 في الفصل اراد ان يحلف بثلاث ولا تطلق امرأته بطلاقها باين ثم يحلف
 ويقول كل امرأة له طالق ثلثا ان فعلت كذا ولا ينور امرأته فان
 اشاروا اليها وقالوا يحلف بطلاق هذه يقول احلف بطلاق كل
 امرأة فضلا عن احلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة له طالق ولا ينور
بزار في كتاب الايمان فيمن يحلف لا يطلق رجلا ترك امرأته في خواصا
 وجا الى كدان فطلقها ثم جاءت المرأة وادعت النفقة المأضبة وعرضت
 كتابا من قاضي خواصا ان فرض النفقة عليه واذن لها بالاستدانة
 واقام الزوج البيعة على الطلاق فانه لا يقض عليه بالنفقة بعد قيام البيعة
 على وقوع البيعة بينهما ونقضا العدة الا ان يكون القاضي حكم بالنفقة
 لاحاطة على قيام الزوجية بينهما وان ادعى الزوج عليها ان خبر الطلاق وصل

وإذا حلف بثلاث ولا تطلق امرأته

اليها وانكرت ونكحت من البمين سقطت النفقة **بزار** الفنا و
 واذا اطلق النكاح امرأته طلاقا ثلثا او خالها ثم اقام عليها فرافعة
 الى السلطان فالتقاضي يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف نكاح المحرم على قول
 المحنفه محمد فانه لا يفرق بينهما برافعة احدهما وفي الظهيرية وان يطلقها
 التفرق لا يفرق خلافا لابي يوسف حملة اما اذا تزوجها بعد الطلاق فالتقاضي
 برضا قبل التزوج بزوج آخر ممدار نكاح المحرم في جميع التفريقات على السواء
 يمكنه اذكر في الاصل وفي القدوري اذا اطلق امرأته او خالها ثم اقام عليها
 يفرق بينهما وان يترافعا قوله وان لم يترافعا يحتمل ترك المرافعة من احدهما
 واذا اسلم لرجل وامرأته واراد ان يتزوجها لم يكن له ذلك فان فعل
 بينهما وان خرجا متامنين وتزوجا لم يترافعا **تاما رخان** في فصل الكفاية
 وفي طلاق الواقعات اذا علق الطلاق بفعل وسعها اقامته لا يقع
 الطلاق بترك الفعل الا في آخر حياتها وان جعل التعديق بفعل لم يترافعا
 اقامته يقع الطلاق في حال الا اذا وقت ذلك وتنازع لا يقع الطلاق الا
 بعد من ذلك الوقت **تاما رخان** في كل خلع بطل فيه جعل فطلقت فهو باين
 لان لفظ الخلع جعل باين كسائر الكفايات فكذا حكمه عند سقوط جعل كل طلاق
 بطل فيه جعل فطلقت فهو باين اذا اطلق بلا مال رجعي فكذا حكمه عند سقوطه
 في كل موضع وقع الطلاق وخلق بطل فهو باين وفي كل موضع له يجب البطل
 بنظر الى اللفظ فلو خرج خرج الا فصح فهو رجعي وان خرج خرج الكفاية فهو
 باين حتى لو خلعها ثم طلقها على مال لم يطل بامال كل طلاق وقع بشرط
 ليس على الزوجين **جامع الفصول** ان امرأته طلق امرأته منذ خمس سنين
 ان كذبت في الاستدانة فقات بل لا ادري يقع الطلاق من وقت الاستدانة

وإذا طلق زوجته بعد خمس سنين

وان صدقة من وقت السناد على ذكره محمد رحمه والمخا والوقع من وقت
 الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكن كذا اخذوا له لمّا خروا فلا يحل له التزوج
 باختها واربع سواها زجره عن كتم طلاقها **برازية** وفي السراجية وعليه الفتوى
تامر خان رجل اقرانه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبته في السناد
 اوقات لا ادرك ان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكن
 وان صدقة في السناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي
 الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة
قاضي خان اراد شيئا فخر على ما انذر والطلاق والعاق في النذر
 يلزم النذر بلا خلاف والطلاق والعاق كذلك عند محمد رحمه وعن الامام
 يقع الطلاق لا العاق **برازية** الاب اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها
 مال لم يصح يعني لم يجب له الخلع على الصغيرة وقيل يقع الطلاق فيه روايان
 والاصح انه يقع **خوانه** ولو اخلعت نفسها من زوجها مهرها ونفقة عدها
 ونفقة ولدا عشر سنين وهي محسرة لا تقدر على نفقة ولدها فلها ان يطالب
 الزوج بنفقة الولد لا بد له من الخلع وين عليها فلا تقط نفقة الولد عنه بدنه
 عليها **فني** رجل طلق امرأته رجعا ثم مات وهي في العدة ورثت سوا
 كانه الطلاق في الصحة او في المرض كذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج
جمع الفتاوى وان خلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البذل
 الى نفسها او ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبى وان لم تصف لم
 تضمن وهل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب رواية فيه الصحيح انه لا يقع
قاضي خان امرأة اخلعت من زوجها مهرها ونفقة عدها وان
 تمسك له ست سنين بنفقتها فلما مضى عليها ايام ردت عليه الولد اجبر

مطلقا لا بد منه او الطلاق او العاق

مطلقا لا بد منه او الطلاق او العاق

على ان تمسك بنفقتها ست سنين لا الخلع بهذا الشرط صح فوجب لها الوفاة
 بهذا الشرط فان تمسكت على زوجها ونوارت او هربت فخلع زوجها باخذ قيمته
 النفقة منها لانها امتنعت من ايقافه بالخلع فوجب عليها قيمة البذل وان
 طلق امرأته على ان تمسك له الى وقت الادراك على ان تنكر المهر عليه
 ثم انها ابت امساك الولد بخبر وان لم تفعل فعليها اجرة مثل امساك الولد
 وقت الادراك **عني** رجل خلع امرأته وبينها ولد صغير على ان يكون عند
 الاب سنين معلوم صح الخلع ويبطل الشرط لان كونه الصغير عند الام حتى
 الولد فلا يبطل بطلانها **قاضي خان** اعلم ان العدة على ضربين عدة انثى
 وعدة الرجال اما عدة انثى فتشأن اما الطلاق اما الوفاة واما عدة الرجال
 فتعني الاولى اذا كان له ازواج نسوة فطلق احدهن لا يحل له ان يتزوج
 امرأة اخرى لم يمتض عدها والثانية اذا كان له امرأة فطلقها لا يحل له ان
 يتزوج مادامت العدة باقية والثالثة اذا اشترى عارية لا يحل له طلقها لم يمتض
 حيضه عند ابى حنيفة رحمه عدها خلاف والرابعة اذا اخلعت جارية فوطئها
 ولها الزوج في دار الحرب لا عدة عليها ولها ان تتزوج ساعتهما والزوج لا يقر بها
 حتى تحيض حيضه خلافا لها ولها ان تتزوج له من الزنا لا يحل له
 ان يقر بها لم يمتض حملها والسادس انثى فلا يحل له حتى تطهر والثامنة اذا
 زنى با امرأة ثم زوجها رجل فلا يحل له حتى تحيض والتاسعة اذا طلق حرة
 فلا يحل له ان يتزوج امه في عدها **حرة الفقهاء** قال ان تزوجت فلانة ابدا
 فليس طلقا فتمزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها اخو لا يقع لان التابيد
 يفتي التوقيت لا التوجيه فتابيد عدم التزوج ولا ينكر **برازية** ولا عدة
 قبل الدخول والخلو في الطلاق **دجيز** وعدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر

مطلقا لا بد منه او الطلاق او العاق

مطلقا لا بد منه او الطلاق او العاق

وعشرة أسوأ كان مدخولها أو غير مدخولها أو صغيرة أو كبيرة مسلمة أو
كنا بية حاصلة في هذه المدة أو لم تحض لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويتركون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً **شرح** الزنا
والذي إذا أبان امرأته الذميمة فترد بهما سلم أو ذمى في ساعته ذكره بقوله
المتزوج أنه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يسير بها بحضرة في قول الر
حينفة رحمه الله وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تغتسل بثلاث حيض **قاضي خان**
والمنكوحه نكاحاً فاسداً أو الموطوءة بشبهة عدة الحيض في العدة والموت
جميعاً وذلك لأن العدة تجب على وجه الاستبراء فتوفي لها لا بجميعاً وعدة
الوفاة تجب على وجه العبادة طرمة النكاح وهذا السبب غير موجود في النكاح
الفاقد والوطئ بشبهة **شرح العدة** ولا تقطع لحرمة المطلقة إذا أفرقت
بانتقضاء العدة بالحيض لا تصدق في آخر من شهرين هو المختار **قاضي خان**
أم الولد يزوجها مولاً بلا عدة إذا كانت حائلاً ولا يزوجها إذا كانت حائلاً
خلاصة ماتت امرأة البرجل فتزوج باجتها بعد يوم حائز وكذا لو كان له أربع
نساء ماتت واحدة منهن فتزوج بالمتاهة بعد يوم **خلاصة** قال امرأته طالق
ان شرب المثلث وقام ولعب بالجماع حكى عن الشيخ الفضلي أنه كل واحد
من هذه الأشياء شرط على عدة وغيره من المتأخر جعلوا الكل شرطاً واحداً
ولو صلف لا يشرب المثلث ولا يقام ولا يلعب بالجماع فكل واحد شرط
بلا خلاف **بازية** وإذا أفرق القاضي بين الزوجين في النكاح انعقد قبل
الدخول فلا مهر لها لأنه لم يستوف بشئاً وكذلك بعد الخوة لأنه في النكاح
يمنع صحة الخوة وإن دخل بها فلها مهر مثلها لا يزا على المسمى عليها العدة وتب
نسب لها لوجود النكاح من وجه النسب كما يثبت بأدنى شبهة فيه من أحياء الولد

من نكاحها فاسداً أو الموطوءة بشبهة
المنكوحه نكاحاً فاسداً أو الموطوءة بشبهة

مطلقة أم الولد يزوجها مولاً بلا عدة إذا كانت حائلاً
ولا يزوجها إذا كانت حائلاً

إذا أفرق القاضي بين الزوجين في النكاح
انعقد قبل الدخول فلا مهر لها

وتجب العدة صبياً للنسب عن الأشياء **جامع الفصولين** وإذا اختل
بامرأته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها كمال مهرها لأن
هذه خوة صحيحة وإن كانا أحدهما مريضاً أو صائماً في رمضان أو عرجاً
بجحة أو عمراً أو كانت حائضاً فثبت بخوة صحيحة **نافع** المطلقة
الثلاث إذا خافت ظهور امرئها في التحليل تنب ببعض من تنق به من مملوك
فتشترى بذلك عبداً فتزوجها منه بخضرة شاهدين فيدخل العلام
بها ثم يهب المشرى للمملوك للمرأة فيبطل النكاح ثم تبعث من المملوك إلى
بداً آخر فينظر امرأته **غنية** رجل جعل امرأته بديلاً أن شتمها فقال لها
لا توفني حوك أو برك أو لامرني أو لا تأكل من الفدية أو اضربي رأسك
بالبخيل بالجدار لا يصير بديلاً لأنه ليس بشئ عرفاً **مصلحة** تجب العدة
بالطهارة وإن لم يصح في حق كمال المهر وخوة الرتقاء لم يصح ووجبت العدة
لو طلقها **خلاصة** لو قال امرأتى طالق وله معتقة من طلاق بائن لا يطلق
بدون النية **خلاصة** ولو قال أنت حرام أدانت على حوام يقع الطلاق
بدون النية ولا يحتاج إلى كلمة على ولو قال ما نوبت الطلاق لا يصح
وليس للمفلق ولا للقاض أن يحكما به على ظاهر المذهب يترك العرب
قريب قالت لزوجها طلقني ثلاثاً فاشأ ربه بثلاث أصابع يريد
بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل **خلاصة** وظهيرة قال إذا
فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر ففعل ذلك انفصلت
منها واحدة وفي المنقسط النعيين إليه **خزانة** وإذا طلق الرجل امرأة
في مرض منة طلقاً بانائات وهي العدة ورثت منه ولا يرث الزوج
منها في عدتها في البائن اتفاقاً بخلاف البر حق فإنه لا يجرم الوطئ فيرث

إذا خافت ظهور امرئها في التحليل
تنب ببعض من تنق به من مملوك

مطلقة أم الولد يزوجها مولاً بلا عدة إذا كانت حائلاً
ولا يزوجها إذا كانت حائلاً

إذا أفرق القاضي بين الزوجين في النكاح
انعقد قبل الدخول فلا مهر لها

كل منها فان مات الزوج بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها **نافع**
وان ابان المريض امرأته يسواها لا يكون فاراد الفار هو الذي يطلقها
في مرض موته فرار عن ورثتها كذا في الطلقة وذكر في التهمة اذا قاتل
لزوجها المريض طلقين فطلقها ثلاثا او باينا قال نوا ورر **سهم** لآخر
وفي جامع الصغير اذا قاتل طلقين ثلاثا او باينا نزلت وفي الهداية ان
طلقها ثلاثا بامر او قال لها اختار سرفا ختارت نفسها واختفت منه
ثم مات وهي في العدة لم ترثه لانها رخصت بابطال حقها **شرح الواجب**
وبعض مشايخنا قالوا اذا تزوجها لجلها على الزوج الاول هذا الثاني
مثاب ما جاوز من ذلك والمراد من قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل
ان يقول الرجل لغيره خلعت بك ابنتي واخنت بكذا وباشبهه ولكم
في الامة المنكوحه بعد الشنن نظير الحكم في حرة بعد النكاح وطل المولى
لا يحل على الزوج الاول لو اشتراها الزوج لا يحل وطهرها الا بعد اصابة
الزوج الثاني **عنفه** اذا اراد الرجل ان يزوجه مطلقته الثلاث
من غير دخول في الزوج الثاني مع ان تكون المرأة حلالا وجائزا النكاح
فاطيلة فيه انما يزوجه زوج ثاني ثم يطلقها قبل الدخول بها ثم وكلت
المرأة رجلا بجميع امورها كالتام من كان فيزوجها الوكيل من زوجها ثم ادعت
المرأة عند القاضي فأنكحها بهذا الرجل الثاني حرام الى لانه قد كان زوجا
لي ثم طلقين ثلاثا ثم تزوجني زوج ثان فطلقني بغير الدخول به ثم بعد
ذلك قد تزوجني وكيل المذكو من هذا الرجل الذي كان طلقين ثلاثا
فادان قضى على الظاهر بصحة وحلها يجوز لانه قضى في مختلف فيه فيقول
بحكمه كذا في المعنى **منجب العروك** عن الصدوقين البرد وبين محمد وعلي رحمه الله

مطلقا او لا ينفك عنها
اذا اراد الرجل ان يزوجه مطلقته الثلاث
ومن طلق امرأته ثلاثا لا ينفك عنها
حاشا في قول الشيخ المصنف
وعليه ان يسود رضى عنه واخلاقه
امرأة في حال الخطب والحمل
الدخول لا ينفك الا واحدة وعليه
الفتوى في مثل هذه المسئلة
اثنى الثلث نقل بخطه

ان سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه في ان الدخول بها ليس بشرط في
صيرورتها حلالا للاول ولو قضى القاضي لا ينفذ قضاؤه فان شرط
الدخول ثبت بالاثبات المشهورة من حيث ان الطلقات الثلاث وبما
الرضا بذلك تزوج للاول بدون دخول الثاني صلح النكاح وما حرم
من يفعل ذلك قالوا ليس وجهه ويعبد فقيه يعني بمذهب سعيد
المسيب يزوجه للاول قال القاضي عبد الجبار ببيعة مطلقة بالثلاث
ويعز الفقيه **نصف** تزوج امرأة بنية التحليل ولم يشترط ذلك محل
للاولان او لا يكره وليست النية بشرط عند ابن حنيفة رحمه اذا
تزوجها لجلها للزوج الاول هذا الشرط يجوز النكاح والشرط باطل فان
كان صغيرا لا يقدر على الجماع والنية ليست بشئ ذكر ابو الايث
اختلف مشايخنا فيه الاصح لا يجزئها وفي فوائدهم السلام
يقدر بعشر سنين **خواتم** الزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول ثم
تزوجها ثانيا وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل
انقضاء العدة وحكم لها حكم بصفة هذا النكاح نفذ قضاؤه **خواتم**
المسائل المتعلقة بالنكاح **والابدية** **والنكاح** **والنكاح** **والنكاح**
الامة تحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء على ما جاء في حديث ابن عباس
عن النبي عليه السلام انه قال ايما مسلم اعتنق مؤمنا اعتنق الله بكل
عضو منه عضوا منه من النكاح ولو قال نوازا وترا من لا يعنى
انه قال طاب ربه يا حرم ولو شهد ان اسم عبده حرم وعاه لا يعنى
لو وعاه يا ازا ويعنى ولو سماه ازا وعاه لا يعنى ولو وعاه
يا حرم يعنى لرجل بعث غلامه الى بده وقال انه اسفبك احد فقضى حرم

مجلس بعد العليل

مجلس بعد العليل
او تزوج بها تحل له

مجلس بعد العليل
او تزوج بها تحل له

فذهب الغلام وسأله رجل اجاب كما قال المولى ان قال المولى اسميتك
حر افقتلني حر لا يعتق وان لم يقل يعتق ولو قال غيره اذ استقبلكم
فقلوا اوى اذا دست كمن لم يقولوا لم يعتق ولو قال يا ازاو
ويا ازاو زن الصحيح يعتق عبيدنا على ما شرط فقال له مولاه ازاو
باش وقال عتبت يا ازاو باش من الهابط ولا يصدق ويعتق ولو
قال انت حر من عملك اذ انت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضا
ولو قال عبده يباياني او جبان يدبر لا يعتق ولو قال ابن كوجيت
المحق لا يعتق وان نوى ولو قال عبده هذا خالي او عمي يعتق ولو قال
انني لا يعتق لانه قد يكون من الرضاع ولو قال مولاه ازاو ابي اكر
فقال ازاو ابي تو بعد اكر دم لا يعتق قال عبده افعلى شئت في نفسك فانه
اعتق نفسه قبل ان يقوم من محب عتق ولو انه يهب نفسه لانه
بيع نفسه ان تصدق بنفسه شاة اذا قال يا لهجاء اني سحر ان
نزل العتق عتق والا فلا وكذا الطلاق ولو ملك احدا من والديه يعتق
عليه بالاجماع اما اذا ملك غيرهم من المحارم كالاخ والاخت والخال والعم
فكذلك الجواب عندنا خلافت في رمة له ولو ملك بن اعمامة وبن
اخواله لا يعتق عليه كذا الاخوة والبنون من الرضاع لا يقضى العتق
بالاجماع **خاتمة** قال فلما انت حر لا يعتق ما لم يقل لئلا موردة **فانما**
رجل اعتق جارية انما فاجاز المولى اعتاقه بعد ما ولد لا يعتق الولد
قاضي خان وسئل بعض اهل العلم عن قال طارئة اعتقتك ان تخدمني
قال يعتق وتسعى في قيمتها وقال بعضهم ان خدمته عمره او عمره لاش عليها
اذا انت اولى بخدمة عمره او عمره تسعى في قيمتها **غنية** اعتق احد الورثة

حصته من الغلام والجارية عتق على قول الامام الاعظم بنا على النجس الاعتاق
على مذهبه عتق الكل على مذهبه بنا على عدم تجزئة فليقتية الورثة تضمنين
حصصهم **صد الشريعة** المدبر نوعان مطلق ومقيد اما المطلق فابعد
بصير مدبر ابلا بنبة باحد عشر لفظا قوله انت مدبر وهر كك انت حر بعد موت
انت حر موتى او في موتى او من دبر موتى انت حر عند موتى ان ميت
فانت حر وان حدثت في حدث الموت فانت حر او وصيت لك بعتك
او عتقتك براسك او وصيت لك بثلث مالي او قال لا سبيل لاحد عليك
بعد موتى فيدخل ثبته وحكمه في الحال ان لا يجوز بيعه واخرجه عن ملكه الا بالاعتاق
او بالكنية ويجوز تزويج المدبرة ووطئها واكتساب المدبرة وارثها ومهر
المولى وحكمه بعد موت المولى ان يعتق في اخر جرمين حياته ان كان يخرج من الثلث
وان لم يخرج يعتق ثلثه ويسعى في ثلثيه ولو مات المولى عليه بن محبط بسبب المدبر
في جميع رقبته وولد المدبرة المطلقة بمنزلة لها يعتق بموت المولى واما المدبر
المقيدة فالفاظة تحت ان مت من مرض هذا او من سفرى هذا فانت
حر قبل موتى او قبل موت فلان بشهر فان مت انا او فلان فانت حر وكذا
في الحال ان يجوز بيعه جميع التصرفات فيه وحكمه بعد الموت ان يعلق عتقه بموت
موصوف او بشرط اخر فان وجد الشرط قبل الموت صار مدبرا مطلقا وان
مات قبل الشرط لا يعتق كما لو قال انت حر بعد موتى وموت فلان لم يكن مدبرا
وان مات فلان قبل المول صار مدبرا وان مات المولى قبل فلان صار العبد
ميراثا للورثة وصار كما لو قال انكمت فلانا فانت حر بعد موتى فكم فلانا
بصير مدبرا وقيد لا لو قال انت حر بعد موتى يوم او بشهر فهو وصية بالاعتاق
ولا يعتق حتى تنقضي الورثة ويصح بيعه ولو قال انت حر موتى يوم ولم يكن مدبرا

فان مات استند العتق الى ذلك الوقت عند ابى حنيفة **وجيز** ولو
قال انت حر بعد موتى او قبل مرض موتى بربعين يوماً كان مدبراً مقبلاً
فيملك ببيع ولو مضى الاربعون ثم مات يعتق من الثلث ان احاط مرض
موتة بتلك المدة والا فمن كل المال هذا عندهم واما عند زفر رحمه الله كان مطلقاً
فلما يملك ببيع **قاضي خان** الانسان لا يتمكن من ابطال حق الغير قصداً او تباهياً
لكن يتمكن من ابطاله ضمناً وتبعاً الا يرس الى العبد المشترك بين اثنين
اذا اعتق احدهما نصيب صاحبه لا يجوز ولو اعتقه نصيبه بقدر نصيب
صاحبه ضمناً **قاضي خان** رجل قال لعبد انت مولى فلان او عتقت فلان
حر ولو قال عتقتك فلان لا يعتق **خلاصة** ومن الثاني احد من سنة قاضي
حر قال الامام يعتق العتق ولا يثنى له وقال الثاني لا يعتق بلا حذمة وعن محمد
قال لعبد انت ادبت الى الف فانت حرة فباعه ثم اشتراه فادرس لا يجبر المولى
على القبول سقوط البمين وتجده الملك عن الثاني انه ان كان ادس الالف
الا واما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول اذ ادى الباقي **بزاز** ولو قال
لعبد انت حر او لامة انت حرة لم يعتق الا بالنية ولو قال لعبد قلنا
حر فقال لم يعتق ولو قال لرجل قل فلان مولى لك حر وانه حر عتق في الحال
ولو قال له انت حر لم يعتق حتى يقوله **وجيز** وبيع المدبر المفقة اى ان
قال السيد له انت في سفرى هذا اذنى مرضى فانت حرة او ان
مات في هذا الزمان الذي انا فيه الى سنة فانت حرة او قال بخواتم اى من
مدة بكم حيايت فيها غالباً كقوله انت من هذا الزمان الى عشر سنين
حر فهو مدبر مقبلاً يجوز بيعه لثبوته والسبب في الحال ان كان قطعياً في الحال عتق
المدبر المقيد من الثلث اذ وجد شرطه وهو موت المولى على الصفة التي ذكرها او غيرها

كعتق

كعتق المدبر المطلق من الثلث لثبوت الشرط وان مات المولى بعد تلك الصفة
لا يعتق لعدم الشرط فلو قال انت حر قبل مرض موتى يوم كان مقبلاً فيملك
بيعه ولو مضى اليوم ثم مات يعتق من الكل وعند زفر كان مطلقاً ولو قال
انت حر قبل موتك يوم فاكسنة ذلك اليوم للورثة على الترتيب **حادي**
وهو ان يعتق في قوله قبل موتى بشهر يقع بموته بعد شهر من حين التكلم ثم يستند
الى اول شهر يليه وهو يعتق من كل ماله لو فوته اول الشهر في صحته وهذا عند ابى
حنيفة رحمه الله وقال لا يقتصر بما فر **سهرورد** ولو ان رجلاً وبر عبده مطلقاً
ثم عتق عتقه بوجوه اليوم السابق من مرض موتة بربعين يوماً صح فلو مضت
الايام المذكورة ثم مات يعتق من الثلث ان احاط مرض موتة بتلك الايام
ولو مضت على الصحة ثم مات يعتق من كل المال على القول **الاصح حادي**
رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم اثبت رجل على الميت فباعهم القاض
على ظن انهم عبدة وقضى بكواره ثم ظهر انهم مدبرون بطل قضاؤه وان كان
بجهل ابيه لعدم علمه بذلك حتى لو عدم واجتهد فابطل الله ببر جاز **البيع منب**
ولو قضى بكواره ببيع المدبر نفذ قضاؤه رواية واحدة حتى لو رفع الى القاضي
يرى خلاف ذلك لا يكون للثاني ابطال **خواجه** رجل قال لعبد انت ادبت الى
الف او من ادبت الى الف فانت حرة لا يعتق قبل الاداء او يقتصر على المدبر
وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالف وبعض الالف يجبر على القبول
وان وصدها في موضع يقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعتق العبد **قاضي**
خان رجل قال لعبد انت مدبر على الف قال ابو حنيفة لا يعتبر قول العبد قبل
الموت ولو قبل كان للمولى ان يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى فهو مملوك
فقبل الالف عتق وقال ابو يوسف ان لم يقبل حين قال المولى ذلك لم يسلح

مجلس قال لعبد انت مدبر على الف

ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال المولى كان مديرا وعليه الف
اذا مات المولى ولو قال جل عبده انت حر بعد موتى على الف درهم
يعتبر قول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل قبل الموت قالوا لا
يعتق الا باعناق الوارث ولو قال انت حر على الف بعد موتى يعتبر القبول
للمحال اذا قبل بصير مديرا ولا يلزم المال لان المدبر باق على ملك المولى و
المولى لا يستوجب على عبده مالا **قاضي خان** وهر عبده على الف درهم
وقبل فهو مدير ولا شيء عليه **منبه** واذا عجز المالك عن نظرها كم
في حاله فان كان له دين يقضه او مال يقدم عليه لم يجعل في عبده وانظر
عليه اليوبين والثلاث فان لم يكن له وجه عجزه لها كم وفسخ الكتابة او نسخها
مولاه برضاها وقال ابو يوسف حم لا يعجز حتى يتوالى عليه بخان و
ستده فسخها برضاها وفي بعض الروايات ينفر المولى بالفسخ ولا يشتر
رضا العبد **شريح** كثر مكاتب ابق من مولاه حتى لا يرد الى الرق حتى لو
باعه مولاه او غيره لا يجوز بيعه الا ان يعجز بنفسه عن اداء بدل الكتابة
لو عمل مال فان كان على خدمته لا يرد الى الرق ولو عجز بنفسه **مبسوط** ولو
كاتبه على مائة درهم وخدمة سنة جاز وكذا لو كاتبه على ان يجده شهر
او على ان يجدهم غيره شرا جاز **تسهيل** **المسائل المتعلقة بالامان** لا يبيعهها ولو حلف
لا يدخلها او لا يشتريها زيد فاشترى له من زيد وادار ان له الف اشترى
من زيد فدخلها لا يثبت ولو وهبها له زيد فدخلها ثبت لان حكم الشرا
يبقى بعد الهبة لان الهبة دون الشرا فلا يفسخ حكمها وبيع مثل البيع
يفسخ حكم الاول بما هو منه **غنية** رجل قال ان ابيع هذه لحي رية اليوم فهي
حرة فباعها على انه بالحي رية ففسخ البيع ومضى اليوم لا يعتق لانه خرج من

اذا عجز المالك عن نظرها كم

المسائل المتعلقة بالامان

بمينة فابيع بشرط **لحي رية** ولو قال ان اشترى هذا العبد فهو حر ثم اراد
ان يشترى على ان يبيع بالحي رية ثلثة ايام ثم ناقض البيع فيه ثم اشترى اخر
بانا **وجيز** ولو حلف لا يدخل اراخه فباع اخاه الدار منه فدخل لها ف
لا يثبت رجل حلف لا يدخل ارفلان فدخل ارايين فلانا وغيره لكن فلانا
يكنها حنت وان لم يكن فلانا لا يكنها يثبت **قاضي خان** حلف لا يبيع
عبده من فلان ولا يبيع غيره بمينة ان يبيع النصف بمن الكل ثم يهب
من النصف الاخر وكذا لو حلف لا يبيع عبده لحي رية من فلان فبعت ان
يبيع منه الا سها ثم يهب له السها الباقي او امر اسنانا يبيعها من المملوك
عليه لا يثبت **وجيز** رجل قال كل عبدي اشترى فهو حر فاشترى عبدا اشترى
فاسدا ولم يقضه ثم اشتراه شرا جائزا لا يعتق لانه صار حائشا بالشر
الفاسد فالحلف باليمين لا الى الجزاء لعدم الملك فلا يثبت بالشر الثاني مرة
اخرى **قاضي خان** وجملة المكاتب التي يثبت لها الف بها بالباشرة والتوكيل
ثلاثة وعشرون الكفاح والطلاق والخلع والعناق بمال وبغيره والكتابة
والا بداع والاستبداع والاعارة والاستغارة والهبة والصدقة والاقرض
والاستقراض ضرب العبد لحي رية والبيع والبناء والقضاء والافضاء
والصنع عن دم الممد وضرب الحد ان كان سلطانا او قاضيا والكتب بان
حلف لا يكتب او لا يخدمه على ابنة وذبح الشاة **قاضي خان** وما لا يثبت الا
سنة البيع والشراء والاجارة والاستيجار والقيمة والصنع عن مال والمشايع
من الحق لخصوصية هذه السنة وبقيت **خلاصة** واذا حلف رجل بطلاق
امراة بعينها لا يتزوجها فخر وجهها رجل تلك المرأة بغير امره فاجاز قولها
او فعلا او حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فخر وجهها رجل امرأة بغير امره فاجاز

منه من حيث الحلف بها بالباشرة

لا يثبت الا سنة

هو قولنا او فعلا قال بعضهم لا يجوز ان اجاز بالقول كحنت وان اجاز
 بالفعل لا يحنت وفي السراجية قال الامام الشافعي في كتابه في الامام علي بن
 محمد بن زياد وروى عليه الفتوى قال بعضهم كحنت اجاز بالقول وبالفعل
 وقال بعضهم لا يحنت لا بالقول ولا بالفعل واشار اليه في الزيادات وهو لا
 وفي الملقط عن ابى الحسن الرضا عنه انه كان يفتي بالجواز قال الشيخ
 الامام نجم الدين كل جواب عرفته في قول كل امرأة انزوجه فهو جواب
 قول كل امرأة تدخل في نكاحي **تأخر** بانبات الطلاق في فصل رجل
 قال ان تزوجت امرأة فطالق او قال بلغ رشيد يوزني ميكنكم او حر
 باري وحوكامي فهو طالق وان دخلت فلانة في نكاحي او قال ان تزوج
 امرأة من جهتي فطالق فقد اختلف المشايخ في هذا افتى الشيخ الامام
 الاجل ركن الدين ابو الفضل الكرماني بجواز للفضولي ان يزوجه امرأة و
 لا تأثر بهذا اللفظ لعدم الملك الاضافة الى الملك وافقه في ذلك الامام
 فخر الدين محمد بن محمود وذكر الشيخ الامام الشافعي ان هذا اللفظ معتبر في
 فيه ان تزوج فضولي لاجله فيقع قبل خولها في ملك الحالف لا المعلق بالشرط
 كما لفظ لذي الشرط **جواب الفتاوى** والاجازة بالفعل بسوق المهر اليها
 لا بالوطى والقبلة لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية او عطية
 لم تكن اجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر **برازية**
 وان بعث اليها بالمهر ثم اجاز بعد ذلك بالقول لا تطلق **قاضي خان** ولو
 بعث اليها نفقة لا يكون اجازة **جمع الفتاوى** رجل قال امرأة طالق ان
 دخلت دار فلان فانت صاحبة الدار فدخل ان لم يكن على الميت ومن
 مستغرق لا يحنت لانها اختلفت انتقلت الى الورثة وان كان عليه بن مستغرق

قال محمد بن مسلم لا يحنت في ميمنه لانها بقية على حكم ملك الميت وقال الفقيه
 ابو الليث لا يحنت وعليه الفتوى لان الورثة ان لم يملكها الورثة لقيام
 الدين لا يبقى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك انما بقيت على
 حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة لميت من كل الوجوه **قاضي خان** وعي حايته
 الى فراشه فانت فقال ان لم تحب القيلة حتى اجامعك فانت حرة فانت من
 ساعته ولم يجامعها او قال انك امراته او بعد ان لم يجي حتى اضرك فانت امراته ولم
 يضرب قال ابو يوسف حمة لا يحنت وقال محمد رحمه الله وعليه الفتوى
قاضي خان رجل قال ان الفارسية امة من دست فرا كسم تا كيب ان فعلت ذلك
 كذا ثم جامعها فيما دون الفرج لا يحنت ولو تركها اربعة اشهر بانت بالابلا لانه
 براد به الجماع عاره **واقعات حسامي** ولو قال لامرأة ان قربتك فانت طالق
 ثلاثا فان قربها طلقت ثلاثا ولو لم يقربها طلقت واحدة بمضي المدة **وجيز**
 ذكر في فتاوى قاضي خان لو قال يا به لا افعله كذا وسكن لها او نصبتها او
 رفعها يكون يمينا لانه ذكر اسم الله بحرف القسم والخطا في الاعراب لا يمنع
 صحة القسم لو قال له يكون يمينا لانه معناه يا به رجل قال لامرأة ان قربتك
 الى سنة فانت طالق ثلاثا فالحيلة في هذا ان يدعيها الى اربعة اشهر حتى
 تبين بتطبيقه واحدة ثم يمكث ثمانية اشهر ثم حتى تتم السنة ثم يزوجه
 نكاحا مستقبلا فلا تطلق باليمين لعدم الشرط وهو القربان في السنة ولا
 بالابلا لانها انتهت لو قال ان قربتك بدافانت طالق ثلاثا لا حيلة له
 في ذلك لانه ان قرب طلقت ثلاثا باليمين وان لم يقرب طلقت ثلاثا
 بالابلا **واقعات حسامي** عشرة اشياء اذا حلف لا يفعلها فامر غير فعل
 كحنت رجل حلف ان يزوجه او لا يطلق او لا يعتق او لا يكاتب ولا يهيب

اولاً يمين او لا يمين او لا يمين ماله او لا يمين عبده او لا يمين شاة او لا يمين فله
 وثمانية اشياء اذ اختلف لا يفقد فامر غيره ففعل لا يثبت رجل حلف لا يبيع
 او لا يشتري او لا يؤاجر او لا يتاجر او لا يقاسم او لا يتخصم او لا يصالح
 او لا يلبس ممن سمع فلان فامر غيره ففعل هذا اذا كان الحالف ممن يتولى
 هذا الافعال بنفسه اما اذا كان ممن يتولى غيره بكتب في يمينه **خاتمة**
 ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يؤاجر او لا يتاجر او لا يصالح عن المال
 او لا يقاسم فكل ما في الحالف بهذه الافعال لم يثبت لانه غير عاقد حقيقة
 ولا حكماء بر حوج حقوق العقود الى التوكيل لا الى الموكل لو كان الحالف الى العاقد
 بالوكالة بكتب ولو نوسر في حلفه ان لا يامر غيره بكتب بالتوكيل او كان الحالف
 ممن لا يباشر بنفسه العقود لكونه ذا سلطان بكتب بالتوكيل لانه يمينه بغيره
 عادة ينصرف الى التوكيل وان كان الحالف بباشر تارة ويوكل الى الغير اخرى
 يعتبر الغالب **شرح مجمع** امرأة قد زوجها رجل ثلثا فقال زوجها ان يثبت
 زناها اليوم تطلق ثلثا فان ثبت ذلك باقرار المرأة او باربعة من شهود
قاضي خان رجل قال انا دخلت فلانا بيت فامرأته طالق فقوله ان
 دخلت على ابي دخلها مرة وقوله ان تركت على الدخول يعلم الحالف ان
 شرط الحث التارك للدخول متى علم ولم يمينه فقد تركه حتى دخل **خلاصة**
 حتى لو دخل وهو لا يعلم لا يثبت وان علم ولم يمينه حث **خاتمة** حلف
 لا يدخل بيت فلان قد دخل في صحن الدار لا يثبت على ما هو جواب الكتاب في
 عرفنا بكتب وعليه الفتوى **خاتمة** رجل حلف لا يدخل بيتا فلانا قد دخل
 بيتا هو ساكن فيه بالاجارة او بالعارية بكتب عندنا ولو دخل بيتا له قد
 اجره لا يثبت كذا وعن محمد وكرة اسر في الاصل هكذا في التجريد

وعن محمد رحمه الله روايتان **خلاصة** فان كان الدار مشتركة بين المحدث عليه
 وبين غيره وكل واحد منها يسكن بيتا منها فدخل الحالف صحن الدار ولو لم يكن
 بكتب **خلاصة** ولو قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فان طلق
 ثلثا فحلفت ان يقول انت طالق ثلثا على الف درهم فلم تقبل المرأة فان مضى
 اليوم تطلق على قياس ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله لا تطلق **وجيز**
 حلف فوبس بشرط العوض ينبغي ان يثبت حلف لا يبيع بهذا الثوب
 فوبس سلم ثم باعه بالوكالة بالموهوب حث **قنية** حلف لا يشتري بكتب
 بالتعاطي قد اختلف فيه ائمة بخاري وسمرقندي والمحيط لا يثبت بالتعاطي
 وبعد المواضعة على قدر البيع والتمن يكون تعاطيا ما لم يجر على سانه لفظ البيع
 والشر **قنية** رجل قال لامرأته كلما تكلمت بكلاما حسنا فان طلق ثم قال
 سبحان الله ولحمد الله لا اله الا الله الله اكبر طلقت واحد وان لم يقبل كلاما حسنا
 طلقت ثلثا **قاضي خان** في آخر البيمين رجل قال لبيدة ان بعثك في سنة الله
 ابدافان حرقا ببيع صحيح لا يعتق لانه لما حث زال العبد عن ملكه فلا
 يعتق وان باعه بغير فاسد ان سلمه الى المشتري ولا يتم باعه لا يعتق ايضا
 لانه لما تم البيع بينهما ملكه المشتري وان باعه بغير فاسد ان سلمه الى المشتري
 عتق لانه شرط الحث قد وجد والعبد باق على ملكه فيعتق ولو قال ان اشتريت عبدا
 فهو حر فاشترى عبدا شرأ فاسدا لا يعتق لانه لم يملك قبل القبض **قاضي خان**
 قال ان ملكك عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي
 لا يعتق هذا النصف عليه لو قال ان اشتريت عبدا او لمسلمة كالحا لم يعتق
 النصف هذا في غير العبد ولو قال ان ملكك هذا العبد فهو كاشرا لم يعتق عليه
 هذا النصف **خلاصة** سئل الفقيه بن اللبث عن رجل حلف ان يبيع عبده او ذرا

ولم يوقت وقتا فسرق منه قال لا يحنت لم يتيقن موته **خواتمه** رجل حلف ان
 ان لا يضرب امراته ففرضها او عضها او خنقها او مد شعرها فوجها او اصاب
 راسها **س** افاد ما يحنت في يمنة قالوا اينذا اذا كان في حالة الغضب
 وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وان تنف شعرا تكلموا فيه الصحيح
 يكون حاشا ولو حلف ان لا يضربها تنفض ثوبه فاصاب جرحها فان وجعها
 لا يحنت وان دفعها فوجعها يحنت وان لم يوجعها لا يحنت وان قال
 لامرأة كلما ضربتك فانت طالق فضرها بكفه فوكت الاصاب مفرقة
 واحدة لا الضرب حصل بالكف لم يكر الضرب ان ضربها بيده جميعا طلقت
ثنتين قاضيا رجل حلف ان لم يسرق شيئا سماء ولم يره وقد كان
 قبل ذلك لا يحنت بالخطأ رجل قال لا خرم من ذوالنوحيات برضاة اجاز
 لم يحنت **خلاصة** جأ بالمال الى المقرض يود به ويفسخ الاجارة المعهودة
 فتوارى المقرض وكفل بنفسه على ان لا يوافيه غدا فغدا لا ف فجاء وتوارى
 المقرض او حلف بطلاق امراته ان لم يرد اليوم والا ف فجاء بالمال
 فتوارى الدين ان علم القاض نغته وقصده لا ضرار نصب كيباب السلم
 المال يفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال لا تطلق امراته وان لم يعلم
 قصده لا ينصب **غنية** رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فاجلته
 في ذلك بعقد فضولي عقد النكاح بينهما فيجبر بالفعل لا يحنت وان اجاز
 بالقول يحنت قال الشيخ الامام نجم الدين انفسى وكذا الجيدة في حق من حلف
 وقال كل امرأة تدخل نكاحي فهي طالق ثلاثا **غنية** اذا حلف بثلاث تطلقا
 ان كسب فلانا فانسبيل ان يطلقها واحدة بارئة ويدعها حتى تنقضي عدتها
 ثم يكتم فلانا ثم يزوجها **غنية** رجل حلف ان لا يقرب امرأة فاستلقى على

بجأت المرأة وقضت حاجتها منه لا يحنت وفي حدود النوازل ان يحنت قال
 صد الشبهة وانفتحت على الحنت ولو كان نائما والمسئلة بحالها لا يحنت
المسائل المتعلقة بالاقراء وذكر كبر الشبهة ان فلانا لم يجرحه ومات المجرح ان كان
 جرحه موعدا فعند الحكم او اناس لا يصح شهادته وان لم يكن موعدا فصح لاحتمال
 الصدق فانه برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا
 يقبل له القضاء حتى الميت وهذا يجر فيه سهام الارث بقبض بونه والموت
 كذب شهوده ونظيره اذا قال المقتوف لم يقتل فلانا ان لم يكن قد قتل فلانا
 موعدا فاصح اقاربه والا لا يحق الاوليا قبل موت المجرح يصح كما يصح عفو المجرع لوجود
 السبب صحة الابراء ويعتمد وجود السبب **برازمه** اذا اقر القاتل انه قتل وادعى ان
 القاتل المقتول كان له في مال القاتل لورثة المقتول لو اقر القاتل بالعدو ادعى ان القاتل
 لكان لا شئ لورثة المقتول وروى عن ابن حنيفة رحمه الله جواب له في الوجهين
 جميعا **قاضي خان** الملك يثبت للمقر له بلا تصديق وقبول لكن يبطل به والمقر له
 اذا صدقه ثم رده لا يصح رده وانه يلزم على المقر ما اقر به ولو قوعه بطلا على صدق المجبر
 قال انه كما كونا قوايمن بالقسط شهادته ولو على انفسكم وان شهادته على
 هو الاقرار قال تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة اي شهادته بالحق قد رجم سوء
 انه صلى الله عليه وسلم ما عزا باقراره على نفسه بالزنا والعامة باقرارها فلها جعل
 الاقرار حجة في الحدود التي تدره بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها اولى وعليه جماع
 الامة **قاضي خان** ويثبت الملك للمقر له بالاقرار من غير تصديق وقبول لكن
 اذا رده بطل ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح واذا كان المقر مجرما لا يصح
 كما اذا قال الرجل انك على احدنا الف درهم لا يصح وجهه المقر له يمنع صحة الاقرار
 ويرجع في ابيان الى المقر **خواتمه** قال فلان على عشرة دراهم وبطل آخر كلامه

المسائل المتعلقة بالاقراء

المسائل المتعلقة بالاقراء

هو ذلك **غنية** رجل قال ما عبدك فقال لا خولا ثم قال على انت عبد في ثانه
عبده ولا يكون نفية شيئا بخلاف مسند المجامع الصغيرة لان الرق لا يبطل
بجود المولى اما الاقرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في الطلاق والعناق
لا يبطل وان رد **خلاصة** وان اقر رجل بالرق ثم باعه جاز ولو ادعى العتق
او ادعى انه كان حرا من الاصل لم يقبل للتناقض ولو اقام البينة على اعتناق
البايع قبل ابيع او على انه حرا لاصل قبلت بینه استخسا **المسائل**
المعلقة بالاقرار في المرض رجل مرض بيمين ويصح ثلثه ايام ومريض بيمين
ويصح بيمين فافر لانه بدين قال ابو نصر ان اقر بذلك في مرض لا يبرأ
الفراش اتصل بموته لا يجوز اقراره **خو** انه كذا في قاض خا اقر لوارثه ثم
مات اختلف المقر له مع الورثة فقال كان في الصحة والورثة قالوا كان في
المرض فالقول للورثة وان برهن فبينة المقر له او ان لم تكن له بينة فله
ان يخلد الورثة **برازية** وان اقر المدعي باستيفاء بعض المال المدعى عليه
ينكر المدعي اصالا بطالب المدعي يرد ما اقر بقبضه **خو** انه واقرار المريض للوارث
لا يصح ولو اقر للوارث ثم خرج من اذ يكون وارثا بان اقر لاخ له ثم ولد
ابن ثم مات المريض صح الاقرار ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم
صار وارثا بسبب ثم وقت الاقرار بان اقر لانه الصغير النضر في ثم
اسم قبل موت ابيه لا يصح الاقرار وان صار وارثا بسبب حادث ثم
لواقر لاجنبية ثم تزوجها صح الاقرار **غنية** اقر لها بمهرها في المرض بيمين
الوارث بانها ابراته عنه في حياته لا يقبل والمهر لازم **برازية** اقر المريض لاجنبية
بدين مهرها صرف الى مهر مثلها او محاصر عما الصحة فيه **وجيز** اقراره له في
مرضه بمهرها الى قدر مثلها صحيح ان لوارث له لم تهمة فيه **برازية** اقر لوارثه

ان اقر المدعي بالدين والدين لا يبطل
بجود المولى اما الاقرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في الطلاق والعناق

ان اقر المدعي باستيفاء بعض المال المدعى عليه
ينكر المدعي اصالا بطالب المدعي يرد ما اقر بقبضه

او لا جنب ثم مات المقر له ثم مات المريض وارث المقر له من ورثة المريض يجوز
اقراره **وجيز** مات عليه يمين لا نفى التركة وادعت امرأته مهرها فالقول هو لها
الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فحاض الزمائه **غنية** قال المريض في مرضه
الموت ليس على زوجي من ولا عليه مهر ولا قبيل ولا كنية ليس رزقها
ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارا بنا على مسند ذكره في خات عصام
لو قال المزوج ازيد عوا على الجراح على السبب فكذا **المسألة** قال صاحب المحط
هذا اذا كان الجراح اجنبيا واذا كان وارثا لا يصح **مستخرج الفصول** مرض
الموت ان لا يخرج الى حوايج نفه المعينة في حق عجزه عن الخروج الى المسجد
وفي السوق عجزه عن الخروج الى الدكان والمرأة عجزها عن صعود السلطح عجز
عن الكلام بفتح اء مرض ثم اشار برشي او كنية فهو اخرس لو اطال اداء
بسته وهذا نص عليه **جامع الفضولين** صاحب السند الدق لم يصح
فراش فكصحح اذا كان لا يخرج من مرض فادام يخرج في حوايج نفه لا
بعد لامر ايضا **جامع الفضولين** مريض قال في مرضه ليس من ابدنا ثم
مات فلبعض الورثة ان يخلدوا زوجة المتوفى وامته على انها لا يعلمان شيئا
من تركه المتوفى **غنية** المريض اذا قال لم يكن لي على فلانة شئ قط يجوز
وان كان عليه دين الصحة **خو** انه الاقرار بقبض الدين من الميراث لا يصح
اذا كان في مرض الموت **خو** انه الاقرار بقبض من المريض اذا اقر لوارثه بدين
او اقر باستيفاء الدين او اقر من وارثه او اخر باستيفاء دين مريض
عليه واقر باستيفاء دين وهو كقيل او اقر باستيفاء كناية عبد كانه في
مرضه جازا اقراره في حق الثلث اجمعوا انه لو كان الدين في الصحة والاقرار
بالاستيفاء في المرض حاز اثنان منه الاقارب لا يجوز في حال نقد في المال

ان اقر المدعي بالدين والدين لا يبطل
بجود المولى اما الاقرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في الطلاق والعناق

ان اقر المدعي باستيفاء بعض المال المدعى عليه
ينكر المدعي اصالا بطالب المدعي يرد ما اقر بقبضه

ان اقر المدعي بالدين والدين لا يبطل
بجود المولى اما الاقرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في الطلاق والعناق

ان اقر المدعي باستيفاء بعض المال المدعى عليه
ينكر المدعي اصالا بطالب المدعي يرد ما اقر بقبضه

ان اقر المدعي بالدين والدين لا يبطل
بجود المولى اما الاقرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في الطلاق والعناق

اذا اقر لوارثة بدین ثم برئ من مرضه ثم مات وافر بعده وارثه بدین
 ثم برئ من مرضه ثم مات اربعة من الاراء سر لا يجوز في الحال ولا تنفذ في
 الحال وان تبدل حال المقر له مريض فلا بد بدین وبعده ثم صار حراً ثم
 مات المريض وافر لوارثه بدین ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها ثم مات
 المريض وكان نصرانياً فاسم وافر لاجنه او لایبه فمات ثم مات المريض
خ انه رجل باع عبداً ثم اقرانه كان حراً لا يصدق على المشتري ولا يبر
 المشتري عن الثمن صبياً بالبلوغ وقاسم الوصل كان مراهقاً صح فراه
 ويجوز قسمة ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغاً لا يقبل قوله وان لم يكن مراهقاً
 بان كان مثله لا يجتمع عادة لا يصح اقراره ولا يجوز قسمة فقبل اثني عشر
 لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثني عشر سنة ايضاً يصح اقراره لا
 حالة وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال لا يجتمع عادة **غنية المسائل المتعلقة**
باب القاضى لا يجوز للسلطان ان يقصد من طلب ان لم يكن في البلد
 امثاله فيعرض عليه عن على رضاه عنه القضاة في اثني عشر سنة
 النار وواحد في الجنة اما اللذان في النار رجل عام ففرضي غلظته ورجل
 جاهل ففرضي بغير علم واما الآخر فرجل جاهل بالله عما ففرضي. فذلك في
 الجنة ولو كان في البلد قوم يصحون للقضاة فاستقوا حتى قلدوا
 جاهلاً بشئ كونه في الاثم ولواخذ القضاة بالرشوة لا يصير فاضلاً ولو
 ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى جماعة والجاهل الحق اولى بالقضاة
 من العالم الفاسق ولو ارشى من في باب القضاة ان لم يعلم القاضى
 نفذ قضاؤه وان علم ففرضاه مردود **خ** انه كل شئ اختلف
 فيه الفقهاء ففرض القاضى به جائز وليس لقاضى اخوان سلطة به اخذ

موطأ من اثاره في الجواز والاعتدال
 موطأ من اثاره في الجواز والاعتدال
 موطأ من اثاره في الجواز والاعتدال
 موطأ من اثاره في الجواز والاعتدال

كذا عن محمد رحمه الله ولو كان القاضى هو المحكوم في قذف برقع حكمه الى قاض آخر
 لا يبرى جوازه ابطه ان في اذا قال القاضى بعد ما قضى بشهادة مستقيمة
 رجعت عن قضائى او قال قفت على بئس من الشهود او قال ابطت
 حكمي لا يعتبر بالقضا ما صنع قضا القاضى في غير مكان ولا بد لا يصح وجوب
 ان يذكر مكانه عند القضا **خ** انه اذا قلد السلطان قضا ببلدة رجلاً
 لا يدخل فيه سواد والقرى لم يكن في منشور السلطان مكتوباً ذكر البلدة
 والسواد السلطان اذا قلد قضا ببلدة رجلين ففرضاً احدهما لا يجوز
 كما لو كلبين ولو قلدهما على ان ينفذ كل واحد منهما بالقضا اهل يجوز لاروا
 في هذا وكان ظهير الدين يقول ينبغي ان يجوز **مستخرج الفصل** ولو في المصر
 قاضيان كل منهما في محلة فتخاصم رجلان واختلفا فيمن يتخاصمان الى
 تلك المحلة فان كانا في المحلتين فاراد المدعى ان يتخاصم الى قاض محلة اباه
 الاخر قال ابو يوسف رحمه الله العبرة للمدعى قال محمد رحمه الله لا بل المدعى عليه به
 يفتى وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فهو على هذا
 ولا ولاية لقاض العسكر على غير الجند من محترف سوق العسكر جند الخصم
 عريان عند قاض ببلدة صح قضاؤه على وجه الحكم **الفصولين** واذا حكم
 رجلاً رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحكم ولكن فامد
 من المحكومين ان يرجع قبل الحكم ونزوم بعده فان حكم المحكوم شئ ثم رجع الى قاض
 آخر كان موافقاً لرايه نفذ وان كان مخالفاً لرايه ابطه بخلاف لو رجع
 اليه قضيت القاضى لمول ينفذ وان خالف اليه **وجيز** وذكر في النوادر
 رجل خاصم السلطان الى القاضى فبسط السلطان مع القاضى الخصم على الارض
 بيني للقاضى ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه هو على الارض

حتى يفيض بينهما حتى لا يكون احد الخصمين على الاخر منفصلا **باب** قاضي
استفتى في حادثة ورأى به بخلاف اس المفتي على نفسه فلو قضى برأى
المفتي وترك رأى نفسه لا يجوز عندهما وعند ابى حنيفة رحمه الله ينفذ في الحلة
قضى بجواز اتم الولد عند تخفيفه ابى يوسف ومهما اده جاز ولو رفع الى قاض
اخر وبطله بطل وكذا في الصغير في الجمع بس لقاض انما يبطل حكم
اخر في المجتهدين في الامهات جعل مع جارية ولها زوج او باع مديون
بعد موت سبيته ثم ارتفعوا الى القاضي الاخر ارضى قضاءه وانما بيع المكاتب
يصح برضاة اصحابه واثنين **خ** انه قوله ثبت عند حكم في الصحيح قيل
لابد ان يقول حكمت او قضيت او انقذت وكذا قوله ظهر عند سماع
او علمت فهذا كله حكم كذا في المحيط وفي العدة وكذا قوله شهدت عليه حكم
لكن الاولى ان يبين انما الثبوت بالبينه او بالقرار اذ الحكم بينه بخلاف
حكم باقراره الفصولين ولو كتب في السجل ثبت عند سماع لوجه الذي
ثبت هو اذ الشريعة والنوازل الحكمية لا يفتى لصحة السجل ما لم يبين
الامر على وجه تفصيل وقيل يفتى بصحة قالوا يكتب عقيب الجواب لانكار
من المدعي عليه كمالا يظن انهم شهدوا وقبل الدعوى او على الخصم المقر ان الشهادته
على المقر لا تسمع الا في مواضع محدودة وفي الذخيرة وعند سماع كل ذلك
ليس بشرط وفي الواقعات لابد وان يذكر شهد كل واحد بعد الدعوى
والجواب لانكاره وبعد الاستشهاد من المدعي يخرج عن حد الخلاف **الشهادة**
بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع عند الطحاوي **باب** قاضي
في دعوى العرقين اذا قال القاضي بعد سماع البينة ادفع هذا المجدد للمدعي
لا يكون حكما وينبغي ان يقول حكمت بهذا المجدد وهذا المدعي والصحيح انه قوله

حكمت وقضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندى الحكم يكفي وكذا اذا قال
ظهر عند سماعي علمت فهذا كله حكم هو المختار **رقية** القاضي لو حكم على كذا
القائ او على وصي الميت يحكم على القائب على الميت ولا يحكم على الوكيل
والوصي في يكت في السجل ان حكم على الميت وعلى القائب محضه وكينده
وصية **جامع الفصولين** ولا يقضى على قائب حيا او ميتا الا بحضرة نائبه حقيقة
كما لو كبل او وصي الميت او شرعا كوصي القاضى من المفضوب وصيا ينصب
القاضى **صدر الشرح** ولو قال المقتضى عليه اخذة الرشوة من خصم وقضيت
على يميز القاضى الرجل اذا كان لا يجلس المدعى سرفا مر لها كم رجلين عالما
كيف يدعى ثم اشتهر بها على ذلك المدعى سرفا لم يكن على الحكم بانشر فيما قال لهما
علماء ولا يصير الرجال مطعونين فيما علماء وشهادتهما جائزة فان المدعي
هذا الكفيل غير ثقة فالقاضى يحرم المدعي عليه على اعطاء الكفيل ثقة وتفسيقه
ان تكون له دار معدومة او حانوت معروف لا يمكنه ان يخفى نفسه ما اذا
اكرى حجرة سكن فيها لا يكون ثقة والمدعي عليه يحرم على اعطاء الكفيل نفس
الدعوى ان ابى يؤمر المدعي ان يلازمه وتفسيقه ملازمة ان يدور معه حيث
ما دار ولا يفارقه ولو دخل داره لاكل الشرب الوضوء لا يمنع ويجلس
على باب داره فاذا خرج لا زمه وفي الزيارات لو اراد الدخول ما ان يادى
المدعي الدخول معه ويجلس معه على باب الدار لانه ربما يهرب من جانب آخر
ولو قال المدعيون لا اريد ملازمة القدام ولا اجلس مع المدعي له ذلك لو
كان المدعي عليه امرأة فان الطالب لا يلزمها بنفس بل بتاجرا امرأة قتلها
وفي الصغير ان يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس
محرام فان هربت ودخلت خرب لا بأس بالدخول معها ان كان من على نفسه

خزانه وفي الاصل حبس المديون في الدبرهم واقل منه وفي نفقات
 شتم الامة لخلواني بحسب انتي وبحسب المسم به بين الذم
 رجل شتم الناس ان كان ذلك حرة وعظ وان كان شتما مضرب
 وحسب حتى يترك **خزانه** اذا كان المدعي عليه مسافرا لا يقبل القاض
 ولكن يؤجل المدعي الى آخر المحل فان اقام بينة والاصل القاضى عليه
 وان ادعى الخصم مسافرا وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان
 الاقامة في الامصار اصل قال بعضهم القول قول المدعي عليه انه
 لانه ينكر اعطاء الكفيل وقال بعضهم يعرف القاضى من رفقائه فان كان
 مقيما وامتنع عن اعطاء الكفيل اعاد المدعي بالملزمة وله ان يلازم نفسه
 واعوانه يطوف معه اين ما طاف لا يمنع من انصرف **غني** رجل
 خضع امرأة رجل حتى وقع الفقة بينها وبين زوجها وزوجها من غيره
 او خضع صبية وزوجها من رجل كحسب الخادع حتى يرد ما اودعته رجلا
 لها على رجل دين او لا لاحدهما اكثر فلصاحب الكفيل ان يحبس ليس
 لصاحب الكثير ان يمنع وان جبا معا فان اراد احدهما اطلاقه
 فلما خرا ان يقبض **خزانه** وعن القاضى الامام فخر الدين ان المحبوس
 اذا حبس السجين معنا بطين عليه الباب بترك نغب يعطى له خمر
 والمأمنة **خزانه** ولا يقيد المحبوس لا يضرب لا يغفل ولا يخوف ولا
 يجره وفي المتن يقيد المديون اذا خاف الفرار وبحسب موضع حبس
 لا يبسط له فرش ولا يدخل عليه شئ في الاقضية لا يمنع من دخول
 بهجران واهله ولا يملكون من المكث طويلا ومن محمد رحمه الله في موت
 ولد والد بن اذ لم يجد احدا يغضله بكفنه اما اذا كان ثم من يقوم

لا يخرج

لا يخرج وفي غيرهم لا يخرج مطلقا ولو جن لا يخرج له حكم ولو حبس في الحبس
 واضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا عن محمد رحمه الله اذا
 كان الغائب هو الهلاك وعن ابى يوسف لا يخرج والفتوس على رواية
 محمد رحمه الله وانما يطلقه بكفيل ان لم يجد لا يطلقه **خزانه** رجل له عبد مكاتب
 على مال فارتب هذا العبد المكاتب بين لآخر قبل اداء مال الكتابة الى سيده
 وهو غير راض بقراره بالدين فلا يحبس ذلك العبد بما اقر به من الدين **ربط**
 المكاتب لا يحبس في دين الكتابة وفيما سوى بن الكتابة قولاه **منب**
 لحد والعبد والبائع والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب
 والاجانب الا الوالد بن والاجداد ولجذات فانهم لا يحبسون في دين
 ذرهم الا في النفقة وغيرهم يحبسون بعضهم في دين بعض **فاضل خان**
 ولا يحبس المكاتب العبد المأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينها
 اذا كان المديون مديونا ودين المولى ليس من جنس لكتابة لانه
 لو منع تقع المقاصة فيعتق والمكاتب العبد المأذون والصبي والمأذون
 يحبس والصبي المحجور لا يحبس بين الاستهلاك بل يحبس والده
 وصتيه وان يكون القاضى امر رجلا ببيع ماله في دينه **برازيه** اذا حبس
 المديون وغاب المطالب قال المحبوس نا ادى المال فالقاضى ان
 شاء اخذ المال وصنعه على يد عدل وان شاء اخذ كفيل ثقة بالنفس
 وهذه المسئلة تدل على ان القاضى ان يقبض يوز الغائب من مديونه
مستخرج الفصول ينبغي ان يقوم على اس القاضى جلوا يمنع الناس
 اساءة الادب **منبه** اذا اراد المدعي احضار غيبة اليهودى الى مجلس
 القاضى يوم السبت امتنع اليهودى من ذلك بل للقاضى التزامه بالخصومة

هذا الذي اخطاه في قوله اليهودى
 ان يحبس انما هو يوم السبت

يوم السبت قال ابن المقرئ نعم لم يقطع عليه سببه وكذلك انصرتني
 في يوم الاحد **مختصر القدر** وروى ثانيا بين يدى القاضى فلم ينتهيا بالنها
 قالوا انى الى القاضى بحسبهما ويعزهما وان عفى عن **خزانة** تقبل
 البينة على الافلاس قبل الحبس في رواية وفي رواية لا تقبل واختلفت
 الروايات في المدة بعد الحبس في رواية شهرين او ثلاثة وفي رواية
 الطحاوي ستة اشهر وفي رواية الحسن اربعة اشهر والصحيح ان يقبل
 الى راس القاضى في انما يسئل الثقات والواحد يكفي ولا يشترط
 لفظ الشهادة وفي الصغرى يشترط والبينة على الافلاس مقبولة
 بالاجماع وفيها لا يشترط حضرة المدعى بعد ما يخرج من الحبس ملازمة
 المدعى وتفسير الملازمة مرت **خزانة** ويجوز لنا ان نقض بانها
 التي قامت عند القاضى القاضى مع النائب كالموكيل مع الموكل واذا
 اخذ القاضى ختما فامتنع المدعى عليه شهده عليه شاهدان فاذا شهد اعند
 القاضى بيمينه باعوانه فاذا حضر بحسب القاضى عقوبة نائب القاضى
 اذا سمع البينة او الاقرار وكتب بذلك الى القاضى الذي سرقه فلا يضي
 بل يكلف المدعى عادة البينة **خزانة** اذا ورد كتاب قاض الى قاض
 وقد مات المطلوب قبل كتاب القاضى او بعد فالمكتوب اليه ينفذ الكتاب
 على الورثة او الوصي ابهما كان **منية** ولومات القاضى الكتاب او عزل
 قبل قراءة الكتاب لم يقض ولومات بعد القراءة قضت ولومات
 المكتوب اليه وعزل قبل القضاء وجلس في اخر مكانه لا يقض **قنية**
 فان شهد واعل غائب لم يحكم وكتب بالشهادة في حكم المكتوب اليه وهو
 الكتاب الحكم في هذا الكتاب مخصوص بشرائط خمسة هو ان يكون القاضى

موطأ ابن ابي اسحاق

المكتوب معلوما وكذا القاضى المكتوب اليه كذا المدعى عليه كذا المدعى
غنايه وعند ابن يوسف رحمه الله لا يشترط ان يكتب الكتاب الحكم
 الى قاض معين بل يكفي اذا كتب ابتداء الى من يصل اليه من قضاة المدين
 لان تعيين المكتوب اليه فائدة فيه **صد الشريعة** انى يكتب القاضى
 فقال المدعى عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول وعلى الذبح
 بالكتاب البينة انه فلان بن فلان فان قال انا فلان بن فلان وفي
 الحى غيرى بهذا الاسم والنسب فالقاضى يؤمر بان يثبت ذلك ان يرى
 ان دفعت الخصومة والا فلا **برازيه** كتاب القاضى الى القاضى فيما دونه
 السفر في مصر او جاز ككتاب القاضى في التفتيات كالنائب الدابة التي
 نزلت من بلد الى بلد لا يقبل بالاجماع وفي العبد الا يقبل في المختار
 ووزن الجوارى وسائر الحيوانات والعروض على ما عليه المتأخرون يقبل
 في جميع التفتيات كما في العقار والديون وبه يفتى ولو قال قاضى عدل قضيت
 على هذا بالبرحم او بالقطع وبالنسب فافعله واسعك فعدلا طاعة اولي
 الامر واجبة وفي تضديقه طاعة ولا نه اخبر عن امر يمكن انشاؤه في الحال
 ويقبل قوله لخلوه عن التهمة وقال محمد رحمه الله اخذ الا يقبل قوله حتى يعا
 الحجة او يشهد بذلك مع القاضى عدل الفساد مال قضاء اكثر زمانا و
 الله ارك غير ممكن وجه الظاهر ان القاضى بين فيما فرض عليه ونحن امرنا
 بطاعة اولي الامر قوله وان قال قاضى عزل لرجل اخذت منك الفيا
 ودفعت الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل اخذته ظمنا فالقول للقاضى
 وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بجن اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه لا
 قضاء فعل وهو قاض لا المقضى عليه لا اقرانه فعلى حال قضاء صار معترف بها

النظر للقاضي لا فعل القاضي على سبيل القضا لا بوجبه الضمان بحال
 بفعل القول قوله ولا بوجبه عليه اليقين لا ثبت انه فعل في حال قضا له بقضا
 ولا يمين على القضاء ولو زعم المقطوع بده او المأخوذ منه المال انه لم يكن
 قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقليد او بعد الغزل فالقول قول القاضي
 ايضا في الصحيح لا متى عرف انه كان قاضيا صحت اضافة الاخذ الى اليمين
 القضاء لانها معروفة وهي منافية للضمان فكان القول **فكشف القضا بنسخ**
 وفي فتاوى النسخي محل للقاضي اخذ الاجرة على كسبه السجلات والمحاضر وعندها
 لكل الف عنة وراهم وان كان دون الالف لكن تحت مشقة ذلك فعينه
 عنة ايضا وان كان ضعفه ف عشرة وان كان نصفه فذرهما ونصف
 وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك وقيل يجب بقدر احوال المثل او المثلما
 وفي المنقط وما قيل في كل الف من الثمن عنة لا نقول ج ولا يليق ذلك
 بفقه اصحابنا وآية مشقة للكاتب في اخذ الثمن فانه اجرة مثله يكون بقدر
 مشقة وبقدر عيلة صنعة كما يستأجر الحكاك والثقاب باجر كثير في مشقة
 قليله **خبر** انه ولا يكون للقاضي اليقين ولا يغتبط وتفسير الغتبط ان يقول
 بالله الرحمن الرحيم ويذكر من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعي
 عليه ان عرف بالصلاح يغتبط بل يكتب بذكر اسم الله تعالى والصفة و
 يبالغ وقال بعضهم ينظر الى المدعي ان كان مالا خطيرا اغتبط وان كان خفيرا
 لا يغتبط وان اراد المدعي تخفيفه بالعناق والطلاق في ظاهر الرواية لا يجيبه
 القاضي الى ذلك وبعضهم جوز ذلك زمانا والصحيح ظاهر الرواية وان مست
 الضرر ويجوز فاذا بالغ فيه لم يفتي بفتي باجر من الرأى مفوض الى القاضي
 القاضي ولو حلفه القاضي بالطلاق ثم اقام المدعي البينة على المال المدعي به

هل يفرق بين المدعي عليه وبين امرائه ان شهد اشهدوا انه قبضه انما
 يحكم بالمال لا يفرق بيته وبين امرائه **خبر** انما المتعلق بالمدعي والقاضي
 رجل ادعى انما من ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه واقام البينة على
 النسب وذكر الشهود وايه وجده واسم اب الميت وجده كما هو الرسم
 والمدعي عليه اقام البينة انما جد الميت غير ما ابيته المدعي لا تقبل البينة المدعي
 عليه لان البيئات لا تثبت لا للنفي وبينة المدعي عليه قامت على النفي وهو
 ليس خصم بالبيئات جد المدعي هو كالموادعي ميراثا عن ابيه فاقام المدعي
 عليه البينة انما اب المدعي جل اخر غير الذي يدعيه المدعي ثم لا تقبل بيته المدعي
 عليه **قاضي خان** قال تسمى الائمة السرخسي في الاخ لا يثبت شرط ذكر اسم
 الجدة وغيره انما اذا ادعى انه ابن عمه فلا بد ان يذكر اسم الجد حتى يحصل التسوية
 وذكر في الباب الحاد عشر منها ادعى اني وارثك لاني ابن عمك لا يثبت
 ولم يذكر اسم الجد لا يصح العلم بدون ذكر اسم الجد وذكر في باب عوي ان
 على الموت اذا قال انا وارث فلان لا يصح ما لم يعين جهة الاب **فصل** **اعاد**
 رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدا ان شهد انه وارث
 فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألها عن النسب لا يقضي قبل
 السؤال لان الورثة مختلفة لاختلاف اسبابها والقضا بالمأخوذ منقول منقذ
 فان ثبت الشاهد انه او غا با قبل ان يثبت لها لا يقضي القاضي بشئ ولو اقام
 المدعي شاهدين انه وارثه وان قاض بذكره اقلان بن فلان قضى به
 وارثه لا وارث له سواء فاشهدنا على فلان ولا ندرس من سبب قضى
 بوارثته فانه هذا القاضي يسأل المدعي عن السبب انه من قضى القاضي فانه
 بين سببا قضى بالميراث لان قضا القاضي يخل على السبب ما كان لا يقضي

مجلس السلف بالمدعي انما يقضي بها

في الاخ لا يثبت شرط ذكر اسم الجد

مجلس السلف بالمدعي انما يقضي بها

بأنك فيقضي له بالبراث لا يقضي بالنسب **قوله** من المدعى لأنه هذا القاضي
لا يدعى في القاضي الأول قضى كذا النسب **قوله** لا تقضي **قوله** ادعى ابن
ابن عم الميت وارثه لا وارث له سواء ادعى أخوانه أخوة وارث له غير
وادعى ثالث ابنه لا وارث غيره واقاموا البينة عندهم جميعا بقضي نسب
الكل من كل الميراث لابن لا غير وعليه بعض المشايخ وطعن فيه أكثر من علماء
وعليه البعض **قوله** إذا ادعى أنه عم أي أخ أبيه لا أم لا وارث له غيره
يصح وإن لم يذكر اسم واسم أبيه وجده لأنه الصنف إلى معين وهو الميت
قوله ادعى أنه له وارثا ثم ادعى أنه له ولا خرازا وبرهن يقبل ترك الزوجين
فأخراجهما باخ الآخر وانكره الآخر يعطى المقر نصف ماني يده وقال ابن
البيثيث ماني يده في يده عين ادعاء أخوانه اشتراه من فلان القاضي
وصدقه ذواليد فيه لا يورثه بالنسب لأنه حكم على القاضي كما إذا ادعى أنه على
المودع أنه اشترى المودعة من المودع بخلاف دعوى الورثة **قوله خلاصة**
ادعى عليه شيئا وبرهن المدعى عليه أنه استوهبه واستأجره من فلان
تدفع كما لو برهن ذواليد على إقرار الفرج بأنه ملكه وإن برهن كل من
الفرج وذواليد على إقرار كل واحد بأنه ملك صاحبه نها تترك وتترك في
يد ذواليد **قوله** برز إليه رجل ادعى على أخو الف درهم هو عمن جارية بأعماه
ولم يذكر كبريت جارية ولا يقضيها لا تسمع الدعوى **قوله خلاصة** ولو ادعى ميراثا
بالعصوة تدفعه أي يدعى عليه إقرار المدعى أنه من ذوالأرحام وجنود
تدفع الدعوى ولكن هذا الدفع إنما يصح إذا كان قبل القضاء بالعصوة أما
بعد القضاء بالعصوة فلا يصح **قوله** عمادك اعلم أن التفاضل إنما
يمنع صحة الدعوى إذا كان الكلام الأول قد ثبت على شخص معين حقا

أن القاضي لا يمنع صحة الدعوى

إذا لم يكن ذلك لا يمنع صحة الدعوى كما إذا قال لأخوتي على أحد من أهل
سمرقند صح وعواه **قوله** ومن قال لأخوك على الف درهم فقال ليس
لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل عليك الف درهم فليس عليه شيء لأن قوله
هو الأول قد ارتد به والمقر له والثاني دعوى فلا بد من حجة أو تصديق
خصمه **قوله** ادعى أيضا الدين وعجز عن إثباته فادعى أنه أحاط على فلان
وأنه أوفاه إليه سمع **قوله** برز إليه رجل ادعى عليه الف درهم فادعى أنه أحاط على فلان
أنه كان يبيعه في السوق فجاء بهذا الرجل شتر سرخ وواستأجر
ثم أعتن النظر فيه فإذا هو ثور الذي غير عليه فادعى أنه يملكه لا يصح لأنه لا
إقرار منه بأنه ليس بملك له **قوله** غيبه ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ
ولو قالت امرأة في محض بن سوه منست قال الرجل ابن زن منست
اختلفوا في انعقاد هذا النكاح وتقال قضى بالنكاح صا منقفا عليه **قوله** منج
الفصول شهدها على النكاح ادعى النسب قالوا سمعنا ذلك من قوم
لا يثبتوا اجتماعهم على الكذب لا يقبل وقبل يقبل والإصح القبول **قوله** منج
عن زوجة وأولاد من زوجة آخر فادعى الأولاد أنها كانت حراما
قبل موته بستمته أشهر واقاموا بينة أنها كانت حلالا وقت الموت فشهدوا
المرأة أولى رجل طلق زوجته رجعا عند الشهود ولم يرج وقد مضى سنة
ثم مات فادعت أنها كانت تحت نكاحه حين وفاته وطلبت حقها من خلفته
ينظر إن كانت عاشت معه كسابر الأزواج إلى حين وفاته تسمع لو لم
ولكن أقامت البينة أنه كان رجعا في عدها تسمع أيضا **قوله** رجلان تذاورا
في عين كل واحد منهما يدعى أنه له فان كان العين في يد غيره يملك وعواهما
فأقام المدعيان البينة على الملك المطلق أي يورثا وأورثا وتاريخها سواء نقضت بينهما

من قال لأخوك على الف درهم

ادعى أيضا الدين وعجز عن إثباته فادعى أنه أحاط على فلان

من قال لأخوك على الف درهم

نصفان وان ارخا واحدا سبق ظاهرا رواية عن بعض من
هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد فان كان العين في يد احدهما فان
لم يورثا او ارخا وتاريخها سواء فالاريخ والى ان ارخا واحدا سبق
بقض لا سبقهما سواء كان خارجا او صاحب يد هو قول ابو يوسف رحمه
الآخرو في قول محمد الاخر التاريخ والى فان ارخا واحدا ولم يورث الآخر كان
لاريخ والى **فانضخان** رجلا في يد كل واحد منها شاة اقام كل واحد منها
بيته على الشاة التي في يد صاحبه شاة ولدت من شاة التي ذكر في اليد
ان يقضي لكل واحد منها بالشاة التي في يد الآخر لانها استويا في دعوى التاريخ
فقا رضى البتة ان فلا يعتبر دعوى التاريخ فيجعل كأنها ادعى ملكا مطلقا
فيقضي لكل شاة بيته التاريخ وعن ابى يوسف حمالة انه يقضي لكل
واحد منها بالشاة التي في يد قضا ترك لاقضا استحقاق لانه لا وجه للفتنة
فانضخان ففي الملك المطلق لو ارخا احدهما فقط يقضي التاريخ عند الحقيقة
بحكم المورخ سواء ارخ التاريخ او ذواليد على التاريخ وسبق تاريخ ذي
اليد وكذا كل سبب للملك يتكرر لانه في معنى التاريخ كلبه وحلب لبن
ولو كان يتكرر قضيه بالتاريخ هو كذا وغرس **جامع الفصولين** ولو قال
في دعوى الحار غاب عن منذ شهر فقال المدعى عليه اني ابرهن انه في ملكي
وفي ملك منذ سنة او نحوه بحكم المدعى لا يلتفت الى بيته المدعى عليه لانه
ما ذكره المدعى في التاريخ غيبة الحار عن يده لا تاريخ ملكه ودعواه في الملك
المطلق خال عن التاريخ كذا اليد وحده لا يعتبر عند ابى حنيفة حمالة في الملك
المطلق **الفصولين** برهن التاريخ انه له منذ سنتين وبرهن ذواليد
انه يده منذ ثلاث سنين فهو التاريخ ان ذواليد لا يبرهن على الملك

مطلوب في يد كل منهما شاة

مطلوب من صاحب عين شاة

وتاريخ

وعن الحنفية حمالة لذي اليد هذا الحكم بيته وفي اليد وكذا لو ادعى ذواليد
تاجا والخارج ملكا مطلقا وهذا لم يورثا فلو ارخا حكم لذي اليد ايضا
الا اذا خالف سنة لوقت ذي اليد ووافق لوقت التاريخ فحينئذ يحكم
للتاريخ ولو خالف سنة لوقت ذي اليد على ان كان **الفصولين** التاريخ
في التاريخ لغو على كل حال ارخا واما سواء او احدهما سبق او ارخا احدهما
فقط اذا فرض من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه تاريخ
بيته واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في التاريخ لانه دعوى ذواليد
الملك **جامع الفصولين** برهن انه ولد في ملكه وبرهن ذواليد انه ولد في ملك
باية حكم به لذي اليد لانه خصم عن تعلق الملك منه ويده يد المتعلق منه فكانه
حضر برهن على التاريخ والمدعى يده يحكم له به كذا هذا **الفصولين** ادعى تاريخا
فبرهن ذواليد انك اذيت انك اشتريته من فلان فهو دفع **الفصولين** قال
بعده في صغرى قال المدعى عليه بن عمة في الكبر فالقول المدعى الصغر لانه الاصل
والبيته المدعى الكبر لاثبات القارض **خواتم** استأجروه وادبه من آخر
ثم ادعى انها كانت له اشترى بالابوه في صغره وبرهن تقبل لانه التقاض
يعني فيما يجري فيه تخفا فان الاب ينفرد بالشراء والاب ومن الابن فصار
كن يقر بالارق وينفاد وبيع ثم يدعى لبرية الاصلية والعارية وببرهن
تقبل **زانية** ادعى عشرة وثمانية فقال خصمه ثوارا كرده كه هر آخرو
واينار خواستی نسبت لاتذفع اذ المطالبة ليست من لوازم الدين فانه
موجلة دين ولا مطالبة في الحال برهن المدعى عليه انه تكفى مرارين
حال حرجه وبنارغى باية وبرهن تكفى كه هو اور حرجه وبنارغى
شمع **الفصولين** ادعى تاريخا رفا ثم قال او بيته لو كان كلا القولين في

مطلوب من يد كل واحد من الصغر والبيته مدعى الكبر

مطلوب من تاريخ وبيع ثم يدعى لبرية الاصلية والعارية

مطلوب من تاريخا رفا ثم قال او بيته

عجل على احد لا يقبل التناقص ولو تفرقا عن هذا المذهب ثم قال او فبئس
يقبل عدم التناقص **الفصلين** ادعى عليه ما لا يحكم الكفاية فقال لا تكلف
اصلا ثم اثبت عليه فادعى ان الاصل اداه لا تسمع منه لانه انما تسمع على
اعتبار كونه كفيل او انه انكر في الابتداء فهو تناقص في الاصل ادعى عينا
في الزكوة وبرهن على احد الورثة فاقضاه عليه قضاء على الموكل وفي الجبل الصغير
ان الكل في يده وان البعض في يده فيفقد في الصغير مدعى على الميت
احضر احد الورثة وبرهن فاقضاه عليه قضاء على الميت **بزازية** احد الورثة
ينصب عن الميت في دعوى الدين وان لم يكن من التركة شي في يده واما
دعوى الدين فلا حي ان من ادعى عينا واحضر وارثا ليس كل عين في
يده لا تسمع دعواه عليه **عماد فصول** وفي المحيط ورثا دارا من وارثها
والدارا ثم باع احداهما حصته من رجل ثم ادعى اخر نصف الدار انهما ميراث
له من ابيه وبرهن قال محمد رحمه الله الحكم على المشتري حكم على البائع والقضاء
على الاخر قضاء على المشتري الا ان يقول المشتري الدار لم ير منها من ابيه
بزازية الدين اذا ثبت على احد من الورثة والبيته يستوفى جميع الدين
مما في يده لا بما يخصه **بزازية** ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشترى ايا من فلان
واقام بيته فقال المدعى عليه فعا ان الذي باعها منك اقران لاصح ل
بينها وانما هي لفلان ولي عليه بشئ وباصفها في هذا اليسر **فنيب**
ورأيت في طريقة بعض المشايخ احد الورثة اذا اخرج من يده
جميع الذي من نصيبه عنه ولو ثبت الدين على احد من البيته لا يستوفى
منه الا بما يخصه **مخرج الفصول** لو كرر شئ الا في الميراث فلو ادعى في
ادب القاضي المدعى اذا قدم وارثا عند القاضي فافترق الوارث بدنه وارثا

ادعى على جليل الكفاية

احضر احد الورثة ينصب عن الميت

دعوى الدين فلا حي ان من ادعى عينا واحضر وارثا ليس كل عين في يده لا تسمع دعواه عليه

الطاب ان يقيم البيته على حقه ليكون حقه في جميع مال الميت تسمع بيته
عليه لان له فيها فائدة لانه اذا لم تكن البيته فاقرار الميراث انما يصح في حق نفسه
يستوفى ذلك كله من نصيبه ربما لا نصيبه حقه فاذا اثبت دينه بالبيته بقض
حقه من جميع التركة **فنيب** رجل ادعى على ميت وبنها بحضرة واحد من الورثة
فاقر هذا الوارث صح اقاراه ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال قيس
الائمة لفلان اني هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره بما يجرد اقاراه
لا يلزمه الدين في نصيبه جميعا **قاضي حازم** ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا
انه مات هو عليه **فنيب** ادعى حصة وناشر فقال خصمه او فبئس هذا
ودفع اليه حصة وناشر الا انما لا ندرى من اين ان دفعها من هذا الدين ام
من اخر يقبل ويرى **جامع الفصولين** ولو ادعى عليه ما لا يقال ليس واما
كك على شئ فغير من المدعى هو برهن على قضائه او ابراه يقبل عندنا لانه
التوفيق **جامع الفصولين** برهن على اقاراه بشئ طوعا وبرهن المدعى عليه
باكره بيته الاكره اولى بالقبول لانه ثبت خلاف الظاهر **منبه** ادعى
البيع مكررا فبرهن المشتري على ثبوت البيمة اخذ منه طوعا تدفع ادعى ممن قن
فانكر خصمه شرعا فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على يفا ثم لا تسمع للقاضي
جامع الفصولين ادعى عينا فقال ذواليد قد اشترى منك فقال المدعى قلنا
او قال انك قررت بانك اشترىته فهذا دفع صحيح **جامع الفصولين** اقران
بما كانا في الميراث ثم برهن على شرائه منه يقبل ولم يذكر وقفا **بزازية** ادعى
البيته على الميت ملك فلان اخر فرغ من تقبل بيته وينصب خصما
على القاتل اثبات ملك الاعناق فاذا قضى ثم برهن اخر انك
لا يقبل ان ذلك لقضاء قضاء على كافة الناس **جامع الفصولين** البائع اذا انكر البيع

ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا

ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا

ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا

ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا

ادعى على الميت وبنها لا يقبل حتى تشهدوا

او ادعى التنازع و برهن المشتري على الشراء منه و الاستحقاق و اخذ منه الثمن
 للبائع ان يرجع ان صار متناظرا لانه صار مكذبا بالشرع بالتصال الحكم
 في اثبات الدعوى على عشرة دنانير فقال دعائك فرت كمراتين
 مدعى عليه جزى حواسن نشده فله اليس برفع لاحتمال ان كان دينا جلا
 فتم كمن له المطالبة قبل المحل **قوله** واذا رجع المشتري على بايعه و صالحه البائع
 على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بايعه بجميع ثمنه **قوله** ان ينفق
 القصة **قوله** جارية في يد رجل دعت انها حرة الاصل و انكرت بقرار
 بارق ادعى ذواليد انها اقرت بالرق كان القول قول الجارية و يقضى بحريتها
واقعات حسنة الضيعة في يد رجل و ضيعة في يد رجل اخر فادعى رجل انها
 ان ياتين الضيعة و وقف عليه و وقف جده على اولاده و اولاد اولاد
 واحد ارجلين غائب فاقام ابنته على ان تضر بكون الضيعة و قفا الشهود
 الشهود انها كانا ملكا للواقف و قفا جميعا و قفا واحدا و ذكر شرايطه
 فانه يقضى لقاض على ان تضر بكون الضيعة و قفا وان شهد و انه
 و قفا و قفين متفرقين يقضى بوقفة الضيعة التي في يدها **قوله**
 رجل ادعى على رجل ان اقام ابنته و مات المدعى عليه قبل ان يثبت ابنته على
 و ارث الميت و ان لم يكن و ارث نصيب القاض عنه خصما فيقضى عليه و لا
 يقضى من غير خصم **قوله** ولو قامة ابنته على رجل نحو ثمان مائة
 عليه او غاب قبل القضاء او قامة ابنته على الوكيل بالخصومة فبات الوكيل
 قبل القضاء او غاب ثم عدت تلك ابنته لا يقضى تلك ابنته في قول الجارية
 و محمد رحمها و يقضى في قول ابن يوسف حرمه و اختار لخصم قول ابن كعب
قاضي خان رجل ادعى دارا في يد غيره انها لثمن ادعى بعد ذلك انها لفلان و

ادعى رجل ان يبيع دارا لثمن ادعى بعد ذلك انها لفلان و

ضيعة في يد رجل و ضيعة في يد رجل اخر

ادعى رجل ان يبيع دارا لثمن ادعى بعد ذلك انها لفلان و

و دفعها عليه قالوا اشبع و عواه كمالوا ادعى لنفسه و لا تخم ادعى لغيره
 ثمانية و كيل و ان ادعى و لا انها له لا تسع عواه كمالوا ادعى لغيره و لا
 تخم ادعى لنفسه **قوله** ادعى لنفسه ثم ادعى لغيره بوكالة تسمع او لا تسمع
 بين الدعوتين اذ وكيل الخصومة قد يضيف الملك الى ملك نفسه على
 ان له حق المطالبة و لو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا تسمع دعواه لان
 ملكه لا يضيف الى غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة **بما في الفصول**
 و رثة اقتسموا ارضا و رثوا ثم ادعى احدهم ان كان ملك بجد له لابي
 ملكا شرعيا و مات ابوه عنه فالان ملك المدعى و لم يكن عالما وقت
 لا تسمع **قوله** اذا ادعى العبد حرة الاصل و قضى بها ثم ان المشتري اقام
 ابنته ان العبد الذي برعته من حوالا اصل لا يشترط حضرة العبد و له
 ان يسترد الثمن **فصول عمادي** كما يصح المدعى ان يبيع المدعى و كذا
 دفع دفع المدعى و ما زاد عليه يصح و هو المختار و كما يصح المدعى قبل الحكم
 لو برهن على مال حكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم ان ليس له
 عليه شيء تبطل الحكم **بما في الفصول** اذا ادعى ان يرضى بدينه بستر
 ثم اقام ابنته على ان يرضى بدينه بخار كان تناقضا **فصول عمادي**
 اراض موروثه فسميت على نعم بعضهم انها هي الموروثه فحسب ثم ظهر
 اراض اخرى فانه امكن نسبتها خاصة تقسم الانقسام الكل
 بحلة واحدة **قوله** قسم ارضا مشتركة و اقول كل واحد منهما ان لا يدعى
 له على صاحبه ربع نصيبه ثم اذا اراد احدهما الفسخ بالغير فله
 اذا كان الغنم **قوله** ما قرأه للاحق في محد و حده ثم ادعى ان
 على و على اولادى ففيه اختلاف المتأخرين و عن السعدى مات عن و رثة

ادعى رجل ان يبيع دارا لثمن ادعى بعد ذلك انها لفلان و

فقدوا التركة بينهم و ابراهم واحد منهم صاحبه عن جميع الدعاوس
ثم ادعى احد الورثة ديناً على الميت يصح دعواه **خلاصة** ادعى عليه لا يحكم
الكفالة فقال لا تكفلت اصلاً ثم اثبت عليه فادعى المدعى عليه ان لا يصلح
اداءه لا يسع منه ولو ادعى انه الدار فلان وكلمة بالخصوصية فيها ثم ادعى انها
لم تقبل بيته بخلاف الوادعي اول مرة انها له ثم ادعى انها فلان وكلمة
بالخصوصية فيها واقام البيته تقبل **خلاصة** بيت بين قوم بارت ادعى انه
رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه هو غائب و اقرا الورثة بنصيبه فيه فبين
على الشراء لا تقبل ولو قالوا اهلنا وانكر وانصيب ان يثبت تقبل بيته
المدعى **جامع** **افضل** رجل ادعى على عبد مجرماً لا قال الفقيه ابو جعفر ليس له
انه يذهب بالعبد الى باب القاضى غير اذ هو المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة
المولى في تلك السنة ولكن لو وجد في مجلس القاضى كان له ان يجلفه
قاضي ادعى على امه فقالت انها حرة فصاها منه فهو جائز وان اقامت
البيته على انها حرة الاصل واعتقها لمصالح عام اول هو يملكها بطلان
لانها تظهريه فساد الدعوى بمعنى نفس الامر وهو حرة الاصل او قضاة
المدعى دعواه بعد ظهور قدامه على الاعناق **قضية** ولو برهن احد الورثة
على اقرار الاخر انه برهن من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل لعدم
صحة الابراء عن الاعيان **بزازية** ادعى على ذى اليد وقفاً محدود الى
اخيه ثم ادعى انساناً الملك المطلق على المقتضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق
بخلاف العتق حيث يكون قضا على الناس **قضية** ادعى بعد توجه الحق عليه
وقال بيته حاضرة في المصر بوجوب ثلثة ايام او الى المجلس الثاني ولا
يحكم بحال **بزازية** ولو قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع شمع كما لو قال لا بيته لي ثم اتى

ادعى على امه فقالت انها حرة فصاها منه فهو جائز وان اقامت البيته على انها حرة الاصل واعتقها لمصالح عام اول هو يملكها بطلان لانها تظهريه فساد الدعوى بمعنى نفس الامر وهو حرة الاصل او قضاة المدعى دعواه بعد ظهور قدامه على الاعناق قضية ولو برهن احد الورثة على اقرار الاخر انه برهن من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل لعدم صحة الابراء عن الاعيان بزازية ادعى على ذى اليد وقفاً محدود الى اخيه ثم ادعى انساناً الملك المطلق على المقتضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الناس قضية ادعى بعد توجه الحق عليه وقال بيته حاضرة في المصر بوجوب ثلثة ايام او الى المجلس الثاني ولا يحكم بحال بزازية ولو قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع شمع كما لو قال لا بيته لي ثم اتى

ادعى على امه فقالت انها حرة فصاها منه فهو جائز وان اقامت البيته على انها حرة الاصل واعتقها لمصالح عام اول هو يملكها بطلان لانها تظهريه فساد الدعوى بمعنى نفس الامر وهو حرة الاصل او قضاة المدعى دعواه بعد ظهور قدامه على الاعناق قضية ولو برهن احد الورثة على اقرار الاخر انه برهن من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل لعدم صحة الابراء عن الاعيان بزازية ادعى على ذى اليد وقفاً محدود الى اخيه ثم ادعى انساناً الملك المطلق على المقتضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الناس قضية ادعى بعد توجه الحق عليه وقال بيته حاضرة في المصر بوجوب ثلثة ايام او الى المجلس الثاني ولا يحكم بحال بزازية ولو قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع شمع كما لو قال لا بيته لي ثم اتى

بها وقال المدعى عليه انى بالدفع بيبس لم يدعى ولا تقبل الشهود من لو
اكثر بعد وطعن في الشهود **بزازية** لو باع عقار وابنه وامرته حاطرة
نصف المشتري فيه زماناً ثم ادعى انه ملكه لو لم يكن ملكاً به اتفق مثلاً بخيانة
لا تسع مثل هذا الدعوى وحضوره عند البيع سماعه اياه وترك من رغبة فما
يسع اقراراً منه بانه ملك البائع و **جيز** فانما الفضول ذاباع مال الغير
وصاحب المال حاضراً ولم يكن شيئاً لم يكن سكوته اجازة **مجمع الفتاوى**
ولو قال المدعى عليه لم يكن للمدعى على شئ فقط ثم اقام المدعى انه له على المدعى
عليه كذا اقام المدعى عليه البيته انه قضاه يقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن
بيتي وبينك معاملة في شئ لا يقبل بيته على القضاء و **جيز** اعلم ان الاصل
في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حراً الاصل فقام بيته تقبل بيته
على حرة الاصل فقام بيته الرق والناس حراً بل بيته **جامع الفضولين**
برهن العبد على انه هو في يده بالحرية وذو اليد على انه ودعيه فلان او اجارة
فلان او اعاره فلان عنده يندفع دعوى العبد **بزازية** ظهر المبيع حراً او
قدمات بايعه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فخرج عليه المشتري
غير انما بايع الميت حاضراً يجعل القاضى للميت وصياً فيخرج عليه المشتري ثم وصى
الميت برجوع على بايع الميت و **جيز** بان قضا وغاب القن مقراباً من ثم بين
بانه حراً لا يرجع لمرتهن بدينه على القن و **جيز** قال اشترى فاني عبد ثم ادعى
حرية شمع دعواه سواء كانت اصلية او عارضية ثم ان كان البائع حاضراً
ومعلوم مكانه يرجع باليمن عليه وان كان غائباً غيبة منقطعة يرجع على العبد
والعبد يرجع على البائع وحده **بزازية** اذا برهن العبد على رجل انه غيبة
وحكم له به ثم ادعى اخرا انه ملكه لا تسع القضاء بالعتق يكون قضا على الكفاية

لو باع عقار وابنه وامرته حاطرة نصف المشتري فيه زماناً ثم ادعى انه ملكه لو لم يكن ملكاً به اتفق مثلاً بخيانة لا تسع مثل هذا الدعوى وحضوره عند البيع سماعه اياه وترك من رغبة فما يسع اقراراً منه بانه ملك البائع و جيز فانما الفضول ذاباع مال الغير وصاحب المال حاضراً ولم يكن شيئاً لم يكن سكوته اجازة مجمع الفتاوى ولو قال المدعى عليه لم يكن للمدعى على شئ فقط ثم اقام المدعى انه له على المدعى عليه كذا اقام المدعى عليه البيته انه قضاه يقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيتي وبينك معاملة في شئ لا يقبل بيته على القضاء و جيز اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حراً الاصل فقام بيته تقبل بيته على حرة الاصل فقام بيته الرق والناس حراً بل بيته جامع الفضولين برهن العبد على انه هو في يده بالحرية وذو اليد على انه ودعيه فلان او اجارة فلان او اعاره فلان عنده يندفع دعوى العبد بزازية ظهر المبيع حراً او قدمات بايعه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فخرج عليه المشتري غير انما بايع الميت حاضراً يجعل القاضى للميت وصياً فيخرج عليه المشتري ثم وصى الميت برجوع على بايع الميت و جيز بان قضا وغاب القن مقراباً من ثم بين بانه حراً لا يرجع لمرتهن بدينه على القن و جيز قال اشترى فاني عبد ثم ادعى حرية شمع دعواه سواء كانت اصلية او عارضية ثم ان كان البائع حاضراً ومعلوم مكانه يرجع باليمن عليه وان كان غائباً غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد يرجع على البائع وحده بزازية اذا برهن العبد على رجل انه غيبة وحكم له به ثم ادعى اخرا انه ملكه لا تسع القضاء بالعتق يكون قضا على الكفاية

لو باع عقار وابنه وامرته حاطرة نصف المشتري فيه زماناً ثم ادعى انه ملكه لو لم يكن ملكاً به اتفق مثلاً بخيانة لا تسع مثل هذا الدعوى وحضوره عند البيع سماعه اياه وترك من رغبة فما يسع اقراراً منه بانه ملك البائع و جيز فانما الفضول ذاباع مال الغير وصاحب المال حاضراً ولم يكن شيئاً لم يكن سكوته اجازة مجمع الفتاوى ولو قال المدعى عليه لم يكن للمدعى على شئ فقط ثم اقام المدعى انه له على المدعى عليه كذا اقام المدعى عليه البيته انه قضاه يقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيتي وبينك معاملة في شئ لا يقبل بيته على القضاء و جيز اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حراً الاصل فقام بيته تقبل بيته على حرة الاصل فقام بيته الرق والناس حراً بل بيته جامع الفضولين برهن العبد على انه هو في يده بالحرية وذو اليد على انه ودعيه فلان او اجارة فلان او اعاره فلان عنده يندفع دعوى العبد بزازية ظهر المبيع حراً او قدمات بايعه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فخرج عليه المشتري غير انما بايع الميت حاضراً يجعل القاضى للميت وصياً فيخرج عليه المشتري ثم وصى الميت برجوع على بايع الميت و جيز بان قضا وغاب القن مقراباً من ثم بين بانه حراً لا يرجع لمرتهن بدينه على القن و جيز قال اشترى فاني عبد ثم ادعى حرية شمع دعواه سواء كانت اصلية او عارضية ثم ان كان البائع حاضراً ومعلوم مكانه يرجع باليمن عليه وان كان غائباً غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد يرجع على البائع وحده بزازية اذا برهن العبد على رجل انه غيبة وحكم له به ثم ادعى اخرا انه ملكه لا تسع القضاء بالعتق يكون قضا على الكفاية

لو باع عقار وابنه وامرته حاطرة نصف المشتري فيه زماناً ثم ادعى انه ملكه لو لم يكن ملكاً به اتفق مثلاً بخيانة لا تسع مثل هذا الدعوى وحضوره عند البيع سماعه اياه وترك من رغبة فما يسع اقراراً منه بانه ملك البائع و جيز فانما الفضول ذاباع مال الغير وصاحب المال حاضراً ولم يكن شيئاً لم يكن سكوته اجازة مجمع الفتاوى ولو قال المدعى عليه لم يكن للمدعى على شئ فقط ثم اقام المدعى انه له على المدعى عليه كذا اقام المدعى عليه البيته انه قضاه يقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيتي وبينك معاملة في شئ لا يقبل بيته على القضاء و جيز اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حراً الاصل فقام بيته تقبل بيته على حرة الاصل فقام بيته الرق والناس حراً بل بيته جامع الفضولين برهن العبد على انه هو في يده بالحرية وذو اليد على انه ودعيه فلان او اجارة فلان او اعاره فلان عنده يندفع دعوى العبد بزازية ظهر المبيع حراً او قدمات بايعه ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً فخرج عليه المشتري غير انما بايع الميت حاضراً يجعل القاضى للميت وصياً فيخرج عليه المشتري ثم وصى الميت برجوع على بايع الميت و جيز بان قضا وغاب القن مقراباً من ثم بين بانه حراً لا يرجع لمرتهن بدينه على القن و جيز قال اشترى فاني عبد ثم ادعى حرية شمع دعواه سواء كانت اصلية او عارضية ثم ان كان البائع حاضراً ومعلوم مكانه يرجع باليمن عليه وان كان غائباً غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد يرجع على البائع وحده بزازية اذا برهن العبد على رجل انه غيبة وحكم له به ثم ادعى اخرا انه ملكه لا تسع القضاء بالعتق يكون قضا على الكفاية

بزارية وفي حجة الاصل لا يشترط الدعوى في الاتفاق البتة يشترط
عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما يشترط **خلاصة** رجلان عبدان من رجل
وقبض فلما طلب الثمن قال المشتري انك بعثت لى منك اعنته واقام
البينة او قال انك خلعت وقتلت انك اشتريت العبد فهو حر واقام البينة
تقبل **خواتمه** ادعى بنا فاقترع ثم قال او فنته وبرهن على الايقاع قبل اقراره
لا يقبل **جامع الفصول** اذا اختلف الزوجان سواء كان النكاح قائما
او لم يكن فيمنع البتة فما يصح للرجل كالفسوة والعامة والقبالة
والخفين والمنطقة والرمح والدرع والسيوف القوس والفرس والسلاح
ونحوها كان له اى للزوج المدعى مع يمينه لان الظاهر شاهد فكان في يده
حكما والقول في دعوى لصاحب اليد ظلت فلها اى ما يصح للنساء كالنفقة
والفصل والاسورة والنياب التي تخص بالثأر فهو المرأة مع يمينها او لها
فله يعني اذا صلح للزوجين مثل الفراش والوسادة وآنية البيت **الفصل**
والطشت والذهب الفضة والامثلة والنفقة والنفقة وسائر ما يحتاج اليه الرجل
والنساء فهو للزوج مع يمينه في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله لان المرأة وما في
في يد الزوج فالقول لصاحب اليد وورثة احداهما اى اذا مات احد الزوجين
واختلف وارثه مع الآخر فالصالح للحما للباني منها ان يكون على لان اليد
نابت على لا يثبت في امرها بجهاز منها يعني بجعل ابو يوسف رحمه الله ما يجوز
بمنها في حال الموت والحياة والباقي له اى للزوج مع يمينه لانها تاتي بالجهاز
عادة وكان الظاهر شاهد لها وهي اولى من ظاهريه الزوج ولا معارضة
الباقي من جهاز ما يندفع ان الزوج **شرح مجمع** وذكر خواهر زاده ان الذي مضى لا محالة
ففي هذه الحالة يقضى على الذي مضى والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا

آؤا اختلف الزوجان

مجلس احد الزوابع

لا يلتفت الى الكاره وانما لثا يكون المدعى شئيين مختلفين ويكون
ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على حاضر على كل حال بحيث لا ينفك
عنه ففي هذه الحالة ينتصب لها ضرر خصما عن الغائب يقضى عليها جميعا و
ذكر عامة المشايخ ان السببية شرط فيما اذا كان المدعى شيئا واحدا لا
فيما اذا كان شئيين وهو الاشبه والا قرب الى الفقيه فالاصل ان المدعى
على الغائب اذا كان شرطا لما يدعى على حاضر قبل ينتصب لها ضرر خصما وقبل
ينتصب مطلقا وهو قول بعض المشايخ وقيل لا ينتصب مطلقا وهو قول عامة
المشايخ وقيل ينتصب فيما لا يتضرر به وقيل على حاضر لا على الغائب اقول
هذا الفقيه اذ الحكم على حاضر فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الفرع بدون
الاصل اقول فلا ولي ان ينتصب لها ضرر خصما عن الغائب كل ما يمكن اثباته
حقه على حاضر لا باثبات ذلك على الغائب سواء كان سببا او شرطا اذ الحكم
على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب مع
الخصم عنه بالطريق الاول صيانة للحقوق ورعاية للاصول **جامع الفصول**
ادعى ان فلانا مات ترك ميراثا لا خن وميراثا من ميراثا في قبض
له بالبينة فقال المدعى انك التى تدعى الاث عنها مات قبل فلان الذى
تدعى انه مات اولاً وانام البينة فقد قيل هذا دفع صحيح وقبل فيه صحيح لما مر ان
زمان الموت لا يداخل تحت القضاء فلما ثبت بيينة المدعى عليه موت فلان قبل
موت فلان **فصول عمادى** اذا قال المستأثر فلان ثم ادعى انه وارثه
وبين الجهة تضع لان البناء فى النسب لا يمنع صحة الدعوى **فصول عمادى** وانما
ادعى حرة الاصل يكتفى بالوثيقة بكت شهد وانما حوالا اصل حوالا بدين لم
يجز عليها ولا عليه فيه فظ وقيل الترضى لخرية الام فى دعوى حرة الاصل ليس

مناقب مطهره

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

[illegible]

بشرط صحة الدعوى لا تشرى في ولد المهرور حوا وان كانت له امه **قنية**
 اذ على انه حوالا اصل وعلق حوا وولد على فراش الحرة وام المدعى هذا مقتضى
 فشهد انه حوالا اصل وولد على فراش الحرة ولم يشهد انه علق حوا او
 شهد انه حوالا اصل لم يزد عليه فافتن كثير من مشايخنا بصحة فانه محمد
 رحمه الله ذكر في كتاب لولاء اذا شهد انه حوالا حوا وكفيا به وقيل انه حوا
 اذ العلق بالولد ان كان بعد علق الام كان الولد حوا وان كان قبله لم يكن
 حوا فاذا لم يثبتوا ذلك الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وصحة
 السجل المكتوب فيه **جامع الفصول** ادعى حرة الاصل ولم يذكر اسم الام
 وجد باجوز لانه يجوز ان يكون الانسان حوالا اصل ويكون الام رقيقا بان
 استولد جارية فالولد علق حوا وان لم يكن الام حرة وكذلك قالت امرأة
 برجل تزوجني فاني حرة فزوجها واستولد ما ثم طهرتها كانت امه الغيرة فاما
 الام رقيقه والولد حوالا **فصول عمادي** رجل ادعى ان فلان الغائب لي
 على الغائب الف درهم وان الغائب كان رهنها عنده على الالف المذكور منه
 شهر ودفعها اليه هو قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استقار ما منه فاما
 هو منه واقام البينة على ذلك الذي بيده الدار بزعيم ان الدار دارة اشترى
 منه عند عشرة ايام اقام البينة على ذلك فاما القاضي يقضي ببينة الرهن قال
 ذواليدانا انقض البيع فاما القاضي يقضي ببيعة على الغائب حتى يحضر الغائب
قاضي خان ولو اشترى عبد بخارية وتقا بصا ومشتري الجارية وطى لها
 ثم وجد مشتري العبد برة عيبا فردة بخير ان شاء رجع على المشتري الجارية
 ببيعتهما يوم قبضها وان شاء اخذ الجارية ولا يصح انقصان ان كانت مبرا
 او لا عقرا ان كانت ثيبا لا يشتري بخارية وطى ملك نفسه فلا يلزم العقر ولا

مطلقا ادعى حوالا اصل

المشتري العبد بخارية

النقصان

ولا النقصان **قاضي خان** قابض ثورا ببقرة حامدة فولدت عند
 المشتري وجد الاخر بالثور عيبا فردة يرجع ببيعة البقرة مثل ما باع بغير
 فوجد المشتري عيبا فردة فقال له البائع اذهب وتعهده الى عشرة
 ايام فان برى فلك البعير وان طكك فمن مالي لا يكون رد **قنية** تقا بصا
 بغير ابعير ثم وجد احدهما بمشتراه عيبا ومات والبعير لاخر مريض بخير
 ان شاء اخذ بخصه العيب من البعير الاخر او رجع بخصه العيب من البعير
 الاخر صحيحا وانما خسر لم يضر البعير **قاضي خان** ولو اشترى ثوبا فباعه من غيره لم
 يتق الخصومة بينهما لانه امسكه بعينه من غيره فبطل رجوعه بنقصه فلو
 عليه الثاني فله رد على البائع الاول لو مات القن في يد المشتري ان في
 ثم علم الثاني بعينه يرجع به على باعه وهو على المشتري الاول هو لا يرجع على
 باعه الاول عند ابى حنيفة رحمه الله **جامع الفصول** واذا ادعى قوم على الميت
 دين او ارادوا ان يشتوا ذلك فليس لهم الا بمحض من وارث او وصي
 وليس لهم ان يشتوا على غريم للميت عليه دين وان لم يكن الميت وصي
 الى واحد وكانت رثة صفارا ليس فيهم من يقوم بحجة فينبغي للقاضي
 ان يجعل لهم وصيا يقوم بامرهم فاذا ثبت الغرامة وحقوقهم بمحض من
 هذا الوصى وسائر القاضى ان يامر به بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي
 للقاضي ان يستخلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئا بائنه ما قبضت
 هذا المال ثبت لك من فلان الميت في حياته ولا من احد اياه اليك
 ولا قبض لك قابض باعرك لا ابراهة منه ولا من شئ منه ولا احاكك
 بذلك لا بشئ منه فلان الميت لا ارثنت بذلك لا بشئ منه رهن فاذا حلف
 اخر بالدفع اليه ان بكل لم يحكم له بشئ ولم يؤمر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص

مطلقا ادعى حوالا اصل
 المشتري العبد بخارية

المشتري العبد بخارية

المشتري العبد بخارية

الى احد ولم يخلف وارثا وادعى قوم عليه لا وحقوقا فان القاضي يجعل له وصيا
ثم يدعوهم بيثنا ثم على يد دعوى المحضر من هذا الوصل الذي جعله القاضي فاذا ثبت
لحق خلف المدعى على الوجه الذي رواه القاضي لم يثبت ورثة في بلد آخر واما تركته ههنا
حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا واما الاقاليم البعيدة الذي فيه ورثة المبت
بلد منقطع على هذا البلد جعل له القاضي وصيا واحدا بهم بالتبني عليه لا الغيبة
المنقطعة حيث بمنزلة الموت ان لم يكن البلد منقطعا عن ذلك البلد وادعى
ان يثبتوا حقوقهم عند هذا القاضي يحكم لهم بذلك لم يقبل ذلك منهم الا ان يثب
ان يسمع من شهودهم ويكتب لهم بما يصح عنده من اموالهم الى ذلك القاضي ليع
ادب القاضي للخصم المستحق ولاية الدعوى على البائع ان لم يكن العين في
يده لانه يدعى عليه **فصل في استناده** ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا و
شهد بالبيع عوا في عاثة التروايات ولا تقبل بيثنة اقر ملكا بشرا او ارث
ثم برهن على الملك المطلق لا يقبل **مزارعة** ولو قال بولي ثم قال ملكي بالشرا او
بالارث وبرهن لا تقبل **جامع الفصول** اذا ادعى على رجل انه كفل فلان القاب
بالفرض بنك المال الى الطالب انكر المطلوب نقضا فاقام كفيلا بيثنة
على القضاء والطالب غائب يقبل بيثنة ويجعل الطالب مقضيا عليه بالقضاء على
المطلوب ان كان الطالب غائبا **مستخرج الفصول** البيثنة القائمة لدى البلد على
اقرار المدعى على انه لاقى فيه لي وانما هو لفلان دفع مسوع **قنية** ادعى
الابن في المصر في مكان معين منه ولم يمكنه اثباته فادعى الابن في القرية
لا تسمع **مزارعة** المكاتب اذا ادعى له بمثل الكتابة وكذا الورثة اذا اتفقا سموا
مع الزوج او الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت ونقضاء العدة قبل الموت
يقبل وكذا المدعي بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين والهبة وكذا الخلف

ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا وشهدا
بأنه لا يسمع دعواه

ادعى المكاتب ان يرد له على اقرار المدعى ان
البيثنة القائمة

بعد ادعى بدل الخلع لو برهنست على الطلاق قبل الخلع يقبل **مزارعة** وفي دعوى
المستأجر بيثنة طحضة الاجور والمستأجر وكذا في دعوى الرهن بيثنة
حاضرة الرهن والمهرين جميعا **تأنا خان** رجل ادعى ان ارادة ابنة بهن في اجارة
الغيرة لا تقبل بيثنة الاجور والمستأجر جميعا وكذا في الرهن **قاضي خان** اذا كان
المدعى بيثنا ينفذ نفقه كآرعى فاما حكم فيه بلنا ران شاء حضر بنفسه ان شاء
بعث امينا كذا في الوجيز وذكر القاضي الامام ظهير الدين وهذا انما ينقسم
اذا كان عين المدعى في المصر اذا كان في خارج المصر كيف يقضى القاضي
والمصري طحاوا القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث احدا من اعيان
حتى يسمع الدعوى البيثنة ويقض ثم بعد ذلك يحض قضاء **فصول عمادي**
ادعى رجل انه وارث فلان اخوه وابنة والفاصب المودع مفران بالمال ولكنه
قال لا ادري مات فلان او لم يميت او قال لا ادري مات وارثه ام لا فاقام
البيثنة على الموت والوارثة تقبل وينصب خصما اذا كان المودع والفاصب معا
بالودعة والغصب فاذا انكروا ادعى الملك بنفسه **فصول عمادي** وارثي يد
رجل قال هذه الاركانت ملك والدي فلان من فلان مات وتركها مبرأ الي و
لاحق فلان لا وارث له غيرنا وترك ايضا ثيابا ووداب فتمت الميراث
فصار هذه الاركانت بنفس اليوم ملك بهذا السبب في يده غير خفي
خلاصة المشتري ثرا فاسد يصح خصما لمدعى اذا قبض المبيع قبل القبض
فالخصم هو البائع وحده **فصول عمادي** ورايت في طريقة بعض المشايخ احدوا
اذا اقر بالدين وبعض الورثة غائب وغضب بعض الورثة غاصب خذ جميع الدين
من نصيب المقر بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم او
غضب بعض الورثة فاصب يؤخذ جميع الدين من الوارث **فصول سروشي**

بأنه لا يسمع دعواه

بأنه لا يسمع دعواه

وفي فتاوى رشيد الدين اذا اوجده وسيم نصب نساه من يد المتنازع
 فدعوى المالك على الناصب لا يصح المودع او الناصب في الكا من مفر بالودعة او
 الوض لا ينصب خصما لو ارث المودع والموصوب منه **فصل الستة** والنوم
 لا ينصب خصما للغير ايضا والمودع او الناصب والمديون لا يكون خصما
 للموصي له اذا كان له سرق في يده مفر بالمال لم يثبت فالحصم في ذلك ارثته
 او وصيته لا غير **فصل السبعة** ولو ادعى رجل على اخوانه درهم واقام
 البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى اقرب باستيفاء هذا المال مني واقام
 البينة لا نسع لان طريق البينة اتماعا عرف ان المدعيون يقضون بمناصها
خلاصة ادعت انه تزوجني في رجب سنة ١٠٠٠ او نذ على المهر في تركته فبراهن
 ورثته انه مورثات في صفة تلك السنة لا تقبل لانهم يشنون الموت
 والموت لا يدخل تحت الحكم وينت الكساح والمهر في تركته **جامع الفصولين**
 في يد رجل لم يثبت فادعى دينا على الميت قبل تسريح بينة على من يده المال
 وقيل جعل القاضي خصما عنه ويسمع عليه البينة تظهر ان في اثبات الدين على
 من يده مال الميت اختلاف المشايخ **جامع الفصولين** ادعى عليه ضيعة انها
 ملكه واقام البينة فقال ذواليد ان المدعى اقرب في ذلك بهذه الضيعة
 كانت ملكا لفلان دفعها الي لا رزعا بجهة جارية سمع ادعى ضيعة انها
 ملكة واقام بينة وقضى القاضي سلمها اليه ثم اقام المدعى عليه بينة ان
 المدعى اقرب في هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يد من سمع حاكمية فرفع
قضية وفي الزيادة ادعى عليه شيئا وبرهن المدعى عليه انه استوصبه
 من يده فلان ببرهن ذواليد على اقراره خارج بانه ملكه **بازية** قوطم دعوى
 الملك بناء على الاقرار لا يصح لانه اجاب لا يملك ليس على اطلاق الفتوى على قول

رجل ادعى على اخوانه درهم

الموت لا يدخل تحت الحكم وينت الكساح

دعوى المالك على الناصب لا يصح المودع او الناصب في الكا من مفر بالودعة او

الاكثر وفي المفتى ادعى شيئا وبرهن عليه عند الحكم وحكم به له فقبل قبضه
 برهن المطلوب ان المدعى اقرانه لا دخل فيه ان كان شهيدا واعلى هذا الاقرار
 قبل القضاة لم يملك المدعى بطل شهود المدعى فدعواه ايضا وان كان بعد القضاة
 لا يثبت **بازية** دلت المسائل المذكورة ان دعوى الاقرار في مقام الدفع
 مسوعة فاندفع طريق الاستحقاق لان الدفع للايقان وانظرا لم يكن للدفع و
 الايقان والاقرار ظاهر والاستحقاق اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة قوية
 وعليه استقر فتاوى ائمة خوارزم وتماه ما ذكر في الزخيرة **بازية** اذا
 كان لاجل مال عند اخو يجوز له اخذه منه ولا يجزى الخبر على الدفع اذ ابي ذواليد
 الا برهان للغير ان يخذ من وديعة كانت له يونه عند انسان ثم ليس
 للقاضي ان يجبر المودع على الدفع **جامع الفصولين** قال لغيره اشترت منك
 بهذا العين ثم ادعى انه له بشرا وكبد منه لم يسع **بازية** الاقدام على
 الشراء والاستبهاج الاستبداء والاستبهاج اقرارا بانه لا ملك له فيه لقا
 الروايات **جامع الفصولين** وفي وكالة الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا قام
 بينة واقام ذواليد البينة على اقرار الوكيل انها ليست له وكبد بطلت بينة
 الوكيل في المسئلة تدل على دعوى الاقرار بطريق الدفع مسوعة **خلاصة**
 ذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بانه لا حق له في الدعوى و
 انه ليس ملك له او كانت ملكا له تدفع الدعوى ان لم يقر به الانسان معروفا
 وفي المحيط ادعى ارا او قال مات ابي وتركها ميراثا بيني وبين اخي وان
 اخي اقرب بجبههالي وصدفها في اقرارا حكمي السلام انه يصح دعواه
 والصحيح انه لا يصح لان دعوى الملك بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق وفي
 انه لا يقبل ولاحق في انه يقبل على قول من جعل الاقرار بملكه وانه مختلف قد

رجل ادعى على اخوانه درهم

الموت لا يدخل تحت الحكم وينت الكساح

دعوى المالك على الناصب لا يصح المودع او الناصب في الكا من مفر بالودعة او

استدل بمسائل فكر محمد رحمه الله تعالى بان تمليك فان الاقرار برتبة
 بالرد ولو لم يكن تمليكاً بل اخبأ بالما بطلان **روى** **من** اذا ادعى على
 رجل انه كفيلاً من فلان بما بذوب عليه له فادعى عليه كفاً له وانكر
 الحق فاقام المدعي البيعة انه ذاب على فلان كذا فانه يقضي بها في حق الكفيل
 لها ضرر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يثبت في الكفيل
مخرج الفصل رجل اراد ان يثبت دية على غائب فليجده ان كفيلاً
 للمدعي على فلان الغائب فيجوز المدعي كفاً له في المجلس ثم يدعي المال الذي
 يريد اثباته على الغائب فيقيم المدعي بيعة بذلك بينه وبين المدعي **غيبه** وذكر
 في اجناس الناطق اذا قضى على المدعي عليه بيعة وهو حاضر فغائب المقضي
 عليه له مال عند الناس لا يدفع القاضى الى المقضي له حتى يحضر الغائب الا في
 نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين **فصل** **سنة** وفي ذكر في
 فخر الاسلام البردوتى لو ان رجلاً جاء الى القاضي وقال انه هذه الدابة
 ودية عنه سرقه غائب المالك لم يترك النفقة فزني بالانفاق عليها
 لا يرجع بالنفقة عليه وقال التقطت هذه الدابة وردت هذا الايقون
 مسيرة سفر المالك غائب طلب منه ان يقضي بالنفقة حتى يرجع على المالك
 فان القاضي سأل منه البيعة فان اقامها قضى بالبيعة على الغائب فاذا حضر
 يرجع عليه كذا امرأة جازت الى القاضي وقالت ان زوجي غائب فطلبت منه
 ان يفرض لها النفقة فان القاضي يكلفها اقامة البيعة على النكاح وعلى ان تزوج
 مالا ودية عنه حاضر فان اقام البيعة فرض لها النفقة **فصل** **سنة**
 وكذلك عبد في يد رجل جاء وادعى ملكه شتره من فلان الغائب اقام البيعة
 يقضي بالملك للحاضر وبالشتر على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر لا يثبت في النكاح

اذا ادعى على كفيلاً من فلان بما بذوب عليه

يقول ان هذه الدابة وردت في هذه النفقة

مجلس رجل ادعى ملكه شتره من فلان

وكذلك لو ان رجلاً قال اني بعت هذه البيعة من فلان غائب قبل ان يقبض
 البيعة وقبل ان ينفذ الثمن غيبة منقطعة وطلب القاضي ان يبيعه حتى
 يستوفي ثمنه فان القاضي يأمره باقامة البيعة فان اقام يقضي ببيع البيعة
 وفي الثمن الى المدعي **فصل** **سنة** ولخصم اثبات النسب من الوارث الوصي
 او من لم يثبت عليه دين او عنه دية او من له على الميت دين او الموصل له
خلاصة باع ارضاً وتسلمها الى المشتري وتصرف المشتري مدة زرعها وبناء
 واجارة وهو ساكن ثم ادعى بها رانها ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضراً وقت
 البيع التميم ساكناً وقت تصرف المشتري قبل ان يخلو بمصرف فيها ولكن كان
 ساكناً وقت البيع والتبسم قال لا يسقط دعوى رانها بهذا القدر لان الفصول اذا
 باع مال غيره وصاحب المال حاضر ساكن لم يكن سكوته اجازة في بيع مثله بخلاف ما
 اختار المتأخرون فيها اذا باع وتسلم وولده او زوجته ساكنة يسقط بهذا
 القدر دعواه ما وزاد محمد في هذه المسئلة وبعض فادى في شرح الكنت الدوس مثله
 قال في الاختيار اتفق مشايخنا على انه لا تسمع مثل هذه الدعوى لان حضوره وقت البيع
 وترك المنازعة اقراراً منه انه ملك البائع وجعل في هذه الحالة كاضاع بالافرا قطعاً
 لا طبعاً الفاسدة وسد باب النزويرو هذا اصح مما قاله محمد من ان المفتي ينظر في
 ذلك ان كان في رايه لا تسمع هذه الدعوى اقل من ذلك كان حسناً وان لم يكن راي
 المفتي ببيعها ان لم يكن السلطان استثنى سماعها عند التقليد ولو ترك المدعي
 دعواه ثلاثة وثلاثين سنة تبطل دعواه ولا تسمع بعد ما حتى لا يجوز حكم القاضي
 بما عنه القاطن المتقدمين الا ابتداءه اغداً واحداً ان يكون غائباً وان في ان يكون
 صبيّاً او مجنوناً لم يبلغ او لم يعف فيها والثالث ان يكون المدعي عليه اميراً
 جابراً ظالماً وقال بعض المتأخرون ولو تركها ثلاثين سنة لا تسمع بعد الا باحد

اذا ادعى على كفيلاً من فلان بما بذوب عليه

اذا ادعى على كفيلاً من فلان بما بذوب عليه

اذا ادعى على كفيلاً من فلان بما بذوب عليه

الا عذار الشاة المذكورة غير الصبا وقال بعضهم لو ترك سنة وثلاثين سنة
 لا تمنع بعد الا باحد الا عذار الشاة المذكورة هكذا ذكر في الفتاوى كمن قبل
 الاختلاف بينهم في حقيقة لان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث
 سنين في الاراضى الوقوفة والسنة واجتنب ابقا الى الاتفاق والمهمة وفي
 الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في اراضى الاملاك اما في
 الوقف فليست حتى انقضى منتهى فبما فوق الثلاث وهذه الكجوز اجازتها
 الى ما فوقها خوفا منه واما الاراضى الاميرية فلهذه العلة ايضا لكن اقل المتأخرين
 بذلك فيما بعد ثلثين سنة في كلها كونها اوسطا لروايات الثلاث وخيرها
 اوسطها ويكون كلها مستوية في ملكه تعالى وذكر في بعض الفتاوى من رجل
 في ملكه مائة واربعمائة ولم يبيعه ثم اراد البيع لغيره لانه محتمل ان يباعه منه او
 وجهه وهذا المبيعة او بعد زمان تصرفه الى ثلاثين سنة مما لم يقدرك
 على المنع حاصي ومن له دار او صنعة او ربح يد رجل لم يخاصمه وهو في
 المصر او في القرية ثلاث سنين فقد بطل حقه **حجبت** رايه ببيع ارضه او دار
 فصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه ولو ترك دعواه
 ثلاث سنين بغير بطلان على قول من يبطل بطل القضا لانه **مجهول**
 من له دعوى في دار في يد رجل لم يخاصمه ثلاث سنين بطل دعواه **واقف**
حاصي وان وقع الدعوى في عين غائب يد ربي مكانه بان ادعى رجل على
 رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري ان قام او ملك او بين كجسرم
 الصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينة مقبولة وان لم يبين القيمة اشارة
 عامة الكتب منها مسموعة وان ادعى دينا اثنا جاء على رجل هل يشترط بيان
 الوزن اختلاف فيه الصحيح انه يشترط وان ادعى دينا اربعة اوسق فجل

من ترك دارا او ربحا او صنعة في يد رجل
 رايه ببيع ارضه او دارا فصرف فيها المشتري

ان وقع الدعوى في عين غائب يد ربي مكانه

لابد ان يذكر الوزن او الصغر والكبر والحلاوة والخوضه ثم يومر بالاخص **فنية**
 انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والخصم الموصى له ومديون الميت والوارث
 والذي على الميت ومن خصم في قول الخصم قال بعض المشايخ لا يكون خصما
 فان اقام البينة على واحد من هؤلاء ان الميت وصى اليه بنظر ان كان المدعى عدلا
 مرضى السيرة مهتبا في التجارة بقبضه وان عرف بالفسق والفساد لا يقبض
 وان عرف منه بضعف الراي وقد اهداية في التصرف بقبضه بوصايته ويضم
 مشرفا مينا **فصل** ولو ادعى ولانا ان هذا البرجل اخذ منه الف واقام
 البينة ثم المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلان بن فلان
 وكيل المدعى عليه اخذ منه المال فان ذلك بطل لانه دعوى المدعى الاول فكيف
 للبينة لانه لما اقر بقبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذية على
 عين الاخذ الذي ادعاه على وكيله فاضى خا **المسألة الثانية** **حجبت** رايه ببيع ارضه او دارا
 المأذون بكلف كالبايع وكذا العبد لانه جرح كلف بغير اذن المولى وكذا
 المكاتب جل ادعى على صبي مالا فاعترف قال بعض المشايخ لا يكلف لانه لا
 عليه وانما يلزمه المال انما بالبينة او بالاقرار وذكر الفقهاء بواليت كلف
 في قول علمائنا رحمهم الله قال به ماخذ العبد الجرح كالمأذون في انه يكلف بعد
 بعد انكاره ان كان الدين واجبا عليه بالاستهلاك ببيع فيه ان ادعى عليه
 دين لا يؤخذ به الا بعد العلق **برازية** سمعت امرأة من زوجها لفظ
 الكفر فلما ان كلفه طالب زوجها بالمرافعة ولكن يقول لا شيء ل فانها اقر
 بذلك لا بينة لي على اقرارها فله ان يكلفها **خاتمة** ادعى على اخوانه وطى جارة
 وجبت منه وادعى النقصان بهذا السبب انكر من هذا الدخول فله ان يكلفه
 ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تغزير المدعى فلو اقام المدعى بينة

من ترك دارا او ربحا او صنعة في يد رجل
 رايه ببيع ارضه او دارا فصرف فيها المشتري

فله قيمة النقص **قريب** نقل الزاهد عن القاضي عبد الجبار وروى
 الظاهر قال المدعي شهودا لما غيب طلب يمين المدعي عليه فقال له القاضي
 ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع منها وترهم فقال فليكن ثم حلف
 المدعي عليه ثم اقام المدعي بعد ذلك بيعة تسمع منها وترهم **قريب** ولو اقام
 المدعي البيعة بعد ما حلف المدعي عليه تقبل وكذا لو قال المدعي للمدعي عليه
 احلف وانت برئ فحلف ثم اقام مواليعة تقبل اما اذا قال المدعي
 لا بيعة لي فحلف المدعي عليه ثم اتى بالبيعة تقبل في رواية الحسن بن ابى
 حنيفة رحمه الله وعن محمد رحمه الله لا تقبل للشافعي وسوالا **قريب** ولو
 قال ليس فحلف المدعي عليه بيعة حاضرة ثم اتى بيعة تقبل في الرواية
 كلها ولو قال انت اهد لاشهادي على هذا او قال اشهد على الزور
 او قال ليست شهادة ثم شهد تقبل **قريب** انه المدعي اذا اخلف
 المدعي عليه قال انه حلفني عند قاض فلان على هذه الدعوى او ابرأني
 عن هذا مال تسمع لو اقام البيعة تقبل وان لم تكن له بيعة وارا
 ان يحلفه عند الخصاف فحلف المدعي **قريب** انه ولو قال لا بيعة لي وحلف
 ثم برهن تقبل عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا تقبل للشافعي وسوالا
قريب ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا
 المتولي في مال الوقف **قريب** انه **قريب** ولو ادعى على رجل ان عبده الصغير
 اتلف عليه شئ واراوان يحلف المولى كيف يستخلف بانه العقيم لم
 تعلم ان عبدا هذا استهلك كذا او بانه ليس عليك من هذا الوجه
 الذي ادعى **قريب** انه ولو كان عليه دين فانكر فحلف بانه ليس له على شئ وركب
 لسانا لا تشيأ بحيث لا يسمع لم يكن ذلك مستثنا ولو حلف واصتا

مطلقا اقام البيعة فحلف يقبل

اذا اخلف المدعي عليه قال انه حلفني
 او قال لا بيعة لي وحلف ثم برهن تقبل

باصبغة في كذا الى رجل غير المدعي بانه ما له على شئ لم يكن حاشا ويكفي
 حاشا قضاء حتى لو كانت بيعة الطلاق يقع الطلاق قضاء **قريب** انه المدعي
 عليه اذا كان اخر من يطلب المدعي عليه فانه يحلف في صورة التحليف
 يقول عليك عهدا ودينان ان كان كذا فاذا اولى برأسه يصير خالفا
 رجل ادعى على عبد محجورا ما لا يستهلك قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذبح
 بالعبد الى باب القاضي فغير اذن المولى لما فيه من سهل العبد عن خدمة المولى في
 تلك الاعمال ولكن لو وجدته فحلف القاضي كانه له ان يحلفه **قريب** انه رجل ادعى
 على ميت يثا واحضروا ثما واحدا فانكر فاستخلف على العلم فحلف
 ثم اراد ان يحلف ارثا آخر فحلف كانه له ذلك لان الناس يتفاوتون
 في اليمين ورب العلم الاول يدين الميت ويعلم الثاني **قريب** انه رجل ادعى على
 دينا وقدم الوصي الى القاضي فحلف الوصي طلب المدعي من القاضي يمين
 الوصي لا يحلفه القاضي لانه فائدة التحليف هو النكول **قريب** انه رجل ادعى على
 امرأة مخذرة او مرضية مملوكا وطلبت يمين المدعي عليه ذكر الخصاف ان القاضي
 يبعث ايمنا او ايمينين ومعه شاهد حتى يستخلف المدعي عليه ذكر في المنقذ
 خلا فالابي يوسف يبعث ايمنا يحلفه وقال ابو حنيفة لا يبعث يفوض
 ذلك الى امي القاضي فلو ان القاضي بعث ايمنا يحلف في اليمين فقال
 حلفت لا يقبل قوله الا بال **قريب** انه **قريب** استصنع رجلا في شئ ثم اخلف
 في المصنوع فقال المصنوع لم تصنع كما امرتك وقال الصانع فقلت قالو
 لا يمين لاحد سماعي الا **قريب** انه ولو ان القاضي حلف المدعي عليه سكت
 وكلمة القاضي سكت ولم يحث شئ فان القاضي يامر المدعي حتى يأخذ
 منه كفيلا ثم ياتى حاله اهل ان ينفعه من الكلام والسمع فان سأل وظهر

يسن آفة اعاده الى المجلس عرض عليه يمين ثلاثا ثم يقضى ولو ان
القاضي عرض اليه يمين على المدعى ثلاث مرات فبقي ان يكلف فقضى عليه
بالكول ثم قال انما احلف لا يلتفت اليه لا يبطل قضاء القاضي **غيبه** رجل
احد رجلا ان يشتري له جارية فاشترى الوكيل جارية شرابا صحيحا ثم وجد
الوكيل الجارية عيبا فاراد ان يرد بها على البائع وموكله غائب فقال
البائع انموكلتك عن من هذا العيب اراد يمين الوكيل على رض الموكل
لم يكن ليمينه قاضي **ان** **المتعلقة بالشهادة** لا تقبل شهادة ستة عشر
العبد المدبر والمكاتب وام الولد والمجود في القذف والشريك في حرفة
شريكه في المعاوض الذي يجزئ نفسه نفعا او يدفع عنها مضرة والتي
تقوم على النفي وشهادة البهائم تدعى كل واحد من الرجلين على
صاحبه بطلا وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لآذونه
ومكاتبه وشهادة الاعمى وشهادة الخنثى المشكل مع رجل وامرأة
ولو مع ارجل والمرأة تقبل بالشهادة التي ردت بعلته ثم زالت الا
في اربعة مواضع عذرته شهادة ثم عتق كافر اسلم اعمى ابصر رت
شهادته ثم بلغ واعاد الاداء تقبل **زانية** وينبغي للناس ان يمتسوا
الهلال في التاسع عشر من شعبان فان راو صاموا وان
غم عليهم اكلوا واحدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا ومن راى
هلال رمضان وحده صام عملا بالروية ولم يقبل الا امام شهادته وان
كان بالسماء علة قبل الامام شهادته الواحد العدل في روية الهلال رجلا
كان وامرأة حوا كان او عبد الان البني عليه الفلانة قبل شهادته الاعوان
برؤية الهلال فان لم يكن بالسماء علة لم يقبل الشهادة حتى يبره جمع كثير يقع

مطل المتعلقة بالشهادات

مطل في النفي تقوم على النفي

مطل في النفي تقوم على النفي

مطل من راى الهلال افطر وحده لم يقبل

العلم غيرهم ومن راى هلال الفطر وحده لم يفطر واذا بالسماء علة لم يقبل
الابشهاد جماعة يقع العلم بخبرهم لان خبر القليل يكون مخالفا للجماعة **نازع**
ولو شهد شاهدان عند قاضي مصر كذا شهد عنده برؤية الهلال ليلة كذا و
قضى القاضي شهادتهما لان مقتضى قاضي قضاء القاضي حجة ولو شهد واحد على شهادته
واحد على هلال رمضان يقبل في نوازل الصوم عن ان حنيفة رحمه شهادة
الواحد مقبولة على رمضان في علة وفي غير علة وعلى سؤال يقبل شهادة رجلين
او رجل امرأتان في علة وفي غير علة ويشترط العدالة والحرية ونفط الشهادة
ولا تشترط الدعوى **خ** **انه** راى هلال الصوم في الرستاق ليس له حاكم فان كان
ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان
بالسماء علة وصاموا ثلثين برؤية الواحد لا يفطرون وان كان بشهادته
اثنين افطروا في الاصح وان لم يروا هلال الفطر **زانية** اذا شهد الشهود
على هلال رمضان اليوم التاسع والعشرين انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم
يوم ان كانوا في هذه المصير ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا حجة ومكانة نوا
حقا عليهم ان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانقاذ الهمة **قاضي**
وان جاء الواحد من خارج المصر وشهد برؤية الهلال روبران تقبل شهادته
واشار اليه الاصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع **قاضي**
ولا تقبل على الوكالة بشهادة ابوي الوكيل واولاده وامرأته ولا ابوي الموكل
ولا ابوي الموكل في اولاده ونسائه **خ** **انه** الاصل في الشهادة فاذا غم على القاض
هلال رمضان وهلال سؤال اكلوا ثلثين يوما ثم صاموا وافطروا ولو
كانت السماء مصيبة لا يجب الصوم الا برؤية الهلال وكذا كرهت من محمد
لو صام اهل مصر ثلاثين يوما للروية فصام اهل مصر ثمانية وعشرين يوما للروية

مطل من راى الهلال افطر وحده لم يقبل

مطل من راى الهلال افطر وحده لم يقبل

فعل سؤلاً بقضاء يوم آخر الا اذا كان بين البلدين مسافة بعيدة بحيث
تختلف فيها المطالع لم يلزم احدهما الآخر ولو صاموا رمضان فاذا سو
ثمانية وعشرون يوماً ان عدوا اثلاثين يوماً برؤية الهلال قضوا يوماً وان
عدوا بغير الرؤية قضوا يومين وقيل شهادة الواحد ثقة رجلاً وامراً
او عبداً او محمداً في قذف رؤية هلال رمضان كانت السماء متغيرة
ويشغل ان يفسر جهة الرؤية فان احتمل انفراد برؤية قبل الافلا واذا
كانت مصححة لا تقبل حتى يخبرهم جماعة يقع العلم بخبرهم ثم قيل تقبل شهادة
اهل مكة وابو يوسف حماد قد روى بعد القيامة خمسون رجلاً وان
جاء واحد من خارج المصر ومن اهل الامكنة كالفسد كالمسارعة تقبل
شهادته ولا تقبل على هلال الفطر والاضحى الا شهادة صوبين او رجلين
ان كانت السماء متغيرة ومن ابصر هلال رمضان وحده فرد الايام
شهادته صام وان افطر فصرف لا كفارة عليه لو اكمل هذا الرجل ثلثين
يوماً بفطر الامام احيى طاب **وجيز** ويقبل خبر الفاسق على رؤية هلال
رمضان لان هذا امر من امور الدين وليس بشهادة **واقعا حسبي**
ولو صام يوم الشك بينه التطوع فلا بأس عند ابي حنيفة وعنده ابي
يوسف رحمه الله واكثر المتأخرين قالوا لا يكره سواء كان يصوم قبل
هذا اليوم او لا يصوم وان تبين انه من رمضان جازعنه وان تبين
انه من شعبان كان متطوعاً والافضل ان يتأخر انصاف النهار ان لم
يعلم قال بعضهم لافضل ان يصوم وقال بعضهم لافضل ان يفطر **خبر**
اهل مكة راو هلال رمضان فصاموا تسعاً وعشرين يوماً فشاهد جماعة
في التاسع والعشرين ان اهل مكة راوا الهلال في بلد كذا قبلكم يوم فضا



وهذا اليوم يوم الثلاثاء من رمضان ولم يروا الهلال في تلك الليلة
والسما مصححة بين الفطر عند اول ترك التراويح في هذه الليلة لان هذه
الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادتهم وانما حكموا برؤية غيرهم
قاضي خان اختار الفضل في الشهادة اذا فسر وقال انقشع الغيم والبصر
الهلال يقبل بالاعتقاف فلا يقبل الطيوي لم يشترط العدالة قال
شمس الائمة الحلواني اراد بالشهود فطال لمنهيب اشتراط العدالة
اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد به في مسئلة حكايا كان
او عبداً كان او انش من الحارثية المخدرة يخرج ويشهد بغير اذن مولاه
بزازيه لا بأس بالاعتماد على قول المنجيين في هلال رمضان والعبد وعن
ابن مقاتل انه كان يسمع ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة
منهم قال شمس الائمة الخراساني قول من قال انه يرجع الى اهل الحجاز
عند الاشتباه بعيد فانه عزم قال في كاشفا او عرافا وصدقه فيما يقرر
فقد كفر بما انزل على محمد وفي التهذيب على من ذهب اليه في رجوعه لا يجوز
تقليد النجم في حب لاني الصوم ولا في الافطار وقال شمس الائمة الحلواني
الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول
المنجيين **قفيه** الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند الفاضل في السماء
متغيرة وقيل القاض شهادته وامر الناس بالصوم فلما انما اثلاثين يوماً
تم عليهم سأل قال ابو حنيفة وابو يوسف حماد انه يصومون من الغد
وان كان يوم الاثنين لا يفطرون وقال محمد رحمه الله يفطرون
وقال شمس الائمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا راو سأل سأل
والسما مصححة واما اذا كانت متغيرة فانهم يفطرون بخلاف هذا اذا

شهد على ملال رمضان شاهدان والسماء متغمة بفطرون من
 الغد بالانفاق وان كانت مصيحة فكذلك يفطرون واليه شارتي
 القدر في المشتق هكذا فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن الزخيرة
 والناظر خاتمة البرازية شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة و
 في التجربة اذا كانوا عدولا في دينهم تفقت ملازمهم واختلفت ذلك
 شهادة اهل الذمة على المسلمين بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا
 من اهل دار واحد وان كانوا من دارين مختلفين كالروم والترك
 لا تقبل وعن ابي يوسف رحمه الله قال لا اجيز شهادة اليهود والنصارى
 وغيرهما من اهل الذمة اذا سكر او اذا شهد شاهدان من اهل
 الكفر على شهادة شاهد من اهل الاسلام على قضاء وقاض
 قضاء المسلمين كافر على كاتقيل من اختلاف ما لو شهد اهل كافر عمار
 فانه تقبل شهادتهما وتطير هذا قال محمد رحمه الله كافر مات ووصى الى
 رجل من قومه كافر ان يدين على الميت فانه القاض يقبل شهادتهما
 وفي النظرية وان كان الوصي مسلما وله عبد كافر اذن له بالبيع الشرع
 عليه شاهدان كافران بشر او ببيع جازت شهادتهما عليه لو كان
 المولى كافرا والعبد المأذون مسلما لا تقبل شهادة الكافر ولو ان الكافر
 وكل مسلما بشر او ببيع لم يجز على الوكيل من البيعة الا مسلمان ولو ان
 مسلما وكل كافر ابدك اجيزت على الوكيل الشهود من الكفرة الزخيرة
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله اذا وكل النصراني مسلما ان يبيع
 له ثوبا فشهد عليه نصرانيا ببيع يتوكل ذلك حاز وكذا ان اشترى نظيره
 نصراني ثوبا وترك له درهم فباعه نصراني فادعى كل واحد منهما الف درهم

شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة

واقام كل واحد منهما شاهدين نصرانيين فان الالف كلها للمسلم منها
 في قولنا محمد وزفر رحمهم الله وقال ابو يوسف رحمه الله لالف بينهما نصفان
 اذا ادعى مسلم على كافر مالا او ادعى ضمان مسلم عنه واقام بيعة من اهل الكفر
 باصالة وبوكالة المسلم عنه فان المالك ثبت في حق الكفيل ولو ان مسلما
 كفيل لكافر عن كافر باللف درهم فقال الكافر ان الذي عليه الاصل لم امرأته
 ان يضمن عن كافر المسلم بشايد من اهل الكفر انه قد امره بالضمان
 واولي المطالب انه قد استوفى منه المال كانه ان يرجع عليه **تاما** خان المولى
 يهودي من الغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصراني لم يقبل فان كان الغريم
 نصرانيا تقبل فان حضر بعد ذلك غريبا مسلما اخذ بذلك وكالة **مختصة**
 ولا يجوز شهادة ذميين على وكيل المسلم مسلما او ذميا في قبض دين من
 مسلم او ذميا **تاما** خان الوكالة ذكرتمش الا ان شهادة ان قاضيا قضى على
 هذا باللف رسم وقاض الكوفة لا تقبل لانه القضا على عقد من العقود
 والشهادة بالعقد بلا ذكر العاقد لا تقبل لانه مجهول فلا بد من سمية القاض
 ونسبته وليس يخص القضا بل الحكم في الالف عيل واحد لانه لا يقبل بلا سند
 الى معلوم معرف في الزخيرة ادعى ارايقا لشترتها من وصيك في صغر
 ولم يذكر اسم الوصي لم ينسب به خالف في قبوله وكذا لو ذكر الوافي
 التبريم الى المتولى ولم يسموا الوافي والمتولى في الشراط ذكر اسم القائل
 في دعوى الففل اختلاف ادلة الكتب متعارضة قال محمد رحمه الله ادعى ان
 القاض قد شهوده في قذف برهن ولم يذكر اسم القاض لا تقبل بدون سمية
 القاض في الزيادة ادعى ان قاضيا حكم بكونه دارث الميت برهن
 ولم يذكر اسم الوصي تقبل في الاصل ادعى انه في يد رجل نهالة برهن ان قاضيا

حكم انما له صح ولم يشترط قضيتا القاضي لم يفي المتفق ادعى ارا اشتراها
 وبرهن ولم يسم الشهود ولا المدعى اسم لو قيل تقبل ولا تملك على عدم
 اشتراط ذكر الاسم عند الدعوى الشهادة فليثبت عند الفتوى **بزازية**
 وفي ادب القاضي كثر وصايا الاصل لو شهد اربعة نفر شهد اثنان منهم
 ان لا يثبت على الميت وشهد على الميت الف رسم حاز عند ابى حنيفة وعنده
 لانه لا شركة بينهم في الدين وعند ابى يوسف لا يجوز لانهم لا يشتركون في قسمة
 الدين وروى بشر بن الوليد وصايا الاصل لو شهد رجلان لرجلين بدين
 على الميت وشهد صاحب الدين للشاهدين لهما على الميت هذه الشهادة باطلة
 وعن ابى حنيفة فيه وايتان ولو شهد رجلان لرجلين بوصية الثلث وشهد
 المشهود لهما لثا هدين بوصية الثلث وبعيد بعينه لم تجز شهادتهما ولو
 شهد هذان لثنتين انه اوصى لثا هدين بهذه الامة فشهادتهما جائزة وفي
 المبرد اذا كانت الوصية في نفس واحد لم تجز شهادتهما في جنبين جائز
 واشتركا فيه **محيط** برهن انه ابرأ من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا
 انه اقر بالمال بعد ابرأ فلو قال المدعى عليه برأني وقبيلت لابرأ وقال
 صدقة فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار او لم يقبله بفتح الدفع لا احتمال
 الرد والابرأ يرد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قوله اذا لم يرد بالرد
 بعد قبوله **جامع الفصول** ولو عزل القاضي عن القضاة ثم قال كنت قضيت
 بهذا اعل من انك لا تقبل قوله في ذلك لانه اخبر بما لا يمكن استينافه في
 قول ملزم وهو بعد الالتماس لغيره من الترافع فلا يكون قوله ملزما فان شهد به
 مع آخر لا تقبل شهادته في ذلك لانه يشهد على قول نفسه لا شهادة الانسان
 فيما يجز به من فعل نفسه فلا يثبت من ان يشهد على قضاءه شاهدان سواء كان المولى

الاثنان
 لو شهد اربعة نفر شهد اثنان منهم ان لا يثبت على
 الميت دين الف درهم وشهد الاثنان لثا هدين
 والاثنين على الميت الف درهم حاز عند ابى حنيفة
 ومحمد لانه لا شركة بينهم في الدين وعند ابى يوسف
 لا يجوز لانهم لا يشتركون في قسمة الدين
 نسخة صحيحة

برهن انه ابرأ من هذه الدعوى

محيط القاضي في ما كان من قبيل
 لو عزل القاضي عن القضاة ثم قال كنت قضيت
 بهذا اعل من انك لا تقبل قوله في ذلك لانه اخبر بما لا يمكن استينافه في
 قول ملزم وهو بعد الالتماس لغيره من الترافع فلا يكون قوله ملزما فان شهد به
 مع آخر لا تقبل شهادته في ذلك لانه يشهد على قول نفسه لا شهادة الانسان
 فيما يجز به من فعل نفسه فلا يثبت من ان يشهد على قضاءه شاهدان سواء كان المولى

بعده من امضاء في شرح المبسوط للسرخسي في كتاب ادب القاضي
 ولا يقبل قول القاضي المعزول بحق الابينة لا على امره لا يمكن استينافه
 للحال لو ادعى رجل على القاضي المعزول انه قتل ابنه فلانا ظمنا واخذ من
 ما لا يغير حق ودفعه الى سدا وقال المعزول انما قضيت ببينة او باقرار
 بختم فالقول بلا يمين ولا ضمان عليه نهما انقضا انه فعل وسوقا قضيا
 كالنائب لمعانة **محيط السرخسي** وعن ابو برزخ رده لهما حكم في حادثة لا يجوز
 حاكم اخوان يقبله في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا **فصول** في فصل
 برهن على ملكية لهما وحكم على المشتري واعطى لهما كم للمشتري سجلا
 يرجع به على بائعه فباع البايع الى المشتري وقال كم مدة غاب لهما عند
 فقال منذ نصف عام فبرهن على انهما في ملكه منذ سنتين لا
 تندفع لانه تاريخ الغيبة **بزازية** في كتاب الدعوى في الاستحقاق برهن
 لهما على ان لهما منذ سنتين وبرهن ذوا اليد انه بيده منذ ثلث سنين
 فهو لهما راجع لكن ذاليد لم يبرهن على الملك عن ابى حنيفة انه لذى اليد
قضية نقل عن المحيط انه يثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهدين
 سببه من غير حاجة الى ان يقولامات وعليه من شهد اعل رجل انه
 جرحه لم يزل صاحب فراشه حتى مات بحكم به ان لم يشهد والانه
 مات من جراحة لانه لا علم لهم به **بزازية** توضيحه انه لا طريق لنا الى حقيقة
 معرفة كون الميت من الضربة وما لا طريق لنا الى معرفة لاسم عليه حكم
 وانما ناس على الظاهر والموت وبرهن انه يضربه ويكونه صاحب فراشه
 بعده حتى لا يثبت للقاضي ان يشهد الشهود مات من كذا ثم لا في العلم
 ولا في الخط لانه لا طريق لهم الى معرفة ذلك لو شهد وايد كذا نوافد شهدوا

محيط القاضي في ما كان من قبيل
 لو عزل القاضي عن القضاة ثم قال كنت قضيت
 بهذا اعل من انك لا تقبل قوله في ذلك لانه اخبر بما لا يمكن استينافه في
 قول ملزم وهو بعد الالتماس لغيره من الترافع فلا يكون قوله ملزما فان شهد به
 مع آخر لا تقبل شهادته في ذلك لانه يشهد على قول نفسه لا شهادة الانسان
 فيما يجز به من فعل نفسه فلا يثبت من ان يشهد على قضاءه شاهدان سواء كان المولى

من رده القاضي في حادثة لا يجوز
 محط برهن على ملكية لهما

برهن على ان لهما منذ سنتين وبرهن ذوا اليد انه بيده منذ ثلث سنين
 فهو لهما راجع لكن ذاليد لم يبرهن على الملك عن ابى حنيفة انه لذى اليد

في الشهادة على القبل بما لم يعلم القاضي نعم فيه كذا في كيف يحل على الكذب
 بالسؤال على ذلك لكنهم ان شهدوا انهم لم يثبتوا من ذلك لم يثبتوا
 وجازت اذا كانوا اعدوا ولا منهم اعتمدوا في ذلك ليدلوا على ما
مبسوط **الخمس** شهادة اهل السجدة فيما يقع فيه لا يقبل وكذا شهادة
 الصبي فيما يقع بينهم الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع لهما
 لا تقبل وان مسبت الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجدة والبالغ لا لعب
 الصبيان والرجال لا يحضرون النساء والشرع شرع لذلك طريقا
 آخر وسواء امتنع عن حضور الملاعبة عما يستحق به الدخول في السجدة ومنع
 النساء عن المحامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير مضافا اليهم لا اللفظ
بزازيه امرأة ماتت فجاء رجل ادعى ميراثا وقال كانت في نكاحي
 الى يوم موتها فقال زوجها انك قلت انك ادين مردة زن من بردى
 ميراث بودي انتسوا بالبيته فيل يكون دفعا ويكون قوله اكر ابن مرد
 زن من بودي اقرارا انها ليست امرأة ولا يكون دفعا ولا يكون
 هذا اللفظ اقرارا انها ليست امرأة **مخرج الفصول** اذا شهد على امرأة
 وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفونها فقالوا لا لا تقبل شهادتهم
 ولو قالوا نحن لا نعرفها على امرأة اسمها كذا ولكن لا نذكرى ان هذه امرأة
 هل من يعرفها ام لا صحت شهادتهم على المستماة وكان على المدعي اقامة البيعة
 بان هذه التي سمعوا واسمها بخلاف الاول لان الاول اقرار بالجهالة
 فيبطل شهادتهم **مخرج الفصول** اذا اقرت امرأة من خلف الحجاب
 شهدها اثنا انهما فلانة بنت فلان لا يجوز لمن يسمع ذراعا ان يشهد
 عليها الا اذا راى شخصها حال اقرت ولا يشترط رؤيته وجهها **الفصول**

مطلوبه اهل السجدة فيما يقع فيه لا تقبل

امراة في جوارده ادعى ميراثا

مطلوبه اذا شهد على امرأة وهي حاضرة

مطلوبه اذا شهد على امرأة من خلف الحجاب

ولا يجوز شهادة مسجون في حادث السجن من اذ احدث من اهل السجن
 حادث في السجن وارااد بعضهم ان يشهد في نكاحها دونه لم تقبل كونهم
 متهمين كذا في الجامع الكبير **وغيره** ولا يجوز شهادة تارك الصلوة ولا شهادته
 من ترك الصلوة في جماعة الا اذا ترك عن تأويل **خاتمة الفتاوى** قال
 القاضي البديع ونجم الدين الحكم تقبل شهادة المديون لرب المال
 الدين وقال صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان
 مفلسا **بزازيه** ويجوز شهادة رب الدين لمديونه لما من جنس حقه ولو
 شهد لمديونه بعد موته بما لم يجز لان الدين لا يتعلق بما لم يكون
 حال حياته ويتعلق بعد وفاته **بزازيه** قضى القاضي شهادته ولده ولده
 ولده يجوز **بزازيه** وشهادة الوصي بعد العزل خاص لا تقبل ولا تقبل **بزازيه**
 ولو اجمع بيته الدين مع بيته البراءة فبيته البراءة اولى **مخرج الفصول** لا يمنع
 اهل بيته الشهادة عندنا فينقض النكاح كحضرة وانما يمنع اهل الشهادة لثمة الكذب
 وتكلموا في الفتوى انهم يمنعون الشهادة انفقوا على الاعلان بكبرية يمنع الشهادة
 وفي الصفا ان كان معنا نوع فسق فيستشفع سماه الناس بن كذا فسقا
 مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحا اكثر من فساد
 وصوابه غلبت الخطا يكون عدلا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يجز عن جليل
 ذنب فعبه فيه الغالب عن ابي يوسف رحمه الله ان كان الفاسق فيها ذامرة
 جازت شهادته لان من يشك لا يكذب من استندت غفلته لا تقبل شهادته
 ولا تقبل شهادته من حد من الحدود لا من الشك لانها كبيرة وانما شرط الادب
 لينظر ذلك عند الناس فانهم يشرب الخمر في بيته لا تبطل عدالة وان كان
 كبيرة وانما تبطل اذا ظهر كذا ويجز سكراننا شهادتنا الصبيان لانهم لا يجز عن

مطلوبه لا يجوز شهادة مسجون في حادث السجن من اذ احدث من اهل السجن

مطلوبه شهادة المديون لرب المال

مطلوبه لا يجوز شهادة المديون لما من جنس حقه ولو شهد لمديونه بعد موته بما لم يجز

مطلوبه لو اجمع بيته الدين مع بيته البراءة فبيته البراءة اولى

مطلوبه لا يجوز شهادة الفاسق فيها ذامرة

مطلوبه لا يجوز شهادة من حد من الحدود لا من الشك لانها كبيرة وانما شرط الادب

الكذب **قاضي خان** الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان
يظهر فيه اثر التوبة ثم ان بعضهم قد تركت بستانه وشهد بعضهم قد بينت
والصحيح ان ذلك موقوف الى اهل القضاة **قاضي خان** شهد الابن على ابيه بطلا
امها ان حدث الطلاق تقبل شهادتهما وان دعت الطلاق لا تقبل وفيه
اشكال فان الطلاق حرام تعالى ويستوى فيه وجوده والعدوى وعدمها **بر**
وفي التبيين كلما هو قول كالطلاق والعقاق والوصية والوكالة والتمريض والرضا
والحوالة اذا اختلف الشاهدان في مكانه او زمانه لا تقبل **شرح مجموع لابن**
رجل خاصم رجلا في قضية ثم شهد لصاحب على المضروب لا يثبت في شهادته
ما لم يظهر منه ما يصير بها شرعا **قريب** ولا تقبل له ود والقصاص
شهادة النساء مع الرجال طهيت الزمدي مضت السنة من لدن رسول
عليه السلام فحفظت من بعده ان لا تقبل شهادته السنن مع الرجال في الحدود
والرجال في القصاص **رفع** شهد اهل اوارجل بمال الا انها اختلفت في الزمان
والمكان والبلد ان قال الامام تقبل لا على ان يحفظ عين الشاهد
لاغلها وزانها وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادته بالزور وباطلها بالهمة
ولو شهد اهل اقرار بالبيع الابفاء واختلف في الزمان والمكان تقبل
ولو شالها القاض عن الزمان والمكان فقال لا نعم تقبل لانها لم تكلف
قال احدهما اقر في المسجد قال الآخر في السوق وقال احدهما اقر غدة وغدة
قال الآخر غصة تقبل وفي القضية اذا شهد شاهدان ان هذا الزجر
وارث فلان لا نعلم دارنا غير لم يذكر سببا يرث او شهد انه مولا او اخوة
او عمه وجدته فاشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضي سألها من ذلك
حتى اذا شهد انه مولا وارثه لانعم مولا له وارثا غيره لا تقبل حتى يشهدوا

مطلوب الابن على ابيه بطلا

مطلوب قول الطلاق والعقاق والوصية والوكالة والتمريض والرضا

مطلوب حد زور والقصاص

مطلوب زمان ان يوارث رجل اباه

انه مولا اعتقه لان المولى اسم مشترك يتناول الاعلى والاسفل فان
يتنوا غيره لا سقط القلم من القاض **قاضي خان** ادعى المدعيون ايضا
القرض ما يتيسر رسم فشهد احدهما انه قضى الدين وقبضه شهد الآخر
انه اعطاه ما في رسم لا تقبل **قريب** ولو شهد احدهما على الغصب والآخر
على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو اختلفا في المبيع الرهن فابيع اول
شهد على البيع فشهد احدهما انه باعه وشهد آخر على قراره بالبيع
وكذا في الطلاق **قريب** والبيع والاجارة والخلع والصلح لا يبطلها
الاختلاف في الزمان والمكان بلا خلاف كذلك احدهما على الغفل
والآخر على الاقرار به لا يضر **قريب** رجل عليه الف لرجل فادعى انه اوفاه
دينه واقام شاهدين فشهد احدهما بالايضا وشهد الآخر على اقرار
صاحب المال لا يستيف لا تقبل **قريب** شهد احدهما بايقاع الطلاق والعقاق
والآخر بالاقرار به تقبل شهد احدهما بالطلاق الرجوع والآخر بالبائين
تقبل **قريب** شهد احدهما انه طلقها ثلاثا البتة الاخر انه طلقها ثنتين
يقضي بطلقتين **بر** شهد احدهما انه طلقها اليوم والآخر انه طلقها
امس بعت الطلاق لا العقاق **بر** قال للمرأة ان كلمت فلانا فاق
طالق فشهد احدهما انه كلمه اة والاخر عتبه طلق **بر** شهد
احدهما انه ولدت منه والاخر انها جلبت منه او قال احدهما ولدت منه
ذكر او والاخر انشى تقبل وفي القضية شهد انه قال ولدت هذه لأمته
وشهد احدهما انه قال احدهما ولدت من من من هذه عتقت **فصل**
في بنتين متضا دنين رجل وكل جليلين خصوصه رجل واقام المدعى على
احدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا اخر جاز وكذلك لو اقام على

مطلوب احدهما على الغصب والآخر على الاقرار

مطلوب في الزمان والمكان لا يبطل البيع والاجارة والخلع والصلح

مطلوب احدهما انه طلقها اليوم والآخر انه طلقها امس

مطلوب بنتين متضا دنين

الحق شاهد اذ على دارته بعد موته شاهد اخر **جمع الفتاوى** اجتمعت
 بينة الاكره على المبيع بينة الطواعية وروى عن ابي يوسف رحمه
 انه بينة الاكره اولى اليه بسبب بعض ما يفتن وقال بعض المتأخرين
 بينة الطواعية اولى **في** ولو اقام احد هما بينة على اذ حال شرطه
 في العقد والاخر على عدمه بينة الفسد اولى وكذلك لو ادعى احد
 الاقرارين كذا طابعا والاخر مكرها فاقول لمن يدعي الطواعية وبنية
 لمن يدعي الاكره **خلاصة** وفي الفتاوى ان الصغير يقول له على الصحة بينة
 بينة مدعي الف وبنية ما في مختلف الرواية فانه رجع فيه بينة مدعي
 الصحة اذا اختلف المسلم فقال بالمسلم تفرقا قبل نقد رأس المال
 وقال المسلم اليه بل بعد النقد واقام كل بينة كالبينة بينة المسلم اليه
قاضي ولو ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيع البات تقبل مدعي الوفاء
 ولو اجمعا البينة على الغصب الا يداع يد ثالث واقام الاخر البينة
 على الملك المطلق يقضي له من الغصب لانه اكثر اثباتا ولا يداع
خلاصة والقول قول مدعي البات البينة بينة مدعي الوفاء **قاضي**
 قال المشتري لبيعت قال البايع بيع وفارقا لقول المدعي البات الا اذا
 اقام دليلا على الوفاء **منه** ولو قال البايع بعتك بيعا بائنا فاقول قوله
 الا ان يدل على الوفاء وهو نقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه
 تغير الشعر **منه** اذا ادعى الدين بسبب القرض او ما اشبهه
 وشهد بالدين المطلق قيل لا تقبل هذه الدعوى الشهادة كما في دعوى
 الغبن اذا ادعاه بسبب شهده واعل الملك المطلق وقيل انها تقبل
 وذكر السبب شرط في يقضي ظهور الدين المرغينا في **مخرج الفصول**

مطلوب اجتمع بينة الاكره وبنية الطواعية

لو اقام احد ما بينة على اذ حال شرطه

مطلوب القول المدعي الصحة والبنية مدعي الصحة

مطلوب اذا اختلف المسلم فقال بالمسلم تفرقا قبل نقد رأس المال

لو ادعى احد ما بيع الوفاء والاخر بيع البات

مطلوب اجتمع بينة الاكره وبنية الطواعية

اقام احد سما على الارث والاخر على الملك المطلق يقضي بينهما نصفان
 اقام احد سما على الارث والاخر على الملك من مورث مدعي الارث بسبب
 صحيح فمضى بالتبليغ رجلا ان اقام كل واحد بينة على ارضها في يده ولم يعرف
 ذواله منها جعل في يده كل واحد منهما نصف المدعي فان اقام احد سما البينة
 ثبت له اليه ان يبرهن احد سما على الارث من ابيه الاخر المشتري من ابيه
 قال الشرا اولى **خ** انه ادعى دينا وشهد احد سما بالمال والاخر بالافرا بالمال
 تقبل ولو شهد احد سما بالقرض والاخر باقراره بالقرض تقبل شهد ابره من
 ولم يعاقد ردين لم يجر شهدا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال اخذ
 في قد رابد لا تقبل الا في الكاخ تقبل ورجع المهر الى مهر المثل قال لا تقبل
 في الكاخ ايضا **خ** انه رجل خرج انسانا ومات قام اولياؤه القليل انه
 مات بسبب الحرج واقام لصا رب بينة انه برئ ومات بعد عشرة ايام
 فبنية ولي المقتول اولى **حادي** امة اقامت بينة ان مولاهم دبرها في
 مومة ومو عاقل واقامت الوثة انه كان مخلوط العقل فبنية الامة اولى **حادي**
 وصي باع كرم الصغير ادعى غنبا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمته
 الاكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبنية الغبن اولى لانها مثبتة **حادي**
 ادعى عليه فقال كنت وقت الاقرار مصر وعادنا نادج نحاري بروز
 ظاهر بوده است يصح هذا الدفع **حادي** اذا خلع زوجة ثم اقام الزوج بينة
 انه كان مجنونا وقت الخلع وسئل فامه بينة على كونه عاقلا حينئذ وكان مجنونا وقت
 الخصومة فاقام وبنية بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان عاقلا فبنية المرأة
 اولى في الفصلين **قنب** اقام لبايع بينة انها بعته ما في صغيرى اقام
 المشتري بينة انك بعتهما وقت بلوغ فبنية المشتري اولى لانه مثبت العارض

مطلوب اجتمع بينة الاكره وبنية الطواعية

لو اقام احد ما بينة على اذ حال شرطه

مطلوب اذا اختلف المسلم فقال بالمسلم تفرقا قبل نقد رأس المال

لو ادعى احد ما بيع الوفاء والاخر بيع البات

مطلوب اجتمع بينة الاكره وبنية الطواعية

حادي ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت برائة من الصداق حال صحته
واقام بيته واقام الوتر بيته انها ابرائه في مرض موتها فبيته الصبي اول
محيط لوارثك مات فقال المقلد اقر في الصحة وقال ساير الوتر في
فانقول قول الوتر والبيته بيته المقر له ان لم يغم بيته وارا استخلاصهم
ذلك فقب بين اخوين مات احدهما وبقي يدهم واولاد الميت ثم ان
لمن اقام بيته على واحد من اولاد الاخ ان الواقف ذكر بطن بعد بطن
الباقى غيب الواقف واحد تقبل ينتصب خصما من الباقين اذا اقام
اولاد الاخ بيته ان الواقف مطلق عليك وعليها فبيته مدعى الواقف
بطن بعد بطن اولى **قنية** وسئل ابو القاسم الصغار عن رجل احدث
النكاحين مفاطعة من ايسلطان وكتب بذلك باواشده شهود اهل كل
لشهود ان شهيد وابذلك فلو اشهدوا اهل لهم اللعن لانهم شهدوا باطل
ولو شهدوا على قراره وقد عرفوا السبب فهم ملعونون ايضا ويجب ان
يتحدوا عن مثل هذه الشهادة وكذا هذا في كل اقرار مرتبا على اهرام **خلاصة**
اذا امتنع الشاهد عن اداء الشهادة فان كان في الصك جماعة ممن تقبل
شهادتهم سواء واجابوا بيسع ان يمنع عن اداء الشهادة وان لم يكن
في الصك جماعة سواء او كانوا ممن لا يظهر لكن بشهادة هذا الشاهد اشرع
قبول لم يسع الامتناع قال الشيخ الامام حواهر زاده ان حقوق العباد
اذا طلب المدعى من الشاهد يشهد له فتاخر من غير عذر رطاه ثم ادى بعد
لا تقبل شهادته هذا الشاهد لانه بالتاخير من غير عذر رطاه فاستفاد **قنية** شهد
ان هذا ابن الميت وارثه ولم يشهد وانا لا نعلم له وارثا غيره فانما قضى
بتلوم ثم يدفع اليه مدة التلوم بقبول الى ابي القاضى ولو شهد وانه اخا

ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرائه

بيته مدعى الواقف بطن بعد بطن اولى

اذا امتنع الشاهد عن اداء الشهادة

اذا طلب المدعى من الشاهد يشهد له فتاخر من غير عذر رطاه ثم ادى بعد

لا تقبل حتى يفسر والشهادة بالاخوة وكذا الوشهادة وانه عمه لا يجوز
حتى يبين الميت الوارث حتى ينفقها الى اب وجدة وبيننا انه عمه لايه او
لاقه او لايه وانه وارث **خلاصة** رجل وكل جلا بالخصومة في كل حق له
وقبضه من الناس مطلقا او في المصروف قدم الوكيل رجلا واقام عليه البيته
وجعله القاضى خصما ثم اخذ له الموكل من الكوة لم يجر شهادته له لانه على هذا البر
ولا على غيره ممن كان للموكل عليه حق يوم وكلمه لا ما حدث بعد ذلك على الناس
الى يوم اخراجه من الكوة **خلاصة** ادعى على رجل انه اكر من التجوزف بحبس
الوالد والضرب على ابيته جرح منى حانوتا واقام بيته واقام لمدعى عليه
بيته بانه كان يطايعا فبيته الطواعية اولى لو قضى القاضى بيته الاكره
ينفذ قضاءه وان عرف لخلاف قضاه بنا على الفتوى **قنية** اذا ادعى
احد سماء البيع والصلح عن طوع ادعى الاخر عن كره فبيته مدعى الكره اولى
كذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبيته الكره اولى **قنية** مات
عن زوجة واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت حوا
قبل موته بيته اشهدوا قوا بيته واقامت بيته انها كانت حوا لا تقبل
الموت فشهدوا المائة اولى **حادي** كنعيف طريق العامة فرغم غيره انه
وزعم صاحبها انه قديم واقاما البيته فالبيته بيته من يدعى الحدوث ثم نقول
في هذا قول المدعى كونه متمسكا بالاصل **قنية** وجه القديم ما لا يحفظه الاخر
الاكدك ان اختلفا فبرهن احد سماء على القدم والاخر على الحدوث فبيته القدم
اولى وشهادة الكنة فانه لا تقبل **قنية** من اولى الواقف ادعى على وارث
واقفه انه سرق يده المهدود انه دفعه على كذا واقفا صحيحا واقام بيته واقام
الوارث بيته على نفسه واقف بشرط معة الواقف فبيته الف اولى لانه اكر

مطلوب الوشهادة وانه عمه اولى

بيته مدعى الكره اولى

البيته بيته مدعى الحدوث

اثباتا اركا بمعنى في المحل وغيره في سنة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا
 اختلف البائع المشتري في صحة البيع فده **حاوي** اقام مدعي الملك
 المطلق سنة على دعواه واقام ذواليد بينة بالشرا من آخر في سنة مدعي الملك
 المطلق اولى **وجيز** اختلفا في شرط الحيا ردا قاما البينة في سنة مدعي الحيا
 اولى **قنية** ضيعة في يد امرأة اقام رجل بينة على ملكيتها واقامت هي بينة
 ان زوجها ملكها منها بمهر ثمانه عشر من سنة فليس يسمع لصحة لو اقام
 في رج بينة ان هذا المتاع سرق من ثمانه عشر نصف اقام ذواليد بينة
 انه ملك فلان انه ورثة من ابيه قبل سنة ثم اشترته منه فده اذ وقع عنداني
 حصه ابني يوسف عها **قنية** في نواذ ابن سماعة اقام احد الناحيين بينة
 انه اشترى من فلان وقبضها والاخر بينة انها له فهو بينهما نصفان **حاوي**
 ادعى الخارج ملكا مطلقا مؤخر خابسة مثلا وادعى صاحب اليد الملك بسبب
 الشرا من فلان ثمان سنين وهو يملكه قبضها منه بقبض الخارج وكذا لو
 ادعى الخارج ملك بسبب ربع سنين واقام ذواليد بينة انه ملكه مطلقا
 مؤخر خابسة سنين بقبض بينة الخارج لا مدعي الملك بسبب يثبت الملك
 لبايعه فبقى ملكا مطلقا ولا تقبل بينة ذواليد **قنية جامع الفصول** ادعى عليه نورا
 انه نتج عنه من بقرته المملوكة حكمه وسلم اليه اراد ذواليد الرجوع على بايعه
 باليمن واقام بايعه بينة ان هذا النور نتج عنه من بقرته المملوكة لي محضه
 ومن المستحق في سنة البائع اولى به فاقبل وقابل وجنذ وقال فلان ذواليد يملك
 الملك من جهة البائع فكان ذواليد اقامها فكان اولى **حاوي** لو اقام الراهن
 بينة ان رهنه الراهن سليما قيمته عشرة واقامها الراهن انك رهنه عندك
 معبيا قيمته خمسة فبينة الراهن اولى **قنية** ولو قال لامرأة انه شرى منك ابغية

مطلق اقام مدعي الملك المطلق بينة
 اذ اقام مدعي دعواه

مطلق نورا البينة في سنة من بقرته

ان كذا مركب يدك فقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان
 باذنها فبينة المرأة اولى **قنية** وصي باع شيئا فادعت الورثة على المشتري
 ان الوصي باع منك بعد النزل فلم يصح البيع اقام المشتري بينة ان كان وصيا
 وقت الشرا فبينة المشتري اولى لما فيها من اثبات نفاذ الشرا وسبق البايع
 قال حب بينة النزل اولى من بينة البيع وكذا المطلق والعاق من الوكيل **قنية**
 اقام احد الاخرين بينة ان الدار التي ايد يناد انت لامي تركتها ميراثا فبينة
 الاول اولى لاثبات الزيادة **قنية** الوكيل اذا خرج من الوكالة يجوز شهادته للموكل
 ان لم يكن خاصا الى القاص عند ما وعده اني يوسف عمه لا يجوز وان خاص
 ثم عمل لا يجوز شهادته بالاتفاق **وجيز** وشهادة الوصي بعد النزل ثبت ان خاص
 لا تقبل ولا تقبل **قنية** ادعت المرأة البراءة عن المهر شرط وادعاه الزوج مطلقا
 واقاما البينة فبينة المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح البراءة **قنية**
 على المهر ان كان زوجها كان مقرا بذلك الى يومنا هذا واقام الزوج بينة انها
 ابرائه من هذا المهر الذي في سنة فبينة المرأة اولى **حاوي** وكذا في الدين لان
 مدعي الدين يطلب اقرار المدعي عليه كما ادعى البراءة وهذا كونه هو البائع
 والاقالة اولى ويبقى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الواقعات
قنية ادعى على رجل سنة وناير فقال المدعي عليه انه ابراني من هذه
 الدعوى واقام المدعي بينة انه كان اقرلي سنة وناير بعد ابراي اياه فقبل
 بينة المدعي في دفع الدفع وقبل لا تقبل يعني قبل يصح دعوى الاقرار بياتا وقيل
 لا يصح الا يصح **حاوي** باع ملك الغير وسلم ثم ادعى المالك سماعا او على المشتري
 الاجازة واقاما البينة فبينة المشتري اولى لانها منزلة **قنية** زوج بكر اقام
 بينة على كونهما حين بلغ الخروس واقامت بينة على الرديفيتها اولى **وجيز**

بينة المرأة اولى

بينة واقامت المرأة بينة

ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقد حين اخبرته اقامت بينة على
 انها ردت فبينة الزوج او في خلاف المسئلة الاولى لانها بينة الزوج قامت
 على العدم وفي الثانية قامت على الاثبات **وجيز** ادعى عليه ارا انه باعها
 من منة خمس عشرة سنة وادعى اخوانها وقف عليه سجل واقام بينة فبينة مدعى
 البيع وان ذكر الوقف بعينه فبينة لوقف اول لانه يصير مقضيا عليه **فبينه**
 مجوس بن اقام بينة بانه معسر اقام خصمه بينة انه موسر فبينة اليه اول
خوانه الاقرار لا يبطل تنقادم العهد في الحد وكلها واحد اتفاقا ودم شرب الخمر
 وفي كل سكر عند سماع القطع رايحة الخمر وعند محمد رحمه الله شرب ولو اقر بشرب
 الخمر فعند محمد رحمه الله لا يبطل الاقرار باتفاقا ودم وعند سماع اتفاقا ولم لا بقيام لرا
 وان كانت توجد عند الاخذ فلما ذهبوا به الى الامام انقطعت الرايحة بل بينة
 لم يبطل الحد ولا يحد مالك مملوكة ويعززه **وجيز** واذا شهدوا بحد متقادم
 في زمان سابق كالزنا والتسعة لا بعدد من الامام ردت شهادتهم لان اخبرهم
 ان كان لا يستقر الاقدام على الشهادة بعده يكون عداوة وان كان لا يستقر
 فاسقين بالتأخير فلا تقبل بخلاف الاقرار حيث تقبل عندنا وان تقادم
 اذ لا تهم منه ذم المرء لا يترتب على نفقه ما اذا كان المانع عن شهادة الفو
 بعد سمع من الامام مسيرة شهر تقبل الا في القذف يعني تقادم القذف غير مانع
 عن حده لانه فيه حق العبد وهو رفع العار عنه والتقادم غير مانع في حقوق العبد
 واما التقادم في السر فلا يمنع ضمان المال لانه حق العبد يمنع قطع اليد لانه حق
 ارباعا وحق التقادم عند سنة اشهر عند البعض اليه مشار في الجاه الصغير
 وعند ابن حنيفة عمده يوم مفوض الالى الامام وعند صاحبيه مقد سنة
 وهو رواية عنه وهو الاصح **خوانه** في الشهادة على النفس اذا شهد على رجل انما سمعناه

وان ذكر الوقف بعينه فبينة لوقف اول

لا يحد مالك مملوكة ويعززه

تقادم القذف غير مانع

المبيع بن ابيه ولم يقبل سو قول النصارى فثبت منه امراته والبرجل يقول وصات
 بقول قول النصارى تقبل شهادته وتقع الفرقة ولو قال لا سمعناه يقول المبيع
 بن ابيه ولم تسمع منه غير ذلك تقبل هذه الشهادة **خوانه** خلف ابن يحيى صمير
 هذه البليدة ولم اكلها كذا فامرته طلق ثلاثا فشهد بها ان انه حلف بكذا
 ولم تجبه به في تلك البليدة ولم يكلها في ذلك قد طلقت امراته بحكم هذه
 البليدة تقبل هذه الشهادة فيه صورة النفي ولكن اقامت الاثبات الطلاق
خوانه في الشهادة على الشهادة لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون
 الشاهد على شاهد وتتم مسير ثلاثة ايام وليا ليها او يكون مريضا لا يستطيع
 اتيان القاضي عن ابن يوسف رحمه الله انه كان من قتل لوعدا الى القاضي لا يستطيع
 ان يبيت ياتيه جارت الشهادة وعن محمد رحمه الله يجوز مطلقا **خوانه** فلا يجوز على شهادة
 رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولو شهد رجلان على رجلين
 جاز عندنا شهود الفرع بحيث ان يذكروا اسم شهود الاصل واسم ابائهم
 وجههم وصفة الاشهاد ان يقول الاصل للفرع شهد على شهادتي اني اشهد
 ان فلانا اقر عندى اشهدني على نفقه ان لم يقبل اشهدني على نفقه جاز
 ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه اشهد ان
 فلان اقر عندى بكذا او قال اشهد على شهادتي بذلك عن الفقيه ابو جعفر اشهد
 على شهادته فلانا بكذا وكذا فانه يكفي ولا حاجة الى الزيادة وان لم يقبل الشاهد
 اشهد على شهادتي لا يكل للشاهد ان يشهد على شهادته **خوانه** الشهادة
 على الشهادة والاصول في المضطر كراهة القاضي الامام على السعدى ذكر شمس الائمة
 النخس في ادب القاضي عن ابن يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله ينبغي ان يجوز
 وعنه ابن حنيفة رحمه الله وفي النواذر عن محمد رحمه الله الشهادة على الشهادة وان كان

المعدة من شهادته لا يجوز

صحيح في المصنف **فصل في التعديل والرجح** قال ابو حنيفة التركية بدعة وقال
 ابو يوسف لو قضى القاضى بغير تركية اجرت وقال محمد بن حماد لم من رجل قبل
 شهادته ولا قبل تعديله عن الشهادته على الطواهي ولا كذلك التعديل
 على انه لا يشترط لفظ الشهادة في التركية العلانية وصوته ان يجمع القاضى
 بين العدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدلته وصوته
 تركية السنن يبعث القاضى سؤالا الى المزك او يكتب اليه كتابا
 فيه اسم الشهود واسماهم وجلسهم وجاهلهم سوفهم انك نسو فيك
 المزك عن جيرانهم واصداهم فمن عرف بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب
 القاضى انه عدل جائز الشهادة ومن عرف بالفسق لا يكتب بل ان يكتب
 احتراز عن شك السنن ويقول انه اعلم من لا يعرفه الا بالعدالة او
 بالفسق يكتب تحت اسمه كتاب القاضى **سورة** **فصل في التعديل** يقول
 المزك هو عدل عندي مرضي جائز الشهادة ولو قال لا اعلم منه الاحتراز
 الاصح انه تعديل في النوادر والعدل يحترز عن الفواحش التي فيها الخلل
 والمختر في هذا ما قبل العدل من ثقل سنن عليه ولا يكون
 صاحبه كبيرة ويفتقر ان لا يكون مضرا عليها فهو صاحب كبيرة ولو
 ترك من غير عذر لتسقط عدالة **فصل في** **فصل في** رجل ادعى على رجل خفا واقام
 على ذلك شهودا يخرجهم الخصم اراد ان يثبت ذلك بالبينة فهذا عمل
 وجهين اما ان يكون جرحا مجردا لا يدخل تحت الحكم نحو ان يقول انما اقيم
 البينة على ان شهود المدعى فسقة او زناة او اقران الشهود ان المدعى
 استأجرهم على هذه الشهادة او اقران الشهادته عندنا للمدعى
 على انه لا يجوز اقرار الشهود وامرؤا وقد اقردهم لم يحضروا في المجلس

كان فيه هذا الامر الذي لم تقبل شهادته شهود المدعى عليه لا يثبت هذا
 الجرح وهذا عند علمائنا خلافا للخصاف ابن ابي ليلى الشافعي والصحفي قلنا
 لكونه اشاعة للفاحشة وان ادعى الشهود عليه جرحا يشهد به رجل تحت الحكم
 بان اقام البينة ان شهود المدعى نوا او شربوا الخمر او سرقوا حتى شباقت
 شهادتهم وبطلت البينة المدعى ان شهود الجرح ان اظهروا الفاحشة فاعلمنا
 اظهروا بالايجاب لحد واقامة البينة فجازت شهادتهم **فصل في** **فصل في** في التها
 في الشهادة قامت البينة على انسا يقول او فعل في مكان في زمان معين
 وفي اول هذا الباب ان البينة التها لا تقبل فاقام المدعى عليه بينة انه لم يكن
 في ذلك المكان فمن التها لا تقبل **فصل في** ادعى على رجل انه ارضى بالضر
 حماره وخبر به من كرمه فضرب الضرب الحمار حتى مات اقام بينة واقام المدعى
 عليه ان ذلك الحمار لا تقبل بينة لانها قامت على النفي مقصودا **فصل في**
المتعلقة بانواع الضمان وتضمن الامر والامر يصح الضمان على الامر فان كان
 الامر سلطانا فالعوض عليه مسموعة وان كان غير سلطان فلا لانه امر السلطان
 اكراه لان المأمور يعلم انه لو لم يمتثل يعاقبه موعادة السلطان ولو به وسلطان
 بالعقوبة على ان يأخذ مال الغير ويعلقه ففعل كان الضمان على السلطان دون
 المأمور كذا اذا اقره بذلك لم يهدده فاعلم اذا امره غير السلطان فليس امره
 لانه لا يعاقب المأمور لو لم يمتثل وكان الضمان عليه **فصل في** **فصل في** **فصل في** **فصل في**
 الى السلطان ظالم حتى عزم رجلا فلو سجن بحق نحو ان كان بوزنه وعجز عن دفع
 الالبسعيه فاستغفرا لا يمنع بالامر بالمعروف فحق مثله لا يضمن الالبسعي
 اليه فلان ما لا كثيرا اودجه واصاب ميرا انا او عنده مال فلان
 الغائب انه يريد النجوى بامره او ضربت او ظلمت فلو كان السلطان بمن يأخذ

الجرح من المتعلقة بانواع الضمان

المال بهذه السبب ضمن لو كان ذبا وكذا الوصاد قال الا انه غير متكلم ومحتسب
في ذلك السعة الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب يكون سببا لاخذ المال
منه ولا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد ثالا وقد
وجد المال فلهذا روي الضمان اذا الظاهر ان السلطان ياخذ منه المال لهذا السبب
الفصل في ادعى عليه سرقة وقدمه الى السلطان بطلت منه ضرب حتى يقر بغيره
مرة او مرتين وجب غاف من التعذيب والضرب قصده السطح ينفلت فسقط
من السطح غاف قد غرم في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره فلو رثته
اخذ منه السرقة بدية مورثهم وبالغرامة التي اداها الى السلطان **منه** ولو
وقع في قلبه نهج الى حرارة دفع الى السلطان فغرمه فظهر كذبه لم يضمن السائل
عند سما وعنه محمد حميد به يضمن وبه يضمن لعلبة السعة في زماننا **منه** قال
للسلطان ان لعلنا فرساجيدا او امه جيدة والسلطان ياخذ فاحد ضمن
ولو كان الالف فذا ضمن بعد عتقه وسواء اخبر الساعي عند السلطان او عند
غيره لو كان ذلك الغير كحال بقدر على اخذ المال منه اشترى شيئا فقبل له ثمرته
بضمن غار فليس المشتري بالبايع عند ظالم فاخذ ضمن لو كان ذبا لا الوصاد قال
منه قن قال لحجام اقصه في فاقصده قصده اعتداد الخات به ضمن قيمته
عاقلة الفصاد وكذا الصبي يجب دية على عاقلة الفصاد **منه** استبيع
قوسا وتقرر الثمن فذبحه باذنه او قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فذبحه فانكسر
يضمن قيمته ان لم يتقرر الثمن لا ضمانا لو بالاذن لا ان شرط عدم الضمان
في المقبوض على سوام الشراء باطل **منه** اسب كل ما دالاغ كرفند جدا
ونداست است يكرى بالخذ است خذوا خلاص كره قيل اجاب شيخ
الاسلام برضا انه يضمن ولو كان الرواية بخلافه هو ان المودع لو دل سابقا

ضمن لانرا لم يحفظ بخلاف غير المودع فاعينه بالمسئلة السعة بغير السعة
حق **جامع الفصول** فصل في ضمان غضب القن امر قنا بالابق او قال له
اقتل نفسك ففعل ضمن قيمته ولو امره بانكاف مال مولاه فالتقه لم يضمن
الامر اذا امره بالابق و قتل صار غاصبا اذا استعمله في ذلك الفعل واما
بالامر بانكاف مال مولاه لم يصرف غاصبا لانه انما قال صار غاصبا لانه
ولو لم يهلك واما المتكلف مال المولى بفعله **منه** استعمال قن الغير
كقبضه فيضمن لو يهلك في ذلك العمل ولو ادع قنا فبعثه المودع في حاجته صار
غاصبا ولو بينهما قن استخدم بغيبة الاخر فمات في خدمته لم يضمن
وفي الدابة ضمن وقبل يضمن القن ايضا استعمال قن غيره سواء علم
قن الغير او لا زاد الا بق استعماله في حاجته في الطريق ثم ابق منه يضمن
منه قال اني حرافة فاستعملت فاستعمله فهلك ثم ظهر انه قن ضمن علم
اولاد وهذا لو استعمل في عمل نفسه ما لو استعمل في عمل غيره لم يضمن
لا بصيرة غاصبا كقوله القن غيره اريق الشجرة او انثر الثمرة لانه كلمات
فسقط لم يضمن الامر ولو قال لانا كذا انت وانا اقسى **قنا** ان ينبغي
ان يضمن قيمته كذا اذا استعمله كذا في منفعة قن جاء الى من يكسر الخطب
فطلب منه القدرم ليكسر الخطب فاني اعطيه فاعطيه ذلك اخذ منه
القدرم وكسر الخطب فضرر بقص المكسور من الخطب عينه وذهب عينه
لا يضمن رب الخطب شيئا ان لم يامر القن بالكسر لم يستعمله واما فعلة
القن باختياره **منه** غضب ربه فقبلت فردا على المالك فمات في
في نفاسها ضمن قيمتها عند اني حصة **منه** في ضمان الغصب القبيح
ضغ سكين في يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن قال الصبي

مجر اصعد هذه الشجرة فانقض ثم ما تصعد فسقط يجب فيه على عاقلة
 امره وكذا لو امره بحمل شئ او كسر طيب اذن وليه ولو لم يغزلي بل قال
 وانقض نفسك ونحوه فسقط ومات فالمتحقق هو الضمان وقيل لا ضمان عليه
 حتى قائم على السطح فصاح به رجل ففرغ الصبي فوقع ومات ضمن عاقلة
 الصباغ دية **منه** صين بل على سطح فنزل من الميزاب فاصاب ثوبا فاضرب
 غزم الصبي بعث صغيرا الى حافة بلا اذن اهله فارفق فوق بيت الصبي
 ووقع ومات ضمن او دخل صبيا او نائما او مغر عليه في بيته فسقط البيت
 قال محمد رحمه الله ضمن في الصبي والمغر عليه في ان **منه** رجل عمل صبيا
 على دابة وقال له امسكها فسقط عن الدابة ومات فدية على عاقلة
 الحامل سواء كان ممن يركب مثله اذ لو سوا سقط الصبي بعد ما صار
 او قبل ذلك سواء كان الصبي استمسك على الدابة او لا ولو كان
 الرجل اكبا فحمل صبيا مع نفسه فسقط الصبي ومات فدية على عاقلة
 الرجل من حمل صبيا على دابة كان هذا سببا للتلف فان سقط عنها
 وسقطت او سارت بنفسها ضمنه عاقلة الحامل لانه صار بمنزلة
 صاحب العلي وان ساقها الصبي وسو كيث يصر فيها انقطع التمسك بهذه
 المباشرة الحادثة جامع الفصولين **فصل** في ضمان الفصم السكران
 والنائم مستداه راه افتاده استيك رشت بر رشت
 بانكاه دار ولا يضمن سكران واهب العقل وقع ثوبه في الطريق فاخذ
 رجل ليحفظه لم يضمن ولو كان الثوب تحت راسه والمسئلة بحالها
 ضمن ولو كانت الدارهم في كفة فرفعها ضمن ولو اخرج النائم من اصبح
 فزده هذا النوم برن اذا وجب ده الى النائم وقد ورد ولو استيقظ

في ضمان النصب من السكران والنائم

ثم نام فزده لم يبر اذا وجب ده الى مستيقظ فلا يبر بالرد الى النائم
 بخلاف لو رده في هذا النوم الى حضرة ضمن لا لو رده الى سوا من كره
 او سبابة او غيرهما اذ انحصر موضع حمل الاخرى عادة وكذا لو ادع حبا
 خاتمه ضمن بوضع في حضرة لاني غيره ولو اخذ الدارهم من كم النائم ثم
 ردها اليه فهو كمن ثم وكذا الخف كذا في عن وفي فسط غضب شيئا
 الصاحي ثم رده عليه سكران برن لا لو اخذ وسويظان فزده عليه سو
 نائم فابو يوسف رحمه الله يعتبر النوم الاول ومحمد رحمه الله يعتبر المجلد فلو
 قبل كونه من مكانه برن لا لو تحول الى بالرد على صاحبه **جامع الفصولين**
 من ضمان التمسك الدلالة لو تعلق برجل خاتمه فسقط من التعلق
 شئ فصاع ضمن المتعلق بهم بيت نفسه فانهدم بيت جاره لم يضمن
 اذ لم يتعد لو ضرب جلا فسقط المضروب مغشيا عليه سقط منه شئ
 قال محمد رحمه الله يضمن ما معه ما معه من مال او ثياب لا من متعلقاته **جامع الفصولين**
 القاه في حوض او نهر ومعه رايهم فسقطت في الحوض ضمن لانه بفعله لا
 لو سقطت وقت خروجه من الماء لانه بفعله ما كنها **جامع الفصولين**
 خرق احد المراتين اذن الاخرى المتأخرة فسقط القوط فصاع
 لم تضمن فمن ظالم فاخذه زجرا حتى ادركه الظالم وعزله او طلبه ظالم
 ليقتض منه جناية فذل على رجل فاخذ ماله ففني فبنا س محمد رحمه الله يضمن الاخذ
 والبال للبيبة لا على قول اني نصفه رحمه الله بيقين **منه** فمن سلطانه
 او اكتفى اخفى فاخذه لودل عليه حتى اخذ وعزم لا يضمن الاخذ والبال
 في ظاهرها رواية ولو شكى من مديونة الى الوالي كمن عن عن ويهد فزده
 السلطان لم يضمن الدارين ولو اخذ المديون من يد رب الدين حتى يبر

في ضمان النصب من السكران والنائم

لا يضمن ولكن بعزله لا مام بكل اروام دار خطي گرفت بده بدينا
 ويكرى اين خط را بديدا بديراين بديراين درنده و دراينده
 لازم لانه باشد خرق صك غيره ضمن قيمته مكتوبا وكذا دفتر الحساب
منبه قال له اسلك الطريق فانه من فسلك فاحذره للصوم لا يضمن
 ولو قال له مخوف واخذ ما لك فانا ضامن والمسئلة بما لها ضمن فصار
 الاصل ان المخوف انما يرجع على الغار لو حصل الغور في ضمن المعاد وضمة
 السلة للمخوف وضمة لو قال الطحان لرب البراجعل البرقي الدلو فحمله
 فيه فذهب الثقب الى الماء والطحان كان عالما به يضمن اذا غره في
 صمد العقد وهو يقتضي السلامة **منبه** اخرج ثوبا من دار انسان
 فوضعه في منزل آخر فصاع ضمن لو تقا وتا في الحز والافلا ولو شق
 رزق رجل سال ما فيها حتى مال الى الجانب الاخر فو قعت دسالى في
 الرزق الاخر ضمن الا انه لو ساقها رب الدابة مع علمه بشق لا يضمن
 الشاق على كل حال اذا السوق مع علمه رضى منه بما صنع ويضمن لو لم
 ربما اذا فسد ملكه **منبه** لو شق ثوب من سائل حتى سال او قطع جل
 فبدل في امثاله ضمن وفاقا ولو فتح باب ففصل واستطبل فخرج
 ما فيه او حل قيد قن او فتح الرزق والضمن جامد فذاب خرج لم يضمن
 وعند محمد حمله الله يضمن **منبه** لو فتح باب ارض رزق آخر منه متاعا لم يضمن
 الفتح سرق عقيب الفتح او بعده وكذا الوحل باط دابة او فتح باب
 ففصل فخذ الدابة والطير اخر لم يضمن الفتح وفاقا **منبه** المودع لو فتح
 باب ففصل استطبل او حل قيد قن ضمن وفاقا فاق لا لا التزام
 الا بربى انه لو دل على الوديعة ضمن لا غيره ولو نفرطو وعدا ضمن لا لو بلا عمد

وان رضى منه **منبه** حل سفينة مربوطة في يوم ربح ان ثبت بعد الحول
 اقل القليل ثم سارت غرقت لا يضمن ثقب حائط فغاب فدخل منه
 رجل لا يضمن الثقب حاد ويضمن لانه سببا والسارق مباحثه وقال بعضهم
 يضمن ولو حل بعض قطار ابل لم يضمن اذا لم يقصّب ثم غرق ولو ا
 رجلا في الماء فغرق فمات فلو غرق من ساعة ضمن دية لا لو سبح
 ساعة ثم غرق **جامع الفصول** مودى سور اخ منه خانه كبر كفا ده
 ورامد ومهونا فرد لو كان البرد غالبا بحيث يجمد النمار اذا فتح
 الثقب مضى على ذلك مان ولم يعلم رب البيت يضمن ان يضمن
 وقيل يضمن ان لا يضمن بكل حال اذا تلف بفعل غيره كسمن جامد **منبه**
 فتح قم بئر البر وتركه كذا كذا حتى اخذ الاخذ البر لا يضمن الفتح اكره على
 الدلالة على المتاع عدل على موضع فيه المتاع ومتاع غيره فاخذ الكل لا
 يضمن سواء كان المكره مودعا او لارفع فلتسوء من رأس جل ففعل
 على رأس اخر فطرها فصاعت ان كان لها صاحبها وامكده ففعلها
 ذلك الموضع لم يضمن الطارح والا ضمن ففت فلتسوء المصل من ا
 ففعلها فلو تخاها بحيث ينالها لم يضمن او تخاها اكثر من ذلك ضمن
منبه في ضمان جناب الدواب التي رجل كوخيه على قارعة الطريق فذاع
 ضمن الملق الا ان يتحرك من ذلك دخل ارقوم فحقه كلهم لم يضمنوا
 اذا لم يوجد منهم اعلا واستلله كلب عتو يعض كل من مر عليه فعض
 رجلا ضمن لو تقدموا قبل عضه الا فلا كائط قال ابو حنيفة رحمه يضمن ان
 لا يضمن لو لم يوجد ما كذا **جامع الفصول** التي برة على عمامة او دجاجة
 فاكلها لو اخذتها برمية القاء لا لو جده يضمن استلله لانه باعراة بصيرة

التي رجل كوخيه على قارعة الطريق فذاع

بطل جناب الدواب

لعقوه مكانه ضرب بكفه سورا قتل حمامة لم يضمن لقوله عزم حرج العجا
 جباركة اية افسدت **منية** الكمل المعاني بحره ومانية وصيده ونحوها جاز
 بيعه ويوم من معلقة عندنا خلافا لذلك فوجه ابي سبيح الفرد جاز على رواية
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا عند محمد رحمه الله ككلمة معكم والمشهور عند ابي حنيفة
 رحمه الله جاز سب الاكس فعل في اضمن منها **منية** ارسل بهيمة فاصابت في
 فورنا شيئا ضمن لو لم قاندا ولا سايقا ولا زاجرا ولو عطفت على ذك
 الطيرين فكان لها طريق فاصابت شيئا لا يضمن ولو عطفت لم يكن لها
 طريق غيره ضمن لانها في فورها بعد ولو وقت ساعة ثم سارت لم يضمن التفت
 دابة شيئا ليلادونها لم يضمن لو لم يسبقها او لم يقدا ولو وقفها في سوي
 دواب تلفت لم يضمن ولو وقفها على باب السلطان او على باب المسجد
 الاعظم او مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون واهم
 فيه فلا يضمن **منية** او وقفها على ملك غيره فجات في رباطها فالتفت شيئا
 ضمن لا يمكنها في اثر موضع صبت ولو وقفها على الطريق ولم يشهد بها
 فسارت عن ذك لمكانها والتفت لم يضمن اذا لم يسبقها بذك فجات
 كدابة متعلقة **منية** غنم تلفت زرعاً ضمن لو سايقا ولا فلا وكذا الثور
 وعمار الراعي لو قاده فربما من الزرع بحيث لو شات تناوت ضمن الراعي
 الزرع الراعي لو وجد دابة في سرجه بغيره فردا قد مها خرجت من سرجه
 لم يضمن لما روى عن جابر بن عبد الله السلمي ذهب الى منزله زواجا فراهي
 فيه بقرة بغيره فطرد بها فقال لا يادى الضالة الاضال وجدني كرمه دابة
 افسدت كرمه فبها فملكك ضمن ولو اخوها فالحنان رانه لو اخوها و
 ساقها ضمن لا لو لم يسبقها وكذا لو اخوها من زرع الغير **منية** لو ساقها الى

مكان يامن منها على زرع لم يضمن كانه اخوها عن زرع وقال اكثر متين
 بضمن وبه يفتي وجداني زرع فعمل عليها فاسرها ضمن ما اصاب كذا
 لو تبعها كثيرا بعد ما اخوها وذهب ضمن **منية** اشترت درعاً على
 او رد فاصاب البعير صاب الدار ضمن لو ادخله بلا اذن لا لو باذن التعبير
 المقتدم وغير المقتدم سواء والمقتدم سواء في سكر في فرط شهوة وكذا لو
 تحسن دابة رجل فالقت الركب فمات ضمن لو بلا اذن لا لو باذن
 ولو ضربت الناس فمات فمات **بجامع القصور** ادخل السراج بغرا
 يضرب بقرة فضرب جرحاً وقتله لم يضمن ما كلفه من طيل بينهما وكل منهما
 بقرة فتدقته احد بما بقرة صاحبه كلبا تضرب البقرة فتحركت البقرة
 وتحقت بالليل ومات لم يضمن لو لم يبقها من مكانها **منية** حمل على عمار
 غيره شيئا بلا اذنه فتورم ظهره فتشق الورم فاكله فانتفض ضمن لو نقص
 من الورم لا لو من الشق ولو اخلفا صدق لهما بل مع يمينه اخذ عمار غيره
 بلا اذنه فاستعمله ثم رده الى موضع اخذه منه وكان معه حش فاكله فبها
 ضمن لو ساق الحش معها لا لو لم يتعرض بشئ فان ساق الام فان ساق
 الحش منها ذابا وجابا ركب اية بلا اذن ضمن ساقها او لم يسبق
 في ظاهر الرواية وفي رواية ضمن لو ساقها **منية** وضع ثوباً في دار رجل
 فرماه رب الدار فاسده ضمن وبمثلها لو ادخل اية في دار غيره واخرجها
 رب الدار لم يضمن اذا الدار تضرر بالدار فدخله دفع الضرر بالاخراج ما التوب
 فلا يضربها فاخراج اطلاق **منية** ولو وجد دابة في مربيها فخرجها ضمن
 غضب مربيها وشذ فيه دابة فخرجها ما كلفه من غضب عجل ولا تلفه
 وبسبب لبن امة ضمن الجوال نقص الام ضمان لو كان لها في المربي ولا

ربط منه ارسل دابة في المراءى لمباح فارسل اخذ دابة ففضل الثانية
 الاولى ضمن لوعضها على الفور والافلا ولو كان ذلك في مربي لا احد سما
 لم يضمن صاحب المربط **فصل** في ضمان ما يجب بالناية على الدواب
 عين الشاة قيمة النقص في عين الحمى والبغل والفرس والبقرة ربيع القيمة
 قطع احدى قوائمها فلو لم تكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة
 بالاهم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة وامسكها وضمنه النقصان **جامع الفصول**
 ولو اهلك عمارا او بغلا يقطع يده او يذبحه ضمنه وسلمه اليه وامسكه ولا شئ
 ويقتضى ولو ضرب دابة فصارت عرجا فهو كقطع كذا في المدة **منه** ذبح
 شاة ضمن قيمتها وسلمها اليه واخذها وضمنه النقصان وكذا الجوز وذبح
 شاة لا يرمى جياتها لم يضمن استحسانا سواء كان اجنبيا او راعيا وفي
 فرس وبغل يقتضى ضمان الاجنبى وانما يضمن قيمة فرس وعمار لا يرمى جياتها
منه راع او بقار ذبح بغلا او عمارا لم يضمن قط خاف على شاة فذبحها
 ضمن قيمتها يوم الذبح انما يضمن لو شاة يرمى جياتها لا لو لم يتيقن لموتها
 اذا احربها بها وحفظها اذ ذلك حفظ والاجنبى ضمنها ولو اختلفا صدق
 المالك والبيته على الذابح ان لم يرم جياتها **فصل في ضمان من شاة قتلته**
 شئ من وضع في طريق لا يملك شئ قتلته شئ برئ اصنعه فقط الاصل
 كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه برئ على كل حال ولو لم يكن له حق الوضع
 ضمن لو لم ينزل عن محل وضعه الا بعد ما زال عنه بمنزلة موضع حجرة في طريق
 فازال عنها بها الرجز عن محلها فاحرق شاة لم يضمن الواضع ولو لم يزل
 لا بمنزلة ان وضع الحجرة في الطريق ثم وضع اخر حجرة اخرى قد خرجت احدهما
 على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف ضمن كل واحد الحجرة الاخرى وعنه الثمين

ويضمن ضمان طريق لا يملك

صاحب الحجرة الفارة عن محلها قيمة الزائلة عن موضعها فلو حرقها
 البرج عن مكانها فانكسرت شاة برئ بخلاف المدة حرقه بنفسها وضع
 حجرة على جانب قنصل فوقعها شئ لم يضمن اذا انقطع شئ اثر فعله
 وهو غير معتد في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف لو حمل على الطريق
 فوقع على شئ فانكسرت ضمن لانه اثر فعله ولو عثر احد بالحل ضمن ايضا لانه
 سوا الواضع فلم ينقطع اثر فعله **جامع الفصول** لو اصابته الحجة صبيبا
 رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نائما فعليه رش الكسر ولو وضع
 خائبة على باب كانه فخا رجل يوقر سو ك فضاومها بغتة وسو يقول اليك
 اليك بكسر ما قبل يضمن وقبل يضمن لو علم ذلك الا فلا يضمن **منه**
 وضع شاة في الطريق فنقرت منه دابة لا يضمن لو لم يصيبها ذلك الشئ
 فقد في الطريق للبيع قتلته شئ برئ لو قد باذن السلطان
 والا ضمن التي قسرت في الطريق فزلفت به دابة ضمن ان لم يؤذ
 فيه من فعل فعله يؤذ فيه ضمن ما تولد منه **فصل** تعلق
 من جلوسه ضمن نصف النقص وكذا مكعب حرق بوضع رجل غير
 صاحبه لا صاحبه لا يعلم **جامع الفصول** عض يد غيره فخرج يده من قم
 الحاض كسر من الحاض رجوع يده يد الراس لانه مضطرب في
 نزع يده وارسل يده في الحاض لانه جان ولو كان صاحب الثوب
 يحفظ ثوبه فذ الثوب جل فحرق ضمن جميع قيمته ولو اخذ يد رجل فذ ذلك
 الرجل يده فقتلته ولو اخذه للتحية برئ لا للعض لانه مضطرب في مده
جامع الفصول ثبت في الثوب قذبة من يد مالكه فحرق ضمن تمام
 القيمة ولو حده مالكه من يد الميتة ضمن نصف القيمة غصبه لانه

ويضمن ضمان طريق لا يملك

ما كذا الف مبيع لا يعلم انه المالك فخرق برى اذ خرق من يده ولو قال
 المالك و توبى فاني قد عدا لايمة مثله من شدة فخرق برى الف صاب ايضا
 كخرق بكين و لومده مدامتعارف ضمن نصف القيمة لانها من حياتها
 و هذا لان الابد لا مساك لو لم يوضع للمد ولكن بعد ما طلبت له فسخه
 صار غاصبا باللبس منه فلف بعد ما لو كان الثوب ملكا لمن لبسه
 فله رجل مدع مثله ولا فعليه جميع القيمة اذ الخريق تضاف الى مدته لانه سبب
 خرق **فصل** في ضمان اسالة الماء والبقا والنار او قد نار ايا رضى لا اذ
 المالك ضمن ما احرقت في مكان او قدت فيه لاما احرقت في مكان آخر
 تعدت اليه فرق بين الماء والنار فانه لو سال الماء الى مالكه فسال الى ارضه
 غيره وانلف شيئا ضمن غنمه بخلاف النار اذا طبع النار لجمهور والعقد
 يكون بفعل الريح ونحوه ولم يضاف الى فعل الواقعة فلم يضمن ومن وضع
 الماء السبلان فالانلاف يضاف الى فعله ومن شايخنا من فصل
 قال لو اوقد في يوم الريح وسويعلم ان الريح تهب بها الى مال غيره فقتله
 ضمن ولو اسال الماء الى ارض نفسه سويعلم ان ارضه تحمل ذلك لم يضمن
 لكن اصحابنا رحمهم الله اطلقوا الجواب **جامع الفصولين** او قد نار فاحرق
 دار جاره ويضمن لو اوقد نار او قد مثله قال شيخ الاسلام لم يضمن
 مطلقا رجل احرق شوكا او بئنا في ارضه فذهبت الريح بالنشارة الى
 ارض جاره واحرق زرعها كان النار تعد من الجار على وجه لا يصل اليه
 شرار النار في العارة فلا ضمان عليه لانه حصل بفعل النار وانه صار
 ولو كان بقرب من ارضه على وجه يصل اليه شرار النار فانه يضمن لان له
 الايقاد في ملكه فله لكن بشرط السلامة **منه** او قد في تنوره او قد فيه من

مطلق اسالة الماء والبقا والنار

لو اوقد نار في يوم ريح

الخطب لا يتجدد فاحرقته بيته وببيت جاره ضمن او قد نار في ملكه يوم
 الريح فاحرق الخشب وسيرت النار الى الاكداس ضمن قال في الغنية
 يضمن اربعا ببيت الريح تهب الى جانب الكدس والافلام **منه** مر بنا
 في ملكه او في ملك غيره فاحرقته نوبة بشرارة وقت منها قال محمد بن الفضل
 ضمن اذا لم يتخلل من النار والوقوع على الثوب اسطة ليكون مضافا
 اليها حتى لو بيت الريح والفتها في الثوب لم يضمن اذا لم يضاف اليه كذا
 في النوادر عن ابي يوسف رحمه الله وقال بعضهم لو مر بالنار في موضع له
 فيه حق المرد ووقعت شرارة والفتها الريح لم يضمن ولو لم يكن له حق المرد
 يحكم على تفصيل ما مر لو وقعت للو بيت به الريح وهذا اظهر به يعني **منه**
 لو طارت شرارة من ضرب الحداد فاحرقته نوبة باريا بطريق ضمن الحداد
 ولو لم يدق الحداد ولكن عملت الريح بعض النار عن كره فاحرقته قتلت
 كان هذا **منه** سقى ارضه فتعدى الى ارض غير جاره فلو احرق الماء
 في ارضه اجر الا يستقر في ارضه انما يستقر في ارض جاره ضمن ولو استقر
 في ارضه ثم تعدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام
 ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشها وعلى حائط قال ولو لم يتقدم لم يضمن
جامع الفصولين رجل اراد ان يحرق حصاة ارضه فاوقد النار
 فذهبت النار الى ارض جاره فاحرق زرعها لا يضمن الا ان يعلم انه
 لو حرق حصاة تعدى النار الى ارض جاره لانه اذا علم كان قاصدا قال
 شمس اللثة لشرس في يوم الريح يضمن **منه** ولو كان ارضه صعودا
 وارض جاره هبوطا وعلم انه لو سقى ارضه تعدى الى ارض جاره ضمن
 ويؤخر بوضع النار سقى ارضه من نهر القارة لو كان على نهر العامة انها صغار

لو طارت شرارة من ضرب الحداد

رجل اراد ان يحرق حصاة ارضه فاوقد النار

مفتوحة نواتها فدخل الماء في الانهار الصغار وفنت كارض قوم
قال طهير الدين المرعشي في ضمن كانه اجري فيها بنف هذه لجملة في فتا
قاضي طهير جامع **الفصل في حرم الماء في النهر ما لم يحمل النهر فدخل دار**
انسانا بغير نقب ضمن ما تلف به ولو دخلها من حجرتها حتى لم يضمن
سقي ارضه فافسد ارض جاره او زرع لم يضمن ولو ارسل الماء فاسد
ضمن ريش ما في الطريق فسقطت به دابة او ادمى ذكر في الكتاب بانه يضمن
مطلقا وهذا في الدابة على طلاقه اما في الادمى ما دل بانه رس كل الطريق
ركنت لا يجد فيه وفي فوائده المستغن لو تعدى ريشه ضمن والا فلا بما
رشد كالعادة لرفع الغبار اذ ليس بجنايته وان امر به غيره فلو امر به
على قتله كانه ضمن الامر لا الراس ولو ارسل النهر الدابة الماء قد ريش
فسا قتل يضمن الراس ولو لم يره وكان يليل ضمن كذا افش بعضهم
ولو صب في الطريق ماء فاجتذفت لوقا ان اودابه ضمن ريش في
الطريق ما في رجل يجر من فتقدم صاحبها الى احداهما يقوده فسبق
الحمار الاخر فزلق فلو كان صاحب الحمار سابقا لم يضمن اذ التلف يضاف
الى سوته صاحبها في الميزان لعدم اذ كنه متاعا فسد به ضمن الولاء
يعلم جامع الفصولين **فصل في ضمان البئر وحيد جفر بن ابي غل** اسها فخرج
الاخر الغطاء فتلف بها شئ ضمن الاول في المحيط لو كبس الاول بئر
او طين او بما يكس منه ضمن الثاني ولو كبسها بما لا يحجزه فبق
وكوبها ضمن الاول جفر بن في ارض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم
يؤمر بكس النقصان **جامع الفصولين** يدم جدار غيره ولو لم يحجز على
بنائه فيختر ما لك به من القيمة والنقص للضامن واخذ نقصه قيمة

النقصان

النقصان وقال بعضهم لو كان قد بنا لا يؤمر بالاعادة ولو جدد يوم
منه جفر بن في قنا المسجد فهدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى
بالنقصان وكذا من جفر بن في قنا قوم يؤمر بالتسوية جفر بن في ملكه
رجل تراها تقوم مخفوفة فيعزم فعل بينهما ولو طرعا فيها تراها اجبر على ازالة
هدم بيته والحق تراها كثيرا فانهدم لها لظ فان كان اللبث رجلا على لظ
متصلا به بحيث دخل الوسا في الحائط من يبعد ضمن **منه** يدم جداره
ثم بني لو كان المهدوم من تراها مواكبا كان خشب فيها خشب
لا لو بناه خشب اخرا خشب ليس بمثل فلما اعادة للاول **منه**
ما يبر رجل حتى ينسب لم يضمن اذ ما لك البئر لم يملك الماء **منه** فصل
في ضمان استهلاك الشجر والزرع والبناء قطع شجر كرم ضمن قيمته لانه
غير مثل وطريق معرفة ان يقوم الكرم مع الشجر الثابت وبدونه فالفضل
قيمة فالملك بخير بين ان يضمنه تلك القيمة ورفع الاشجار المنطوعة او يسكنها
ويضمن نقصان تلك القيمة رجل قطع شجرة من بستان او دار من ضيعة
وانلفها ما ذاب لم يضمن قال ما قلع من بستان او دار يلزمه نقصان ما تلف
منها وما قلع من الارض يلزمه قيمة الحطب تلف شجرة من ضيعة ولم ينقص
شئ من قيمة الضيعة قبل كس قيمة الشجرة المقطوعة وقيل يجب قيمتها
قطع شجرة رجل يقوم الارض مع الشجر وبدونه فيعزم بها بينها وكذا الزرع
شجرة الجوز لو اخرجت جوزا صغارا رطبة فانلفها رجل ضمن نقصان
الشجر لان تلك الجوزات ولو لم تكن لها قيمة ليست بمال حتى لا يضمن الا
لا على الشجر فانما فيها على الشجر يمكن نقصانها في الشجر تقوم الشجرة معها وبدون
ويضمن فضل ما بينهما وكذا الشجرة تنورت فنقصها رجل حتى تشارت فورنا

جاءه ووضعه فوذه بانه يضمن

مجلس استهلاك الشجر والزرع والبناء

جامع الفضولين قطع غصن شجرة وقيمة قليل لو شئت ضمن نقصان الشجرة
 جميعا والعصن لكاسر وان شئت ضمنه نقصها الا قد رخص والعصن كذا
 الشجرة وكذا البناء والنقص والزراب قطع غصن فبنت مكانه اخر لا يبر
 وكذا الزرع البقل غصن له صغيرة فزرها في ملكه فادركت فرب
 التالة قيمتها لان الحدة عندنا صارت تبعا لارضه ولو غرس تالة ولم تزد
 فلو لم تنبت فلا شك انها لبرها ولو بنيت ولم تزد وينبغي ان تكون لبرها
 ايضا لانا وضع المسئلة في الزيادة **منية** ولو اوجرت كدسا قال محمد رحمه
 لو كانت قيمة البر في سنبله اقل من قيمته بلا سنبله ضمن قيمة الكدس ولو
 كانت قيمته في سنبله اكثر ضمن مثل البر وعليه قيمة لكل ولو غصبت كدسا
 قد اسدغتم اقام المالك بدنة على غصبه فله البر وقيمة لكل **منية** خومن كل
 راسوخت اكثرنا كوفته است وقيمة في سنبله اكثر غرم مثل البر ولو
 كانت قيمة سنبله اقل غرم القيمة عمو على عكس هذا فان قال لو قيمته في
 سنبله اقل غرم البر وان كانت اكثر غرم القيمة واكر كوفته وبادنا كرده
 بود وقال في جوابا على عكس المسئلة الاولى **منية** غصب رضا فزرع
 نابت ووقصيل فملك القصيل او يبس لم يضمن اذ لا يح ان له
 حكم عفا او حكم منقول فالعفا لا يضمن والمنقول انما يضمن بالنقل
 لم يوجد وكذا لو غصبت فيه اشجارا لم يضمن مريم ببيتا ضمن قيمته مينا
 لا قيمة العرصه لانها قائمة والغصب لا يبرئ العفا **منية فصل** في ضمان
 غصب العفا وعدم ضمانه وضمان غصب اليد والموقوفه فاذا غصب عفا
 فملك يده لم يضمنه عند ابن حنيفة وابن يوسف عفا الله وقال محمد رحمه الله
 يضمنه وما نقص منه بفعله وسكنه ضمنه قوله جميعا **قد** وفي غصب العفا

والدود الموقوفه ومنافع الوقف يفتن ضمان شري ارا وسكنها ثم ظهر
 انها وقف او للصغير فعليه اجر المثل صيانة لتمام الوقف والصغير **جامع**
الفضولين لو كان الغصب عين منقول فانهدم باقته سماوية او جارية
 فذهب لبنا واشجاره وغلب السيل على ارض فبقت تحت الماء لا يضمن
 عند ابن حنيفة وابن يوسف عفا الله اجمعوا انه لو تلف شئ بسكنه
 يضمنه ولو قطع الاشجار ضمن فلو قطعها الا خروجهدم لبنا اخر ضمن هو
 لا العا **جامع الفضولين** غصب العفا لا يضمن عند ابن حنيفة رحمه الله والمنقول
 يضمن بالبيع **التسليم** بالاتفق والعفا يضمن بالاذكار عند ابن حنيفة
 حتى لو ادوع عند رجل ومحمد المودع لو دعيته بل يضمن فيه روايتان ايضا
 عند ابن حنيفة رحمه الله والاصح ان العفا يضمن بالبيع **التسليم** يضمن ايضا
 بالمواد **منية** العفا يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهد اهل جبل
 بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا اذ اتلف على المالك ملكه غصب رضا فزرعها
 ونبت فلما لك انما العفا صلبة لو ان فلما لك قلعة فان لم يحضر المالك
 حتى ادرك الزرع فهو للعفا صلب للمالك تضمن نقصان ارضه **منية** غصب
 ارضا وزرعها برها شيئا اخر لا يضمن للمالك اذ فعل ما يفعله العاض بدر
 ارضه برا فبدا اخر مشعرا فصار مستهلكا بالاول فلو شئت ضمنه برحمته
 في حال يعني يقوم الارض مبدوة فيضمن الفضل ويصير البر المبدوء ملكا
 للشئ ولو شئت صبر حتى نبت ويضمن البر من الشعير فهو يبيع الشعير ولو
 لم يفعل شيئا من ذلك حتى استحصه الشعير لصاحبه لو ساقها ربتها عين
 زرعها الثاني فبنت فزرع كله لرب الارض وعليه الشعير لصاحبه كذا لو
 غصب رضا فزرعها ثم زرع اخر فزرع كله للشئ في يضمن الاول مثل برزه ونقصان

الارض على الاول جامع الفضولين **فصل** في ضمانه ان لم يركب ما يحبس
 افسد يلف حصرا لو امكن اعادته ام بكدة فرق سلبها حتى قبضها يقوم خطبا
 ومفتوحا ضمن الفضل وكذا لو نزع بابا عن موضع او بال في بر للوضو
 او حل سراجا وكذا كلما كان مركبا لم ينقص ثلثه او صلب اليها في السور
 الحطب او تلف احد مصراع باب واحد زوج خف للمالك ان يدفع الآخر
 ويضمن قيمتها جامع الفضولين **فصل** في ضمانه القيم من كسب قيمته يوم غصبه
 او يوم تلفه من تلف القيم عليه قيمته يوم غصبه غصب شاة فمشت ثم
 ضمن قيمتها يوم غصبه غصب امه قيمتها الف فرات زيادة متصلة حتى
 صارت قيمتها الفين فباعها بخير المالك تضمن الفاصب قيمتها يوم غصبه
 وسالف المشتري قيمتها يوم قبضته من الفان ولا يضمن البائع قيمتها
 الفين عنه بما لا عند في حيفه رجمه **جامع الفضولين** في غاصب الفاصب
 اذا روى على الفاصب ان يري ولو ملك يده فادى القيمة الى الفاصب
 ايضا فليس للمالك ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان
 قبض الاول قيمة معروفة بينة او بصديق المالك جامع الفضولين **فصل** فيما
 ينقطع حتى للمالك ما لا ينقطع لو تغير المفضوب حتى زال اسمه وعظم منافعه
 ملكه الفاصب لا يملك الا لقطع به حتى يودي بدله هذا اكتشوية شاة وبعها
 او طبخها او طحن ببرا او اخذ سيفا وانيه من حديد او صغرو هذا عندنا وقال
 الشافعي رحمه الله لا ينقطع حتى للمالك ولو لم يمت **جامع الفضولين** بنا حاطا في أرض
 غصبها من ثراب مفضوب لا سبيل الى النقص اذ لو نقص صار ثرابا كما كان
منه بن حاطا في كرم غيره بلا امره من ثراب بأكرم لا قيمة في الثراب
 فاطا لرب الكرم الباني متبرج ولو له قيمة فاطا لطلبا في ضمن قيمة الثراب

ولو غسل ثوبا غصبه فللمالك اخذه بلا مشي وكذا حيوان كبر عنه غاصبه رآه
 بقمته وجرى دواه غاصبه فبرن في أرض فيها زرع او نخيل فسقى وانفق عليه لا
 ما اخذت فيه عينا متقوما بما اظهر صله ونما ملكه ولو ثوبا فقطعه فللمالك اخذه
 وكذا لو خلا شقة جدره عالانه ففريق الاجزاء ولو قضه قضرها واسم ودنا
 او انيه لم ينزل عن ملكها غصب كبريا ساو غاطه لم يصا ضمن قيمته والضمن
 مثل حديد غاصبه انا او سيفا او نحوهما ولو ساجه فاذهلها في باب ملكها بالقيمة
 ولو لم يظن حرقه ملكه وضمن مثله او قيمته على الاختلاف لو شاة فجعلها بار باره
 ملكها وضمن قيمتها ولو عمارا او بغلا و قطع يده وحمله ملكه وعليه قيمة صحيح ولو
 جاب فيه ملكه ولو عصارا فتمزعه ملكه **جامع الفضولين** غصب قطنا وصلح
 لا ينقطع حتى للمالك لقيام عينه بخلاف ما لو داس بكوفة برب يقض للمالك بالبر
 والبن للفاصب موصفا من بئمة لكل سئل عن غصب رزا وقشره او
 ابر او الحدة كشكاهل ينقطع به حتى ما لكة قال الفيا لم العين كشاة وسلبها لو
 تحلل من الغصب فحل الفاصب لو اراد ان يابى صب عزف فخذها آخر
 فتخلت عنه فاطل للفاصب غصب ثم او ظلهها ثم انظرها ضمن مثله خلاا
 صارت خلا على ملك المالك **منه** من غصب من مسلم ثم او مان قائم
 بعينها سمع عوى المفضوب منه عليه تقبل بئمة ويخلف ان لم يكن
 بئمة ويقض باللكول عليه **منه** اراق الخمر في المعروف كسر دنانها وما وجد
 في مجلس الشرب من آلة الفسق فله ذلك لا ضمان عليه فيه **فصل**
 في ضمن المأمور اذا لم يتعلق به دفع الى آخر فاما مقيد بالسلسلة و
 قال ذهب الى بيتك مع هذه السلسلة فذابت بالسلسلة فابق
 القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد اتى باحدهما بعنه الى ما شئت فركب

المبعوث واية الباعث برى لو بينهما انبساط في مثل ذلك الا ضمن دفع
 بعيره الى رجل لركبه ويشتري له شيا بكرانه فمضى البعير فباعه واخذ منه فملك
 لو كان في موضع بقدر على الرفع الى القاض او يستطيع مساكه وادفع مع العي
 ضمن قيمته والابرر عاره حمارة وقال اخذ عذارة وسنة كذا كذا لا
 تحمل عنه فانه لا يستمسك الا بكذا ان قال نعم فلما مضت ساعة حل عذارة
 فاسرع المشتري فسقط ضمن اذا خالها شرط مقيدا جائزا ابا الى
 النهي ليعلمها فقال لرجل دخلها النهر فادخلها تعرف مكان الامر ساس
 الدابة لرجل اخر ولم يعلم لما مويدك فلو كان الماء بحال بدخل الناس
 وواهم فيه النفس والسقي سري اذ للناس في يفعل بيده ويغير غيره ولو
 محال لا بد من الناس في ابرهم فيه ضمن رها ايها شاة فلو ضمن الماء مخرج
 على اليبس **جامع الفصول** اعطاه رها لينقذه فلم ياكسر سري فهو
 على نذ احريه فاستاد وكفت علف مبيد كاد ومنصر ما ير خون خدا
 وند ضربان طلبه لكسر هراود و لو اوقت امذن دوه سحره بزم وباركروم
 سرازه بما كشد بر ولا يضمن سكر را عين داد كه كرو كه كند سن
 فعله ثم دفع قال الراهن ووضع في بيت فسرقت لا يضمن **منه** كل را عر
 داد كه ييش فلان امانت ندوز خانه خود نهار حتى ملك ذكر في الميسو
 ما يدل على انه لا يضمن اذ لو اعطى رجلا قلب فضة وقال ارسنه لي عند فلان
 بعشرة وقيمة عشرون فامسكه لما مو عنده واعطاه عشرة وقال لبيت
 كما قلت لم يقبل رهنه عند اخر ثم ملك القلب عنده فلو تضادقا على ذلك
 رجع بالعشرة فكان امانة في القلب اذ الراهن من يفسد لم يخر فهدا
 امين امره ان بودع عند اخر فلم يفعل وامره ببيع فلم يبيع فصار بغيره فخالفا

ورجع عليه بالعشرة اذا رهنه هو **مقر به منه** قال لبيعت منك ذم نفس
 او بالف فقتله الا خرقا دلا لوقال اقلتن فقتله لانه اطلاق فاد بشبهة
 وسوهدر في اصح الروايتين عند ابي حنيفة حمارة وجب اليه في ماله في رواية
 ولو قال اقطع يدك ورجل او اقلتن ففعل لم يجب شئ بالاجماع اذا لا طرف
 كالاموال مصح الا حر وقد وقعت بخارجي اقلته وهي حل قال ارم السهم الى
 حتى اخذ سري اليه بامرة فاصا عينه فذهب قال قاض خان لم يضمن كما
 لو قال له ابن علي فخن عليه لم يضمن كذا اقلتن بعض المت **منه** دفع ثوبه
 الى دلال البيعة فساوم به بها ثوب ثمن معلوم قال احضر رب الثوب
 لا عطية الثمن فذهب عاد فلم يوجد الثوب لها ثوب ورب الثوب يقول
 انت اخذته وسو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع يمينه
 لانه امين واما رب الثوب فلو اتفقا على ان اخذته رب الثوب لبيشر به
 بما سمى من الثمن فقد دخل ضمنا فلا يبرأ بجر ودعواه فيضمن قيمته ولو لم
 يتفقا على ثمن لم يضمن اذ المقبوض على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا
 على ثمن اذ لا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قبل وسو قول ابي يوسف
 ويكفي عند محمد حرة ان يميل قبلها **جامع الفصول** دفع الى ابدلال ثوبا بالبيع
 فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا ادري في اي موضع
 وضعت يضمن **منه** دفعه الى دلال البيعة فذهبه الدلال الى رجل على سوم
 الشراء ثم نسبه يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالبيع للسوم اذ لا تعدى
 في الدفع حينئذ اما اذا لم ياذن له فيه ضمن لو عوضه الدلال على تاركه
 وتركه عنده فخرت بلك كان وذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امين
 فعل امره لا بد منه في البيع ذكر في القادى الصغير انه يضمن لانه مودع وليس له ان يبيع

مطلق اذا اذن المالك بالبيع لم يضمن
 ولو اذن له في البيع يضمن

جامع الفصولين دفعه الدلال الى من استقام لينظر اليه يشتري بدينار
 به الدلال قال لو لم يضمن الاول دفع هذا الدفع قال اني خائف وعندي انما لا يضمن
 لو لم يفرق اما لو فارق ضمن كما لو ادع اجنبيا او تركه عند من لا يبريد الشراء
جامع الفصولين طلب المبيع من الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند طاله
 ضمن قيمته لاحد على سوم الشراء بعد بيان الثمن قال لو لم يضمن المتأخر في هذا
 لو ادعونا بالدفع الى من يبريد الشراء قبل المبيع فلو لم يكن ما دوننا ضمن **منه**
 دلال معروف بيده ثوب ثمين انه مسروق فقال ردته على من اخذته منه
 ببر الكفا صبا الفاصب اذا رد على الفاصب يبرأ وفي الذخيرة انما يبرأ اذا
 ثبتت دة نجة هذا الكفا صبا الفاصب اذا ردت على الفاصب صحت قيمته
 لا بد منها **جامع الفصولين** وكيل المبيع دفع المبيع الى رجل لمعه على من اوجب
 فرب رجل المبيع وهلك عنده اوجب بانه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن
 وقال بعضهم لو كان مع دفع اليه امنا لم يضمن للرضخ عادة وكيل الشراء
 اخذه على سوم الشراء ولم يرض به الموكل فردوه الى وكيله فمكث بيده فلو
 اخذه بغير بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله لو ادعاه بالاخذ على سوم الشراء
 والا لا يرجع اذا لم يبرأ الشراء لم يكن امر قبض على السوم وكيل المبيع استأجر
 رجلا ليقضه المسئلة بجالها لم يضمن وقيل ضمن وهو مختار في نحو ركب
 مالا فشرى به برأوا امر رجلا ببيعة فباعه وسلمه وغاب المشتري لم يقض عليه
 ضمن الوكيل **جامع الفصولين** الوكيل بالبيع لو سافر بما امر ببيعة ضمن او رده
 نقضا على المضارب سافر بما امر بالمضاربة وكله ببيع فنه وسوفي المضارب فخرجه
 من المضارب فباعه ضمن استحسننا امر ببيعة ببيع شليم الثمن الى فلان فباع
 وامسك لم يضمن اذا الوكيل لا يلزمه تمام ما تبرع دفع الى اخوانه وقال دفعه اليوم

الى فلان ولم يدفع يضمن لانه لا يلزمه ذلك **منه** قال وكيل البيع بعته من رجل
 لا اعرفه وسلمته لم اقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القيمة وهي دفع اليه
 القيمة وقال له دفعها الى من يصلحها فدفعها ولا يعلم الى من دفع لم يضمن يمكن ودفع
 الوديعة في بيته ونسبها وقد ملكك لم يضمن **منه** **فصل** في ضمان المواع
 قال اخذتها في هذا البيت لاني هذا البيت فحفظ في بيت من عنده قيل ضمن
 وقيل لا لو مثله قال ضعه في كيسك فوضعه في صندوقه لم يضمن او لا تضعه
 في الخانات لانه مخوف فوضعه فيها لم يضمن لو لم يكن له موضع اخر زمنه
 والا ضمن لو قادرا على الحمل دفع اليه مرا فارمته قال سبق به ارضي الارض
 غيري فسقى به ارضي الارض ثم سقى ارض غيره به ضمن لو ضاع قبل فراغه بثلاثة
 على الثاني لا لوبعده **جامع الفصولين** قال المبيع للمبتضع ضاعها في هذا العود
 واشتري اليه فوضعه في الخفية ضمن لا لو قال ضاعها في الجوالق بلا اشارة فوضعه
 في الخفية قال لا تدفعها الى مراكك وامتك وابنتك فدفع ضمن بد منهم
 بان كان له عيال سوى المنهق الا فلا **منه** ولو قال لا يخرجها من المصير فخرج
 بها ضمن اذ الحفظ في المصير فبقية به لا ان يضطر او يخاف التلف فلو امكنه
 الحفظ في المصير سقر بان يترك فنه في المصير لما مور به فانه يضمن لو سافر بها
 واما لو احتاج الى نقل العيال او لم يكن له عيال ففسا فربها لم يضمن وهذا لو
 عين المكان فلو لم يعين بانه قال حفظ هذا ولم يقبل في مكان كذا فرب
 فلو كان الطريق نحو فاقضمن بالاجماع والا لا **جامع الفصولين** وذكر شيخ
 الاسلام المعروف بحواشي زاده ان الحق اذا كان غابا احاط بمنزل
 المواع فادان اول الوديعة ببارة يضمن استحسننا وان لم يكن احاط بمنزله
 ضمن ولو ادعى المواع انه دفع الوديعة الى اجنبى لضره بان ادعى انه وقع الحرق في بيته

بما يصح من المودع وما لا يصح

وذكر القدر من جملة انه لا يصدق الا ببينة في قول ابو يوسف رحمه الله
 وسوقنا من قول الحنفية رحمه الله وذكر في المتن انه ان علم انه اخرج بيته
 قبل قوله الا فلا غنية **فصل** فيما يصدق المودع وما لا يصدق في دعوى الرق
 او الهلاك ادعى بها الاتلاف فيقول للمودع ولو برهنا قيل يقبل بينة
 المودع ايضا وقيل يقبل بينة المالك لها تثبت الضمان ولو دفعها الى اجنب
 للضرورة كرق وكخوفه لا يصدق الا ببينة عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله وذكر لو علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله ولو قال او دفعها عند
 اجنب ثم رد بها على فملكته عنده فكذب المودع ضمن الا ان يبرهن انه اقر
 بوجود الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا ببينة وكذلك لو قال
 بعثت اليك مع اجنب المودع ينكر ذلك كذا لو دفعها الى رسول المودع
 فانكر المودع الرسالة ضمن وصدق المالك **قاضي خان** ولو قال ردته
 بيدي وبين في عيالي صدق بيمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف مع
 الاجنب اذ اخرج به بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق كذا لو اقر المودع
 انه استعملها ثم رد بها الى مكانها فالحاصل انه المودع لو خالف ثم عاد الى
 الوثاق انما يبرأ الوصية المالك في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على الرد
 بخلاف ما لو وجدها او منعها ثم اعترف لا يبرأ الا بالبرهان على المالك **جامع الفصول**
 المودع اذا قال في بيت الوديعة من منزلي لم يذهب من مالي شئ يقبل قوله
 مع يمينه **واقفات** **ح** فيما يضمن المودع وما لا يضمن قال المودع سقطت
 الوديعة او بعنا دار لم يضمن اسقطت او بينكته مضمن قال دفعها
 في مكان كذا فثبت فلودار او كرم او له باب لم يضمن ولو قال دفنت
 في موضع اخر فثبت مكانها قيل يضمن وقيل لا ولو قال اسقطتها لا يضمن

اذ لم يتركها ولم يذهب عليه الفتوى ولو قال وضعتها بين يدي وقت نسيت
 فصاعت ضمن ولو قال وضعتها بين يدي دارى المسئلة بحالها ولو كان
 محالا يحفظ في عرصته الدار كصورة ذب ونحوها ضمن ولو قال لا ادرى انما
 ام لم تضع لم يضمن ولو قال نسيت القول قوله ولو قال لا ادرى كيف ثبت
 الاصح لم يضمن ولو قال دفنتها في مكان حصين ونسيت الموضع قيل ضمن
 اذ جهل الامانة فهو كونه مجهلا وقيل لا **جامع الفصول** ولو قال لا ادرى دفنت
 في دارى او في موضع اخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرقت
 مكانا دفنت فيه لم يضمن ولو دفنتها في الارض براء لو جعل هناك علامة والافلا
 وفي المقارنة ضمن مطلقا ولو دفنتها في الكرم براء لو صينها بان كان له مغلق
 ولو وضعها بلا دفن برى لموضع لا يدخل فيه احد الاباذن ولو توجهت
 الى النصوص نحو المودع في المقارنة فدفعها حيا فلما رجع لم يظفر بمكان دفنها
 فيه فلو امكنه ان يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو امكنه العود في اقر
 الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء فليمجد بما ضمن لا لو دفنها باذن
 ربها **جامع الفصول** وضعتها في بيت خراب في زمان الفتنة ضمن ولو وضعها
 على الارض لا لو دفنها ولو نام ووضعها تحت راسه وجنبه براء وكذا لو وضعها
 بين يدي **والصحيح** لو قال انما براء في الفصل التالي لو نام فاعدا او لو نام
 مضجعا ضمن في الحيف لا في السفر جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصد به السرقة
 ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه براء مطلقا **جامع الفصول**
 وقال المودع سقطت مني قال الفقيه ابو بكر البجلي يضمن وقال الفقيه ابو الليث
 ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال انما براء في الفارسية يضمن مكنه يكون ضامنا
 ولو قال بقيت دار من لا يضمن **قاضي خان** ولو استقرض من رجل مائة

بما يصح من المودع وما لا يصح

فاعطاه ستمين غلظا فاخته منها العشرة ليرد ما على صاحبها فملك في
 الطريق يضمن مخمسين عنه اسداس العشرة لان ذلك لقد فرضه الباء
 ودبعة وكذا لو ملك ابنا يضمن اسداسها **جامع الفصولين** جعل دراهم
 الودبعة في جيبه ضمن في الامن لاني لا يسر لانه في اليمن على شرف السقوط
 عند الركوب قبل سيرا مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كمة وعمامة وكذا
 لو شدة الدراهم في منديل وصنعها في كمة سيرا لو اتى دراهم الودبعة في
 جيبه لم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يظن وفي الفتاوى والفضيلة
 ودبعة دراهم ستمين نهاريادرساق موزة ضمن وفي الفتاوى والفضيلة
 درسا موزة ضمن لاني اكرم والحجب لو وضعها في كيسه شدة في كمة يظن
 ان لا يضمن **جامع الفصولين** ان في الفارة وقد عرفت المودع ثقب الفارة
 فلم علم ربتها ثقب الفارة لا لو بعد علم ولم يفده لو كانت الودبعة
 غائب وخاف المودع عليها الفساد ويرفعها الى القاضي لبيعها ولو لم يرفع
 ولم يحل لدفع ذلك لم يضمن **جامع الفصولين** ولو اخذ الودبعة اجنبيا
 المودع يراه ويسكت ضمن لو امكنه المنع لا لو لم يمكنه المنع لم يضمن من ضرر
 خرج المودع وترك لبايا مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد ان يتركوا
 الاشياء الى الكو انيت بلا حارس لا حافظ يبري لا لو كان العرف بخلاف
 ذلك **منب** لو ترك باب الدار او النوت مفتوحا فلو كان عرفهم كذا
 سيرا ولو علق شبكة او نحوها على باب الدار وذهب ففي اليوم ليس
 بتضييع بخار سرو في الليل تضييع في خوارزم في اليوم والليل ليس بتضييع
 والموضع لو ربط السلسلة بباب فيطونه بجبل ولم يفقهه بعتر العرف كما
 والقيطون بيت يوضع فيه الامتعة ربط الدابة على باب ارضه ودخل الدار لو كثر

براما يبري لا لو براما لو في المصردان كان في العرس يضمن وان ربطها في الكرم
 او على رأس المبطنة وذهب قبل لو غاب عن بصره ضمن وقيل بعتر العرف
 في هذا وفي احكام **جامع الفصولين** قام عن دكانه الى صلاة وفيه دابة
 لا يضمن لانه غير متضييع اذ غير انه يحفظونه ليس في ايداع المودع الى غيره ليقال
 ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضييع خرج الى الجمعة وترك باب دكانه
 مفتوحا واجلس في باب الدكانه ابنا صغيرا لو كان الصبي يعقل الحفظ يبري
 والا ضمن وفي فتاوى قاضى ظهير الدين يبري على كل حال اذا تركها في الحوز
 ولم يضييع **جامع الفصولين** لو قال يملك الودبعة عندي ثم قال ددت
 عليك بكون ضامنا فلا يقبل قوله في الرد لانه متناقض **قاضي خان**
 قام من المجلس وترك كتابه ذهاب القوم وتركوه فلو قام واحد بعدوا
 ضمن الاخير ولو قاموا جميعا ضمنوا اجابا بثوب الى غيره وقال له هذا ودعة
 عندك لم يقبل الاخر شيئا وسكت ثم غابت الثوب ضمن اذ وجد
 منه القبول عرفا ولو وضع الثوب سكت ولم يقبل شيئا ضمن ايضا ولو
 قال لا قبل الودبعة والمسئلة بحالها يبري اذ القبول عرفا لم يثبت هذا الرد
 صرحا قول لعل على هذا البقا لا يصير مودعا في بقرة بعثها مع جل الى الفتا
 فقال البقا اذهب بها الى مالكا فاني لا اقبلها فذهب بها فبقيت اذ لا يضمن **جامع**
الفصولين او دعه شيئا كفيته راى ولم يبرها عليه ثم ادعى الزيادة او
 او دعه زنيلا في شيئا ثم ادعى انه كان فيه قد دها وذهب منه وقال
 المودع لا ادري ما كان فيه يبري بلا يمين حتى يدعى عليه الجنازة فينشد لا يبري الا
 لو حلف والا يضمن **قنية** دفع الودبعة الى اجنبى واجاز المالك خرج من كانه
 دفع الى المالك مودع مالك واكتت كنه من ماعى روم ودبعة تراهم سايهم

او دعه شيئا كفيته راى ولم يبرها عليه

كفت بده داد و رفت دو بعه را رفت ابن بهايه كرفت لم يضمن الاول
منه سبب اية الوديعه في الصحاح لم يضمن اذا تلفت لرواية لها في
 الكتب فقبل يضمن لتعديها بالكل قبل الاذ لو قال في الاسطبل لم يضمن كذا
 هذا بخلاف ما لو ضاعت او اكلها ذهب يضمن للتضييع دخل لها دم وضع ليم
 الوديعه مع ثيابه بين يدي الشبان قال قاض خايم ضمن لايديع المودع وقال
 ظاهر الدين المرقيني لا لانه ايداع ضمن وانما يضمن بايداع قصد في وضع
 الوديعه مع ثيابه على شط النهر وغسل لبس ثيابه ونس الوديعه ضمن
 وكذا لو سرق بين الغنم ضمن دفعها الى امراته ثم طلقها ومضت الغنم
 فلم يسترد ما قال صاحب المحيط ضمن اذا بحت عليه الاسترداد اذا وقع
 الحريق في دار المودع فدفعها الى اجنب لم يضمن فلو فرغ من ذلك لم يسترد
 ضمن قال قاض خايم لم يضمن اذ المودع انما يضمن بايداع وجب دفع غيره
 عليه لا يضمن بعده **منه** انكر المودع الوديعه فان جحد المودع لايديع اصلا
 ثم اقام البيئه على الرد لا قبل **منه** دفع غلامه الى آخر مقيد بالغل ليدفع
 الى منزله فك غدا وقبده وذهب بدون القيد وايق في الطريق لا يضمن
برايه وقع الحريق في داره فلو سكنه انما يضمن له ما من في عياله فمالها اجنبيا
 ضمن وفي العدة لا يضمن بدفعها الى جاره لضرورة كحريق امرأة حضرتها
 الوفاة فدفع الوديعه الى جاره لم يضمن لو لم يكن عنده وفاتها احد من
 عياله وضاعها عنده غيره ولم يفارقه حين تلفت لم يضمن لو تركها عنده و
 غاب طلب الوديعه فقال جاره او دعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا تسبح ولو
 طلب الوديعه فقال اعطينك ثم قال بعد هذا لم اعطها ولكنها ضاعت لم
 يضمن ولا يضمن للتناقص **الفصولين** **فصل** في ضمان استعمال الوديعه

ولا يملك

واستعمالها او في موت المودع محملا تختم بخاتم الوديعه قبل يضمن في
 الخضر والبصر لاني غيرهما به يضمن في الخضر لاني غيره بما تملك المودع
 ويضمن المرأة مطلقا لانه استعمال منها اخذ المودع رايهم الوديعه او بعضها
 لينفق ثم رد ما في مكانها برئ لو انفق بعضها ضمنه لا الباقي ولو خلط بها
 مثل ما انفق ضمن الكل هذا اذا لم يميز ضمنها ولو اختلطت بلا فله شركة
 ولو خلطها اجنب ومن في عياله بمال المودع ضمن الخاط صغيرا او كبيرا ولا يضمن
 ابوه لاجله اطلقها من في عياله المودع اتفق بعض رايهم الوديعه ورد البعض
 وحلف انه بحسب ما لم يثبت اذا اما النفقة صادرة في ذمته فلم يكن
حاجب جامع **الفصولين** المودع اذا اعات محملا يضمن بعين اذ اعات ولم
 تعلم حاله الوديعه اما اذا علم الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعرفها
 لا يضمن فان قال الوارث انا علمت الوديعه وانكر الطالب انفسر الوديعه بان
 قال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق كما لو كانت الوديعه
 عنده فقال املك قبل القول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعه صارت
 دينا في الظاهر وفي التركة فلا يقبل قول الورثة ولو قال الورثة قد رد الوديعه
 في حياته لم يقبل منهم الا بيئته والضماني واجب ماله لانه مات محملا
 وادعى الوارث الضباع حال حياته لا يقبل قول الوارث وكل مثل اصله
 امانه وكذا المستاجر يضمن بالموت عن تحصيل المودع انما لا يبرأ عن الضمان
 اذا جحد الوديعه ثم اقر المودع اذا جحد الوديعه ثم اقر انه رد ما بعد الجحد وقام
 البيئه يقبل فان اقام البيئه انه رد ما قبل الجحد وقال غلطت او نسيت
 قبلت بيئته ان لم تعلم قيمة الوديعه يوم الجحد يقض بقيمة يوم الابداع
 اذا تبنت الوديعه او دعى كجانب بطيخ وغائب المودع ثم قدم المودع بعد

قوله الوديعه قد رد الوديعه في حياته لم يقبل

يضمن بعث ابيه يستعير اذ به فاعارها وعليها مسح فسقط لو عن عرق
 الاجير ضمن خاصة ولو كرها المأمور فملك ضمن المأمور اذا رضى بركو لم يستعير
 لا غير الركوب يتفاوت لا يرجع على امر لو لم يكن مأمورا من جهة هذا الركوب
 نقاد بلا ركوب الا لا يضمن ومثل ذلك كانت واقعة الفتوى ضمن استعارة
 من رجل واصل آخر ليقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق كافر في الزور
 او لاغ كبرت بل يضمن المبعوث فهو على تفصيل من استعارها افعال
 عماران في الاسطبل خذ احدهما ايها شئت فاخذها لا يضمن ولو قال
 خذ احدهما واذ بهت والباقي بحاله ضمن استعاره يبعث قنه ليا في به فركب
 قنه فملك ضمن الفتن يباع فيه في الحال الرهن كالموعدة وكل فعل لا يعزم به
 المودع لا يعزم به المرتهن الا ان المودعة لا تضمن الا بالثلف بخلاف الرهن
 يقبض بالدين وكل فعل يعزم به المودع يعزم به المرتهن ثم المودعة لا تعار
 ولا تخرج فكذا الرهن ولو حفظه عن عياله لا الانتفاع به بلا اذ فلو ملك
 في حالة الاستعمال ضمن كله لو ملك بعد فراغه وقبل شروعه في الاستعمال
 قد رابدين ولو انتفع به اذن فملك الاستعمال ملكا مائة لانه كان بالاذن
 عارته وليس للمرتهن بيعه رهنه اعارته واجارته ولو فعله بصير متعديا
 ولا يبطل عقد الرهن **جامع الفصولين** المرتهن لو ركب دابة الرهن ليرد
 على ربه فملك في الطريق لم يضمن لو سلبت عن ركوبه لا يصدق الابنية
 على سلامتها **منه** الرهن لو اجاز للمرتهن ان يودع الرهن او يعير او يوجر
 فلو ودعه فهو من كمالك ولو اعاده لواجبه يخرج عن ضمانه **منه** رهن
 ثوبا بقيمة عشرون بعثه فلب المرتهن باذنه نصفه ستة وراهم ثم لبسه
 بلا اذنه فنقصه ربعة وراهم ثم ضاع الثوب بقيمة عشرة يرجع الرهن على

المرتهن **منه** رهن متاع غيره بغير اذنه فوجده لملكه يد المرتهن له ان
 ياخذ منه وجهه ان لملك ان ياخذ ملكه من ما وجده وله ان يحتاج
 بما قد عليه حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او فاصبه او مرتهن
 او غيرهم الا اذا اثبت واليد بانه مودع فحينئذ تنفذ عند الخصومة واما
 قبل دعواه فجواب المفتي ان لملك طلب ملكه **منه** ولو انكر الرهن و
 برهن عليه الرهن ولا بد من حال الرهن ضمن كل قيمة كودبعة ولو تختم المرتهن
 بخاتم الرهن فملكه كودبعة والفرق بين كود الرهن رجلا او امرأة مرفي مسائر
 المودع تختم به المرتهن باذنه فنقلت فالدين على حاله اذ انها تم صاعرة فخرج
 من ان يكون رهنا ولو اخرج من الاصبح ثم ملك بهك بالدين للعود هذا
 لو امة بالتختم بالنقص فلو امة بالتختم في البصر بهك بالدين اذ لا عارته **جامع**
الفصولين لو قال القاضى ظهر الدين في قفا واليس المرتهن ان يرف
 بالرهن وقال قاض خان هذا عند ابى يوسف محمد ومعا انه وعلى هذا الوجه
 وفي العدة المرتهن لو سافر بالرهن او انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العدة
 الذي في بده الرهن المرتهن اعار الرهن فملك في يد المستعير ضمن سواء
 ملك حالة الاستعمال او في غير **بمنه** رجل دخل خانة ينزل فيه فقال له
 الخاني لا ادعك عالم نقط شيئا فاعطاه شيئا به فملك عنه فلو كان
 رهنا لاجر البيت فالرهن بما فيه ولو اخذه منه لاجل ان سارق او جن عليه
 ضمن قال الفقيه وعندي لا يضمن في الوجهين **قنبه** دفع الى آخر ثوبين و
 قال خذ ابهما شئت بهما به من فاخذهما فصاعا لا يذهب من الدين شي
 كرجل له على آخر عشرون درهما دفع اليه المديون مائة وقال خذ منها عشرين
 فصاحت قبل لاخذها من حال الدافع ودينة باق رهن مصحف واجاز

في الاستأجر

لو لم يترتب ان يعلم منه فذهب الصبي الى المعلم ونسبه عنده فضاء
 لا يضمن لانه ايداع الصبي منه **فصل** في ضمان المتأجر كلما يضمن في الاعارة
 ولا يجب الاجر وكلما لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر
 والمتأجر الدابة ان يوجر ويغير ويودع **جامع الفصول** المتأجر لا ينقل
 عليه الخطب وقرة بما يورثه مثله فاصاب له حابطا وكحه فوقع في النهر
 لو كان المتأجر ساقه سوفا معناه ان طريق يسلكه الناس ولم ينفذ
 عليه براء **جامع الفصول** المتأجر عما يجره من كس الى نخار سرق له الحمار
 في الطريق وما ملكه كان بخارافا المكنون جلا ينفق على الحمار كل يوم مقدار
 معلوما ويسمى له الاجر ان يصل اليه ما ملكه فامسك لاجير الحمار اياما وانفق عليه
 فملك يده قالوا لو اكره المتأجر لركوبه ضمن ولو اكرهه ولم يسم له
 براء لانه لو اكرهه لفسد له ان يغيره ولا ان يوجر وليس له الايداع ايضا
 ولو لم يسم له اكرهه لانه لا اعارة ولا اجارة وله الايداع ايضا **جامع الفصول**
 مات في البادية رجل فلصا به ابي بيع عماره متاعه يحمل الثمن الا اهلكه ستور
 كداس وراه مانه وبراضان باسندن ثم كسى به ان ماله كد بودر
 وهدستور ايقاض به وواقض بنود بكى ويكره لايضمن عند بعضهم به يقضى
 لصورة البلور **الفصل** في استأجر عمارا الى نخار سرق فتركه فضاء
 لم يضمن ولو كان ماله كداس لم يكن ماله المتاع معه فمضى الحمار
 في الطريق فترك له الحمار والمتاع لم يضمن للصرة والعذر ولو لم يترك الحمار وعجز
 عن المض فباعه المتأجر بهلك ثمنه في الطريق ولو كان في موضع لا يصل الى
 الحمار ليامر ببيعه براء ولو امكن ذلك او استطيعه اعم ضمن قيمته **فصول**
 استأجر عمارا وحمل عليه له عمارا خسر فسقط عماره في الطريق فاشتغل به فذهب

مطلوب من المتأجر كل ما يضمن في الاعارة
في ضمان الاجارة ولا ضمان في الاعارة

مطلوب من البادية رجل فلصا به ابي بيع عماره متاعه يحمل الثمن الا اهلكه ستور

الحمار المتأجر فملك فلو جال لو ابيع المتأجر بهلك عماره او متاعه لم يضمن
 والا ضمن استند لا لا بما ذكر في الذبارة ان الامين انما يضمن بترك
 لو كان بلا عذر اما لو عذر فلا يضمن حتى ان البقرة لو نذت من السرح
 وترك الاجير اتباعها لبلا يضيع الباقي فملك الذي يذير براء ولو كان المتأجر
 حمارين فاشتغل بحمل احد سما فضاء الاخر لو غاب عن بصره ضمن منه
 المتأجر لو ادخله في سكة فيها نهر فضر به فوقع مع الحمل في النهر فاشتغل
 بقطع الحمل فملك المالك لو كان ضيقا لا يسع فيه ذلك الحمل او عنت عليه
 في الضرب حتى ونبت من ضره ضمن والا فلا منه مكا يحمل كبريس
 اخر فاستقبل للصوف فطرح ذنبه عماره قالوا لو كان يعلم انه لولم
 يطرح الحمل اخذوا الحمل والحمار جميعا وليس في مقدوره دفعهم براء منه
 جماعة اجر كل منهم عماره من حمل قالوا الواحد منهم اذنب انت وعماير
 اكرم فذهب معه فقال المتأجر قف ههنا مع الحمار حتى اذهب كما واحد
 واخذ الحمار فذهب بالحمار ولم يقدر عليه براء المتعاهد لانهم امره بتعاهد
 في يد غيره منه استأجر فبعت المالك معه جلا فشاغل المبعوث في
 الطريق بامر من المأمور فذهب المتأجر وحده بالحمار فضاء براء المبعوث
 اوجه واستأجر رجلا ليندب معه وقال له ارجع مع الغير فبلغوا المقصد
 ورجع الغير وتخلف الاجير واستعمل الحمار اياما في عمل نفه ثم رجع مع غيره
 اخر فاعجز على الحمار ضمن الاجير اذا خالف حين استعمله والاخر لو خالف
 ثم عاد لا يبرأ عند ابى حنيفة رحمه الله في قوله الاخر وفي قوله الاول وسوقها
 براء ولو لم يستعمله براء اذا قال مع الغير عطف وقد فعل **جامع الفصول**
 استأجره وتركه على باب المنزل ضمن لو غاب عن بصره حين دخل والا فلا

في موضع لا بعد هذا القدر من انذار بقبضها بالكان في سكة غير نافذة
 او يكون في القرى ربط المتاجر على باب بيته ثم خرج ولم يجد ضمن لو
 غاب بصره من غير فضل ولو اوقفه ليصل الفجر فذهب او انتهت به رجل
 فان راها تهب لم يقطع صلواته ضمن ترك الحفظ مع القدره او خوف
 ذهاب المال جميع قطع الصلاة ولو رد بها **منية** ولو ضل في الطريق فتركه
 ولم يطلبه فلو ذهب منه بحيث لا يشترط حافظه ليراء في ترك الطلب
 لو ارب من وجوده بعد طلبه موال مكان ضل فيه فلو ذهب هو يراه
 ولم يمنع ضمن لتقصيره في حفظه وعلى هذا الوجه الى الجناح استغل في القبر
 فضايع لو غاب بصره والافلا **منية** استاجر حلا ودفع اليه عمارا ودفع
 خمسين درهما لينذهب الى بلد كذا او يشتري ثيابا فذهب اصحاب
 الحمر في طلب خمرهم واخذوا ولم يذهب لاجير فلو وجد بعض الانبياء
 حرمهم الا بعض لم يكن بلام من لم يبرأ لاجير **منية** استاجر ليجل عليه برا
 الى بيته يوما الى الليل ففعل كذا بركبه كلما رجع فملك قبل ضمن اذا استاجر
 للحمل لا لركوب ففعل وقيل لا اسحسا اذ العرف ان مكانه اذ ذلالة
 استاجره فروى ليجل عليه الى المدينة ففعل فوضع عليه الرجوع الى بيته ففعل
 ملح بلا اذن في مرض فمات ضمن الغصب لاجرا اذ لا يجتمع **جامع الفصول**
 استاجره الى مكان معلوم فاجرا بالاطريق لصوصا فلم ينفق فاحذ
 اللصوص فذهبوا بالمال فلو كان الناس سلكوا ذلك الطريق مع هذا الجهر
 بدوا جرم اموالهم برئ الا يضمن للتصريح استاجره ينقل ترابا من خربة
 فانهدمت الخربة وملك فلو انهدمت بفعل المتاجر لصفة ضمن ولو انهدمت
 لرعاو لا لصفة لم يعلم المتاجر به يراهم تقصيره لمتاجر لا يملك ان يبعث

منية
 منية
 منية

المتاجر

المتاجر ان يوجر الى السرح لو فعل ضمن وقيل لو جري العرق بالبعث فله ذلك
 والا فلا وفي الفتاوى الصغرى للمتاجر ان يوجر ويغير ويودع والبعث الى
 السرح ابداع فملك **منية** امسك المتاجر بعد مضي المدة وتركه في دار غيره
 ضمن اذا الرد عليه لازم بعد المدة فيعزم بالترك كذا تركه في دار غيره وعينه
 عنه تصحيح **منية** الاجير المشترك الذي يقبل الاعمال من ان سكال الصباغ والقفا
 ونحوهما ويغسل لهم جميعا وليس استاجره ان يمنع من العمل غيره ولو ملك
 العين في يده ان كان قبل العمل لا يضمن الا ضمانا عليه بعد العمل لا ضمانا ولا
 اجر عند اني حصة له وعندهما يضمن الضمان الا يملك بامر لا يمكن التفرغ عنه
 كالحرق والغرق الغالب والعقد المكابر ثم ان شاء ضمنه معمو لا واعطاه لاجرا
 وان شاء ضمن غير معمول لاجرا له وقال في زرعه لا ضمان عليه له لاجرا واما اذا
 تلف من غير الاجير المشترك كالفقار اذا دق الثوب فحرق او الفاه في السور
 فاحرق او الملاح بعد السفينة من مده ولها ان اذا اعترت ابنة او زلفت
 ضمنه سوا كان المالك معه او لم يكن وقال في زوال ثوب رجمها اليه ضمن قيمة
 مقصود يوم الاستهلاك كذا لاجرا وان شاء ضمنه غير مقصود يوم العقد
 ولا اجرة وفي الحال ان ضمنه قيمة حين عمله ولا اجرة وان شاء ضمنه قيمة حيث
 اكسره من لاجرا بحسب ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جئت به من شرا
 ثلاثة بان يكون في وسعة دفع ذلك ان يكون المحل بما يجوز ان يضمن بالعقد
 اما الاول بحيث ان يكون في وسعة دفع الف وحسب لو غرقت السفينة من موج
 او ربح او اصار بها او هدمها جرحا لا ضمان على الملاح كذا الحال اذا صدقه
 الناس فانكسر ضمانا عليه كذا البزاع والحمام والخنزير لا يضمن اذا مات
 ذلك اما الثاني يجب ان يكون اليه من لو كان صاحب المتاع او وكيله اكبا

عمل

في السفينة فانكسر محمد الملاح او على الدابة نطبت بسوق صاحبها فلا
ضمان عليه اذا عقد شئنا قال محمد رحمه الله وكذا اذا كان رب المتاع والمكاري
راكبين عليها او سائقين او قايدين وهو قناس قول في يوسف رحمه الله اذا
سرق المتاع من تحت أسل لاجير ورب المتاع معه فلا ضمان على الاجير بهذا
ذكره اكثر في رحمه الله وانما الثالث ان يكون مجاوز ان يضمن بالعقد حتى لو
استأجر دابة ليجل عبد صغير او كبير فلا ضمان على المكاري فيما عبط من سبابة
او فوده وكذا العمل عليها المتاع والعبدات العبد وهلك المتاع ووزن العبد اذا
كان العبد يصنع لفظ المتاع مختص المحيط **فصل** في ضمان مؤنة الرد مؤنة رد
المتأجر ولو دبعة على مالكها وفي الرد من قبل على المالكين وقيل على المالكين مؤنة
رد العارية والغصب على المستعير والغاصب مؤنة رد المبيع بعد الفسخ على
الفايض ومؤنة رد المبيع على البائع ويجوز رد مؤنة او شرط على المشتري ولو تقابل
المبيع فعمل البائع مؤنة رد ميسوع له حمل ومؤنة الرد في الاجير المشرط كقصة
وصباغ ونساج على الاجير اذا رد ونقض القبض فيجب على من له منفعة
القبض ومنفعة القبض من الاجير ان يضمن وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة
والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالوجر فناء او دابة فان الرد
على المالك اذن له عين والمتأجر النفقة **جامع الفصول** رد المتأجر فذلك الطريق
لم يضمن كدفع ولم يلفه ان ملكه في بداءه فانه اليه ضمن ان عليه الرد الى مكان
المتأجر ونقد الاجارة لانه بشرط لا يقتضيه العقد لان مؤنة الرد على الموجه
لا على المتأجر به يفتن استأجر قد راخلفا فرغ عملها على عمارة فزلق لها في كسر
العقد لم يطبق لها حملها براء والا ضمن **جامع الفصول** **فصل** في ضمان مخلف
في الطريق استأجر حكايا او عمارة ليجل له طعاما في طريق كذا فاخذ في طريق اخر

يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن قالوا هذا لو تقارب الطريق اما لو
تفاوتت تفاوتا فاحشا في طول وقصر وسهولة وصعوبة يضمن ولو اختلف
في السلوك لكن احدهما بعد بحيث يتفاوت ضمن **جامع الفصول** لو
عين الطريق على المتأجر فاخذ في طريق اخر متساوية في الامن يضمن
براء لو لم يكن امينا ويجب الاجر لو سلم ولو عين الرفقة فذهب بلا رفقة
لو كان الطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ضمن لا لو مسكوا بلا رفقة
منه لو قال الموجه ارجع مع المعبر ورجع مع غير اخر لم يضمن اذا لم يعين
غيره او قدم وهذا يشترط ان لا يضمن رفقة فذهب بلا رفقة او مع رفقة
اخرى ينبغي ان يضمن دفع جملته الحمل بلا تضييع الى مكاري كذا او شرط ان يبر
لبلا فضا عت الدابة مع الحمل بلا تضييع براء عند ان حلفه رحمه الله عند سما
جامع الفصول **فصل** في ضمان من خالف الحمل والركوب استأجر
لحمل فله ان يركبه ولو لم يركب ليس له ان يحمل ولو عمل لا يضمن الاجر ويضمن
بهلاكه ولو استأجره ليجل عشرة غنم بركم يحمل عليه احد عشر ختموا قتلقة
بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كاملا فضمن جزا من احد عشر جزا
من قيمة الدابة **جامع الفصول** اكثر من بلا على او يحمل على كل بعير مائة
ومئين رطلان ثم ان الجاهل يابله فاجر المستكر ان ليس كل عمل الامانة
رطل فحمل الى ذلك الموضع فهلك الى بعض ابله براء المستكر اذا ملك
لحمل سواندس حمل فيقال ينبغي ان تزن او لا **جامع الفصول** استأجر
لحمل عليه كركبك تنك جو بار كركد ويك تنك بل يجب الضمان ونصف
الكر او لو عمل عليه كركب براء لانه احق في لف صورة لا معنى وعمل
شعير امثل البر ورا ضمن اذا الشعير مثل وزر البر يكون اكثر كراما من البر

فيأخذ من الظاهر أكثر مما يأخذ من البز فيكون خلافا صورة ومعنى **جاء**
الفصول فلو استغاره ليحمل عليه كذا ضامن برجل مثل ذلك الوزن **بغير**
 أو سمى أو أوزا ضمن وقال في فتاوى حواهر زاده لا يضمن به استغاره
 إذا ضرر الشجر كضرر البز عند استوائها وزنا ودخل تحت الاذن وبقيت
منية ولو استأجره ليحمل عليه عشرة افقرة شجرة تحمل تحت افقرة برضمن
 إذا البر مثل كبل الشجر انقل على الدابة ولو عتق من الشجر خالف صورة ومعنى
 ولو يمثل وزن الشجر بر **منية** ولو استأجر ليحمل بر أو شجرة بوزن معلوم
 فحمل عليه لبنا أو حديدا يمثل وزنه إذا لم يد واللبن أو قنطرة الدابة وكذا
 لو حمل لبنا أو قطنا أو قطبا يمثل ذلك الوزن لأنها تأخذ من ظهرها من غير وضع
 الحمل فيكون اشتق على الدابة ولو استأجر ليحمل عليه لبنا أو قطنا أو قطبا أو لبنا
 أو حديدا يحمل عليه بر أو شجرة يمثل وزنه هذه الأشياء **منية** ولو استأجره
 بركب فاردف خر لو سلك كلب الأجر كاملا ولا ضمنا ولو ملك من ركوبها
 بعد بلغ المكان المسمى كلب الأجر كاملا وضمن نصف القيمة وخبر المالك
 ضمن المتأجر والرديف فلو ضمن المتأجر لا يرجع على رديف متأجر إذا كان
 أو مستعيرا ولو ضمن رديف ضمن على المتأجر لو كان الرديف متأجرا
 لا لو مستعيرا **جاء مع الفصول** استأجر ليركب نفسه فلم يركب أو ركب غيره
 فسلم لا يجب الأجر وضمن لو ملك أو ركوب غيره لم يدخل تحت العقد يشق
 الناس عليه ولو كان بنفسه فله ركبته فملك بعد بلوغ المقصد عليه نصف
 القيمة كل الأجر كان الرديف خف أو ثق وهذا لو طبق مثلهما والا
 ضمن كل القيمة ولو طبق مثلهما ذكر أنه يضمن نصفها وقيل يضمن قدر الزاد
منية استأجره ليركب على صبي صغير افقرة بر ضمن إذا الصبي لدن

لا يملك على الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب ولو استأجره ليحمل عليه
 مراد على المسمى وسلم إلى المقصد فلما وضع الحمل وجأ بالمارس لهما فضاء قبل
 رده على مالكه يضمن قيمته قدر الزيادة استأجره فضا شرا في الزيادة فاستغله
 في اللبن يضمن فملك فيه يضمن جامع الفصولين **فصل** في اجارة الامتعة
 وجوب الضمان فيها على المتأجر استأجره فضا تلبس و صنعت في ثوبها
 حتى مضى اليوم يجب الأجر ولا يضمن لو ملك ولو استأجره دابة ليركب إلى مكان
 كذا فامسكها في بيته لا يجب الأجر وضمن لو ملك ولو استأجره فضا تلبس يوما
 إلى الليل فبستها أكثر يوم وليدة وصارت غاصبة فلو أهدا الوصية شغل
 اما الوصية لحفظ لا تصرف غاصبة قبل المطلب إذا العين تبقى امانة فلا يضمن
 الا بالاستعمال او يمنع بعد الطلب وبيعة بخلاف المستعير لو امسك في العارية
 بعد المدة ضمن لوجود الطلب كما إذا من حكم الطلب جود الرد وقد وجب عليه الرد
 بمضي المدة بخلاف الاجارة وانما صل بين المالك والحفظ وامسك الاستعمال
 انه لو امسك موضع الاستعمال فهو استعمال فلو امسك موضع لا يملك فيه
 فهو حفظ فعلى هذا الوصية بخلاف إذا تخلفت بسوار أو تعيم بغيره أو وضع
 العينة على عانة فهذا كله حفظ لا استعمال ولو لبس غيره في المدة يضمن لتفاوت
 الناس في لبس الحمل **جامع الفصولين** لو استغاره دابة أو ثوبا في المصر ثم خرج
 بها من المصر فلو استغلهما ضمن والا ضمن في الدابة لافي النوب **منية** استأجر
 ليركبها في داره فضاها في دار آخر في قبيلة أخرى من هذا المصر يجب الأجر
 والا يضمن لو ملك لعدم التفات الا اذا اخرجها من المصر فضاها يملك فلا أجر
 عليه سلمت ولم تسلم وضمن لخالفه امره حيث اخرجها من المصر فينظر ربه
 اذا مؤنة الرد على المخرج **منية** ولو استأجره فاسا واجبر ليعمل فذبح البه فذاب

به الاجير في ضمن المتاجر اذ خالف به في قول استاجر الفاسق لا ضمان
 لا لو استاجر الاجير او لا ينبغي ان يقال لو تفاوتت الناس استعمال القاس
 فلا بد لصحة الاجارة من تعيين المستعمل كما لو استاجر دابة للركوب لو عين
 نفسه لم يصح مخالفا به فعه الى الاجير ولو عين المستعمل في العقد **جامع الفصولين**
 استاجر فذو البطن فيه شيئا فطبخ واخذ القدر مع طبخ فيه لم يخرج الى الكان فزلق
 به قدمه انكسر القدر ضمن القدر لكان لقوله فذو البطن ينبغي ان لا يضمن قياسا
 على ما لو استاجرت فبالثلب فخرق من لبها فانها لا تضمن **منه فصل**
 اجارة العقار وجوب الضمان فيها على المتاجر استاجر بيتا ولم يسم يريه
 ان يسكن فيه يجوز له ان يسكن ويكن غيره اذ لا تفاوت في السكن في له
 ان يضيغ فيه متاعا لانه من جملة السكن ولا يربط دابة قالوا هذا لو كان
 فيه موضع معد لربط الدابة والافليس له ذلك لانه يعمل فيه ما بدا له
 ما لم يضرب بالبناء كالوضوء وغسل الثوب اما ما يضرب كرحل ومدايره وقصا
 فليس له ذلك لا يرضى ما كره بعض من يخاف ان لو ايمنع عن الكل وبعضهم
 قالوا لو كان في موضع يضرب بالبناء يمنع الا فلا يبيح **جامع الفصولين** استاجر بيتا
 وكسرت فيه فصيل منع مطلقا ومنع بكسره خارج الدار لانه يربى البناء لا
 محالة وقيل لا يمنع عن المعتاد لانه من السكن فلو تعد فيه نحو قصار وجداد
 او عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المتهتم لانه امر فعله ولم يهتد من شئ من ذلك
 العمل كلاج استحسننا لا يقاس **منه** ولو استاجر دارا على ان يسكن
 فيها فلم يسكن بل جعل فيها طعنا ما براء او صغيرا او غيره ذلك فاردت
 الدار منع لانه يربى ليس له ذلك اذ وضع هذه الاشياء من السكن فلا
 يمنع من ذلك لو حفر فيها بئر الماء، وهكذا فيه جلا ضمن لو حفر بلا اذن لثقة

استاجر بيتا وكسرت فيه

اذ الحفر تصرف في الرقبة وهو يملك التصرف في المنفعة **منه** ولو استاجر
 حائونا من رجل حائونا من آخر فقتل احدهما الى الآخر لم يفتق بذلك
 فانه يضمن باف من الحائط ويضمن اجر الحائونين **منه** ولو ربط
 المتاجر دابة على باب المتاجر فضربت انسانا او هديت حائونا لم يضمن
 اذ اربطها على باب الدار من مرافق الدار ولو فقه المالك ضمن الا اذا فعل باف
 المتاجر ولو عارية والمسئلة بحالها يبرأ اذا بعد الاعارة تبقى للمعير ولا ية
 ربط دابة **منه** ولو بين المتاجر تنورا او كانونا في دار استاجره و
 احترق بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن فعل ذلك باذن المالك
 او لانه انتفاع بطاهر الرواية الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي بخلاف
 الحضر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء فلو وضع المتاجر في نصب
 شئ لا يصنع الكس من شئ لا احتياط فمضى وضعه او قد وانارا لا
 يوقد مثله في التنور ضمن **جامع الفصولين** متاجر شيئا متاجر راضيا
 ما يبرء باديان بعض زوات ان اشياء برونه ضمن المتاجر **جامع**
 الفصولين **فصل** في ضمان الاجير المشتهر في امره اجرائهم الاجير لهما
 لا يضمن هلكته يده بلا صنعة وهلك من عمله المأذون فيه بالاجماع وكذا
 ما هلك يده بلا صنعة غمما لو امكن التجر عنه والافلا **جامع الفصولين** قال
 ابو حنيفة وزفر وحسن لا يضمن سوا هلكه بامر يمكن التجر عنه كسرقة
 وغضب او لا يمكن كزوق غاب وقيل قول ابو حنيفة رحمه الله قول علي رضي
 الله عنه قولهما قول عمر رضي الله عنه ولاجل اختلاف الصحابة رضي الله عنهم اختلف
 المتأخرون بالصحيح عن النصف جبراعلا بالقولين **جامع الفصولين** وقيل ينظر
 ان كان الاجير مصلحا لا يجب الضمان وان كان بخلافه يجب الضمان وان استويا يؤمر

المنفعة

بالصلح النجس اجير مشتركة كذا الدال ولو شرط الضمان على الاجير المشترك
لو ملك عنده قبل بضمين وفاقا وقبل الشرط وعدمه سواء لان اشتراط الضمان
على الاجير باطل وبه يأخذ **جامع الفصولين** امر السمسار اجير الواحد ان يحل
شيئا الى مكان ما ملكه فوقع من ظهره ضمن الاستناد ولو مشى شيئا معنفا
وضمن الاجير لو مشى غير معنفا كما دق تلميح القصار واجيره حيث لم يضمن
لو دقا معنفا بل الضمان على الاستناد ولو دقا غير معنفا وضمنا وكذا القصار
تلميح في هذا الحكم **منه** الاجير في صلح لا يضمن الا بالاعتد على تلميح القصار
وسائر الصناعات واجيرهم لم يضمنوا الا بالاعتد فيما لا يتعد وضمن الاستناد
ولا يرجع عليهم تلميح القصار لو وقع من يده سراج فرق ثوبا ضمن الاستناد
منه ولو وطأ تلميح القصار ثوبا فلو كان يوطأ مثله ضمن الاستناد والا
ضمن الاجير لو كان الثوب دبة عند الاستناد وضمن الاجير لو ادخل الثوب
في مكانه فاصاب ثوبا ضمن الاستناد ولو ادخله بامر **منه** نحو قصاص وخيار
لو فرغ من العمل بعث بالثوب على يد ابنة الصغير الى مالكه فهلك الطريق
لا يضمن لو عاقلا يمكنه حفظه والا ضمن **فصل** في ضمان الراعي البقر
استأجر حبلان اجبا او بقرا وقال استأجرني ثمن غنمي ثمن سنة كل سنة
بكذا يكون الراعي اجيرا الا اذا صرح بما هو حكم اجير وجد بان قال على ان لا
ترعى معها غنما غيرا فحينئذ يكون اجير وجد ولو ورد العقد على المدة او على ما
قال استأجرني ثمن سنة بكذا ترعى غنمي كانه اجير وجد الا ان يذكر بعد ما
هو مشترك بان قال على ان ترعى معها غنم غيري فحينئذ يصير مشتركا
ويغير اول الكلام باخذه وكذا الحكم فيمن هو في معنى الراعي **جامع الفصولين**
ثم الراعي لو كان اجير وحدوات الغنم كلها لا ينقص من اجروا ولو ضرب بشاة ففقد

عليها وكسر رجلها ضمن اذا خالف اذا ضرب لم يدخل في الاجارة
وانما دخل تحتها الرعي في يتحقق بلا ضرب بصياح وصنع اذا الغنم في
العادة تتساق كذا كذا اذا ضرب بالمشية ضمن لا لو ملك شيئا في السقي
والرعي لدخولها تحت الوعد **جامع الفصولين** واجير الواحد لا يضمن ما لم
يخالف ولو مشتركا ومات منه لا يضمن وفاقا اذا الموت متفاته
مما لا يمكن التميز عنه وهذا لو ثبت الموت بينة او بقصدتها والاصد
الراعي عندا يحنقه رحمه الله لانه امدن كودع ورت الغنم عندهم **منه**
لو اكل سبع او اورد ما نهى لبقية ففرق منها شيئا ضمن عند سما ولو
ساقها في السقي ففرقت ضمن عند علمائها الثلاثة وكذا لو ملكت سباعا
بان استعمل عليها ففترت انكسرت رجلها ضمن عند علمائها الثلاثة
منه البقر لو ساق البقر فقتل فقتل بعضها بعضا في سوادها
في السقي ففترت بقرة منها ففترت وساقها في الماء تشرب ففترت
ضمن مشتركا لا خاصا وكذا لو كان البقر لقوم شري وسواجروا وحدهم
ضمن ما تلف من سائر الاجير في صلح لو عتق في السير ففترت هذه العوارض
ضمن **منه** ولو دفع الثوب الى القصار وقال قصره ولا تضعه عن
يدي حتى تفرغ منه ففترت البقر في كذا الوشرط عليه ان يقصره اليوم
او غدا فلم يفعل ففترت البقر ففترت مرات ففترت حتى سرق لا يضمن
خلاصة كان الراعي مشتركا ففترت بفرق او سبع وسقوط من علوه وما
اشبه ذلك قال الراعي شرطت على الراعي في الموضع الذي رعى فيه صدق
رب الغنم بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن يتفاد من جهة والبينة
بينة الراعي حتى لا يضمن عندا بي حنيفة رحمه الله انه لو اذن يثبت عا ليس

بشأن وكذا لو خاصا ولو اختلف على ما مر صدق المالك **جامع الفصول**
 الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا اجد لو سلمت بحسب الاجر تحسبا
 راعي الرمح لو تولى بركة فوقع في عنقها فمات ضمن اذا التوايق لم يدخل
 تحت الاذن ولو فعله باذن براء ولو شرط على الراعي ضمان ما مات
 العقد لا لو شرط على الراعي ضمان ما تلف فان يصح ولا يفد العقد والعقد
 يقتضيه **منه** الراعي لو خلط الغنم بعضها ببعض براء لو قدر على التمييز ضمن
 قيمتها يوم الخلط ويصدق في القيمة **الراعي جامع الفصول** لو دفع الراعي غنما
 الى غير مالكها فاستهلكها الاخذ واقر به الراعي لا الاخذ ولا يصدق الراعي
 في حق الاخذ لو اقر الراعي وقت الدفع للاخذ **جامع الفصول** بدت بقرة
 من الباقوة ولم ينعها الراعي ليل يضيع الباقي براء بالاجماع ولو خاصا
 وضمن عند سحالا عند ابى حنيفة رحمه الله لو شتركا اذا الامين يضمن ترك
 الحفظ لو تركه بلا عذر اما بعذر فلا كفوف وبيعة الى اجنبى حاله لم يرق فانه
 لا يضمن ولو ترك الحفظ اذ تركه بعذر وكذا لو تفرق فرقا لم يقدر على اسباع
 الكل فاتبع البعض براء اذ ترك حفظ البعض بعذر وضمن عندهما ان اترك
 بعذر يمكن الترخيص **منه** بقا لقرية طعم من ملتق باشجار لا يمكن النظر الى
 كل بقرة فضاغت بقرة براء ولو حرت بقرة على فطرة فدخل جملها في ثقبها
 فانكسر او دخل في ماء غيبق والبقا لا يعلم ولو يسقها ضمن لو امكنه سورها
منه زعم البقار انه لو ادخل البقرة في القرية ولم يجد بارها ثم وجد
 بعد ايام قد نفقت نهرا لحياته قالوا لو كان عرفهم ان باقي البقار بالبقرة
 الى القرية ولم يكلفوه ان يدخل كل بقرة في منزل بها صدق البقار مع
 بمينة انه جاء بها الى القرية **جامع الفصول** امرأة بعثت بقرة الى البقار

نحاة الرسول قال البقار واخذ منه فملك في يده فلو بهنت فلها ان ترجع
 على البقار او دفع مالكها الى غير ما بغير الاذن ثم لا يرجع البقار على الرسول لو كان
 يعلم ان لها ومع ذلك دفع اليه ولو لم يعلم يرجع لانه معدو **منه** بعث بقر فوقع
 رجل الى البقار فقال البقار رد بها الى ربها فاني لا اقبلها فذهبت بها فملك
 ضمن البقار لانه لما جاء بها الى البقار انتهى الامر فصار البقار امينا وليس
 للمودع ان يودع اقول وفيه نظر بمنع ان لا يضمن اذ لم يقبل فلم يصير مودعا ويؤيده
 ما مر فيما يضمن بالمودع فيما نقل من الذخيرة من انه لو وضع ثوبا عند رجل
 قال له اودع عندي قال الرجل لا اقبله براء **منه** شرط البقار مع اصحاب
 البقور اني اذا دخلت البقور القرية في موضع كذا فانا برئ منها جاز الشرط
 فبعثت بقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط المذكور
 لم يبرأ البقار حتى يرد عليه لو سمع الشرط يعذر عليه اهل قرية يرون ذوابهم
 بالنوبة فضاغت بقرة في نوبة احداهم قبل يضمن عند من يضمن الا جبر الشتر
 فليعلم براء وفاقا لانه معين لا اجير اذ لو جعل اجيرا والمعنى لا يضمن ولو كان نوبة
 احداهم فلم يندب واستأجر رجلا لحفظها فاخرج الباقورة الى المفارة ثم رجع
 الى اكله يعني الاجير ثم عاد وضاغت بقرة فلو ضاغت بعد ما رجع الاجير لكان
 لم يضمن احد ولو قبل ذلك ضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له ان يحفظ باجرانه
 لكن هذا لو لم يشترط الحفظ عليه نفى ما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره
جامع الفصول ابن ولدا على براء الغنم مع غلامه او اجيره وولده الكبير
 الذي في عياله اذ البرء من الحفظ وله الحفظ بيد من في عياله اذ له الرد مع من في
 عياله كمودع فلو ملك براء له الرد فلو كان الراعي مشتركا براء عند ابى حنيفة
 مطلقا وعند سحالا يضمن **منه** البقار لو ملك ترك الباقوة بيد اجنبى لحفظها

١٤٢
 ليحفظها فلو تركها قليلا كبول واكمل وتوضي او نحوه براء اذ هذا القدر
 عفو الراعي لو نام فضعها فلو نام مضطجعا ضمن ولو جالس فلو
 غاب البقر عن بصره ضمن والا فلا البقر غاب عن الباقوة فوكت في رزق
 فافسد براء البقر الا اذا ارسلها في الرزق او اخرجها من القوية ويؤيد
 معها حتى وقعت الباقوة في الرزق او تلفت مال انسان في مشيها ضمن
 البقر **منه** وليس للراعي البقر ان اراد الفحل على الاناث ولو فعل ضمن ما
 يملك منه ولو ترا الفحل بلا اترانه يبرأ عنه ان حنيفة رحمه الله خاف الراعي يملك
 شاة فذبحها ضمن اذ الذبح ليس من عمل الراعي فلا يدخل تحت العقد قال
 البلخيون هذا لو تروى جاراتها او مكلا اما لو يتقن موتها براء اذ الامر بالرع
 امر بالحفظ والحفظ الممكن قال يتقن الموت الذبح فيصير مأمورا به **منه**
 فلا يذبح لها والبعل اذ الذبح لا يصلح لها ولا يذبح الفرس ايضا عند ابن حنيفة
 اذ الصحيح من مذهبه ان الفرس مكره ذبحه كراهية تحريم **منه** ولو شرط على الراعي
 ذبح ما حيف يملكه فلم يذبحه فملك يذبح اذ في هذا الشرط الضمان
 فيما مات خفف انفة وثمة لا يضمن وشرط الضمان على الامين باطل وقال
 عماد الدين في فصوله وعند ابن ابي عمير هذا الشرط لما حران ذبح مثله للحفظ فكانه
 شرط عليه بانه ما في وسع من الحفظ فيجوز فلو لم يذبح فقد قصر في حفظ شرط
 فيضمن **منه** قال الراعي في بختها ميتة وقال بها ذبحها ميتة صدق الراعي
 ولو قال الراعي تحتها لمرض وانك المرض بها صدق بها وضمن الراعي اذ
 اقر بسبب الضمان **منه** شرط على الراعي ان ياتي ببسمه ما يملك لم يصح هذا
 الشرط وصدق الراعي في الهلاك ان لم يات ببسمه او حوانيت **فصل**
 في ضمان الحارس استاجر حارسا ليحفظ حانئا او حوانيت فضع منها شئ قيل يضمن

الحارس

١٤٢
 عند سماعه لو ضاع من خارج لهجرة لانه اجير مشترك قيل لا في الاصح ويقتضي
منه ولو ضاع من اخرا بان نفق اللص فلا يضمن الحارس الاصح
 وحارس السوق على هذا الخلاف واختار ابو جعفر انه يضمن ما كان خارج
 السوق لا داخله **جامع** **الفصول** يوم لها فظا ليس بضاعة فلا يضمن وان
 كان بعد يوم لها فظا بضاعة ضمن **منه** استاجر رجلا ليحمل دنا فغشوا به
 ضمن لتولده من فعله وهو العتار وهذا لو انكسر في وسط الطريق اما لو وقع
 بعد ما اتى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا حكى عن صاعدا لقاض لانه
 حين انتمى لم ينقل الحمل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فضا الحمل سيما الى حاله
 حتى لا يستحق الجلسن باجر والمتولد عن غير مضمون لا يكون مضمونا ولو انكسر
 في وسط الطريق بلا علة بان اصابه حجر او كسر نارجل او نحوه وسو على راسه
 عند الحنفية عمه لانه سماعا جامع **الفصول** **فصل** وصل الحال الى المقصد
 فانزل الحال مع رب الزرق من اس الحال فوقع من ايديها فملك ضمن الحال
 عند ابن يوسف رحمه الله ولا اذ الزرق دخل في ضمان فلا يبرأ الا اذا اذ
 يده من كل وجه وقال محمد رحمه الله اذ الزرق وصل الى يده ما يملكه وقال ابو الليث
 القيس ان يضمن الحال النصف لو وقع الزرق من فعلها وكثير من ثبوتها فلو
 به **جامع** **الفصول** استاجر ليحمل له طعاما الى مكان كذا فحمل اليه ثم رثا
 الى مكان حمل منه سقط الاجر عندنا لو كان المالك مشى مع الحال فغش
 اس الحال وفي المتاع ضمن لانه في جنابه يده لو سرق المتاع من راس الحال
 والمالك معبر براء اذ يملك المالك قائم على المتاع بعد قيام يده منع وقوع التسليم
 الى غيره كذا عن ابن يوسف رحمه الله **منه** عملة ثم وضعه في الطريق ثم
 اراد رفعه فاعاد رب الزرق فرفاه يضعاه على اس الحال فوقع وتحرق يضمن

الحارس

الحارس

اذا صار في ضمانه حين عمل لم يبرأ منه بعد اذ لم يستمه الى ما كان منه
 انقطع جيل الحال وسقط الحمل ضمن لو شدة بجبل لم يجز فحانه اسقط فلف
 من جنابة يده ولو انشقت الحقيقة بنفسها وخرجت ما فيها بضمن
 ان كان قطع الحمل وقيل لا في قياس الحقيقة حمة فلا يثبت انقطاع الحمل
 اذ التفريط عنه من الحال حيث يثبت الحمل والى من المالك حيث جبر
 ماله في حقيقة ائتمه بفتى **منه** سرل الحال في مفازة وتباليه الانتقال
 فلم ينقل فلف المتاع بسرقة او مطر ضمن ونا ويلو كان المطر والسرقة
 غالبا اذ يصير مصيغا استأجر عمالا ليجعل في طريق كذا فاحذ في طريق
 اخرى يسلكه الناس يبرأ قالوا اذ الوتقارب لظن بيق اذ يصح التعيين
 لعدم الفائدة وانما بينهما تفاوت في طول او قصر او سهولة وصعوبة
 ضمن وهو رواية محمد **فصل** في عشرة دابة مستأجرة بسوق المكارى
 فسقط الحمل وفد المالك اكب عليها يبرأ الاجرة اذ لم يستمه اليه
 ولو علف الدابة فن صغير لرب المتاع والمسئلة بحالها ومارات القن
 وف الحمل ضمن تحمل القن اذ ادم حمالا بضمن بالعقد وانما بضمن المتاع
 لو لم يصح القن للحفظ لا لوصف لانه في يد القن ويده يد ماله فصار كوكيل
 ماله **جامع الفصول** ولو كان المالك المكارى اكبين عليها او سائقين
 او قائدين يبرأ المكارى كالمسرق من رأس الحال معه من قيام يد المالك
 وكذا اقطار عليها حمولة والمالك يعين يبرأ الحال اذ يد المالك ثابتة على كل
 ذلك **منه** لما اراد المكارى ان يرضع النوق على الدابة عدلين من
 جانب وري بعدل الاخر من الجانب فانشق العدل من مية ضمن ما تلف
 لانه يصنع **منه** شرط على المكارى ان يسير ليلا والمالك يسير ليلا

انقطع جيل الحال وسقط الحمل

فضاغت الدابة مع الحمل فالمكارى لم يرضع برك لحفظ ضمن وفاقا ولو
 ضاع بلا تضييع يبرأ عند الحقيقة خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن
 لو كانت الدابة تسير معه بلا خلاف بدليل ما قبل **منه** استأجر
 الى بلدة فاذا دخلها فله ان ياتي بها الى منزله استأجر ولو استأجر
 ليندسب الى مكان كذا فركبها في المصر في حواكبه او مسكها فيه لم يركب
 ضمن ولا اجر ولو استأجر يركبها في المصر يوما الى الليل فامسكها ولم
 يركب يجب الاجر ولا يضمن **منه** استأجر من بلد الى بلد فامسكها
 في بيته فهلك فلو امسكها قد رما بمسك الناس ليسوا امورا هم يبرأ
 ويجب الاجر ولو امسكها اكثر من ذلك ضمن **منه** زرع بين ثلاث
 حصصه فاستأجر احد سم حمارا لينقل الحصة فذعه الى شركة لينقلها
 فهلك عنده وكان الوف بينهم ان يستأجره احد سم واستعده سوا
 شركة بين المستأجر لانه كغير من شركة فالمستأجر انما يعير فيما لا يتفاد
 فيه الناس من عمل الحصة يدعما لا يتفاد وفيه **جامع الفصول** استأجر
 حمارا الى قرية ذاهبا وجائبا على ان يرجع في يومه فم يرجع فيه ورجع في
 الغد عليه نصف الاجر للذهاب والرجوع اذا خالف فيه فضمن لو خالف
 الاجير ثم عاد الى الوفاق يبرأ عند ان حصه رحمة به **جامع الفصول** فصل
 في ضمان النسيج دفع اليه غزالة ليسج فسرقت من بيت الاخر فلو كان
 اجير الاول يبرأ ولو اجنيا ضمن النسيج الاول والاخر عند ان حنيفة
 وعند سما ضمن اتهما شاءا كاختلافهم في مودع المودع **جامع الفصول**
 غلام رافذه دادا تاكل مودعا فمده ذكره دادا تاكل مودعا ضمن اذ
 الاجارة هنا على الحفظ مقصودا فالاول مودع ليس المودع ان يودع جامع

الفصولين شراج ترك الكبرياء في بيت الطراز فسرق ليلما لو كان البيت
 حصينا بمسك الثياب مثله يبرأ والا فلا فلو رضى المالك ببراءة ايضا والا
 ضمن كذا في الذخيرة وفي العدة ليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن لو غلق
 الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يضمن
 كونه حصينا الا اذا خشي **فصل** في ما ينفذ فيه ثوب او دركار خانه باند و شب
 بخانه رفت و غلق الباب في ذلك وقت عليه السرقة فسرق الثوب لو كان
 ترك مثله في مثله في هذا الزمان يبرأ والا ضمن **فصل** في دفع الى شراج
 ثوبا بعضه شراج وبعضه ليس به باقية فسرق ضمن كله عندهما اذا الاجير المشترك
 ضمن عندهما وما شراج وما لم يشراج كسرق احد للاتصال **مقدمة** بخلاف ما
 لو دفع الى الوراق مصحفا مع غلافه او نحو السيف مع غمدته ليصلح المصحف او
 السيف لا الظرف وبالعكس فسرق ضمن ما قصد اصلا عندهما لا بالآخر
 للاتصال **فصل** في دفع اليه غزاة بالنسيئة فخذ الحايك النزل وحلف ثم اقرضه
 وجاء به منسوجا فلو نسجه قبل مجوده فله نسجه وبعده مجوده ضمن غزاة مثله لانه
 مثل ولا اجر له بنفسه ملك الثوب لخصه بمجوده وبطل حق المالك بنسجه
 في الذخيرة لو قال للشراج امسك الثوب حتى اذا رجعت من الجمعة الى بيتي
 واد في اجره فاختل الثوب بيد الحايك قال ابو بكر البجلي الحايك لو دفع
 الثوب الى ربه ولم يكن من اخذه ثم ربه اعطاه الحايك ليؤتي اجره فان ثوب
 ربه باجر و لو اعطاه على وجه لو دعيه يبرأ الحايك له اجره كما كان لو
 منعه الحايك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فلو اصاب على شراج حيا
مقدمة كل صانع لعل في العين فله جنسها للاجرة كذا في قصاص ونحوهما
 ولو ملك يده بعد جرحه يبرأ عند استحقاقه لاجره **مقدمة** مد المالك به

يدن اجرة منفعه للاجرة فترقى من مد ما كبره براء النسيئة لو عرق من يد بها
 ضمن نصف النقص **مقدمة** ولو خالف الحايك الشراج بان امره ان يبيع له
 ثوبا سبعة في اربع او في ثمانية صنفقا او على العكس فخر المالك بين
 ترك الثوب عليه وضمن مثله واخذ الثوب واعطاه اجر اسماء لا يتردد في
 الزيادة ليزعه وينقص في النقصا لنقص عليه **مقدمة** شراج ثوبا و تركه في
 بيته ولم يرد عليه بفسق قدم في ضمان الاجير **مقدمة** شراج ثوبا فقال لرجلا
 كفت ثوبك يا فلان فصار مودعا **مقدمة** دفع اليه غزاة بشرط كرهه كره
 ورد وديانة ينافى بهلك الثوب بعده ضمن **مقدمة** في ضمان الحياطة
 وفضل منه شراج فسرق ضمنه وكذا الاسكاف لو دفع سرا ففضل منه شراج ضمنه
 اذا ثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذا المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا
 قطع يجب عليه رد الزيادة **فصل** في لو كفا في هذا القصاص فخطه قال الحياطة
 نعم فقطعه فاذا هو لا يضمن اذ الاذن بقطعه بشرط الكفا ولو قال كفني
 قبضا فقال الحياطة نعم بكفيك فقال ربه الثوب فقطعه لا يضمن لانه
 القطع مطلقا ولو قال الحياطة نعم بكفيك فقال المالك فاقطعه اذا قطعه
 اذ فقطعه ضمن اذ لو غلق الاذن بالشرط دفع اليه ثوبا لم يخطه قبضا في ط
 قبضا فانه او علم به المالك ليس يضمنه اذ البس ضا وعلم من قبل
 كثره ولو خاطه قبا و اقر بالخلاف فخر المالك ضمنه قيمته وترك عليه القبا
 او اخذ باجر مثله لا يجاد به **مقدمة** وذكر في الاصل عن ابى حنيفة رحمه
 انه لا خیار للمالك يضمن الحياطة قيمة ثوبه **مقدمة** ولو خاطه قبا اذا طاق وا
 بخر المالك كما فر ولو خاطه سرا ويل فكذلك قبلها لا يجب الاجر لو اخذ ثوبا
 اقطعه حتى يصيب القدم واجعل له ثوبا عرضة كذا في ما قصا

مذهب الحياطة خاطه وفضل منه شراج
 فخره ضمنه

فلو كان قد اصبغ نحوه فليس شيء يستحق الاجرة ولو اكثر منه فله تضمين
منه فرغ من خياطة الترويض به على يد ابن الغير البائع انما عاقلا يمكن حفظه
 لا يضمن ان ضاع ولا يضمن **فصل** في ضمان القصار قصار وضع ثوبا على
 الخشب انما نوت ان قد ابن اخيه ليحفظ انما نوت غاب القصار فدخل
 ابن اخيه انما نوت الا سفل فطر الطرار الثوب لو لو كان انما نوت الا
 حال لو دخل انسان لا يقرب عن عينه مكان الثوب فلا ضمان **منه** دفع
 القصار الى اجيره ثوبا يمسها في المقصرة ويحفظها فنام الاجير فضاع
 شيء ولا يدري متى ضاع لو علم انه ضاع حال ثوبه ضمن الاجير ترك حفظ
 لزمه والقصار لو لم يعلم ضمن القصار وهذا عند سماعه ان حبيفة رمة
 براء القصار اذا لم يتلف يعمل به يفتي **منه** شرط ان يقصر بنفسه ضمن
 بدفعه الى غيره ولا فلا وكذا المأله وهذا مما يحفظه جدا فلا جبر ان يعمل
 وبغيره الا اذا اشتره **منه** سئل سئل الائمة الا ورجعي عن خياطة عنده
 ثياب غاب عن البلد فهل لا صاحب الثياب يطالب من وجهه فقال
 ان كان عين ثيابهم عندها فلم يطلب الاخذ قال رمة وفيه نظر والمصلحة
 معروفة ان الغاصب المودع المستأجر والمزمن والمستعير غير المالك لا يكون
 خصما لمده على المالك المطلق ولكن الصواب ان اجابة سئل السلام به كان
 يفتي **منه** عان بالثوب قصار على فده معه فخرق ولا يعلم بايها خرق
 فعن ابن يوسف حماد يضمن نصفه عن محمد حماد ضمن كله لانه في يده وفيه
 فيضمنه حمولة مرت ثوب قصا يحفظه فخرقت ضمن عندها لا مكان التخرز
 لا عند ابن يوسف حماد وضمن ان يوق اذ اشترى لانه ينتقل الى سابقها **منه**
 خرقت ثوبه يدق اجير القصار وعصره براء الاجير لانه اجير وجد في حق القصار فبراء

من عمل اذ فيه ضمن استاده او عمله اليه لانه منه وطل ثوبا فخرق لو ثوبا
 بوطي مثله براء الاذن استاده ولانه ولو لا بوطي مثله ضمن ولو ثوب قصاره
 اذا لم يؤذن بوطي **منه** **فصل** ولو عمل شيئا في بيت استاده اذن فسقط
 على ثوب فخرق براء لو ثوب قصاره وضمن استاده لو لم يكن ثوب قصاره
 ضمن وفي الوطى ضمن في الحالين لو سما لا بوطا، مثله **منه** تميز القصار اجيره
 الخاص او قد نارا براء استاده فوقت شراره على ثوب قصاره براء وضمن
 الاستاذ ولو لم يكن من ثوب قصاره ضمن الاجير **منه** اجير القصار انفلت
 منه المد قد فوقت على ثوب فخرق فلو انفلت او لا على الثوب قبل ان
 يقع على الخشب التي يدق عليها ضمن الاجير ولو بعدة ضمن القصار ولو اصاب
 المد قد انت ما يضمن التلميذ عما يدق به او مما يدق عليه براء التلميذ ولو
 مما لا يدق به ولا عليه ضمن التلميذ **فصل** قصار سئل ثوب القصار
 فاحرق او عصره فخرق ضمن لا تلميذه لو فعله ولم يستعير فده عن محمد
 لو ادخل القصار سراجا في حانوته فاحرق ثوب القصار بل فاعده ضمن
 لا مكان التخرز عن بهيمة وانما براء في حرق غاب لا يمكن اطفاءه **منه**
 لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فاخذه على ظن انه لم يضمن ولا يحصل فيه
 يسر بعد فلو بعث المالك سولا ياخذ ثوبه فدفع اليه ثوبا لغير المرسل فضاع
 عند رسول فلوكا، الثوب للقصار براء الرسول ولو لغيره فله حيا ضمن القصار
 والرسول ويرجع الرسول على القصار **فصل** طلب ثوبه من قصار فقال
 دفعته الى رجل فظننت انه ثوب ضمن القصار كشيء في حاكم سلم اليه رجل
 ثوبا ليحفظها فقالت الثياب في خرجه رجل وليس ثابك فظننت انها له ضمن
فصل بعث ثوبه بيد تلميذه الى قصار فقال للقصار اذا اصبحت لانه دفعه

الى تلميذ فاصلى ودفعه الى تلميذه قبل ان ياتي التلميذ وقت دفعه الى القصار
 هذا الفلان بعث اليك صدقة القصار ضمن القصار لا يلزم بقوله ولم
 يصدق كذا ربا ورزني بما به راد كذا نهاده وتلف لم يترك مثله في مثل ذلك
 الدكان عرفا براء والايضمن **فصول** القصار ارسل ثوبا الى قصار فقال اشتر
 ولانه عن يدك حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل فطالبه به عرا
 ففرط حتى سرق لا يضمن فاستفتيت ائمة بخار عن قصار شرط عليه ان
 يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغدا جابوا ضمن كذا في الذخيرة وفي
 القفا وراي الدينار **فصول** اخلف فقال رب الثوب بعد ان شرط دأدك
 دوده ووزعاهم كن ومضت المدة ثم تلف الثوب في عليك ضمانه وقال
 القصار لا بدفعته الى مطلقا لا قصور لم يضمن مدة ينبغي ان يصدق القصار
 اذ ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيها ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحو
 عن العمل ولم يفرغ عنه وقصر بعد ايام لم يجب الاجر ينبغي ان لا يجب لانه
 لم سبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على نقد براهلاك **فصل** في ضمان
 الصباغ دفع الى صباغ ابرسيما ليصبغه بكذا انتم قاله لا تصبغه رده
 على فلم يدفعه فملك لا يضمن اذا المتباخر لا يتمكن من سخر الاجارة بلا ضمان
 صاحبه الا بعد زيف في حكم العقد بعد نه المتباخر ومن حكم هذا العقد ان يكون
 العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه الا بالنقصير ولم يوجد كذا في الذخيرة
فصول اين اراد اخذ ثوبه من الصباغ قبل تمام العمل من الاجير ليس
 ذلك اذا العقد لازم فلا ينفذ احد سما بضمه **فصول** دفع ثوبه للعمل الى صباغ
 او قصار وغرلا الى نساج فخذ الاجير الاخذ وحلف ثم افرجها به منسوجا
 او مقصورا او مصبوغا فلو عمل قبل مجوده فلا اجر ولو عمل بعده ففي النساج الثوب

للنساج ومن من مثل غزله لضمه كجوده في القصار الثوب لما كره بلا اجر
 اذ له في الثوب عين قائم فيه واعطاه الثوب ضمنه فتمت ابيض كغضب
منبه ولو دفع الثوب الى صباغ ليصبغه بعصف من عنده فصبغه به
 الا انه خالفه في صبغه ما امر به ان اشبع او قصر في الاشباع حتى يغيب
 لما كره بالجار ترك الثوب ضمنه فتمت ابيض او اخذه باجر مثله لا يجاوز
 ما سمي قال قاضي خا كذا الوضيفة كجنس اخذ ولو صبغه كجنس ما امر الا
 خالف الوضيفة امره بان يصبغه برب فقير بمصفر فصبغه بقفيرة مصفر
 واقر ب الثوب كغير ضمنه قيمة ثوبه واخذه واعطاه ما زاد في العصفير
 اجر سمي **فصول** ولو قال رب الثوب اترك بعصفرو قال الصباغ امرت
 بزعفران يحلف رب الثوب لا لو اقر به يلزمه بلا ضمان فاذا انكر يحلف
 وهذا بخلاف المستصنع اذا قال ليس بذهاب الوجه لذكره اترك بعصفرو
 الصانع فلا يحلف المستصنع اذا الصانع يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه يكون
 محترقا فاذا انكره لا يحلف **فصول** الصانع اذا غلط وصنع مكانا لعملة الصفر
 ان شاء المالك ضمنه الثوب الا ببيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه
 ما زاد الصنيع فيه ولا اجر له وان صبغه ويا ان لم يكن فاحشا لا يضمن
 وان لم يفرغ من ثوبه يقول اهل الصانع يضمن قيمته ابيض في المحيط امر
 ان يصبغه بزعفران وشمع الصنيع فيه لم يشبع ان شاء ضمنه قيمة ثوبه
 وان شاء اخذه واعطاه اجر المثل لا يزداد على المسمى **فصول** في ضمان
 الصانع دفع الى صانع ذهبيا لئتمه سوارا منسوبا والشمع لا يضمن الصانع
 الاول بلا ادنى المالك لم يكن الثاني اجير للاول ولا تلميذ له ضمن بهما شأ
 عند سماعه عن ابن حنيفة حية يضمن الاول والثاني فلو سرق منه بعد تمام

العمل لا يضمن لانه لما فرغ من العمل صار مودعا واما ما دام في العمل
 كان يده يد ضما لا تصرف بلا اذن مالكه وعند ابى حنيفة رجع مودع المودع
 لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بلا اذن ربها **فصل** في ضمان
 النجا والبناء امر تجار ان يمسك له البنت فيمكده وقام على حاله ثم سقط
 بلا فعله فلا لاجر ولا ضمان ولو سقط كما قام من عمله وانكسر الا جرح
 فلا ضمان ولا اجر **فصل** في استأجره لشيء له عاظم او يحفر له براء في ملكه
 المتأجر ففعل ثم انها زحمت بجب الاجر وليس على الاجير اصلاحه ولو لم
 يحفر له سراد في المفازة فانها قبل التليم الاجر ما لم يصح ويسم
 اليه ردد كمر راء كذا علم كذا ركنه وضرب البيت بفعله ينبغي ان
 يضمن او الاجير المشترك ضمانا من لما جنت يده وفاقا **فصل** في
 في ضمان الغلاف والوراق دفع اليه مصحفا ليحل اليه فيه ودفع غلافه معه
 او سيفا الى صفيق ليصقل ودفع حفته معه فسرق لا يضمن الغلاف لانه
 مودع فيه وعن محمد رحمه ضمن الكسر للتعجيل ولو دفع مصحفا ليحل له غلافه
 او سكين ليحل له غلافه او سكين ليحل لها نصبا باقتناع المصحف او
 السكين براء اذا استأجر ليحل في غيرهما لا فيها وبها لا يبيع لذك
 العين بخلاف ما رخصا فيها مودع وهذا كله على قول محمد رحمه لا يضمن
 الا ما تلف يصنع او بتقصيره في حفظه مودع يقتضي بقول ابى حنيفة رحمه
 كما مر وكذا لو دفع ثوبا ليرفقه في منديل وميزانا ليصنع كما كفته لا يضمن
 المنديل وعمود الميزان في **فصل** في دفع مصحفا الى وراق ليحده فساخر
 فاخذه للصوص قبل يضمن وقيل لا يضمن **فصل** في ضمان الطباخ استأجر
 لطباخ طعاما للوليمة فانه باخره ولم ينضجه ضمن لانه مشترك فيضن

جنايته يده **فصل** في ضمان الطباخ او لحن زينا كمن رب اذار
 اشترى رواية من ما و امر صاحب البعير بالادخال فادخله الدار فساقي البعير
 فخر على القدر فكسر ما و ان الطباخ لا يضمن صاحب البعير لانه فسد بفعله
 وكذا لو سقط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب
 البعير قاضى خان **فصل** في ضمان الملاح غرق السفينة فلو من ربح صاحبها
 او جرح او جرح صدها بلا ملاح وفعله براء وفاقا ولو بفعله فلو خالف
 بما وز العادة ضمن بالاجماع وكذا لو لم يجاوز عندهما لانه اجير مشترك
 فيضمن بجنايته يده ولو ادخلها الماء فافلت المتاع لو بفعله يده ضمن عند
 ولو بلا فعله ضمن عندهما لا عند ابى حنيفة اية لو لم يكن الخرز والاسبر او فاقا
 وهذا كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فلو كان لا ضمان
 كلما مر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المقياد او حمل العمل **فصل** في غير مسلم
 اليه اكثر من سفينة يحمل عليها كذا تحمل كلما بلغ المحل ردوا الربح الى المكا والاول
 ان كان صاحب المتاع في السفينة بجب الاجر ولو قال كفت السفينة
 فخرقت فنادت الوديعة انسانا لا يصدق الا ببينة **قاضي خان**
 في ضمان الاسكاف اخذ خفا لينقله فلبس ضمن لا بعد نزعه كوديعة
 خفاف خرج الى القرى للخرز فوضع خفا لرجل في دار فضاغ ضمن دفع
 صرما اليه للحن ففضل منه شي فسرق ضمن دفع جلد اليه لخرز له خفا
 وسمى الاجر والقدر والصفة فاقى به فلو فاق ما امر فلا ضمان
 ما ملكه بقبوله بلا خيار ولو خالف ضمنه قيمة جلد او اخذه لحف واعطاه
 اجر مثله **فصل** في ضمان الحداد دفع اليه حديد ليصنعه عينا
 سماه باجر فجا به عليه ما ارجح ما ملكه بقبوله بلا خيار فلو خالف بان امره

بقدره ومن فضع له شيئا آخر ضمن مثل حديدته وله الاباء بلا خيال ملك الحدي
ولو خالفه وصفا بان امره بقدره ومن يصنع للتجرف فضع قد وما يصنع لكسر
الحطب تحته ما لكه ضمنه مثل حديدته واخذ الفقه وم اعطاه الاجر وكذا
كلما سلم الى كل صانع **فصل** ولو احدث شراره ضرب بحداد ثوب
ضمن فصولين **فصل** في ضمان الفضا ومن في معناه ليس على قصار
ويزاع وجها ضمنا السراية لولم يقطعوا زيادة على قدره وما دون
فلو شرط عليهم العمل السراية عن السراية بطل الشرط اذ ليس في وسعهم
ولو شرط على الفضا عملا لا يسري بطل الشرط اذ ليس في وسعهم
اذ لا يمكن التميز عن السراية لانها ليس على قوة الطباع عمل الا ان خلا
القضا رفاة قوة الثوب رقية يعرف بالاجهاد فلهذا ضمن ما تخرق
وقه فلم يضمنوا ما سري وفاقا لو فعل المقاد او لم يقصر في ذلك العمل
ما لو فعلوا ذلك ضمنوا **فصولين** سئل صاحب المحيط عن فضا دجا اليه
غلام وقال افصد في فقصده فقصدا معناه والمات به قال يضمن قيمة
الغن ويكوى على عاقلة الفضا لانه خطأ وكذا الصبي يحب يت على
عاقلة الفضا وسئل عن فقصده فقصدا معناه والمات به قال يضمن قيمة
يدعي علم الطب ضمن بخطا وزبادة فان اخطا فقطع انكر في الجبان ضمن
وكذا قطع السن يصدق الامر انه لم ياذن في هذه **منيب** وسئل عن
احلوا في عن صبية سقطت عن السطح فانفع راسها فقال كثير من جراحين
ان سقطت راسها تموت قال واحد منهم ان تشقوه اليوم تموت وانا شقة
وابرها فشقته ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فقامل مليا ثم قال لا
اذا كان الشق باذنه وكان معناه او لم يكن فاحش خارج الراس **منيب**

مطالع الفضا ومن في معناه

مطالع المقاد

مطالع اذا جاوز المقاد

جحم او ختن او بزرع لم يضمن الا اذا جاوز المقاد بخلاف الفضا اذا
جاوز الحشفة وان مات منه فعليه نصف بدل النفس اذ برى فعليه
تمام بدل النفس **منيب** وفي شرح الطحاوي لو قطع حشفة فعليه القصاص في
قطع بعض الحشفة بحكمه عدل **بزازيه** صب الكحل الدرو في عينه
فذهب صونها لا يضمن كالحقن الا اذا غلط فان قال جلان انه اهل
ورجلان انه ليس هل يضمن غلظه لا يضمن وان صوب رجل خطاه
رجلان فالخطى صائب يضمن **بزازيه** قال الكحل او بشرط ان لا يذهب
البصر فذهب لا يضمن لانه ليس في وسعهم بخلاف القضا ران شر عليه ان
لا يخرقه فخرق يضمن لانه في وسعهم **بزازيه** امر حجابا بقطع سنه ففعل ثم قال
قلعت الصبيغ غير المأمورة وانكره فالقول للمامرو ان قلعت ذلك السن
فانقلع اخر معه لا يضمن **بزازيه** وان استاجر حجابا ليقطع له سنا فقلع
فقال صاحب السن امرتك بقطع هذه السن كانه القول قوله ويضمن القاطع
ارسل السن سو في كل سن نصف عشر الدية **بزازيه** **فصل** في ضمان
الحمام دخل الحمام وقال للحامي احفظ الثياب فخرج لم يجد ثيابه فلو اقر الحامي
انه غره رفعا وهو يراه ظن انه سرقة ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم يمنع القاصد
ولو اقر اني ما رايت احد ارفع ثيابك الا اني ظننت ان الرافع انت لا يضمن
ان لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع سرق والحامي لا يعلم به براء لو لم
ينهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول الكل اذ الحمامي مودع في حق
الثياب لو لم يشترط له شي بان احفظه ولو شرط له ذلك وكان له اجرة بقاء
الانتفاع بالحمام وحفظه فهو على الاختلاف **فصول** امرأة دخلت الحمام
ودفعت ثوبها الى امرأة تمسك الثياب فلم يجدته فلو كانت هذه دخلت او

مطالع حشفة فعليه القصاص

مطالع الحمام اذا دخل الحمام

مطالع دخل الحمام ودفعت ثوبها الى امرأة

في هذا الحكم لا تضمن النسيان في قولهم لو لم تعلم انها تحفظ النسيان
 لانها اذا دخلت اول مرة فلو لم تعلم بذلك ولم تسترط لها اوجاعا
 الحفظ كان ايداعا فلا ضمان فيه وفاقا ولو دخلت قبل مرة فكانت
 تدفع ثوبها الى هذه المرأة وتعطها الاجر على الحفظ تبرأ عند ابن خنيفة
 لا عند سمالا لانها اجرة مشتركة والمختار في الاجر المشترك قول ابن حنفية
 محمد بن عماره يفتي بقول ابن حنفية جميعا بان النسيان لا تضمن الا بما ضمن المولى
فصل في دفع محضر المحامي يخرج اخرا من محام ولبس ثياب غيره وصاحب
 المحام لا يدري انها ثياب له لا ضمن المحامي **جيز** دخل المحام وقال للمحامي
 ابن اضع ثوبي فاشا المحامي الى موضع فوضع ثمة ثم رفعه جل فلم ينفذ
 المحامي لما ظنه المالك ضمن المحام في الاصح اذ قصيرتها استخفط وهذا يخالف
 ما مر في اول هذه المسائل وهو نظير ما دخل جل بن ابيته خانا وقال للمحامي
 ابن اربطها فقال هناك فربطه لم يجد ما يوقل المحامي في اخرها صاحبك
 يسقيها ولا صاحبك ضمن في في اذ قوله ابن اربطها استخفط
 و اشارته الى مكان اجابة فصار مودعا قصر في الحفظ **فصل** في دفع ثياب
 بين يدي المحامي ولم يقبل ثيابا ثم لم يجد فلو لم يكن للمحامي ثيابا
 حاضر ضمن المحامي لو حاضر ابراهيم في اذ هذا استخفط المحامي في ثيابه
 بجد ثوبه فلو نام قاعا ابراهيم ولو مضطجعي بان وضع جنبه على الارض
 قيل لا اذ نوم المستقر والمودع عند الامانة مضطجعي بعد حفظ عاده
منبه دخل المحامي ترك النسيان بين يدي المحامي فهو استخفط عاده
 دفع الثوب الى المحامي لحفظه فضا لا يضمن اجمالا لانه مودع لان كل
 الاجر بازا لا انتفاع بالمحام لان يشترط بازا لا انتفاع به وحفظ في

على الاختلاف فانه دفع الى من يحفظ باجر كالثياب في فعل الاختلاف
منبه **فصل** في ضمان الطحن عمل غيره الى الطاحون ووضع في محبها
 وامر الطحن ان يده خلة بالليل فبليت الطاحونة فلم يفعل حتى نقتب وبق
 فلو عمل الطحن حابط مرتفع على قدر ما يمكن ان لا يتصور الا باسم
 متاجر اشيا متاجر اراخال بما ندمان بعض ادوات را
 برودة ضمن المتاجر حل اخطا حونة وجعل البر في دلو فذهب البر الى
 الى الماء لا يضمن صاحب الطاحونة اذ البر بيد مالكه فحفظه وتعالى
 كمرطحا في نسيان التمسك سكة وسوراخ استبرأ واكرطحا
 باخو وبحث وسوراخ بودج دانست ضمن اذ انلف مال غيره نسي
 دانست فاعلم وعنده سواد **فصل** في مردى في بكرة افرم وكره
 اين كندم را باسيا بروا ريكين اين ناموا اين كندم را باسيا
 بر ديكار كرا سباداد و كار كره لواز بعض از اين كندم بكار
 اسيا فرو رفت و هلاك شد لا يضمن الما مو اكر معروف راسد كندم
 بكار اسباداد نارا و كند **فصل** في الطحن والبيع والنسيان
 كل منهم بالحفظ الا في موضع يكون الطحن ما ذونا بخلطه عرفا ومن
 جنسه رجلا ن دفعا زكاتها الى جل ليودي عنها فخلط الما مو را لها
 ونصدق ضمن الوكيل وكذا الوفي يد اوقاف تخلفه تخلط اموالها وائل
 اهل العلم والعلماء بمسئله هي في العالم اذ اسئل شيئا من جماعة
 للفقراء وخلط بعضه ببعض يصير ضامنا جميعا فك فاذا ادى نصير
 موديا من مال نفسه لا يخرجهم عن زكاتهم وتخلص هذا ان يامر
 الفقير ولا يذ لك بصير كيدا عنه بقبضه فيصير خالطا ماله بما له فلا يضمن

قال لو قيل يا ابا عبد الله بن لو خلط مال موكله بمال نفسه ففرض به دين موكله وكان
متبوعا في الاداء ويضمن لموكله ما اخذ منه **فصل** في ضمان المزارع لا الكار
اذا ترك سقى حتى فسد ضمن ويعتبر قيمة يوم ترك السقى ولو لا قيمة المزارع
في ذلك اليوم تقوم والارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف ما بينهما
مختلف ما لو منع المالك من ارض رجل حتى يهلك زرع عطلت لم يضمن المزارع شيئا
ولو اخرج الاكار سقية باخرا بفعل الناس لم يضمن ولو تاخر اغتر متعارف
ضمنه ولو ترك الزرع حتى اصابته افة من اكل الدواب وكوخه ضمن اذا كان
حاضرا وامكنه دفعه لم يدفع ولا يضمن لم يمكنه دفعه ولو اكله بجراد يضمن
لو امكنه طرده والافلا ولا يصل اليه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن
ملا دونه **فصل** في حصد الزرع وجميعه بلا اذنه اذ لا شرط عليه عمله
ضمن حصته اذ لا شرط عليه كك فتعاقل حتى يهلك الزرع ضمن للمالك
بضيبه الا ان يؤخر تاخيرا يؤخر الناس مثله فلا ضمان عليه تركه
شجرة يضرها البرد كسجنتين وكرم اذا خوخه حتى اصاب البرد ضمن قال
الاکار اخرج البر الى الصحراء لانه رطب فاخرج فسد ضمن **فصل** في الاكار
لو ترك الكرم ولم يترك حده يحفظه فدخل الماء وسط حائطه وهلك الزرع
ضمن قيمة الزرع عين لا المحيطان ولو عمل الزرع عين غصب يضمن اذا حفظ
لا يلزمه لان كان بعد بلوغ الثمار والزروع يكون عليها ولكن يجب نقضا
الكرم وحفظ الكرم يلزمه تقوم الكرم مع الغصب بدو فخرج بفضل ما بينهما
وهذا جواب الكتاب ما على قول المشايخ يضمن العامل مثل الغصب حصته
رب الكرم كذا اقر به في فوائده حفص **فصل** في حرق بينهما اني انا
سقية قال محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن ابي طالب يضمن قال في الزيادة

١٥٠
ناخذ وكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي فلو منع بعد ذلك ضمن ولو
ان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي لا يضمن قال بعضهم انما لا
يضمن العامل لو قال له رب الارض به دواب يارب راجع رابع
اكر زرع الارض اب رد وادعه بالسقى فاني لا يضمن بالاجماع **فصل** في
الاکار لو لم يسق الزرع حتى فسد الزرع اختلف فيه المشايخ والمختار انه
يضمن ما كان بعد بلوغ الزرع نهائيه وجفاة فهو عليها حتى يقتسمها
كان قبل بلوغه مما يصلح به الزرع فهو على العامل **فصل** في ان يكون المالك
في اليد الاكار رغبته الى السرح لا يضمن سو ولا الراعي بقوله العارية والهارية
والاجارة على هذا وقد اضطربت وايات المشايخ في هذه المسئلة
يفتن بهذا اذا الموضع يحفظ الوديعة كمال نفسه سو يحفظ بقوله
بالبعث الى السرح فكذا بقوله الوديعة ولو ترك البقر من فضاع اختلف
فيه المشايخ ويفتن بان لا يضمن **فصل** في ان يضر الضيعة لاكار اخرج
هذا البر الى الصحراء وهذا الجواز وهذا الجورق فانه رطب فاخرج به
لو قبل الاكار من رب الضيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز او الجورق
رطب البر الفاسد له زرع المزارع خلاف ما امر به بصير مخالف اضرك
بالارض او لم يضر بخلاف الاجارة **فصل** في ضمان المتبضع
ارسل بضاعة مع رجل الى بلدة عند رجل اخذ وقال له خذ بيتا لاجل
بضاعتني فيه فاخذ بيتا ووضع بضاعته فيه ثم اخرج من ذلك البيت
ووضعه بيت نف فلو استولى البنيان حوزا يرا وهذا ظاهر اخذ
البضاعة لو تركها في حجرة في تلك البلدة واغلق الباب لا يضمن اذا
يلزمه حمل البضاعة **فصل** في جماعة خرجوا من بلدة وكان كلهم نزلوا

في السفر جملة ومع اخذ بضاعة ودعها عند احد منهم فمن اذا لم يصير هذا
 القدر لكل واحد بمنزلة من في عياله لو دفع الى اخر بضاعة ليندبها
 الى مرد فباع في هذه البلدة وذهب بثمنها الى مرد فلو اتحد الثمنان لا يفتن
 للرضا اذا حصل الفرض بلا ضرر ولو لم يتحد ضمن قيمة المتاع لعصبية البيع
 وتسلم ويضمن الثمن المشتري لو ملك ثمن المبيع قبل قبضه في الطريق
فصول بضاعة داد كه برين كجند برود و بر راه تلف بشد لا يضمن
 احد الطريق لانه مودع لو باعه كجند يضمن البضاعة لا يتضمن ثمنها فراه
 قيم تهيا له الرجوع عن سرقة فبعت البضاعة مع بعض ماله بيد رجل
 ليوصله الى المالك فاخذ هذا المال في الطريق فلما ضمن المستبضع
 الى سمي فشرى به السمي رفعت الى صاحبها فملك الطريق لا
 يضمن المستبضع لو لم يقل المالك انه بضاعة والمسئلة يحا لها ضمن
 لا ان يشتري السمي بمحض منه **منه** كل ما يجوز في البضاعة يجوز في
 المضاربة لكن المضارب يملك المبيع شرى المستبضع لا يملك لا يملك المبيع
 والا بضاعة لو ابضعة الفاشترى قنا او غيره فشره ببعضه وانفق
 بعضه عليه لا يضمن وكذا الكرم عليه لو شرى بكلمة انفق من ماله كاي
 منبر عا وكذا المضارب لو شرى بعضه ثم مات المستبضع ثم شرى الباقي
 وانفق في كراه نفقة فحق الشراء علم بموته او لا وفي الاتفاق ضمن لو علم
 والا يضمن قيا سا لا استحسانا وليس للمضارب شره بعد موت المالك
 ولو لم يعلم بملك المستبضع **منه** رجل استهلك البضاعة عند المستبضع
 فصالح المستبضع من قيمته على شئ جاز الصلح ان صالحه على القيمة اكثر
 وان حط عنه شئ شيئا لا يجوز في قولهم جميعا ولو باع المستبضع ثم حط شيئا

البضاعة ما لا يملك المالك فيكون المستبضع

فالاختلاف

فالاختلاف فيه كالاختلاف في الوكيل بالبيع عند ما يجوز وعند ان لا يجوز ولو
 اخذ بضاعة من رجل لو باعه واشترى بثمنه شيئا فقال رب المال امرتك
 بالبيع بالشراء وقالت المستبضع بل اشتريت بامرك لا يملك فاقول صاحب
 البضاعة مع البمين انكر الاذن ولو اخذ بضاعة ثم باعه بنسيئة ان قال
 المالك بيع واشترى بثمنه كذا لا يجوز البيع لانه علم انه امره ببيعة فقد ولو
 اطلق بقوله بيع فله ان يبيعه بالنقد والنسيئة انتهى **فصول** في
 ضمان النحاس من يث اليه امانة فعنها امره النحاس في حاجة فخرت تضمن
 عند ان حنيفة رجمه وعند سما ضمنها او النحاس لانه اجير مشتركا منه جاءت اليه
 بلا اذن فقال رد دنتها صدق ومعنى الرد ان يامر بها الى البيت اما
 لو اخذ النحاس في الطريق او من بيت المال بلا اذن يصدق **فصول**
 في ضمان الجنين شرها فجعلت منه ثم ضربت بطن نفسها او فعلت
 شيئا كذا وغيره متعمدة سقوط الجنين والعدمية ثم استحقها رجل
 ببينة قضى له بها ويعقرها على المشتري يقال للمشتري انك قتلت ولذا
 وانه ولد في هذا الرجل انه حر لانه ولد للمعز وولد للمعز حر وجنين
 الحر مضمون بالغررة فادفع امتهك وافد يا غرة الجنين **فصول**
 اسقطت المختلعة لاسقاط العدة فعملها غرة لزوجها شربت وادبلا
 تعد اسقاطه فسقط لا غرة عليها قال ابو بكر لو اسقطت سقطت فليس عليها
 الا التوبة ولو كان جنيها فعملها غرة لو تعدت سقطت شئ عملته فعل ما
 عاقبتها غمها ورضي في سنة لوارثه ابا او غيره ولو لا عاقلة لها ففي
 ماله سنة **فصول** في وجوب الضمان على ادا الايق راد الايق العمل
 في حاجة في الطريق ثم ابق منه يضمن من حقيقة في غضب القن في اويل هذا الفصل

في ضمان الجنين شرها فجعلت منه ثم ضربت بطن نفسها او فعلت شيئا كذا وغيره متعمدة سقوط الجنين والعدمية ثم استحقها رجل ببينة قضى له بها ويعقرها على المشتري يقال للمشتري انك قتلت ولذا وانه ولد في هذا الرجل انه حر لانه ولد للمعز وولد للمعز حر وجنين الحر مضمون بالغررة فادفع امتهك وافد يا غرة الجنين

الرجال والنساء وان علوا ولا يولد الولد وان سفل ولا ولادة بولد ما ولا
 جده من قبل الاب والام وان علت وسفلت ويقتل الولد بالوالد
 ولا يقتل الموالي عبده ملكه كله او بعضه ويقتل العبد بمولاه ولا من القاتل
 بعد القتل لا يقتل وينقلب لا يقتل سبيهم يجوز ان يقتل الاطراف البائع
 العاقل بالصبي المجنون ولا قصاص من بين الاحرار العبيد لا بين الذكور
 والانا فيما دون النفس **غنية** ولو غرق صبي او بالغ في البحر لا قصاص
 عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يجب بحر العظم على هذا رجل قط رجل فطر
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعز وحبس حتى يموت على
 الدية ولو قط رجل فلقاه البحر حتى غرق كجب الدية ولو سجد ثم غرق
 لاديه عليه جل قتل اخر وسوفي التزق قتل وان كان يعلم انه لا يعيش ولو قتل
 رجلا بالابرة لا قود عليه الا اذا اغرزا في القتل ولو قال اقتل فقتل لا يجب
 القصاص وكجب الدية وفي التجريد لا كجب الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة
 وفي رواية كجب لو قال له قطع يدك فقطع لا شيء عليه **غنية** ولو ان رجلا
 سكت رجلا فقتله وجبته بيت حرمات جو عا قال محمد رحمه الله وجعوبة
 والدية على عاقلة والفتوى على قول ابي حنيفة في انه لا شيء عليه ان قتله
 في قرحا فمات يقتل به لانه عمدا وهذا قول محمد رحمه الله والفتوى على انه عاقلة
 الدية واذا طين رجل على رجل بيتا حرمات جو عا وعطف لم يعين في قول
 ابي حنيفة رحمه الله قال لا عليه الدية **غنية** رجل نام راه قوم صبح البدر فذبحه
 انسان وقال ذبحته وسوميت فانه يقتل قيا ساد في الاستحسان كجب الدية
 الدية اخذ بيد رجل فخر ارجل يده فانقلب يده ان كان اخذ يده لمصاغة لاش
 عليه من ارش وان كان غمرا ففادى فذبحها فاصا ذلك ضمن ارش اليد ولو

ولو قال اقتل فقتل لا يجب القصاص

ان صبي او دخل في يد ابيه خذبه انسان والاب عيكه حتى مات فدية البصير
 على من خذبه ويرشه ابوه وان خذبه الاب خذبه الرجل حتى مات فعليه الدية
 ولا يرث ابوه **غنية** رجل ضرب رجلا بالسيف في الغدة فخرق السيف الغدة
 وقتله فلا قصاص عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله اذا كان الغدة ان ضرب
 وحدة قتل ووجه بناءه على القتل بالقتل ووجه رجل بابرة او بما يشبهها
 متعمدا فقتله لا قود عليه لو كان بمسدة ففيه القود **غنية** ضرب رجلا بضربة
 فمات لا قصاص عليه قيل لا في ضربة جملة لا رايك لو كانت ضربة عظيمة
 وان ضرب رجل بالابس لا يجب عليه القصاص من مسدة القتل بالقتل وهذا
 اللفظ مما اخذه بعض الجاهل على ان حقه في عدم الاعراب فقالوا الصواب
 بجعل ابي قيس قال القود ربي لم يثبت هذا عن ابي حنيفة ولم يوجد كتابا
 فان ثبت ذلك فهو لغة بعض العرب قال القاتل اباها واباها باها فدية
 بلغا في المجد علينا **غنية** ولو القى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فقتله اسأ
 القاتل فعليه الدية وكذا الوجوده شاة وجعله في سطح في يوم شدة البرد
 فلم يزل كذلك حتى مات من البرد فكذا لو قط فقتله في الثلج **غنية** ولو ان
 رجلا طرح رجلا في سفينة في البحر او في دجلة وسو كسلبا فقتله فدية
 يقتل به عند ابي حنيفة رحمه الله عليه الدية وان ارتفع ساعة وسجد ثم غرق ومات
 فان ابا حنيفة رحمه الله قال ليس فيه قصاص لاديه **غنية** ولو ان رجلا دخل
 رجلا في بيت ادخل معه سباعا قتل عليها الباء واخذ الرجل سبع فقتله
 يقتل به ولا شيء عليه كذا الوهنت فيه اولد عنه عقرب لم تكن فيه شيء او قتل
 الحية والعقرب معه او كانت في البيت ان فعل ذلك بصبي فعليه الدية وقال
 في الهارونات فيها قول اخر ان فيها الدية **غنية** قرأه قتل فلانا بكيدة

ولو قال اقتل فقتل لا يجب القصاص

اوسيف ثم قال انما اردت غيره فاصبه ورى عنه القتل لو قال ضربت
 فلانا بجديده فقتلته ثم قال ردت غيره فاصبه بقتل ذلك منه **ويفعل غنية**
 وفي المشتق اذا قطع عن رجل وبقى للفقوم وفيه الروح فقتله جلا فلو قد
 عليه لا يذم ميت ولومات ابنه بعد ذلك هو على ملك كماله ورثة ابنه ولم ير
 هو **غنية** صفان التقيا صف من المسلمين رجلا من اصحابه طنة مشتركا
 فقتله فعليه الكفارة والدية لا تؤد عليه هذا اذا كان المقتول في وصف
 المسلمين واما اذا كان في وصف المشركين فلا يجب عليه شيء لان من
 سوت في وصفهم يباح قتله **غنية** وعلم الصبي خطأ وسواء عندنا حتى يجب الدية
 في حالين ويكون ذلك في قتله في فضل العمد وفي الزيادة في فضل العمد على العاقلة
 ايضا ولا كفارة عليه في الخط ولا يحرم عن الميراث والمعنوة كالصبي لو
 امره غيره ان يقطع يده ويفقه عينه ففعل فلا ضمان عليه في الوجهين **غنية**
 ولو قال قتل اخي فقتله والامر وارثه قال ابو جعفر رحمه الله استحسن ان اخذ
 الدية من القاتل ولو قتل العبد لم سوت في يد الميراث لم يكن لواحد منهما ان
 ينفرد بالقصاص قال الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني رحمه الله وجدت رواية
 انه لا يثبت لها حق القصاص انما اجرتها وسوا قرب الى الفقيه **غنية**
 ويستوفى الكبير حق القصاص قبل كبر الصغير فود الهما هذا عند ابى حنيفة رحمه
 وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما
 اذا كان بين الكبير من احد ما غاب **صد الشريعة** رجلا من مد اسيرة فقتل
 عليها فاما فعل عاقلة كل منهما نصفية الاخر ولومات احدهما كان
 على عاقلة الاخر نصف الدية رجل دفع الى صبي سكيناً ف ضرب الصبي نفسه
 او غيره بغيره الدافع لا يضمن الدافع **غنية** حرمان امر صبي بقتل رجل

فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على قلة الامر ولو
 ان بالغ امر صبياً بحرق مال انسان او بقتل ابنته فضمن ذلك على
 الصبي ثم يرجع ذلك على الامر **غنية** ولو وطئ جارية انساب بشبهة وازال
 بكارتها على قول ابى يوسف وعدهما انه ينظر الى مهر مثلها غير كبر والنفقة
 البكارة ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو ان صبياً زنى
 بصبيته فزال عزرتها كان عليه المهر بازالة البكارة **غنية** ولو قتل الرجل
 ولده في احد له ان يقتل القاتل قصاصاً مساوياً فاضى القاص ام لم يقض ويقتله
 بالسيوف لو اراد ان يقتله بغير سيف يمنع عن ذلك لو فعل بعد زخا انه
 فصل الجنين الفرة غسماً ورسم وهي نصف عشر الدية او عبد او فرس قيمته
 غسماً ورسم ذكر اكان الجنين او انثى وبها في المقدار سواء من حيث الشرح
 قيمة كل واحد منهما مقام لدية وحي لا يعتبر بالتفاوت انما سمى غرة لان
 غرة الشرا وله ومنه غرة الشهر اولى اول مقدار الدية غسماً ورسم
 فلذلك سمى غرة وس كبت سنة واحدة **غنية** الجنين اذا وجد قتيلاً في المحل
 فلات ميتة ولادية رجل ضرب بطن امرأة فالت جنين احدهما ميت والاخر
 حي فمات حي فمات حي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب
 الميت منها الفرة وفي الحي دية كاملة **غنية** وان انفصل جنين ميتاً لم يرث
 لانا قد شككنا في حيوة قبل وقت موت الاب لجواز انه كان ميتاً ثم نفخ فيه
 الروح يجوز ان كان حياً فلا يرث بالشك في الذبضة ثم الجنين اذا خرج ميتاً
 لانه لا يرث اذا خرج ميتاً اما اذا خرج فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب
 النساء بطنها فالت جنيناً ميتاً فهذه الجنين من عملة الورثة تخرج **فصل**
 في الجنين صبياً اجتمعوا في موضع يلعبون ويرجون فاصابهم احد بهم

ولو كان جارية انساب بشبهة وازال بكارتها على قول ابى يوسف وعدهما انه ينظر الى مهر مثلها غير كبر والنفقة البكارة ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو ان صبياً زنى بصبيته فزال عزرتها كان عليه المهر بازالة البكارة غنية

ولو قتل الرجل ولده في احد له ان يقتل القاتل قصاصاً مساوياً فاضى القاص ام لم يقض ويقتله بالسيوف لو اراد ان يقتله بغير سيف يمنع عن ذلك لو فعل بعد زخا انه فصل الجنين الفرة غسماً ورسم وهي نصف عشر الدية او عبد او فرس قيمته غسماً ورسم ذكر اكان الجنين او انثى وبها في المقدار سواء من حيث الشرح قيمة كل واحد منهما مقام لدية وحي لا يعتبر بالتفاوت انما سمى غرة لان غرة الشرا وله ومنه غرة الشهر اولى اول مقدار الدية غسماً ورسم فلذلك سمى غرة وس كبت سنة واحدة غنية الجنين اذا وجد قتيلاً في المحل فلات ميتة ولادية رجل ضرب بطن امرأة فالت جنين احدهما ميت والاخر حي فمات حي فمات حي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب الميت منها الفرة وفي الحي دية كاملة غنية

وان انفصل جنين ميتاً لم يرث لانا قد شككنا في حيوة قبل وقت موت الاب لجواز انه كان ميتاً ثم نفخ فيه الروح يجوز ان كان حياً فلا يرث بالشك في الذبضة ثم الجنين اذا خرج ميتاً لانه لا يرث اذا خرج ميتاً اما اذا خرج فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب النساء بطنها فالت جنيناً ميتاً فهذه الجنين من عملة الورثة تخرج فصل

في الجنين صبياً اجتمعوا في موضع يلعبون ويرجون فاصابهم احد بهم

عين امرأة وذبت الصبي بن تسع سنين او نحوه قال الفقيه ابو بكر
 ارش من المرأة يكون في مال الصبي لا شيء على الاب ان لم يكن له مال
 فنظرة الى ميسرة قال الفقيه بولسث انما وجبت الدية في مال الصبي فانه
 لا يرى للعجم عاقلة ثم انما تجب الدية اذا ثبت رمية بشهادة الشهود لا
 باقرار الصبي لا بوجود رمية فيها لانه اقراره على نفسه **بطل غنية** رجل على صبي
 على دابة فقال له امسكها الى لم يكن منه تسير فسقط عن الدابة فاقطعت
 انسانا فقتلته والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي لا
 شيء على عاقلة الذي عمل عليها لانه الصبي اخذ يسير بغير اذن الرجل وان كان
 الصبي مما لا يسير بغير اذن الرجل ان كان الصبي مما لا يسير بصغره ولا يتمك
 عليها كانت الدية بمنزلة الغلبة وان سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير
 فقات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي عمل على كل حال سواء كان سقط
 الصبي بعد ما صارت الدابة او قبل ذلك سواء كان الصبي متمسك على الدابة
 او لا يتمك لو كان الرجل اكبا فمحل صبي مع نفسه على الدابة لا ينصرف
 في الدابة ولا يتمك لو كان الرجل اكبا فمحل صبي مع نفسه على الدابة
 لا ينصرف في الدابة ولا يتمك عليها فوطئت الدابة انسانا فقتلته
 كانت الدابة على عاقلة الرجل لانه الصبي اذا كان لا يتمك يكون بمنزلة
 المتاع فيكون يسير الدابة مضافا الى الرجل فوجب الدية على عاقلة الرجل عليه
 كفارة بمنزلة المباشرة وان كان هذا الصبي ضرب الدابة ويتمك عليها
 فدية القتل على عاقلة جميعا لان يسير الدابة ايضا في ايها ولا يرجع عاقلة
 الصبي على عاقلة الرجل لانه بمنزلة جناية الصبي **غنية** وان كان الرجل
 يمكن ويقتل رجل في حالة افاقته ذكر في الاصل انه واليبيع سواء جن

مطلقة الصبي في الدابة والدابة

بعد ذلك هل سقط القصاص لم يذكر محمد رحمه الله هذا في الاصل قال مشيخ
 الاسلام حواهر زاده رحمه الله ان بعض من يخنق فصلوا فيه تفصيلا فقالوا
 ان كان يخنقون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط **غنية**
 ولو ان عبدا عمل صبي حرا على دابة فوقع الصبي عنها فمات فدية الصبي
 تكون في عتق العبد يدفعه المولى بها او يفد ردا ان كان العبد مع الصبي على
 الدابة فمات فدية فوطئت الدابة انسانا ومات فدل عاقلة الصبي نصف
 الدية وفي عتق العبد نصفها **غنية** رجل قتل رجلا عمدا ثم صار معقوبا و
 شهد عليه شهود بالقتل وهو معقوب فاني استحسن ان لا آفته واجعل الدية
 في ماله المسندة في المستحق وذكر في موضع اخر في المستحق عن ابراهيم بن محمد
 رجل قتل رجلا ثم جن القاتل لا يقتل ولو قضى عليه بالقود ثم جن فاقبض
 ان لا يقتل وقال ابو يوسف حرق يقتل اذا كان قد قضى عليه وفي موضع
 اخر اذا قضى القاص بالقصاص على القاتل يقتل ان يدفع الى القاتل جن
 لا قصاصا مستحسا ويجب الدية وان جن بعد دفع اليه ان يقتله **غنية** مجنون
 اشتهر على رجل سلا حرقته شهود عليه لرحمة الدية والكفارة اراد ان يكره
 غلاما وامرأة على الفاشة فلم يستطيعها دفعه الا بالقتل فدية **غنية** قتل
 في القتل والتسبب لو تعثر رجل بحرف وقع في بئر حفرا اخوفان كان الحجر
 وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحجر لانه التردد بالشر فدية وان
 كان حجر لم يضعه احد لكنه عمل السبل فالضمان على الحافز ولو حفر بئر في فلاة
 من الارض فالضمان على الحافز لان الفلاة موضع مباح فلا يكون الحفر عدوانا
 رجل حفر بئر في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انا افرانه بك
 وانك ادليا الواقع فالقياس لا يصدق صاحب الارض في الاستحسان

رجل قتل رجلا ثم جن القاتل

اذا اشتهر المجنون سلا حرقته

اذا اراد ان يكره غلاما وامرأة على

رجل حفر بئر في ملك غيره

يصدق لانه اخبر عما يملك لثامه **غنية** رجل استاجر رجلا بحفرة بئر
 في الطريق فتردى فيها ثوبه فان كانت في فتاداره فالضمان على المتاجر
 دون الباجر وان لم تكن في فتاده فان علم الباجر بذلك فالضمان على المتاجر
 لانه الباجر دون المتاجر وان لم يعلم فالضمان على المتاجر لانه غرة **غنية**
 ولو سقاها سماء حتى مات فهو على جبينه ان دفع اليه المصل حتى اكل ولم يعلم
 فمات لا يجب القصاص لانه لا يدية ويحس ويؤذي ولو اوجره او جازى الجاني
 على عاقلة وان دفع اليه شربة فشرب مات لا يجب الدية لانه شرب خيما
 الا ان دفع خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار **غنية** رجل قال انما ضربت
 فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف حمالة موخط حتى يقول عمد رجل
 قتل رجلا وهو في الزرع وسوقه واذ شهدته هو على رجل بالزنا ولا
 حصان فركبت في القاضى لرجله غدا او بعدا يا م فقتله رجل عمد افغن
 بعض رثته على القاتل ثم قتله بالثوب ان علموا ان عفو البعض يسقط
 القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم ان علموا بالعفو
غنية المعلن اذا ضرب المصل والمخترق التلعة فمات ان كان ضربا م
 ابيه او وصيه بغيره اذا كان في الموضع لمعد **غنية** صبيته بنت ست سنين
 عمت وكانت حجاب جنب النافذة فخرجت لالم الى بعض حجره فاحترقت
 الصبيته فماتت لاديه على الام لكن ان كان لها مال يعجز ان يعق رقبته
 مؤمنة والاصامت شهر من متابعين وتكون على ندامة واستغفار
 انه عفو عنها وهذا استحسان **غنية** صبيات في الماء او وقع من سطح فمات
 ان كان ممن لا يسقط نفيه كان في هذا بمنزلة البالغ وان كان ممن لا يسقط
 نفيه فعمل والدية كلفه عليه ما وان كان في حجر احد فالكفا عليه

هذا هو المتاجر
 او المتاجر الطريق

هذا هو المتاجر
 او المتاجر الطريق

واقترا الفقهاء بالبيت انه لا كفارة على احد بها الا ان يسقط من يده
 والفتور على ما اختاره ابو الليث **غنية** فصل في العفو والصالح الوارث
 اذا عفى عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى قال ابو بكر بن الدين على
 رجل لرجل فمات الطالب ابرأه الوثية فانه يبرأ فيما بين الله تعالى من ظلم المتقدم
 فلا يبرأ وكذا القاتل من ظلمه وعداوته وبرأه عن القصاص وذكر الكرخ في
 مختصره ان العفو عن القاتل افضل لقوله تعالى من صدق فهو كفارة له خفيف
 اهل العلم في ما يؤيد قال قوم سو كفاة للقاتل قال خوزن سو كفاة للقاتل
 وسوا ولي القاتلين عند **غنية** رجل قتل عمدا وله لينا فصالح احد سما
 القاتل عن جميع ادم على عشرين الفا جاز الصلح في نصيبه ثمانية وعشرين
 الفا وللاخر نصف الدية عن الف الف وروى من ابي حنيفة حمالة ان الصلح
 على اكثر من الدية باطل وجب لكل واحد منهما نصف الدية وسوغت آلاف
 والرواية المشهورة الاولى ولو كان القصاص بين اخوين احد سما عا
 فادع القاتل انما القاتل قد عفى عنه واقام بينة على ذلك فانه تقبل بينة
 وبنيته العفو على ان يبطل جاز القاتل يكلف القاتل على اعادة البينة
 هذا اذا اقام القاتل بينة على ما ادعى من عفو القاتل بهذا ذكر محمد حمالة
 واطلق الجواب اطلاقا قال مشايخنا رحمه الله عليه انه يقول بوجوب
 يقدم القاتل باخبر بخلاف البينة لانها ضرر على العلم بالعلم لا يستخلف
 على البينة ما اذا اراد استخلافها ضرر على العلم بالعلم ان القاتل قد
 عفى عنه فانه يستخلف على ذلك **فصول** وفي الدية رجل قتل عمدا ولي
 المقتول يوفى ثم ان والي القاتل صالح القاتل على ما يقض من ذلك يوفى
 المقتول وكذلك لو كان المقتول او ص بوسا ينفذ من ذلك صاباه وكذلك

لو كان للمقتول على بعض الاولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقي
 مما لا يقضي من ذلك المال ويؤخذ المقتول وينفذ وصاياه زعم بعض
 مشايخنا ان العدة انما انقلب ما لا في الابداء فهو بمنزلة القتل بخط من
 الابداء لا يبرئ من يقضي من ذلك يوم الميت وينفذ وصاياه وليس الامر
 كما زعموا لا يبرئ من امر اذا قتل رجلا عمدا او لمقتولا وليا عن بعض الاولياء
 حتى انقلب نصيب الباقي مما لا يجب له في مال القاتل ولو كان خطأ
 في الابداء يجب على عاقلة القاتل تاتار حانه ولو عفى عن الجناية او عن القطع
 او ما يحدث منه فهو عفو عن النفس بخط من ثلث ماله العمد من كل امر
 اذا كانت بجناية خطأ وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية ويعبر من الثلث
 لانه الدية ماله حق الوثية يتعلق بها والعفو صبيحة فيصم من الثلث والعمد
 فوجب العفو وليس على من يتعلق به حق الوثية ويصح العفو عنه على الكمال
صدر الشريعة ويقضي يوم الميت من الدية وبه الصلح **بزارية فصل**
 في المتفرقات ولو اثنى رجلين كانا في بيت ليس معهما نكاح واحد كما
 مذ بوحا قال ابو يوسف رحمه الله ضمن الاخر الدية وقال محمد رحمه الله لا يضمن
 والعبد المرسوم اذا وجد قتيلا في دار الرابن او المهرين فالقيمة على ربه
 ووجه العاقلة هكذا عن ابى يوسف رحمه الله لو وجد الرجل قتيلا في
 دار بين رجلين لا احد منهما ثلثها والاخر ثلثها فالدية على عاقلة الثلث
غنية رجل فنان عين عبد او بعير وشاة او دجاجة فقتل الشاة والدجاجة
 ونحوهما يجب ما نقص من القيمة واما في العبد فعليه نصف القيمة رجل
 اخرج فقال قتلتن فلانا ثم مات فاقام داره ابنته على رجل اخر انه قتل
 لم تقبل بيته لانه هذا حق الموت وقد كذب البيته بقوله قتلتن فلانا **غنية**

مطابقا لصلح عبد الله بن عباس

رجل امر رجلا ان يضع حجرا في الطريق فوضع فخطب به الامر فضمانه
 على الواضع وكذا اذا قال سترع حنا حنا من دار او ابن دكانا على بابك
 ينفع ففعل عطف الامر وعبد ودايته وكذا الامر اذا بن ذلك كما هو
 بامره ثم عطف به الامر صا وصا من كان المأمور رسوا الذين بن ذلك
 ولو اذم الناس يوم الجمعة وقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينه على
 المال **غنية** ولو اثنى رجلا اراد ان يضرب شانا بالسيف فاخذ سيفه
 ذلك لانه بيده فذبح صاحب السيف سيفه من يده فقطع بعض
 اصابعه فان كان القطع من الفاضل فعليه القود وان لم يكن القطع
 الفاضل فعليه الدية **غنية** المسائل المتعلقة بما يمنع الانسان من الضر
 في ملكه وما لا يمنع القياس ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم
 وان كان يلحق ضررا بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى فيه ضرر
 بصرف الغير ضررا بينا وقبل يمنع وبه اخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى
مستخرج الفصول اراد ان يحدث ظلمة في طريق القاتل وهي لا تضرب
 فالصحيح من انه من مذهب ابى حنيفة رحمه الله ان لكل من المسلمين حق المنع
 والطرح قال محمد رحمه الله له حق المنع والطرح قال ابو يوسف ليس له كلامهما
 فلو ضر فلكل منهم حق المنع والطرح والرفع واحد وهو سكة غير نافذة لم يجر
 بلا اذنه اهلها ضررا ولا **فصولين** قال في المنع يمنع بناء الكسيف والظلمة
 على طريق القاتل فلو بن بقلع لوضروا فلا **فصولين** له كيف في طريق القاتل
 فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبنا انه قدم واقاما البيته فالبيته على
 بيته من يدعي انه محدث والقول في هذا قول المذاهب كونه كمالا اصل
منه وجد القديم ما لا يحفظ الا وان الاكاذك ان اختلف فبراهن احد

مطابقا لصلح عبد الله بن عباس

على القدم والآخر على الحدوث فبينة القدم ولي وشهادة اهل السكة
 في هذا لا تقبل **مزارية** شرا دارا لها نظمة على طريق العامة على حائط الدار
 وحائط الجارة فانهدمت النظمة ليس اعادتها اذا شراها على ان تقبلها
 ولو في غير النافذة فله اعادتها فلو علم انها محدثة فليس اعادتها
 كما في النافذة ولا خيار له في الدار اذا شراها على ان تقبلها **فصول**
 وفي النوازل قال شدا والباعث التي في الطريق ليس لاحد رفعها لانها
 شرا فله الناس لهم منفعة ومن محادى في الخشب ان يخاصم في رفع
 المتاع الى حصة الى الطريق لا يري بها لو سقطت واصابت المارة
 فلو اصابت الطرف الخارج ضمن رب المنصب لا لو اصابت الطرف الداخل
فصول ميزاب على دار رجل فنفذ مانع الدار عن التيسيل له المنع كمن
 ليس خلق الميزاب **منه** اصاب لرجل القسمة ساحة لابنا فيها واسا
 الاخر البنا فاراد ذوالساحة ان يبنى فيها ويرفع بناؤه فقال ذوالبنا
 انك تشد على الراجح والشمس فلا ادعك ترفع البنا فله منفعة في ظلم الرواق
 لا ذوالساحة منفعته عن الانتفاع بمملكته **فصول** ولم ينفذ عليه ملكا ولا منفعة
 يمنع منه كرجل له شجرة يستظل بها جارة راد قلعها لا يمنع منه ولو تضر
 جارة ورب الشجرة بالقلع يمنع عن الانتفاع بمملكته ولما كان احد ان يبنى
 فيها عماما وتورا او بالوعا او برب البصرة في خالص ملكه فلا يمنع عنه لو
 اضرب جارة حكي عن ابني حنيفة رحمه الله ان رجلا شكى اليه من يربا حفرا جارة في
 داره فقال احفر في دارك بقرتك ابرزها لوعة ففعل فشجب اليه الاول
 وكسها ربا الا ترى انه لم يضر السالك يمنع الحافر عن حفروا عمادا
 الى هذه المصلحة اتخذ في داره خفيرة غشم في سكة غير نافذة وتنادى جيرانه ببن
فصول

في شجرة يستظل بها جارة راد قلعها

السرقين ولا يباحون من الرعاة ليس لهم في الحكم منعه اراد ان يبنى
 في داره تنورا للبخير الدائم او رحى للطحن لو مدته للقصارين يمنع عنه تصرف
 جيرانه ضررا فاحش ومن ابني يوسف عمه لو اتخذ داره عماما وتنادى
 جيرانه من خانة فلم يمنع الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان البخار **فصول**
 داران متلاصقان جعل رب احد سمان دارا صطبلا وكان في القديم
 مكنة وفيه ضرر برت الاخرى قال الصغار لو كان وجه الدواب
 الى الجار لا يمنع ولو جوارها يمنع ثم لو خربت دواب الاصطبل جدار محار
 بجوارها قبل لا يضمن رب الدار او لم يباشر اذا لا ينتقل فعل الدواب اليه
 فلو ضمن انما يضمن باذخال الدواب في الاصطبل من حيث السبب الى
 التحريب الا انه لم ينع في هذا السبب اذا دخلها في ملكه والسبب خارج
 الضمان عند التعدي **فصول** عمادى اصا بالقسمه بنا والآخر بحاجة
 لابنا فيها ففتح ذوابنا جدار علوه كوة ليس سرائر بالمنع ان تصرف
 في ملكه ولم ينفذ في ملك غيره **فصول** شري بيتا سطحه ووسطه جارة
 فخذ جارة ان تجذ ستره بين السطحين لا يجبر عليه ولا يجبر المالك على البناء
 ملكه لو اراد منعه عن الصعود فلو وقع بصره ويقع بصرهم عليه ايضا في
 السطح **فصول** اقتسم دارا بينهما بن جارة بيتا لا يلزم الاخر
 اجابته ولو يودس احد سما الاخر ويطلع حال لم يلزم الاطلاع فلو قاضى
 امرهما ببناء الجارة وينفق كل منهما بحسنة يجعله القاضي على وجه الصلح **فصول**
المسائل المتعلقة بالمتدلية اعضاها الى ملك الغير باع ضيعة وللبائع شيئا
 في ضيعة اخرى بحيث يذهب الضيعة اعضاها متدلية في البيعة فلو شترى
 ان يأخذ بتفريق البيعة من الاعضاء المتدلية فيها وكذا لو وزعها في جانبها

في شجرة يستظل بها جارة راد قلعها

ضيعة كذلك لا تكوثر وله تفرع ضيعة من تلك لا غصاة فكذا داره
فصولين وقت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين غصاة منها متدلية
 الى نصيب الآخر يخرج صاحبها على قطع الغصاة في رواية عن محمد رحمه الله
 وعنه يترك كذلك **فصولين** خرج شجر نخلة الى جاره فليقطعها للتفرع
 هو انه قالوا على وجهين فلو لم يكن تفرعها بسد السقف على النخلة او تفرع بعض
 شجر بعضها فله ان يأخذ رب النخلة بالشرا لا بالقطع فيما يمكن التفرع
 واما ما لا يمكن تفرعها لا بقطعة فالاول ان يستأذنها فليقطع بغير
 اذناذن له به ولو ابى برفعه الى الف من فجرة على القطع **فصولين** رجل
 دار قد نزلت غصاة شجرة لرجل اخذت سوادا ره فقطع صاحب
 الدار لا غصاة ان لم يكن لصاحب الشجرة او يفرج سوادا ره من غير ان
 يقطع بان يجمع لا غصاة ويشد بها كبل ضمن وان كانت غلاظا لا يمكن
 فانه يقطعها من الموضع الذي يقطعها بها كما لو رفع لا يضمن وان قطع اكثر
 مما يقطعها بها كما ضمن **فصولين** المسائل المتعلقة برفاق القوم ما يحدث
 له دار في سكة لا تنفذ فشرى بكتب داره بيتا ظهره في هذه السكة قيل
 ان يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا **فصولين** باع دارا بابها في سكة
 نافذة وكان بابها القديم فلو قرأ أهل السكة بذلك باب فله فتحه ولو
 انكروا حلفوا فلو حلفهم واحد بعد واحد فحلف الاول سقط الايمان
 عن الباقيين اذ لا فائدة لانهم لو تكلموا ليس له فتحه اذ للحلف الاول
 منعه فلو نكل الاول فله ان يحلف غيره ثم وثم فلو نكلوا جملة فله ان يفتح
فصولين بشرى حجرة في سكة لا تنفذ واراد ان يجعل طريقا الى جنة وطريق
 ونصير السكة نافذة يرفع الى الف من فلو فيه ضرر فاش منعه ولو لم يكن جنة

يخرج شجر نخلة الى جاره فليقطعها

له دار قد نزلت غصاة شجرة لرجل اخذت سوادا ره فقطع صاحب

المسائل المتعلقة برفاق القوم ما يحدث

فاستوثق من ذلك الباب ما يدفع الضرر ويقيم مقام ما يطم
 يمنع من ذلك **منه** سكة لا تنفذ بشرى القصوى دارا في ظهرها
 طريق نافذة فاراد ان يجعلها طريقا فذا ليس ذلك لو اخذها
 خانما ينزل فيه الناس جعل بابا في داره ينزل من ايتها شاة وليس لهم
 ان يتخذوه طريقا ليس لأهل السكة ان ينصبوا على سكتهم ضررا ويضيقوا
 راس السكة لانه مثل هذه السكة ولو كان ملكا طارها لكن القات فيه نوع
 حق وسوانه اذ اذ وجه الناس الطريق كان لهم ان يدخلوه حتى يخف
 الزحام **فصولين** رجل من أهل سكة لا تنفذ ان يحفر فيها بئرا
 لصبي الماء ولو اتفقوا كلام عليه لا ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المدور
 ويجلس **فصولين** اراد ان يتخذ طبعا في سكة لا تنفذ فلو ترك من
 الطريق قد لم يمتد في الجاهلين مرة ويرفع مربعا فله ذلك **فصولين**
 لكل من أهل السكة امساك لدواب على باب داره لا يتخذ ارسى على
 باب عيبك دابة هناك ذاك السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة وكل من
 الشراكا ان يكون في بعض الدار بقدر نصيبه لكن ليس له ان يثبت فيها
 واتخاذ الا يرسى بجملته البنا واتخاذ الدواب بلادا من السكة
 اذ الرسم في بلادنا امساك لدواب على الابواب لو نافذة فلكل
 من أهلها امساك لدابة على باب داره بشرط العلامة **فصولين** في وسط
 النافذة مزبلة اراد احداهم ان يفرغ مزبلة بيته عليها ويتأذى من الجحرا
 فله منعه **منه** خشاب اراد ادخال الحشيشة في سكة لا تنفذ لوضعتها
 عن ظهر الدابة وضعا ليس لأهل السكة منعا ان لم يتصرف في ملكهم لا بائنا
 الدابة وله ذلك لو بطرها طرعا يضربها هم فله من المنع تصرفه في ملكهم على وجه

يضربهم **منه** له دار في محلة عامرة فاراد ان يخرج بها فله ذلك في
 الاستخفاف ويا نبي الكافي وقال الصد الشهد والفتوى اليوم على
 القياس لو اهدم بيته ولم يبن جيرانه ينضروا به فلم جره على البناء لو
 قادرا على البناء كذا في فتاوى اهل سمرقند وقال الصد الشهد المحنة ان
 لا يجبر على بناء ما ملكه **فصولين** دار بينهما فلكل منهما ان تضع فيها متاعا ويطر
 فيها دابة قال محمد رحمه الله لو ان نهر في ارض رجل دخل ارضه ليصلح نهر
 فرب الارض منعه وانما يفيض نهر في بطن النهر ليصلح كذا في الكتاب
 نهر يقوم بحر في بستان رجل فرب البستان ان يفرس على حافته اذ لا
 ضرر لرب النهر فيه حتى لو تضرروا بان يضيئ نهر سم به يمنع ولو غرس ثمر
 بقلعه لا ان توسع النهر من الطرف الاخر بقدر ما ضاق على وجه الاتفا
 في حق ارباب النهر فيمنع الا يمنع لو غرس على نهر العام لمنفعة المسلمين
 له ذلك شجرة على نهر عام فثبت من عودها اشجارا الى رب الاربع
 النهر ولو لم يخل ذلك بجانب كرم وبين كرمه وبين النهر طريق عام فام
 كل منها فلو غرس من عودها فوله والا فلولت الارض **فصولين**
 نبت شجرة او زرع في ارضه لم يزرعه احد فهو لرب الارض لئوله من ارضه
 وكان جرحا فيكون لربها اكار رفعه برافتنا شر جبانة في الارض فثبت
 الرزق سقاء الاكار حتى استخصد فهو بينهما ولو نبت سقى لرب الارض
 فكله له ضمن الاكار نصيب من مياه لهما قيمة ولو سقا اجنب فلا شئ له
 والزرع بين الاكار و رب الارض **منه** شجرة في ارضه نبت في عودته في ارض
 آخر فلو سقاها رب الارض ابنته فوله ولو نبت بنفسه فهو لرب الشجر
 لو صدق رب الارض ان من عود شجرة ولو كذب صدق **فصولين** نواة له او فوخة

وقت في كرم خرقت منها شجرة فهو لرب الكرم ذلائمة للنواة
 وكذا الخوخة ان نبت بعد ما زال طمها **والاول سوا فصولين** مقبرة
 فيها اشجار فهو على جهين فلو كانت الارض مملوكة فالاشجار باصلها على
 ملك رب الارض فله ان يضع بها وباصولها ما شاؤ اذ عليها من الارض
 لم يصير مقبرة لشدة ملك رب الشجر ولو موثا لاما ملك لها واتخذ عليها اهل
 القرية مقبرة فالاشجار باصلها على حالها القديم وثا يزرعها كونه نابتة بعد
 اتخاذها مقبرة وسو على جهين فلو كان غارس فهو للغارس لانها ملكه
 ولو لم يعلم غارسها فلقا من احدا فلو راى بها وصرف ثمرها الى عمارة
 المقبرة فله ذلك اذ لو يعلم غارسها فله حكم الوقف لا يرى ان شجرة
 نبتت في ملك رجل لم يعرف غارسها فله لرب الملك كذا **فصولين**
 قطع من دار رجل شجرة بلا امره فربها مخير لو شاء تركها على القاطع
 وضمنه قيمتها فانما بان تقوم له ارمع الشجرة وبدونها فيضمن الفضل
 ولو شاء امسكها وضمنه نقص قيمتها بان تقوم له ارمعها وبدونها الفضل
 قيمة الشجرة مقطوعة فلو انقضت قيمته والا فلا فلو قطع شجرة من بستان
 رجل او من داره وانفذها لزمه نقصان الوار **فصولين** جدار
 بين شركين اراد احدهما ان يزيده في البناء عليه لا يكون له ذلك ولم يضرب
 جدار بين دارين انهدم ولا حد يمانات ونسوة فاراد صاحب البناء
 ان يبنيه اذ لا خلاف في بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه بالبيت في زمان
 يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما مدة قال الامام محمد بن قاسم خان يبنى
 الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحمل القسمة ويمكن لكل منهما
 ان يبنين في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل الجدار لا يحمل

جدار بين شركين اراد احدهما

القسم على هذا الوجه بقرائن بالبناء **غنية** القادري جدار بين جليلين
 لكل واحد منهما عليه محولات فوهي جدار رفعة أحدهما وبناءه بمال نفسه منع
 الآخر عن وضع محولات على ما كان عليه القديم قال الفقيه أبو بكر الأسكاف
 ينظر إن كان عرض الجدار كمال الوسم بينهما أصاب لكل واحد منهما موضع عليه
 أن يبنى عليه بطا يحتمل محولات على ما كان في الأصل كان البناء مبترعا بالبناء
 وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع محولات عليه إن كان كمال الوسم لا يصيب
 ذلك لا يكون مبترعا ولا أن يمنع شريكه عن وضع محولات على هذا الوجه حتى يضمن
 نصف ما انفق في البناء **غنية** جدار بين رجلين لأحد سماء عليه محولة وليس
 وليس للآخر محولة فإذا كان ذلك محولة له يضع عليه محولة مثل محولة شريكه
 اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البجلي إن كانت محولة الشريك محدثة فلما خسر
 أن يضع قال الفقيه بوليت للأخر أن يضع عليه مثل محولة إن كان لها ط
 يحتمل ذلك وشريكه أقر بأن لها ط بينهما **غنية** وذكر في كتاب الصلح إذا
 كان لكل واحد منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أكثر فلما خسر أن يزيده في جذوعه
 إن كان لها ط يحتمل ومن الفقيه أبي بكر البجلي جدار بين رجلين لأحد سماء
 عليه بناء فإذا كان محولة جذوعه إلى موضع آخر قال إن كان محولة من اليمين إلى
 اليسار ومن اليسار إلى اليمين ليس ذلك أن أراد أن ينقل جذوعه فلا بأس
 لأنه إذا يكون أقل ضررا بالباقي نظوان أراد أن يجعله رفع عما لا يكون له ذلك
 لأن هذا يكون أكثر مما كان فإن رأسها ط يحتمل ما لا يحتمل أسسها ط و
 محمد حية إذا كان لها ط المشترك قد قاعة الرجل وأراد أحد الشريكين
 أن يزيده في طوله ليس له ذلك لا بأداء شريكه **غنية** وفي فتاوى أبي الليث
 رجل إذا بنى جداره وضع جذوع على حائطه وحفر سرداب تحت داره ثم باع

باع داره فلم يشتري فحده والسرداب إذا اشترط في البيع وضعه
 وذكر فاضل خانة من جنسه لا أنه قال أحدث بناء أو غرفة في سكة
 غير نافذة برض أهلها فاشترى جمل غير أهل السكة دارا فله أن يباير
 برفع الغرفة **حاشا** جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا أو غير
 يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السقف يمنع الآخر إذا كان في القدم لذلك
بزارية جدار مشترك بين اثنين أهدم فظهر أنه والطي فبين متلاصقين
 فإذا أحدهما أن يرفع حائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو من حائطه
 شريكه ستره والى الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي إذا كان أقرب إلى
 ما ظهر أن بينهما حائط بينهما فان حائطه يكون بينهما وليس لأحد سماء
 يحدث فيه شيئا بغير الشريك إن كان أقر لكل حائط لمن يليه فلكل واحد
 منهما أن يحدث فيه ما يحب **غنية** حائط بين رجلين لأحد سماء عليه جذوع
 فإذا أراد الآخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فله أن يخرق الجدار
 لا يحتمل ذلك قال الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب جذوع أن يثبت فطنة
 ما يمكن شريكه من حمل وان شئت فرفع حائط حتى يستويا لأن صاحب حائط
 إن كان وضعه بغيره الشريك فهو ظالم وإن وضعه بغيره فهو عارضة والعارية
 غير لازمة قال الفقيه بوليت وعن أبي بكر خذاف بن أوفى قال في القاسم خذ
غنية جدار بين رجلين لأحد سماء عليه محولة وليس للآخر عليه شئ فقال الجدار إلى
 الذي لا محولة له عليه فاشهد على صاحب محولة فلم يرفع حتى سقط فاضر بالشريك
 قال أبو القاسم سم دكان مخوف فتمكن من رفعه بعد الأشهاد يضمن الشهود عليه
 قيمة ما خسر من سقوطه **غنية** حائط بين رجلين أهدم فبناه أحد سماء عليه
 الشريك قال أبو القاسم إن بناء ينقص حائط الأول يكون مبترعا لا يكون له أن يمنع

بشريك

شريك من يحمل عليه ان يباين او يشب من قبل نفسه لم للشريك
 ان يحمل على الحائط حتى يودي نصف قيمة الحائط **غني** حائط بين رجلين
 لاحدهما عليه جذوع واحد والاخر عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجمع
 موضع جذعة وكل الحائط استحقا وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما
 وبهذا يوسف رحمه الله يكون يقول ولا تخم رجلا الاستحقاق وهو قول
 ابن حنيفة رحمه الله **غني** حائط مشترك بين رجلين ومن يخاف ضرر
 سقوطه فاراد احدهما النقص وامتنع الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر
 بن الفضل يجرى على نفسه عنه اذا اراد احدهما نقص حائط مشترك بين
 الاخر فقال له صاحبه اذا ضمن كل ما يهدم وضمن ثم نقص الجدار
 باذن الشريك يهدم من منزل المضمون له شيئا لا يلزمه ضمان ذلك **غني**
 يهدم بينه ولم يبن ويجري ان يتصرفون بذلك كانه لم يصره على البناء اذا
 كان قادرا ونحوه ليس لهم ذلك حوتة او حمام مشترك يهدم الى الشريك
 عن العمارة بجبر اذا انهدم اكل وصار صحرا لا يجبر وان كان الشريك مفسدا
 يقال انفق حتى يكون دينه على الشريك لو انفق احدهما في ماله بغير
 اذن الشريك لا يكون متبرعا **فصل في المهابات والمنافع** **خاتمة القضاة**
 تنهايا في شجرة على ان ياكل بذات سنة واحدة ولا ياكل الا حصة اخرى لا يجوز
 وكذا الاغنام جميع الحيوانات اذا تنهايا على ان يكون ولدها ولبنها
 وسودها سنة لهذا السنة للاخر لا يجوز ذلك بينهما عبد بين رجلين
 طلب احدهما من القاض المهاباة من محذمة وان الاخر قال قاض خان بجبر
 على ذلك **خاتمة القضاة** ارض بين رجلين ليس احدهما ان يزرع قد حصته
 وفي الدار ان يسكن وفي نوادره لم ليس له ذلك الوجهين اذا كانا

في المهابات والمنافع

لرجل نخلة في ملكه فخرج سعتها الى حاكم غيره فاراد الاخر قطعها له
خاتمة القضاة **خاتمة القضاة** الامام ابو بكر بن الفضل في طاحونة بين شريكين
 انفق احدهما في موتها بغير اذن شريكه لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل الى
 الانتفاع بها الا بذلك **غني** حمام بين رجلين غار قد اوجضه او
 شئ منه واحتاج الى المرة فاراد احداهما المرة وامتنع الاخر اختلفوا فيه
 قال بعضهم يواجره بهما وصرهما بالاجرة او يادى لاحدهما في الاجارة
 والمرة من الاجرة قيل هذا قول ابن يوسف ومحمد رحمه الله لان عندهما
 الجحر على امر الفتوى على قولهما وقال بعض القاضين اذن لغيره الا ان لا ينفق
 عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يودر حصته والفتوى على هذا
 القول **غني** دار بين رجلين انهدمت وبقيت بينهما انهدم فبنيها
 لا يرجع على شريكه بشئ لانه اذا تحمل القصة فاذا امكنه ان يقسم
 متبرعا في البناء وكذلك البز اذا امتلأت من محلات فله ان يطالب به
 باصلاحها فاذا لم يباله اصلها كان متبرعا عن محمد رحمه الله في رجلين
 رجلين وبقيت بينهما خربت كلها حتى صارت صحرا لا يجبر على العمارة و
 تقسم الارض بينهما وان كانت لطاحونة قائمة بينهما وادارتها الا ان
 ذهب شئ منها فانه يجرى الشريك على ان يبرها مع شريكه ان كان الشريك
 معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك على شريكه و
 كذلك الحمام ان صار صحرا فيقسم بينهما وان كان قائما الا اذا انكسر شئ
 منه يجرى الشريك على ان يبرها وفي رواية لا يجبر ولكن يقال للشريك ان يبر
 الاصلح ان شئت به انت اذا انهدم بيت احتاج الى المرة ثم اجره
 فاذا اخذت غلته فخذ منها بنفقتك ثم تسوا فيه بعد ذلك **غني** وفي خلاف

حاتم بن رجلين غار قد اوجضه

دار بين رجلين انهدمت وبقيت بينهما

من ايتوب حوت بين رجلين ابني احد سمان بسقة جان كبر على ذلك قلت فانه
 قد حوت قبل ان يرتفعوا ابني بسقة قال لا فانه وكان بيني ان يرتفع الى
 السلطان حتى ياتي بالسقي فان امتنع بعد ذلك فقد ضمن **غنية** زرع بين رجلين
 ابني احد سمان يتفق عليه لا يجبر لكن يقال للاخر انفق انت واربع بنصف
 القيمة في حصنة شركتك فلو انه انفق ولم يخرج الزرع فهذا ما انفق به بل يرجع
 على شركته بتمام نصف النفقة او مقدار فيها به باي في المزاغة **غنية** واربها
 سابع بين رجلين قسم ما فصارت الساحة لاجد سما والبنا ولا خواراد
 صاحب الساحة ان يجعل الساحة بقاء به بالبرج والشمس على صاحب البنا في
 نظاير الرواية له ذلك وليس لصاحب البنا حق المنع وقال نصير له ان يمنع
 ولنفوس على نظاير الرواية وعلى هذا لو اراد ان يبين بالاصطلاح او ينفذ
 او عما كان له ذلك **غنية** في ضمان احد الشريكين بسبب استعمال العين المشتركة
 في استعمال فن مشترك بلا اذن شريكه يصير غاصبا على رواية هاشم عن محمد
 ولا يصير غاصبا على رواية بن رستم عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على
 الرواية **فصل** في مواش بينهما فغاب احد سمان فدفعها الاخر الى الراعي ضمن نصيب
 شريكه لانه مودع يمكنه ان يحفظ بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الضرع
 ولم يترك فيه يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيها يحفظ **غنية** لاجل
 عليه متاع فسادا احدهما على وقوع في النهر وعطبت فخره اهل القرية لم يضمن
 والناحر اذا علموا انه لا يمشي الجمل **فصل** في ارض اكرم بين عامر
 وغائب بين بالغ ويقيم يرفع الامر الى القاضي ان لم يرفع في الارض لوزع
 بطيب في الكرم يقوم عليه فاذا ادرك الثمر يبعده باخذ حصته فيوقف حصته
 الغائب يبعده كذلك فاذا قدم الغائب بخير اجاز يبعده وضمنه قيمة ولو ادرجها في

بينهما وارغاب احد هما فخلى ضران يسكن كل الدار وكذا ان كانا مختلفين
 حصته من الثمر فاكلها جاز ويحفظ من حصته الغائب فان حضر فكما مروان
 لم يحضر فهو للمنفق **غنية** ارض بينهما زرع احد سمان كلهما تقسم الارض بينهما فان
 وقع في نصيبه فوما وقع في نصيب شريكه امر بقلعه ضمن نقصان الارض
 هذا اذا لم يدرك الزرع اما لو ادرك وقرب بغيرم الزرع لشريكه نقصان نصيب
 الارض لو انقصت لانه غاصب نصيب شريكه وعين محمد عليه لو غاب احد سمان
 فليتركه ان يزرع نصف الارض لو اراد ان يزرع في السنة في الارض في زرع النصف
 الذي كان زرع وكذا الوصيات احد سمان فخلى ان يزرع كما هو يفتي بانه لو علم ان الزرع
 ينفع الارض لا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان ينفع بكل
 الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب مثله لانه ولو علم ان الزرع ينقصها
 او الترك ينفعها او يزيده بقوة فليس للآخر ان يزرع فيها شيئا اصلا اذا كان
 لم يثبت منها **فصل** في ارض بين ورثة زرعها بعضهم يزرع مشتركا بينهم
 باذن الباقيين لو كبا راو باذن الوصي صغار فالغلة على الشراكة ولو زرع
 من يزرع فغلة للزراع المشترك لو اراد حصده احد سمان بلا اذن شريكه
 فملك ينفق ان يضمن حصته شريكه **فصل** غصب ضا فذفعها مزارعة فالزرع
 بين الدافع والزراع فلو اجاز المالك قبل النبات جاز ولو له حصته الغائب
 من الزرع والغاصب يتولى قبض ذلك ضمن الزراع نقصان الارض الى وقت
 الاجارة **غنية** ولو اجاز بعد ما ثبت وصارت ثمة فلا شئ له من الزرع
 للغاصب يتصدق بقيمة ما قبل الاجارة بعد دفع من ذلك نقصان الارض
 وقت الاجارة ولو بينهما وارغاب احد سمان الاخر يبقه حصته ولا يسكنها
 غيره وفي كل سنة بينهما ذلك ان لم يكن لها خصم باجر او باخذ نصيب من الاجر

ووقف نصيب شريكه فلو وجدوا الا تصدق به ويستخذهما فدا لم لا يبر
 الدابة اذ يجرم بملكك في الرعي او احتاج الى اداة او مبتاعا فامرها ورجع في
 الغنم **منه** سكن ارامته بغيره فبغيره لا يلزم اجر حصته معه للاستفاد
 اذ الدابة المشتركة في حق السكنى وفيما سمن توابع السكنى تجعل مملوكة لكل
 واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو جعل كل واحد منهما من الدواب
 والقعود ووضع الامتعة في بطن منافع ملكها وسوم بجزء ملكا كان كذا اصار
 ساكن في ملك نفسه فلا اجر **منه** عن محمد رحمه الله طعام او دراهم مشتركة بينهما
 غاب احد هما فاخذها فربما جازوا المولى بالباس بكيلى او وزنى بين جاضر
 وغائب او بين بائع وصبي فاخذها فربما جازوا البائع نصيبه فلا ينفذ قسمته بلام
 او سمن نصيب الغائب والصبي حتى لو ملك باقى قبل ان يصل الى الغائب او
 او الصبي حتى لو ملك باقى قبل ان يصل الى الغائب والصبي ملك **عليه** **منه**
 دابة لها فقاها احد سما فوقف في نهر وانكسر جملها فخرها رجل وباع شريكه
 اللحم لا يضمن السابق اذا لم يخالف ولا التاجر اذا لم يعلم انها لا تفتش الى
 حضور اصاحبها وضمن اللحم بين الشريكين وهو كالمأذون ولا لالة فصولين
فصول المسائل المتعلقة بالسكوت سور من مسائل منها سكوت البكر عند استنما
 الولى قبل الزوج بعده هذا الزوج وجه الولى حتى لو زوج بعد مع قيام الولى الاب
 لا يكون سكوتها ومنها سكوتها عند قبض مهرها لو قبض المهر ابوا او من غيرها
 فسكت يكون اذا قبضه اذ لا ان تقول لا قبضه فاذا لم يجز القبض عليها
 ولا يبر الزوج منها سكوت البنية اذا بلغت بركا يكون رضا وبطل خيار
 بلوغها لو بلغت ثيبا بركا حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها ابوا فسكت
 حنت في غيرها كرضا بكلام لو حلفت بركا لا تأذ في فزوجها ابوا فسكت لا

انما ينسب بالسكوت

سكوت البكر عند قبض مهرها

لا تحت ان لم تأذ في تزوجها فبغيره لا يلزم اجر حصته معه للاستفاد
 تزوجها رجل الاب حاضر ساكت فقال بعد النكاح في المجلس اخذت النكاح
 زعم محمد رحمه الله انه لا تحت اذ زوجها غيره واجازها وحلف باسم شفعة فلم
 يسلمها ولكن سكت عن الخصومة فيها حتى بطلت شفعة لا تحت حلف لا
 يؤخر عن فلان فقال له عليه شهر او لم يؤخر شهر او سكت عن تقاضيه حتى مضى
 الشهر لا تحت ومنها تصدق على انسا فسكت المتصدق عليه ثبت ملكه
 ولا يحتاج الى قبولها قولها واما الهبة فلا تصح عالم يقبل الموهوب قبل قبض منها
 قبض منه وصحة بخره المالك هو ساكت كان اذا قبضه ومنها ابراء
 مديونية فسكت براء ولو رد برتو برده ومنها الاقرار بصحة ولو سكت المقر
 ويرتد برده ومنها الوكالة وكلمة بشي فسكت الوكيل بالشرع ويرتد برده
 صح فلو وكله ببيع قننه فلم يقبل ولم يرد فبما جاز ويكوى قولوا وكذا لو
 اوصى الى رجل فسكت في حياته فلما مات بائع الوصى بعض التركة او قبض
 دينه فهو قبول للوصاية ومنها التوقف على رجل معين الامر بالنداء او سكت
 المفوض اليه ويرتد برده ومنها التوقف على رجل معين صح ولو سكت
 الموقوف عليه لورده قبل لا يبطل وقيل لا ومنها لو تراضعا ببيعة ثم قال احدهما
 لصاحب قد جالي فجعله بيا صح فسكت الاخر ثم تباعا صح البيع ليس سكت
 ابطاله بعد سماع قول صاحبه منها استمر من مستم فوقع في القبضة وسم
 ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه ومنها كان المشتري مخيرا فراقض
 ببيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيا للبائع لا يبطل خياره
 ومنها للبائع حسب المبيع ثمنه فلو قبضه المشتري وراى البائع وسكت كان

اذنا في قبضه الصحيح الفاسد فيه سواء في رواية ومورضا بقبض في الفاسد
لاني الصحيح في رواية ومنها علم الشفع بالبيع وسكت بطل شفعة ومنها
راس عبده يبيع ويشترى سكت كانه ما ذونا في التي رة لاني يبيع كالعين
وهل يكت في حينه لو حلف لا يذنه له فيها يكت في ظاهر الرواية لاني رواية
عن ابي يوسف رحمه الله فن باع شيئا بحضرة مولاه فسكت ثم ادعاه المولى
انه له فلو كان القن ما ذونا لم يصح دعواه ويصح لو محجورا فان قيل لم يصح
ما ذونا بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن انما لا يظن فيه في المستقبل
كذا في الفصل التاسع فصول الاشتراء وش منها باع القن ومو حقا فصرح علم
وسكت في بعض الروايات فانقا بالبيع والتسليم ثم قال انا لا يقبل له
البينة ونفسير لا نقيا والبيع لا ينفذ للتسليم الى المشتري لا يكون انقيا وا
وفي الفقا والقبالة سكت وهو يقبل فهو اقرار برقة وكذا الواسية او دفعه
بجناية وموساكت ما هو بخلاف ما لو اوجه او عرضه للبيع او زوج او ساومه
فسكوتها يسايل اقرار برقة ومنها لا يترك فلانا في داره وقلانا نازل في داره
فسكت حيث لا لو قال له اخراج منها فاني اخرج فسكت ومنها ولدت لدا
فها الناس وجها بالولد فسكت لزومه ليس له نفقة سو كاقرا ومنها ام
الولد ولدت لدا فسكت المولى حتى مضى يوم او يومين لزومه الولد ولا يملك نفقة
بعده ومنها السكوت قبل البيع عند الاجابة بالبيع حتى لو قال لا
هذا العين معيب فسمعه واقدم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالبيع لو كان المخبر
عدلا لا لو كان كان فاسقا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما سو قضي لو قضا
وسكوت البكر عند اجابة الزوج المولى على هذا الخلاف ومنها باع عقارا او احرارة او
ولده وبعض اقاربها فسكت ثم ادعاه على المشتري فقال المشتري هو كان

وقت البيع فتمت مبيع سمرقند انه لا يسمع وجعل سكوت في هذه الحالة كاقرا له لا
قطعا للاطباء الفاسدة وافتمت مبيع بخاري انه يسمع فنيا ظر المقتضى ذلك
فلو كان في رواية انه لا يسمع لاشتهار المدعي بحيلة وليس افتمت بكان حسنا
الباب التزوير محاضر عند البيع لو بعث البائع مخبره بالبيع ببقا صنية في شرح الكفر
واه يبيع رضا او دارا فنصرف في المشتري زنا وموساكت سقط دعواه
فن باع عينا من الاجناس بحضرة مولاه ثم المولى ادعى لنفسه كانه القن محجورا
كان القن صحيح دعوى المولى لا لو ما ذونا ومنها سكوت المالك اذا باع حبل
ملكه ومو حقا فصرح علم عند حسن خلافا لابن ابي ليلا وكذا امر من
راى ابيه يبيع المهر فسكت لا يصير ما ذونا في البيع كذا الوراس فيه او ا
تزوج فلم يهره لا يصير اذنا لهما في النكاح حد شرعي الضمان قال لا اخر اشترى
هذه الحياية لنفسه ففكت الشريك فشرها لا يكون له ما لم يقبل شريكه نعم
لو قال الوكيل بشر ابيته بعينها لمو كله اني اريد ان اشترى هذه لانه لنفسه فسكت
مو كله ثم اشترىها لمو كله لو تزوجت غير كفوف فسكت المولى عن مطالبته بالتفريق
ليس بضمان ولو اقامت معسنتين ومنها سكوت في الصبي العاقل
اداراه يبيع ويشترى فانه اذن ومنها راى غيره شق زقة فسكت حتى حال
حافيه بر الشاق ومنها سكوت من حلف لا يستخدم فلانا اي مملوكة ثم خذ
فلانا بلا احد ولم يه حث **باب المتعلقة** باحكام الدلال وما يتعلق به جامع
الفصول احرسم اليشترى له او لا لا يبيع له ثوبا به رسم لم يخر الاجارة
اذ البيع يتم بالشرا لا بالمال لا يدرس من كى المشتري فلو ذكر له كذا فقا
فلو ذكر الوقت والابا قال استاجر منك اليوم به رسم على كذا لم يخر ثم اذا فسدت
الاجارة واتم العمن كلب اجر منه بحسب العرف بحيلة في جواز استيجارها بذكر عهده

مجلس المتعلقة باحكام الدلال وما يتعلق به

فله قلعه لو لم يضر لالوا حرة فله قيمته يوم الخصومة مستاجر عماره كد بادن موج
 لا شك انها للموجر اذ عماره واهل يرجع بالنفق بلا شرط الرجوع فعلى قياس ما
 الاصل ان من بنى دار غير مبره فالبنا لرب الدار يرجع عليه بالنفق **فصل** في
 ارض البني ويسكن ما بدله على ان يخرج فالبنا لرب الارض بدله لانه
 في الحقيقة استبجى الارض بنيا ببيتة وذلك لبناء معدوم وهو اول اعلام الاجرة
 شرط جواز الاجارة وكانت الاجارة فاسدة ولو بنى وسكن فيها فعليه ج
 المثل والبنا للبا في ولرب الارض نقص بناءه **فصل** في دفع اليه ارضه على ان
 يبين فيها كذا اذ ايتيا وسم طوق لها وعرضها وكذا كذا اجرة على ان يشي فهو
 بينهما وعلى ان اصل الدار بينهما نصفان فبنا باكما شرط فهو فاسد فكله لرب الارض
 وعليه للبا في قيمته ما بنى في يوم بنى واجر مثل فيما عمل **فصل** في ولو دفع اليه ارضه
 على ان يبين فيها وسكرة ويوجر با على ان يمازق ارضه تعالى بينهما فبنا با كما اجروا
 فاصحاب الجنيح كالبنا في ولرب الارض اجر مثل ارضه على الباني وعلى البائع
 نقل بناءه **المسألة المتعلقة بالعمارة** باحكام العمارة في الوقف **فصل** في المتون
 بنا في عصة الوقف هو للوقف كذا الومن مال نف فلوا شهد فله ذلك ولو
 لم يترك شيئا كان للوقف ولو نف من ماله بخلاف اجنبن بنى ملك غيره ولو لم
 يترك شيئا فالو بنى من ماله على ما **فصل** في المستاجر بنى في دار الوقف
 على ان يرجع الفلعة فله الرجوع نوت وقف بنى فيها ساكنة بلا اذن متولية
 وقال النفقة كذا وكذا ولو لم يضر رفعه ببناء القديم فعه ومولساكن وما
 يضر رفعه فهو كذا نصيب له ولا يكون بنا المستاجر قيمة نف من صحة الاجارة
 من غيره اذ لا بد له على ذلك البنا حيث لا يملك فعه ولو اصطفا على الجبل
 ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل القيمتين منزلا او بنيا فيه مع لو بنى بامر متولية

مسألة المتعلقة باحكام العمارة في
 الوقف

على ان يرجع غلة الوقف فالبنا للوقف يرجع بالنفق **فصل** في قيم الوقف
 لو ادخل جدعان دار الوقف يرجع غلتهما له ذلك وكذا الوصل بالنفق
 ماله على البنيم يرجع له ذلك الاضبط ان يبيع من اخر ثم يشتريه للوقف
فصل في محل قيم الوقف النفق من ماله عمارة الوقف فلوا شهد انه
 انفق ليرجع فله الرجوع الا فلا بخلاف من شري للبيتم او قض دين الميت او نفق
 وصية فانه ليس بمخرج شرط الرجوع ولا والوارث كالوص **فصل** في المتون
 صرف الى العمارة من حشيش مملوكة ودفع قيمته من مال الوقف له ذلك اذ يملك
 المعوضة من مال نف كونه من ملك صرف ثوب مملوك الى الصبي ودفع ثمنه
 حال الصبي لكن لو ادعى لا يقبل قوله بهذا بشر ان له لو انفق ليرجع الرجوع
 حال الوقف البيتم من غير ان يدعى عند الفاضل ما احوالوا دعى عنه وقار
 انفق من ماله ان الوقف البيتم لا يقبل قوله **فصل** في اذ دعى واصل وقيم
 انه انفق من ماله ان راد الرجوع مال البيتم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى
 وبنا نف على البيتم والوقف فلا يصح مجرد الدعوى به الوادى من مال نف فله
 ادعى الانفاق من مال الوقف والبيتم فلوا دعى نفقة المثل في تلك المدة صدق
فصل في ولو بنى ارض الوقف بنا او نصب فيه بابا او غلقا ان يراه
 حين فعله لوقف صار وقفا والا لا وقال ابو نصر لا يصير وقفا نورا
 لم يتولان وقف البنا لا يجوز وقيل يجوز تبعا وبه يفتى بنى الدار المسجلة بغير
 اذن القيم ونزع البنا يضر بالوقف بغير القيم على دفع القيمة للبا في **قضية** دار
 سكن الامام مدحها وبنا بالنف وسقفها من حشيش القديم لم يكن له بيع
 ان بنا باكما كانت **قضية** الملقط لو انفق على اللقطة باعها فاضربها بالنفق
 كذا وكذا ذلك نفقة مثلها وكذا به ببيتا ووجد الانفاق عليها صدق مع ثمنه

لانه ادين اذ لا يدعي بنا وانما صرف الامانة الى موضعها لكن مع عينية **فصول**
 فحين يكر او ص كره برنا دسبه ودين وص مالها ما سيدة رابروى نفقة
 كره وبعده وام كره وبروى نفقة كره دار صبي بعد از بلوغ تواند طلب كره مذ قال
 وكذا الاب استقرص وانفق على صبيته لا يرع عليه بعد بلوغ الصبي اجنبى انفق
 على بعض الوثية فقال انفق بامر الوصى اقر به الوصى لا يعلم ذلك لا يقول الوصى
 بعد انفق لعل قول الوصى لو كان انفق عليه صغيرا **فصول** **فصل في الدية**
 والقتل ففى النفس الدية وفي المان الدية لانه يتعلق به منفعة كمال وفي النساء
 الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضربت انة فذنب غفلة الدية وفي الحية اذا
 حلفت فلم تنبت الدية وفي شعر الرأس الدية وفي كاحبين الدية لانه يتعلق به كمال
 وفي العينين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية لانه يتعلق به كمال
 وفي الشفتين الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف
 الدية وفي اشعار العينين الدية وفي احد سائر رجليه الدية لانه في النفس رابعة اربعة
 وفي كل اصبع من اصابع اليد ربح الرجلين عشر الدية والا اصابع كلها سواء لان منفعة
 البطش تتعلق باصابع اليد كلها وفي كل اصبع منها ثلاثة ثلث منفعة وفي احد ثلث
 دية الاصبع ما فيها مفصلا ففي احدا نصف الاصبع لانه نصفه وفي كل
 خمسين الاصل الكسنة والاضراس كلها سود ومن ضرب عضوا فانياب
 منفعة ففدية كاملة لانه لا يملك لو قطعه ليد اذا شلت العين اذا
 فبعضها **نافع** ومن خرج من فم الفم الى ابله فمق اذا خراش حرمات فاقصا
 والدية على سبيل **فافية** ونفس حكومة العدل قبل ما يحتاج اليه من النفقة و
 اجرة الطبيب قبل قدره حتى يتيقن كتم تقصير به تجنبا من قيمته ان كان ينقص
 غير قيمته بغير عشرة دية وقبل ينظر الى دية جنايته لما ارش مقدره من الوضحة فانه

الدية والقتل ففى النفس الدية

كان هذا نصف ارش الوضحة لكن بنى انما يتقيد اذا كانت مجتابة على ارش
 والوجه يقين بالوجه لولا الاخير والا فبالاول ان تعسر عليه فبقتى بالناس لانه اسير
منيب جنة العبد خطا تحسب الدية وعلى المولى دفعه او قدس عنه الدية ويسقط
 الواجب بملك العبد ولو ما يدا اختار المولى القدر لم يطل ولو جن على جماعة فانه
 شتا المولى دفعه اليهم كانه مفسوفا على قد حقوقهم وان شتا امسك عزيم ارش
 بمجنابات **وجيز** واذا اوجده يقتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف عمن سواه
 منهم كما رسم المولى بالية قلناه ولا علم له فانما اذا اختلفوا قضى على اهل
 المحلة بالدية ولا يستخلف المولى لانه مدعي لا يقض له بالية وان لم يحل
 اهل محلة كرت الايمان عليهم حتى يتم حسم رجلا ولا يدخل القسمة صبي
 ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد لانه البن عليه الصلوة والسلام استخلف عشرين
 رجلا حوا وان وجدت لاثوبه من مجاعة والضرب الحق فلا قسامة لاية
 لانه الظاهر انه مات حتف انة كذا كان الدم يسيل من انفه او من برة
 او من فم لانه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعله فان كان يخرج من عينيه ومن
 اذنيه فم يقتل لانه الدم لا يخرج من هذه المواضع غالبا الا بضرب **نافع** وان وجد
 القليل في اذن فاقسمت عليه الدية على عاقلة ولا بدخل للسكان في القسمة
 مع الملاك عند ابي حنيفة رحمه الله لانه من موت الملك وعند سماره خلوة لانهم
 الذين يجب عليهم حفظ الدار ومن على اسل تحفظ دون المشيرين لانه حفظ
 المحلة لهم لانهم الاصول والطاعون ولو بقي منهم واحد فله على اهل محلة اس على
 اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حتى فتح الامام البصرة وقسمها
 الفاعلين وان وجد القليل على ابيه يسوقها رجل فالدية على عاقلة ومن اهل
 المحلة وكذا الوفاة او كبرها في جمعها الى السائق والفائدة والراكب ضمن عاقلة

وان وجد القليل في سفينة فالتفتة على مرفقها من الركاب الملاحين وان
وجد القليل في مسجد محلة فالتفتة على أهلها كما لو وجد في شارع في المحلة لا تشكر
الناس في المسجد ان وجد في جامع الشارع لا عظم والسبح فلا قسامة
لانه لا يختص بها احد والدية على بيت المال لا يترك الاكسادم معزج ان وجد
في برية ليس بها عمارة فهو سد لانه ليس في الامام من كل وجه ولا في بياض
وان وجد بين قريتين كان على اقرىهما وان وجد على اية بين قريتين معها احد
فعلى اقرىهما وان وجد وسط الفرات يمر بالماء فهو سد لانه ليس بيد احد
فان كان محتسبا بالبقا على قريتين على قرب القري ذلك المكان لانه في يد سم لو وجد
في ابرارة عليها نحو عينا عند ابني خيفة ومحمد بن الدية على عاقلة ولو
وجد ارض موقوفة على ارباب معلومة فالتفتة والدية عليهم انما كان الوقف للمجد
فعلى اهل المحلة ولو وجد في دار صبي ومعه لا يجب عليه القسامة والدية عليهم بل
يجب على عاقلة اجماعا وجد قتيلا في دارف كجب لدية على عاقلة ولو كان
مكتوبا فدمه يدركا بن قتل عمه لم يقتصر ولو وجد في قرية الذم فعليه القسامة
والدية في ماله ولو وجد في دار من كررت عليه سوي عينا فان حلف كجب الدية
في ماله الا اذا كانوا يتغافلون فيما بينهم فحينئذ تحمل على القتل ولو وجد دار عبدة
ما ذبح عليه بن او لا فالتفتة على المولى والدية على عاقلة استحسانا ولو وجد
في ملك يتام فان كان فيهم كبر فالتفتة عليه والدية على عاقلة لم لا يدخل القسامة
لان العاقل البالغ حر وان كان وجد لضيف قتيلا في دار لضيف فهو على ربه عند ابني
خيفة رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله ان كان في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
وان كان مختلطا بالضيف فعليه القسامة والدية **غنية** واذا وجد قتيلا في محلة
فزع اهل المحلة ان جلا منهم قتله لم يدعى الولي على احد منهم بعينه فالتفتة والدية

على اهل المحلة لان شهادة اهل المحلة غير مسموعة **وجيز** وجد امرأة قتيلة
في دار فيها قسامة ودية ولا يحرم المراث **وجيز** واذا الرجل قتيلا لا يخلو
اما ان وجد غير الملك كالمفازة او في الملك ثم لا يخلوا ذلك اما ان يكون وجد في
خاص كالدار فانه او في ملك عام كالمحلة اما اذا وجد غير الملك منه يدركا
فيه ان كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الامصار وان كان كان يسمع فاعلى
القري اليه لدية واما ان وجد في ملك محاصرا ان وجد قتيلا في دار رجل فعلى
الف قسامة والدية على اهل المحلة **خلاصة** وان وجد الرجل قتيلا في دارف لا
يجب القسامة ويكون الدية على عاقلة عند ابني خيفة رحمه الله قال لا تشك عليهم قسامة
واذا شهد ثمان من اهل محلة على رجل غير سم انه قتله لم تقبل شهادتهما لانهما
يجزان الى انفسهما نفعا ومودع القسامة والدية على انفسهم عن اصحابهم
نافع وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم
وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم لانه ابرأ كل من اهل المحلة **نافع**
واذا وجد نصف القتيلا فلا يجب حتى يكون اكثر من النصف القتيلا فن او
مكاتب وحب القسامة وقيمته في ثلاث سنين ولا قسامة في الجنتين و
الداية وان وجد في نهر عظيم كالفرات والدية فدمه يدرك ان وجد في نهر
صغير لقوم فعلهم **وجيز** **المسائل المتعلقة بالقتل** **الطريق** اذا سرق العاقل
البالغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة من جز
لا شبهة فيه يجب عليه القطع لقوله تعالى السارق اول قتر فاقطعوا ايدهما
والعبد الحر في كذا سواء ويجب القطع باقراره مره واحدة وبشهادته ثلثا
فاذا اشرك جماعة في شركة فاصاب كل منهم عشرة دراهم قطع جميعهم **ان**
اصاب اقل من ذلك لم يقطع لم يقطع فيما يوجد ما فيها مباحا في دار كالحطب والقصب

اذا وجد الرجل قتيلا في دارف لا
يجب القسامة والدية

اذا شهد ثمان من اهل محلة على رجل غير سم انه قتله لم تقبل شهادتهما

اذا شهد ثمان من اهل محلة على رجل غير سم انه قتله لم تقبل شهادتهما

اذا شهد ثمان من اهل محلة على رجل غير سم انه قتله لم تقبل شهادتهما

والسكك والعدنة لك لا قطع في يسر اليه الف وكالفواكه الرطبة واللبن اللحم
 والبطيخ ولا في الطيور الا في الزرع الذي لم يحنط ولا يقطع السارق من بيت
 المال لا من مال السارق فيه شركه ومن سرق من ابوه او ولده وذي رحم محر
 منه لم يقطع كذا اذا سرق احد الزوجين من الآخر والعبد من سيده او امرأة
 سيده ومن وج سيدة والولد من مكاتبه وان سرق المغمم **نافع** وحزر على
 ضرب من حزر بكاء كبيت ودارا وصندوق او حزر بالقط كالباشا طريق
 او مسجد **عند مال فاية** وتقطع عين السارق من الزرع وحشم في السجن حتى
 يتوب ان كان السارق نسل اليه يسر او قطع ومقطوع لرجل اليمن لم يقطع
 فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فانه سرق ثانيا لم يقطع ولا يقطع السارق
 الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقه فانه وبها من السارق او باعها
 منه ونقصت قيمتها من النصاب لم يقطع **نافع** وان خرج جماعة وواحد
 فقصده وقطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا فحبسهم
 حتى يجد ثوابه وان اخذوا مال سيم ودمي المأخوذ اذا قسم على مجاعتهم
 اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته ذلك قطع الامام ايدهم
 ورجلهم من خلاف اذ قتلوا من قطع الطريق المارين لم ياخذوا مالا فقتلهم
 الامام حد اى من جهة كونه حتى استوع ولا ينفقت الاعفوا لاوليا ولا العفو انما
 انما ينفذ فيما هو حق الحان وهذا حق الشرع لا المسايرون في الفادز يتكلمون على ان
 انه لو فالتعرض لهم يكون جنابة على حق ارتكبوها **نافع** وان قتلوا
 واخذوا المال من المارين فالامام يلين رانه شأ جمع بين القطع والقتل والصلب
 يعني ان شأ قطع ايدهم ورجلهم من خلاف لاخذ ستم المال ثم قتلهم صلبهم للقتل
 وان شأ اكلوا القتل والصلب فيصحب حيا وتبع بطنه يروح الى ان يموت لا ان الصل

على هذا الوجه بلغ ولا يترك اكثر من ثلثة ايام لان تركهم يداء للنفس من تنه
 ويقتلون بما شره احد سم يعني اذا باشر القتل واحد منهم اجري القتل على مجاعتهم لا
 ذلك الواحد نفوسهم فيكون القتل واقعا بينهم معنى **شرح مجمع** فاذا باشر القتل
 احدهم اجري محذ عليهم مجعهم لا يجوز المحاربة حتى يتحقق بان يكون البعض للبعض
 بخلاف ما اذا اجتمع جماعة على قتل رجل باشره واحد نه بقتل وحده لا القصاص
 بين على المماثلة **باب الشريعة** ولا يصل على باغ وقاطع طريق يعني اذا قتل باغ الجدر
 بغية وقاطع الطريق لقطعة لا يغسل ولا يغسل ولا يغسل عليها للفرق
 بينهما وبين الشهيد وقيل هذا اذا قتل في حال المحاربة واما اذا قتل بعد ثبوت به
 الامام عليها يغسلان ويصل عليها لا القتل بالسباسة **شرح مجمع** ويصل على
 مسحات الاربعه لا تغسل ولا يصل عليهم البغاة وقطاع الطريق والحقاق
 والمكابر في المصر سلاح ليل او نهار **باب القصاص** من قتل نفسه لا يصل عليه
 هذا عند ابي يوسف رحمه ربه كالباعث فالا يصل عليه نه فاسق غير ساع هذا
 اذا كان عمه او لو كان خطا غسل وصل عليه تفا وفي النسق من قتل ظميا يغسل
 ولا يصل عليه نه ساع الف و مظلوما لا يغسل ويصل عليه **شرح مجمع** المكابر
 بالليل في المصر بمنزلة قطع الطريق المختار ان يغسلوا ولا يصلوا عليهم **واقف**
 السارق ان يربص بامر السلطان في الصلاة عليه اختلاف الروايات ينبغي
 ان يكون خلافه لانها كانت سرقة صغيرة ينبغي ان يصل عليه ان كانت كبيرة
 ينبغي ان لا يصل عليه **قريب** اقصر يغسل ويصل عليه الشهيد لا يغسل ويصل عليه
 والباعث لا ولا **المسائل المتعلقة بالوصايا** قبول الوصي ورده قبل موت الوصي لا يعبر
 ولو قال الوصية التي وصيت الي فلان باطله فهذا يرجع لو اوصى برض فرزع
 فيها طلبة لا يكون جوعا ولو غرس الكرم والشجر كجوعا في الميسر جوعا ولو وصية رجوع

المكابر في المصر سلاح ليل او نهار
 المكابر في المصر سلاح ليل او نهار
 المكابر في المصر سلاح ليل او نهار

وفي جامع يكون رجوعا قال شيئا ما ذكر في جامع قياس ما ذكر في المبسوط
 محمود الوصية استحسن مريض لا يقدر على الكلام فادعى فاشا برأيه بعد ان
 يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت وصيته ولو اوصى لعبده القن او لغيره
 القنة جازت الوصية **قوله الفقه** وفي جميع النوازل الوصية للعبد بعين
 من اعيانه ماله لا يصح ما لو اوصى بثلاث ماله نطقا يصح ويكون وصيته بالعتق ان
 خرج من الثلث ولو اوصى بشئ معين ماله او اوصى بثلاث ماله ورغبة اقل
 من ثلثه عتق لانه رغبة من مال الميت والوصية للعبد بالرغبة جائزة ويستحق ثلثه
 باقي المال لانه حر او ان كان الثلث اقل عتق بقدر الثلث وثلث ما سورت رغبة
 من الماد ان كان ثلث ما بقى من المال مثل ثلث السعة يتقاصر وان كان اكثر اخذ
 الفضل وان كان اقل اعطى الفضل اليهم **وميز** ولو اوصى لمكانت بغية او لمه
 جاز الكل استحسن ولو اوصى لعبد القن او لامته القنة ثم مات جازت الوصية
 في قولهم لا عند ان حصة الله الوصية للعتق بعد ثلثه مجازا ويجب عليه ثلثا قيمته
قاضي خا فاذا اوصى الرجل فقبل الوصية وجه الوصية رد ما في غيره فهو رد
قدور رجل له عبد اوصى له بخدمة ولديه سنة ثم عتق قال ابو نصر ان كان اجد
 الولد من كروا الاخر انش فالوصية باطله لانه لو جاز لا شتره كان في خدمته وكان
 الوصية للوارث فيما يستحقه زيادة على ميراث الانثى ولو كانا في الميراث سواء
 جاز وسبيل الميراث وفي الوصية هذا عندنا الى الليث وقال بعضهم
 الوجه الاول ان يفي بجوز ويجزمهما على قدر ميراثهما لانه اللقط يحتمل ذلك الا ان يقول
 في وصيته بجزمهما على السواء فيجوز الوصية باطله الا ان يجيز الوصية **مسألة**
 رجل قال لملكه اخذ مديني بعد موتي سنة ثم انش حرقا بعض الوصية قال
 بعضهم اذا مضت سنة من وقت الموت يعق **غيب** قال لامته عند وصيته اذا

الوصية للعبد بعين من اعيانه ماله

الوصية للعبد بالرغبة جائزة

خدمت شيئا ابن الى ان يستغنيا فان حرة تحدهما الى لا دراك **ميز**
 اربعة نفر لا يجوز وصيتهم للصبي المجنون والعبد المكاتب تخليق الوصية بشرط
 جاز **منية المفتي** رجل دين على اخوه قال المديونة ان ماتت فانت بري من
 ذلك لانه بري قال ابو القاسم يجوز ويكون وصيته من الطالب للمطلوب ولو قال لك
 ان مات لا يبرأ لانه بهذه مخالفة **قاضي خا** القاض اذا نصب صبي في تركته
 ايتام وسمي في ولايته والايام لم يكونوا والتركه ليست في ولايته او كانت تركته
 في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته او كان بعض تركته في ولايته وبعض
 يكن قال شمس المصنف لعلوا في نصيب النصب على كل حال يصير الوصية صبي في عصب
 التركه انما كانت وقيل ما كان من التركه في ولايته يصير صبي وماله لا **مفتي**
 ولو وصي شيئا لوارثه في مرضه واوصى له بشئ وادبه بتنفيذ قال الشيخ ابو بكر
 بن الفضل كلاهما باطلا **قاضي خا** والوصية بملك بالقبول الا في سنة واحدة
 وسيل يموت الموصل ثم الموصل قبل القبول فيدخل الموصل في ملكه **رشته قدور**
 رجل قال اذا مت فصام عبد سري ما بعد موتي فهو حر فصام يوما بعد يوم لا
 يعقن العبد لم تعقه الوصية **قاضي خا** مريض حر رفته ورضن الورثة قبل موته
 فالقن لا يسع في شئ كانت مرضه لاما لا فاقرب قبض من الكتاب جاز من الثلث
 ويسع في ثلث قيمته بخلاف ما اذا باعه من اجنب ثم اقر قبض عنه حيث يصح من كل
 ماله **فصل** في شهد الرجال ان ابا وصي او صبي فلان والوصية بدعي وجب القبول
 شهادة للشهادة لعود المنفعة اليه وجب الاستحسان ان للقاضي لاية نصب الوص
 اذا كان طالبا لموت موف **مدايه** رجل اوصى ما يعطى من كفاية صلاته
 لا ولاده ابن يشوا بوارث قال ابو القاسم سمى الصغار يعطون ولا يعطون عن كفاية
 ولو اوصى لاخته الثلث المتفرقين ولا ابن جازت الوصية لهم بالتسوية اثنان لانهم

مطلوب النصب القاض وصي في تركته

لغيره موقوفه وارث ثم مديونة

لا يرثون مع الابن فان كانت جازت الوصية للاخ لاث للاخ لام تبطل
 الوصية للاخ لاث ام لا يرث مع البنت ولو اوصى بثلاث ماله الاخيه واث
 ثم ولد للموصي ابن ثم مات الموصي وصت الوصية له **قريب** ولو اوصى لامرأة
 بثلاث ماله ثم ابانها بثلاث او واحدة وانقضت عدتها ثم مات الموصي وصت
 الوصية **قريب** فان رجل اثبت ان زيدا وصى بثلاث ماله لاث شهادة او بصفة
 الوثية ثم اثبت اثنتان من الوثية تشهد انه اوصى بالثلاث ايضا ينفذ الشئ
 شهدا واما لانها لم تجز لانفسهما فاعاد **قريب** وصى القاض اذا
 عزل نفسه غير محض من القاض من غير ان ينفذ ان يشترط فيها عدم الموكول للطلاق
فصول عماد ولو قال اجمعوا عن فلان في غيره ولو قال اجمعوا عن فلانا ولا تجز
 عن الاموات ذلك لرجل يرجع الى زينة ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعده ولو
 مرض المامور في الطريق لم يجز ان يدفع النفقة الى غيره ليج عن الميت الا ان
 يكون الوصى ذاك الحاج في ذلك لوجع عن الميت من يؤدى حج ويقسم بمكة جاز
 والا فضل ان يحج من يذهب **قريب** **قريب** واما فضل من النفقة بعد جوعه
 يرد على الوثية لانه فضل من حاجته الميت لانه النفقة لا نصير ملكا للحج لانه لا يجز
 على الطاعة لا يجوز ولكن ينفق المال على حكم ملك الميت في الحج فاذا فرغ من الحج
 يجب صرفه الى الوثية الا ان يكون الميت اوصى بالفضل للحج فيكون له عند بعضهم
 وعند بعضهم لا يجوز الوثية صيته لانها وصية بالمجهول والاصح انه يجوز لانه يصير
 بالوجع الوصى ما بقى من النفقة انما من حيث يبلغ وهذا اوصى بما لم يعين ان
 يحج في الافعال بخلاف لو اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله اوصى بان يحج عنه لم
 يقبل شيئا فملك النفقة في يد المامور قال ابو حنيفة رحمه الله يحج عنه بثلاث ما
 بقى من ثلث ماله وقال محمد رحمه الله لا يجب شي ولو حج من لم يحج عنه جاز خلافا

مطلق القاض اذا عزل نفسه

لثا في رحمه الله والا فضل ان يحج من قد حج عن نفسه بكرة ان يحج عنه امرأته
 لانها ناقصة الافعال وكذلك بعد الامانة باذن المولى لكن يجوز لانها من اصل
 العباد **محيط** قال في العيون ولو ان رجلا مات ترك امرأة لا وارث
 له غيرا وقد كان اوصى بماله كله لرجل فان اجازت امرأة الوصية كان جميع المال
 للرجل حتى وان لم تجز المرأة فله المرأة السدس وخمسة اسداس للرجل ولو ان
 امرأة ماتت لم تدع ارضا غير الزوج وقد كانت اوصت للرجل بجميع ما لها فان
 اجاز الزوج فاما لرجل للرجل ان لم تجز فللرجل الثلث للمال ولو لم يكن لرجل ترك ارضا
 لا وارث له غيرا فادى للرجل الثلث ماله اوصى لامرأة بنصف ماله ايضا فانه
 يعطى للزوج الثلث ماله للمرأة ربع ماله الباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما في
 الذخيرة روى العلى عن ابى يوسف رحمه الله اوصت لزوجها بجميع ما لها ولا وارث
 غيره فالقاضي يقول للزوج النصف الوصية ام لا يجوز فان اجاز فله النصف بحكم
 الميراث ولا شئ له غير ذلك قال محمد رحمه الله يقول القاضي له النصف الوصية او لا تجز
 لكن ان رد الوصية فله نصف المال ان قبل اخذ المال كله **قريب** مات عن اموال
 وابن كبر غائب الناس يدعون في التركة حقوقا ولم تربصوا بحضور تعطلوا
 وفات اموال شهو سم ان الوارث هذا غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم
 عن الميت صبيلا لاثبات الحقوق عليه اذا لم يكن له وارث صغير ان علم مو
 لا ينصب تربص حضور **قريب** في كتاب الدعوى لو قال اني اخدم فلانا سنة ثم
 هو حر وموكل ماله فانه يخدمه يوما وليلة يومين فاذا مضت ثلاث سنين غرق
 لو اوصى ان يخدمه سنة ثم موه فصار له من خدمته على دراهم عجلوا اعتقه
 فهو جائز **قريب** ولو اوصى بثلاث ماله للفقراء فاعطى الوصى لا غنيا وبور علم
 لا يجزى الوصى ضامن فلو لم يجمعها **قريب** ولو قال لربض اوصى شيئا فاعطى

مالي وصية يصرف ثلث ماله وصية للفقراء **قاضي خان** اعلم انه لا يجوز صرف
 الوصية المطلقة الى الاغنياء ولا يكل لهم شي من الوصايا الا ان يكون وصية لهم
 باعيانهم ان يوصي الوصي طاعة يحضرون كما اذا اوصى ثلث ماله الى طلبة العلم
 وهم يخصصون استولى فيه الغني والفقير وان كان لا يخصص يصرف الى ذوي الحاجة
 منهم **محيط** اوصى يصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم مالا فضل صرفه لهم
 وان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وعليه الفتوى كذا الوصي الى فقير محج
 فصرف الى غيرهم **براه** وفي الفتاوى من ان الوصي يوصي بوصايا وكتب صكا
 في حال صحته ثم مرض او صبح صبايا وكتب صكا اخر بايها يعمل قال انه لم يذكر في
 الصك الثاني انه رجع عن الوصية او لا ولي عمل بها **جواب** وذكر في كتاب
 الوصايا من المنية لو اوصى انسان بان يصل عليه فلان او يكل بعد الموت الى
 بلد اخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قمره ويدفع الى انسان شي ليقرا على قبره
 فهي باطلة ولو اوصى ان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراعي
 شرطه ان لم يتضرر الوتر بموتة **محمل جامع الفتوى** وسئل ابو حامد عن المرأة
 التي تحبس بنت ابيها فقتلته وتزكها فبنته وبكى وبكى معها النساء فقال
 ان جى بها وسي يفعل ذلك لطمع بكرة ذلك ان لا يغير لطمع فلان **جامع الفتوى**
 وكجز للوصي ان يكتب عبد اليتيم اسما ولو اوصى الوصي والاب كان عبد
 اليتيم ثم وهب المال في المكاتب لا يجوز ولا يجوز للوصي ان يعقب عبد لصغير على
 مال وكذلك الاب لا يجوز للوصي ان يكتب له اكانت الوتره كبا راعيا
 او حضور الاله الاب لا يملك كذا الوصي كذا اذا كان بعضهم صنعا
 ولم ير من الكبار بذلك لا للكبار حق الفسخ ولو كان الكل كبا راعيا فبعض
 انشركا كان للباقين حق الفسخ **قاضي خان** ولو قال المريض شهدي اني اوصيت

في الوصية على اربعة اشخاص
 ولو كان الوصي من اهل البيت

لفلان بكذا اوصيت كما بكذا فشهد اهل ما قال الميت قبلت شهديا
 على الوصايا كلها الا على ما لها **قاضي خان** اذا شهد الوصي بين الميت والورثة
 صفارا وبعضهم كبر لا تقبل لانه يثبت بشهادته حق نفسه لو الورثة
 كبارا جازت شهادته ولو شهد بين جائز بها شهادته على كل حال **قاضي**
خان ولو شهد الوصيا على اقرار الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل **براه**
 المأمور بالرجح اذ لا يحج بغيره تطوعا ويسقط عن الامر حجة ولو حج من الحج
 عن نفسه زاد الا فضل الحج من فسخ حج عن نفسه **قاضي خان** قالوا ينبغي ان يكون
 الحاج حيا حيا **قاضي خان** اذا دفع الوصي المال الى رجل لم يحج عنه الميت بمره
 بل يسقط حج عن حجج عنه اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع حج عن حجج عنه
 ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع حجج عنه وهو الصحيح لان الار
 نه عليه لهذا الشرط البينة عن حجج عنه ويذكره حاج في التلبية فيقول اللهم
 اني اريد حاج فيسره الى تقبل مني ومن فلان **قاضي خان** الوصية على اربعة اشخاص
 في وجه تحتمل الفسخ بالقول والفعل وفي وجه لا تحتمل بها وفي وجه يحتمل باحد سماع
 الاخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل فيفسخ
 بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بالخروج عن ملكه اما الوجه الذي
 لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التبرير واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول او
 الفعل فهو الوصية بثلث ماله او بجزء ماله اذا رجع عنها بالقول صح ان يخرج عن
 ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي واما الوجه الذي يجوز عنه الرجوع
 بالفعل دون القول فهو التبرير المقيده رجع عنه بالقول لا يصح لو باع المبرر القبيح
خلاصة الوصية غير واجبة ومن استجبه القياس بان جوازها لانه يملك مضاف
 الى حال بان قيل ملكك غدا كان باطلا فهذا اولى الانا استحقا حاجة الناس اليها

في الوصية على اربعة اشخاص
 اذا شهد الوصي بين الميت والورثة

في الوصية على اربعة اشخاص
 ولو كان الوصي من اهل البيت

في الوصية على اربعة اشخاص
 ولو كان الوصي من اهل البيت

فان الانسان معذور بامه مقصودا فاعرض له المرض وخاف الموت
 يحتاج الى علاج بعض ما فرط منه من التعريط بما له على وجه لو مضى فيه يتحقق
 المال ولو انقضت البرية الى مطلبه كما ان قد بقي المالك بعد الموت باعتبار
 كما في قدر التجهيز والتكفين والدين وقد نطق الكتاب وسوقه تعالى من بعد
 وصية يوسف اودين السنة وسوقه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم
 ثلث أموالكم في أعماركم زيادة لكم في أعماركم فضعوها حيث شئتم او
 قال حيث أحببتم وعليه اجماع لامة ثم نصح للاجتناب في الثلث من غير اجازة
 الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث **باب** ولا يجوز للوارث لقوله عليه السلام
 الا لا وصية لوارث الا باجازه الورثة ويعتبر كونه وارثا وقت الموت لا وقت
 الوصية حتى لو اوصى لبيه ثم ولد له ابن صح الوصية ولا بما زاد على الثلث
 لقوله عليه السلام يحلف الوصية من اكبر الكبار فيفسر لزيادة على الثلث الا
 بالا جازة الورثة اذا كانوا اكبارا **شرح مجمع** ولو وصيت مرضية مهربا من
 زوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجز اذا المعبر هو الاجازة بعد الموت وحققهم
 انما يثبت بعد الموت **فصل** في وصية المريض لأمه أو شئها ووصى لها بشئ ثم
 تزوجها ثم مات تبطل الوصية لانه الوصية ايجاز بعد الموت وعند الموت هي
 وارثة له اما الهبة فهي وان كانت بمنزلة صوة فهي كالمصفاة الى ما بعد لانها
 بتقرر عند الموت لا يبرأ منها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر
 من الثلث بخلاف الاقرار فانه اذا اقر لها ثم تزوجها حيث يصح لانها عند اقرار
 اجنبية **سنة الشريعة** وان طعن على الوصي في شئ سببه القاض عنه فانه يهتمة
 لم يرضع كذا للقاض يجعل القاض معه جلا ثقة لئلا يكون امرها بها واحدا
 او يجعل عليه شرفا فان انهم يهتمة بيته اخوجه القاض من الوصية وجعل غير

الوصية لا يجوز لوارث

وصيا واما اذا لم يكن منها بالحياتة لكن يهتدى الى التيارات لضعف
 رايه فان القاض يقيم اليه صيا اخر حتى اذا قصد التصرف لا ينفذ التصرف
باب القاض للفقير وص القاض اذا عزل نفسه ينفذ في شئ من علمه
 بعزله كما يشترط عدم الموكل في عزل الوكيل نفسه في شرح الطحاوي الوصي
 اذا كان قويا امينا يمكنه القيام بمال الصغير لا يملك الحاكم عزله وان امينا
 لا يمكنه القيام بماله التصرف فيه ضم اليه من يمكن من ذلك ولا بعزله وان
 خائفا ظاهريا ينفذ عزله ولو بعد الحكم انه له صيا فنصب اخر لا ينفذ الا
 وذكر ابو بكر الوصي لو كان عبدا لا كافيا لا يعزله مع هذا الوعده ينفذ في
 الاقضية في العزلة اختلاف المشايخ وفي فتاوى شرح الوصي القيام بامر
 الميت فنصب الحاكم اخر لا ينفذ الا **باب** وص الميت اذا كان عبدا
 كافيا لا ينفذ للقاض عزله ولو لم يكن عبدا لا يعزله ينصب صيا اخر
 ولو كان عبدا غير كاف لا يعزله لكن يضم اليه كاف ولو عزله ينفذ كذا الوعده
 الكافي ينفذ كذا ذكره الشيخ الامام المعروف كواهر زاده وعند بعض المشايخ
 لا ينفذ العدل الكافي بعزل القاض لانه محتا لميت فيكون مقدما على القاض
 وذكر القدر في وصي القاض ان يخرج من الميت من الوصية ولا ينفذ
 معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا بالشرف فخرجه وينصب
 غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وهكذا ذكر في الاصل والطحاوي
 في شرحه ولم يذكر انه لو عزله من ينفذ قال ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصي
 تنفذ الوصايا للقاض ان يعزله للوصي ان يودع مال اليتيم ويضعه يتجرع
 ويدفع مضاربه ولا يفعل كل ما كان خيرا لليتيم **باب** المريض اذا
 باع ما يسهو الف درهم بثمان درهم من الاجنبى لا مال له سواه يصير محبا

وصي القاض اذا عزل نفسه

صحيح

بقدر خمسة وستمائة بقدر ثلث المأبأة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري ما ان
 يبلغ الثمن الى تمام ثلث المائتين لا يرشها من المبيع اما ان بقدر العقد
 هذا اذا لم يكن على الميت دين محيط بماله فانه لا تنفذ حجاباته في حق الزعماء
 اصلا فيما زاد على الثلث ولا بقدر الثلث ولا يحتمل عنه الا الفين البشير
 لا الفين الفاشن غير ان في حق الزعماء لا يصح اسلا وفي حق الوارث مقرر
 من الثلث **تتبع** باع المريض وشرى من واريته بمن ثمنه لا يصح اصلا قبل
 اجازة الوتره عند ابني حنيفه رحمه الله عندهما يصح ان حابا لا تصح المأبأة عند
 الكل اجازة الوتره او لا ويقال للمشتري ما ان يبلغ الثمن الى القيمة والا
 يفسخ البيع في الزيادة نفس المبيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الوتره
 بالاجماع قال صاحب المحيط برأى الدين وهو الصحيح **قوله** ولو اشترى شيئا
 من واريته بمن ثمنه بمعايضة الشهود واعطاه الثمن جاز الوارث انما
 يخالف الاجتز في الاقرار فاما فيما ثبتت معايضة فمما سوا باع عين من التركة ببعض
 وثمة بمن ثمن الثمن او ببيعها الثمن منه فاجازة الوتره وصدقه في استيفاء الثمن
 ثم مات رجوعا عن الاجازة يبقى ثمن البيع يباع على المشتري تركه الميت **قوله**
 قال شمس المنة كحلوني للفاصل في نصيب الوتره اوضح منها اذا كان في التركة
 دين ومنها اذا كانت الوتره صفرا ومنها اذا كان في التركة وصية **خلاصة**
 وبرعات المريض كالبهية والصفة والعقود التبرير والمأبأة وما لا يقع فيه بزر
 غنمه وعقوه عن دم مخط من الثلث وعقوه عن دم النعم من كل المال **بزيادته**
 ولو اوصى ثلث الوارثه في مرض الموت واصل له بشر او امر بتنفيذ قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل كلاما باطلا **قوله** المريض اذا قال ليس على
 زوجي صدق برأه عندنا **خلاصة** وفي العيون لو ان مريضا ادعى على رجل مالا

قال شمس المنة كحلوني للفاصل في نصيب الوتره اوضح منها
 بزيادته
 المريض لا يبرأ من الصدقة والعقود
 لا يصح من المريض ان يقول ليس على زوجي صدق

واثبتته وابرأه لا يجوز ابرأه ان كان عليه دين ولو ابرأ الوارث لا يجوز سواء
 كان عليه ولم يكن **خلاصة** لا يصح الوصل ما نفق في المصاهرات بين اليتيم او
 اليتيم او غيرهما في ثياب طيب الضيفات المعتادة والهداية المأبأة في الاعباء
 وغير ما من مال اليتيم واليتيم فما هو متعارف وان كان له منها به **قوله** اخذ ضيافة
 من مال الصغير لمصلحة لا قارب بغير اذن ولا محام فكلوا من ذلك لم يصح ان ذالم يسرف فكل
 لو اخذ ضيافة لمو وب الصبي لم ينفذ من الصبيانه وكذا العبد **قوله** لليتيم دار
 دار اتمتع زوجا يسكنها فيها ليس لها ذلك لا اجر عليها **قوله** وصلى النفق
 من مال اليتيم على اليتيم تقديم القرآن والادب ان كان الصبي يصح له ذلك جاز ويكون
 الوصل ما يجوز او ان كان الصبي لا يصح له الوصل لا يكلف معه وما يقر في صدق وبلغ
 ان يوسع على الصبي النفقة لاعلى وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك متفاوت
 بقدر مال الصغير وكثرة واختلاف ماله فنظر في حاله وحاله بنفق عليه قدما يلبس به
 قاض خا **المسائل المتعلقة بالطلاق** وبما لا يكون اسلاما وما لا يكون ولو كان في
 المسئلة وجهه توجب الكفر وجه واحد يمنع من التكفير فعل المفق ان يميل الى التوبة
 الذي يمنع من التكفير ونوم وان لم يكن لا يمنع حمل المفق كلامه على وجه لا يوجب
 التكفير ويوم بالتوبة والرجوع عن ذلك بتجدد النكاح بينه وبين امراته **قوله**
 ولو تكلم بكلمة فيها اختلا يوم رجب به النكاح احتياط وبالتوبة والرجوع عن ذلك
 ولو تكلم بكلمة فيها اتفاق بانها توجب اجبا ط جميع عماله ويلزمه عادة يمج ان يج
 ويكون وطنة مع امراته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولنه زنا وان في بكلمة الشبهة
 بعد ذلك يحكم العادة ولم يبرح عما قال لا يرفع الكفر **قوله** وان كان في كونه كفرا اختلا
 يوم رجب بطله بتجدد النكاح والتوبة احتياط وما كان خطا يوم الابا لا يستغفر
 والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوجان تكلمت الزوجة قال الشيخ وشيخ سمرقند وكما لم يشبه

لا يصح الوصل ما نفق في المصاهرات

لا يصح من المريض ان يقول ليس على زوجي صدق

لا يصح من المريض ان يقول ليس على زوجي صدق

واسما عيسى الزاهد على انه لا يؤمن في فساد الكفار ولا يؤمن بتجدد الكفار بعد الهدا
الباب عليهم وبحسبها حكم قد مر ترجع عامة علماء بخارجي على فساد الكفار لكن
يجزى على الكفار الاول لو بدنا هذه بغير طلاق اجماعا ولا تنقذه في هذه العدة
برازيه قالت لزوجهما كافر بودن بهتر از بانو بودن كفر لا في العام مع الزوج
رحم الكفر على الا فرض علم صبيان قال اليهودي خير من المسلمين بكثرة يعطون
حقوق معلم صبيانهم **كفر** **اسون** في يلفظ الكفر مع علمه بان كفر فاسد على اعتقاد
فلا شك انه بكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها لفظ الكفر ولكن اتى بها عن اجنب
فقد كفر عنه عامة العلماء ولا يقدر بليل ومن كفر بلسان طابعا وقلبه مطمئن بالايمان
فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه الكافر اغايعر بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان
كافرا عندنا وعندنا تعالى كذا ذكره صاحب **المحيط** **ع** **برازيه** جوي بن الرحيلين كلام
فقال احد هما لصا الكفر خير مما انت تفعله بكفر ولو قال كافر كبري ارضيت
بكفر اربك صغيرة فقال له قابل بفت قال ماذا صنعت حتى اتوب بكفر فاسق
شرب مخمر ونشر عليه قباؤه الدار سم كفو او كذا الوقال مبارك باد وعلى هذا
اذا لم خذ احد المرأة والنضارب مفاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بربا حجة
واقعة وهن واحد اقطع على مال معلوم حسبها اعني الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر فضررنا على باب طبول لا يوقا ونادوا مبارك باد لفاطمة الاحمسية
وكان امامهم جامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام
لهذه **المسئلة** **برازيه** الاستخفاف بالعلماء لكونهم علماء استخفاف بالعلم والعلم صفة
انه من فضلنا عن خيار عباده ليدلو اخلفه على شره نيابة عن جده فاستخفافه
بهذا العلم انه الى من يعود فكفر **برازيه** جهل اذ انكم بكلمة ولم يدركه كفر قال
بعضهم بكفر وقيل لا ويعذر بالجهل منها اذ انكم بكلمة بلا علم انها كفر عن اختيار

بكفر عنه عامة العلماء، اخذوا للبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا بكفر اما اذا
اراد ان يتكلم بكلمة معينة فخرس على لسانه كلمة خطأ، بلا قصد والعبادة بانه
لا يكفر لكن القائل لا يصدقه على ذلك مثل ان يقصد ان يقول تؤخذ بانه كان في
على عكسه لا بكفر فيما بينه وبين من قال منها اذا خطر به الشبهة وجب
الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك محض الاجابة بالخطأ ومنها اذا غرم على الكفر بعد
يكفر في حال النزول التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر فاشك به اخر
كفر الضاحك ان يكون الضحك ضروريا بان يكون الكلام محكما وجوذا ككفر
تزييه ومن اعتقد حلالا حراما او على العكس بكفر ولو تكلم به او اعطى على المنزلة قبل
منه القوم كفروا كلاما اذا احرامه حلالا تزويج السعة وبكم جهل لا بكفر
برازيه وكل من نسب النبي عليه السلام وبغضه كان مرتدا واما ذو النور ومن
الكفار اذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من عبوديتهم وامروا ان لا يعودوا فانه عاودوا
عزوا ولم يقتلوا كذا في شرح الطحاوي والالفاظ التي اذ انكم بها المسلمون
يكون مرتدا تعرف في الالفاظ الكفر في نسخ الفناد في غاية البيان في اخر المرتدين
سب النبي عزم وبغضه كذا في ردة وحكمه حكم المرتدين **شرح الطحاوي** قال حنيفة
واصحاح من برى من محمد صلى الله عليه وسلم او كذب فهو مرتد حلال الدم الا ان يرجع
شفا قال ابو حنيفة رحمه الله اصح من كذب باحد من الانبياء او بعض احد منهم
او برى منه فهو مرتد الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقده يحكم باسلا ثم الكافر على نفسه
اضرب عبدة الاوثان عبدة الزنات والمشركون الربوبية والمنكر بالوحدانية كالتشوية
والمقر بالوحدانية المنكر للرب كاهل الكتاب الجاهل بالربوبية والمشركون فيها لوقال
لا اله الا الله يحكم باسلا وكذا الوقال شهد ان محمد رسول الله او قال سلما او آمنا
وكذا الوقال ناعلى دين الاسلام وعلى تحقيق يحكم باسلا وكذا الماعونية وكل من يدعى

او قال لا اله الا الله يحكم باسمه وكنهه بركة محمد عليه السلام او قال نادى بن
الاسلام او على الحنفى فقد اكله اسلام اما الحق بالوحدانية والمفكر للرسالة اصلا
من اس الكتاب اليهود والنصارى او قال لا اله الا الله يحكم باسمه حتى شهد
بكره من يؤمنهم برسالة محمد عليه السلام لكن الى العرب الى بن اسرائيل لا يكون
مسما حتى يبراهمن دينه مع كنهه بركة داخل الاسلام لو قال اسلمت او قال انا
مسلم ومؤمن بالحكم باسمه حتى يبراهمن دينه مع كنهه كذا لو قال برئت من اليهودية
والنصرانية ولم يقل دخلت الاسلام يحكم باسمه وادخلت في الاسلام
يحكم باسمه وان لم يبراهما كان عليه ذكر الكفر لو اقر اليهود سرية على دين الاسلام
او قال انا مسلم قال بوضيعة له ولا يكون هذا اسما لا يقر بما جاء من ايدى تبرا
من اليهودية ثم رجع وقال كذا سلام **مختصر المحيط** قال الفقيه الشافعي
يكفر ان قصد به الاستخفاف ويحكم من غلامه خوارم مولانا امام الدين اه قتل واحدا
من الاعوان حين طال السال الى دفتر واحد الطلبة **برازيه** شك في حق الامام
انه وضع كتابه وكان فاضلا صاحب الهمم كان يستره بخا من ردف من ترك الكتاب
عنه فامر الامام الفضل بقتله **برازيه** ومن لقن انسانا كلمة كفر ليتكلم بها كفروا
على وجه اللعب والضحك كذا من علمها كلمة لتبين من زوجه فهو كافر ومن افتر
فكافر ومن امر رجلا بالكفر كفر في الحال ككلمة بلامورام لا اله الا الله استخفاف بالاسلام
برازيه مريض امد مرضه استخاف عليه فقال ان شئت توفى من سما وان شئت توفى
كافرا فقال احسن العلى يصير مرده او كذا الرجل اذا ابتلى من المصيبة فقال اخذ
ماله وولد واخذت كذا او كذا الخ اذا اتفعل ايضا وذا بقى لم تفعل وما يشبه
ذلك من الالفاظ اجابته القائل قال بانه يكفر قبل لو كان هذا المريض قال ذلك من
قصد جاب قال انما يجوز على اللسان حرف واحد نحو كذا مما يشبهه الكلمات الطويلة الكثيرة

لا يجوز على اللسان من غير قصد فلا يصدق **قاضي خا** ولو اجرى احد الزوجين
على لسانه كلمة الكفر ولم يسم بوقوع الفقرة لم تطلق **محيط** رجل مات غلامه فخرج
فقال يا رب لا تأخذ مني له واحدا لاناخذ الا من له عشرة وانا في جميع المال اجتهد فكل
ان تأخذ قال ابو بكر محمد بن الفضل ارجو ان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله تعالى
لان الظالم ان لا يأخذ مما ليس له والدنيا والآخرة كلها لله تعالى **قاضي خا** اصابت
فقات كل اري كل سائر لا تكفر فنته اخذ منه ما اعطى **برازيه** الذي اذا اضر
بسبه وعرض استخف بعد او وصف بغير الوجه مره فلا خلا عنه لانه لم يسم
لان لم يلفظ الذمة او العهد على هذا اقول عامة العلى الا ابا خنيفة حمه والنود ورايت
من اس الكوفة فانهم لو لا يقتل وما هو عليه من الشرك عظيم ولكن يذبح بعز
شفقا اذا شتمه عليه السلام لا يبع يقتل جدا وهو من باب في بكر الصديق الامام
والبيه روى اس الكوفة والشمس هو من من باب كذا اصحا قال الخطاب لا اعلم احدا
ملي بيمين خالف وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون لما كل واحد العلماء
على شانه كافروا حكمه القتل ومن شك في عذابه كفره كفروا من عبد الله بن جعفر
عن علي بن موسى عن ابيه عن جده محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم وعن جده
علي بن ابي ابيان رضي الله عنه ستم قال من سب نبيا فقتله ومن سب اصحابا فقتله
وامر رسول الله بقتل عيسى بن ابي ارياد وكافره يؤذيه عليه الصلاة والسلام
وكذا امر بقتل ابراهيم اليهودي كذا امر بقتل ابن اخطل هذا وان كان متعلقا بال
الكعبة ولا يل المسئلة تعرف من الصالح لمسلوك عن شاتم الرسول **برازيه**
وقيل لا يسقط اسلام الذم من الشك قتله لان حق النبي عليه السلام عما يجب عليه لانها
حرمة وقصده لما في النفعة المبررة فيمكن رجوعه الى الاسلام لا يسقط كما يجب
عليه حقوق المسلمين قبل اسلامه من قبل وقذف اذا كان لا يقبل بقتله فانا لا تقبل توبة الكافر

اولا **كافي** قال بن كنانة في المبسو من شتم النبي عليه السلام من اليهودي والنصارى
فادى الامام ان يحرقه بالنار وان شأ قتله ثم حرق جثته وان شأ احرقه **جاشغا**
قال مالك في كتاب ابن جيب المبسو وابن القاسم وابن عبد الحكم فيمن شتم نبيا
من اسل الذمة او واحد من الانبياء عليه السلام قتل الا ان يسلم ولا يقال له
اسم ولا لاسم ولكن اسم ذمة كقوله **له شفا** وفي النوادر من داية سمحون
عنه من شتم اليهود والنصارى بغير ذمة كقوله اضرب عنقه الا ان يسلم **شفا**
قال ابو القاسم بن مجلب في كتابه من سب رسول الله من سب او كفر قتل ولا يقتل
وحكي القاض ابو محمد رحمه الله في الذمة الذي سب بغير ذمة انه لا يقتل عنه باسلامه
وقال بن سمحون كذب بالذمة يشبه من حقوق العباد لا يسقط عن الذمة
وانما يسقط عنه باسلامه واداه فاحد الذمة في الذمة وكان في ذلك من ابن
او غيره فاجب على الذمة ان تذف النبي عليه السلام ثم اسلم حذ الذمة في
حق النبي عليه السلام القتل لزيادة حرمة النبي عز من سل يسقط القتل باسلامه وكذا
ثمانين قتله **شفا** ويجب كفار الراد فاض في قولهم برجة الاموات تنهض
الارواح وتنقل روحها الى اللامة وان اللامة الله ويقولهم يخرج امام باطن
وتعطيلهم لادواتهم الى ان يخرج الامام الباطن ويقولهم ان جبريل غلط في الوحي
الى محمد عليه السلام ون علي بن ابي طالب سوا القوم خارج عن جملة الاسلام
وحكامهم احكامهم لم يدين **غنية** رجل قال انك قلت فلانا فوجو من كلفه لا يكفر لانه
يذايعين به لو قال ما جوس بكفر لانه الاول تعليق عين والثاني في تحقيق **غنية**
رجل قال ابو يهودي ونصرائي او برئ من الله تعالى ومن الاسلام ان كنت فلت
كذا اسم قد كان فعله فان كان سب لا يعلم انه فعل او لم يفعل لم يصير كافرا
عند الكل وان كان يعلم انه فعل ذلك لم يصير كافرا قال الكزلي في ان يصير كافرا

ولكن انظر ما اذا سب عليه السلام

وقال شمس اللامة السرخس الاصح ان الرجل ان كان يعرف ذمينا ولم يكفر به لم
يصير كافرا في الذمة لاني المستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر ففني
الذمة بكفره في الحال في المستقبل اذا بان الشرط يصير كافرا لانه لما بان الشرط
انه يكفر فقد رضى بكفره والرضا بالكفر كفر **قاسم خا** ولو قال ابو يهودي او
نصرائي او برئ من الاسلام ان فعل كذا فهو على وجهين ان كان حلف بهذه الالفاظ
على امر في المستقبل فهو يمين عندنا ثم اذا اتى بالشرط لم يكفر ان كان عنده انه لا يكفر
مثل اني بالشرط لا يكفر وكانت عليه كفارة اليمين وان حلف على امر ماض بعد الكذب
فيه فذمة اليمين باثم بها ولا كفارة فيها ومن يصير كافرا على التفصيل الذي قلناه ان
كان عنده انه يمين ولا يكفر من حلف يصير كافرا لانه يكون هذا رضاء بالكفر
والرضا بالكفر كفر **عما** قال ابو يهودي فقال لبيد او قال جهم وكبريكف قال انما يكفر ولو قال
النصرائي خير من اليهودي كفر لانه اثبت بخيريه لما سويهم شرعا وعقلا ثابت فيجبه
بالقطع ولو قال روزگار كافرست ووزگارست سما في نيت يكفر اذا قال سرغاز
سته ام قال نماز سكتن خير من بر سر مني ايدم وقال غار كرده وناكره وبيت
او قال خوش كارست في نمازي فذمة اكله كفر ولو قال مرا بر اسمان خداي است
وزمين فلان كفر ولو قال از خداي ميكا خالي نيت كفر **برازيه** امر ايات
لزوجها او غيره لعنت برسومي ان شهنه ياد بكفر **خا** ان رجل طلب عيني خضم
فارد المطلوب فحلف به فقال الطالب لا اريد اليمين بانه انما اريد اليمين
بالطلب بكفر وقال من هذا اسم على وجه المراج كقولهم على رجل هو يوذن فقال
كذبت بكفر ان اراد به لا تخلف في بشرية **خا** انما اعلم وفقنا الله
واياك ان جميع سب النبي عليه السلام او عابه او محو به نقصا في نفسه او دينه

اوله و سنه او خصله من خصله او غرض به او شبهه على طريق السب
اولا زو اعليه والتصغير لسانه العظيم فهو شاذ في حكم السب يقتل كما بينه
ولاستثنى فضلا من فضول هذا الباب على هذا المقصد لا يمتري فيه نصحا كما
او تلويحا وكذا من طعنه او دعا عليه وعن نضارة له ونسب اليه ما لا يليق به
منصبة على طريق الذم وعبت بجملة الغزيرة يستحق من الكلام وسكره من القول
او غيره بشئ مما جرى من البلاغ المحنة عليه وعنفه بعض العوارض البشرية
بجائزته وهذا كله اجماع من العلماء وائمة الفتوى في ذلك الصحاح انه يقتل من
الشفاء في شرف المصطفى ومن سمع به فقال سمعنا كثيرا بطريق الاستخفاف
كفر واما صلواته اذا استخف بسنة من سنة او حديث من احاديثه عليه السلام
كفر قال كلما كان ياكل النبي عليه السلام يلحق اصابعه الثلاث فقال اخراين في
ادبي است كفر قال البس الشارب البيض فانه سنة النبي ثم قال لا خلاف
ولو سنة كفر اذا قال الرجل على وجه الرد وكذا في سائر السنن خصوصا سنة
معدومة بثبوتها بتواتر سوك ونحوه وعن ابن مقاتل ان اهل بلدة اجتمعوا
على ترك السواك فالتفت اليهم فقال الكفار **برازي** قال چه رسمت و نسا بياركه
بان بخورند و دستها نشويند لو قال لها و نسا بالسنة كفر قال چه كارايد
سبست بست كرد و كند و دوى در كردن افكنده و قال ابن چه رسمت
سبست بست كردن و دستار زير كلوا و دن و لو قال له على وجه
الطعنه بالسنة كفر **مفولين** من تكلم بكلمة لا يكفر و صحت منه اخبر كفو ولو تكلم
الواعظ بكلمة الكفر على المنبر وقبل منه القوم كفو و اكلام **برازي** قال المديونة
اكر تو خداي جاني او قال له رجل حكيم اسكندك فقال من حكم خداي چه دانم
او استخلف و قال من سو كند بطلاي خواهم خداي هم بخداي هم يكفر **خاتمة الفتاوى**

ولو قال ابو بكر الصديق لم يكن من الصالحين كفر لان الله تعالى اسماه صاحبه
بقوله ان يقول الصالح لا يخرج من ولقد ثبت عايشة في حق عنها بالزنا كفر بانه
ولو قال العدو لو كان نبيا او من يكفر ولو قال ارسمان خداي ارم و ميني
ترقا لا صبح انه لا يكفر ولو خاصم مع من سيم محمد ان قال احوام زاده و هر چه
نام شت كردن ساعت رسول را ياردار و كافر كرد و اگر نذار و كافر
مكند و لو قال تزوجته انت احب الي من الله تعالى يكفر في حال **خاتمة الفتاوى**
فلو استحل المعصية صغيرة كانت و كبيرة يكفر و كذا لو شتم من سيم يكفر
و تطلق امراته باينا و هو الاصح مما قاله البعض انها تطلق ثلاثا ولو شتم
دينه و ايمانها يكفر و تطلق امراته ثلاثا عند البعض باينا عند البعض هو
الاشبه ولو شتم انفس مؤمن يكفر ولو شتم من الكفار يكفر عند ابي حنيفة
لا عند ساقطت هذا الخلاف في الكتابي اما في حق المشرك لا يكفر ولو شتم
من عالم فقيه و علو يكفر و لا تطلق امراته ثلاثا اجماعا ولو استحل ما ثبت حرمة
به دليل ظني لا يكفر كما اذا وطئ عارضة ابية استحلها عند البعض يكفر و من كفر
بشيء طاعا و عليه على الايمان فانه كافر من محاد و من السير في المسائل المتفرقة اذا
يقول للمسلم سجدة الملكة لا تقبلت كذا لا فضل له لا يسجد ان كان السجود سجدة
فلا فضل له لا يسجد اليه يسجد فنهذا دليل على ان السجود نية التحية لا يكون كفا
فعل هذا القياس يصير من سجدة عند السلطان على وجه التحية كافر **واقفات حسنة**
قال الشيخ الامام بن منصور الهاشمي ان قيل احدين يدان احد الارض و يحكي
له او طاله له عليه لا يكفر لانه يريد تعظيمة لاعتبارته و قال غيره من شايخي
اذا سجد واحد للجبلة فنهى كثره من الكبار و قال اكثر العلماء هذا على وجه اذا
اراد بالعبادة كفو وان اراد به التحية لا يكفر **غنية** قال لخصه ذهب معي الى الشرع

او بالفارسية يا من شرع برده فقال خصمه بباره ببارتو من في جبرتي ممن
روم كفر اذا عانده الشرع لوقال يا من بفاضل سرور المسندة بجائها لا يكفر ولو
قال يا من شرعت ووقال حيثما سودة نذر اذ قال ان شرع نرود او قال
مرابوسن است شرعت جبرتم فمذا ككفر لوقال ان وقت له سدر شرعت
وقاص بجا بود كفر ومن المتأخرين من قال لو عانده قاض ابله لا يكفر قول اخر
انه وقت لاخذ كان يتواضع ولا يعارزه ولا يطلبه الى القاض ليس غضا انكار
الشرع استخفافه فينبغي ان لا يكفروا ان لم يعين قاض ابله قال خصمه حكم الشرع
كذا قال خصمه من رسم كارتكم شرع قيل كفو قيل من ابو جبر قال الشيخ الامام
ابو منصور نريد من قال ان السلطان هذا الزمان عدل فقد كفو لاننا علم يقيننا
انه جابر من جعل يجوز عدلا فقد كفر **غنية** ولو وضع قلمو بمجوس على اسنة ذكر
الفضل انه لا يصير كافر اقال الامام قاض خاوند هذا الجواب عما يصح الى ان افعل
ذلك ضرورة ولا يعتقد به لا استخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعنه ابن ابى
حفص انه قال ان فعل ذلك يبريه بيقين فعدم لا يكون كفر **غنية** من يعرف بالتوحيد
ويحمد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير
مسلم والمجوس اذا قال ضد ان مكست دهمه يتغير ان حق يحكم باسلامه واذا قال
صل الله عليه وسلم لا يكون مسلما قال كافر امنت بما آمن به رسول يصير مسلما
ولو قال المسلم دينك حق يصير مسلما وقيل لا يصير مسلما الا اذا قال حق لكن لا اوتى
زخيرة اذا قال الذي لمسلم انا مسلم مثلك يصير مسلما وفي الينا بيع قال ابو القاسم
في نصراني اراد ان يشترى من رجل شيئا فقال الرجل انما يباع هذا من مسلم فقال
انتم لا يصير بذلك مسلما وفي الظهيرية ما لم يقل انا مسلم **ثالثا** وعنه
ابن ياد انه اذا قال رجل لذي مسلم فقال سلمت كانه اسلاما لانه خاطبه بجواب

ما يكلف فيكون اسلاما **ثانيا** وعن الامام اذا قال نصراني او يهودي سلمت
وانا مسلم يسلم من حراة فان قال اردت ترك من النصرانية او اليهودية والحمد
في دين الاسلام يصير مسلما حتى لو رجع على دمه ان يدين غير ذلك لم يكن مسلما
منية اليهود والنصارى لا يحكم باسلامهم وان شهدوا بان شهادة دين حتى تبار
عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله ليحكم لا اله الا الله **منية**
اسلام الصبي القائل صحيح عندنا وروته صحيحه عند سما ولا يقتل خلافا لابي يوسف
ويجبر على الاسلام **منية** ولو قال اليهودي انا مسلم اذا قال ابو حنيفة او لا لا
هذا اسلاما حتى تبار ثم رجع قال لا يكون اسلاما **جبر** وعن الامام يصير مسلما
بانا مسلم وعن ابى زياد قيل لذي مسلم فقال سلمت فهو مسلم وكذا عن عثمان
بن ابي العباس **ثالثا** بالمرته والبغاة والملاحدة والزنادقة واذا اراد المسلم
الاسلام عرض الاسلام عليه ان كانت له شبهة كشفت له وبجس ثلاثة ايام
فان سلم والا قيل لقوله عزم من بدل دينة فاقتلوه فان قيل قائل قبل عرض الاسلام
عليه كره ذلك لاشن على القائل لانه ابا حنة الشرع انما يكره لانه يمكن ان يسلم
والمرأة اذا ارادت فلا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم وينزل ملك المرته عن حواله
بروته زوالا حرا فان اسلمت على حالها وامانت او قتل على روته انتفى
ما اكتسبه حال اسلامه الى رثة المسلمين وكان ما اكتسبه حال روته قتل وقال
ابو يوسف رحمه الله كلاهما ميراث لان الوثية احوالها واثرب اليه فان لم يدر
مرته او حكم الحاكم تلحقه عتق مدبره وامهات ولادة وحلت له بوز المو حلة عليه
وانتقل ما اكتسبه حال الاسلام الى رثة المسلمين لانه ميت حكمه ونقض اليك
الذي له منه في حال الاسلام وما نعمة من اليه في حال روته وما باعه وشراة ونقض
فيه من امواله في حال روته موقوف فان اسلم صح عقوده وان مات او قتل بدار

بطلت بغيره فان عاد لم يرد بعد حكمه بل جاءه الى دار الاسلام مسامحا ووجه
من ماله يدور ثمة بعينه اخذه لانه احق بسببه **نافع** وان ردت وليا ذبا لله تعالى
تحرم امراته وتجدد النكاح بعد سلا وبغيره **نفس** عليه عادة الصوم والصلاة
والموالات بينهما قبل تجدد النكاح لو طوى بعد الحكم بكلمة الكفر ثبت نسبه لوزني ثم
ان بكلمة الشهادة على العادة لا تجد بطلان يرجع عماله لان ثبوتها على العادة لا
يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح زال عنه موجب الكفر
والارتداد وهو القتل اذا سب الرسول عم وواحد من الانبياء عليهم السلام
فان يقتل حدا ولا توبة له صلا سوا بعد اقدرة عليه الشهادة او جاتا يوبا
من قبل نفسه لانه يبق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة بل يحرق لا ويحرق
كذلك القذف لا يزول بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولا النبي
بشر البشر طعنهم المودة والبارى كما منة من جميع المعاني بخلاف لانه لا يمنع
بغيره بل يرد لانه حق في غيره من الامم بزازية **فصل في البغاة** واذا اتعب
قوم من اهل البغي من المسلمين على بلد وخرجوا على طاعة الامام عاهم الى العود الى
جماعتهم كسفت عن شهرتهم ولا يبدوهم بالقتال حتى يبدوا فان بدوا قاتلهم حتى
فرق بينهم كان لهم فدية اخرجهم على حركهم وان لم يولد لهم فان لم تكن لهم فدية لم يجر
على حركهم لم يبتغ مواليهم لم يسلم لهم ذرية ولم يغنم لهم الا لا باس ان يقتلوا
بسلاحهم احتاج المسلمون اليه فيجيب الامام مواليهم ولا يرد ما عليهم لا يقصها
حتى يتوبوا فيرد ما عليهم **قد روي** ان قتل باغ مثله مطلقا اي سواء كان عمدا
او خطأ فظفر عليهم اي على اهل البغي اهل العدل لم يجب عليه شئ الا القصاص لا
الدية وان علبوا الى البغاه عم مصر من امصار اهل العدل قتل القاتل باني سب
المقتول قصاصا اذا علبوا ولم يجر احكامهم حتى اخرجهم امام العدل عن المصرا

اذا اخرجوا

اذا اخرجوا فيه احكامهم لم يجب شئ وان قتل عادوا باغيا او قتل اهل القتال
باغ وكان القاتل اهلها وارتاد وقال الباغ انا على حق حين قتلها وانا الان باغ
الحق ورتة اي القاتل المقتول وان قال انا كنت على باطل لم يثبت هذا عندنا
وعند ابي يوسف رحمه الله لا يثبت الباغ في الوحيين وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
شرح الكفر لا بين المسكين **فصل في الملاحدة والزنادقة** يقول الامام
الصعيد المقتضى الائمة فقيه الملة ابو بكر محمد بن ابي المنصور الكرماني في مولفه
المسمى بحوالي الفنا ومن الباب الاول في كتاب اصول الدين لما سئل
حكم الملاحدة ان حكمهم حكم اهل الردة ام حكم اهل البني وعن المقابلة منهم
وعن حكم اموالهم وذرياتهم وعن قتلهم قتيلاهم وعن ثوبتهم اخلاف العلم
فيهم قال بعضهم حكمهم حكم اهل الردة فانهم يجوزون الشخ يقول الامام
الوقت ومن كان معتقدا بهذا يكون حكمهم حكم اهل الكفر وما وسم مباحة
واموالهم وذرياتهم غنمة في اهل الاسلام في قول ابي يوسف رحمه الله
ذرياتهم على اصحابها حكم دار الحرب لظهور احكامهم فيها وفي قول ابي حنيفة
لما لم تكن اراضيهم مباحة بدار الحرب لا يكون حكمها وان لم يظهر واقولهم
بجواز الفسخ وادعوا التاويل يكون حكمهم حكم اهل البغي يقتلون وتخرج اموالهم
من ايديهم لقاية وباني طريق ممكن كانه يقتلون وتبطل منقعتهم يفرض
على كافة اهل الاسلام لذلك النصرة لرفع هذه الفتنة اما الاموال التي
في ايديهم توضع في بيت المال وتصرف الى مصالح المسلمين ولو وجد واحد من
اهل الاسلام حين مناعة اخذه وحكم قاتلهم حكم قاتل اهل الكفر لا يصل عليه قتل
اهل الاسلام على ايديهم حكم الشهداء لا يغسلون ويصلح عليهم من رافضهم حكمه
حكمهم ولا يبعد احد في اظها التوافقة معهم للفتنة المستضعفين من الرجال والنساء

لا يجد حيلة ولا يمتد في سبيلها ما حديث توهم مخالفة اهل الباطن ان
 الاوضاع غير لازمة لانهم يجوزون استعمال لفظ سوعلم على شئ اخر ولهم الحق
 يقولون ان المراد من كتابه تعالى اخبار الرسول لا يفهم اصل الوضع حتى يكون
 مع علم فعله موجب الاعتقاد اذ قال ثبت يجوز ان يريده بمعنى اخر غير موضوع
 التوبة فلا يفهم منه التوبة ولهذا المعنى اشار بوجيفة رحمه الله اقتلوا الزنديق
 وان قال ثبت هذا سؤالا حكاهم ان اختلفوا في ان حكمهم حكم اهل الردة ام
 اهل البغي لا خلاف في وجوب مخالفة منهم وتفرق جمهورهم كسنة كثرهم والموافق **خبر**
الفقهاء الزنادقة على ثلاثة وجوه اما اذا كان زنديقا من الاصل على الشرك وكان
 مسلما فزندقا وذيما فزندقا وفي الوجه الاول ترك على شركة لانه كافر من الاصل
 وفي الوجه الثاني بوجوه عليه السلام فان سلم فيها لاقتل لانه مرتد وفي الوجه الثالث
 ترك على حاله لانه الكفر كله ملته واحدة وافقنا من **العلماء** **بالاكره**
 لو اكره بشئ يخاف منه التلف على ان يكفر بالكفر او يشتم رسول الله عمدا
 مسلما او يستهلك مال مسلم فان فعل فهو معذور يريده ان ينظر الكفر بآب ولا يفهم
 قلبه لقوله تعالى الا من اكره وقلته مطمئن بالايمان وان لم يفعل حتى قتل فهو مأثوم
 ولو اجرى كلمة الكفر بوجوه بحسب القيد وبما لا يخاف تلف اعفوه فانه يكفر وتبين امره
 ولو قال كنت مطمئنا بالايمان لا يصح **خبر** ولو اكره على الابراء عن حقوق
 او كفالة بالنفس او بالمال او تسليم لشقة كان باطلا لا الكل مال اذا ضرب
 امراته حتى اقرت باستيفاد مهرها فارقا رابعا جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي
 يوسف رحمه الله ان يهدى ما بشئ يحمل به له كما اذا اشار اليها بغير كفارة رابعا جاز
 وعند محمد رحمه الله ان خلاها في موضع لا تقدر على التمسك منه فهو بمنزلة السلطان
 وان يهدى ما يضرب وعيد فارقا باطلا لغتوى على قولهما في الاكره انه يتحقق من غير

السلطان **خبر** **الفقهاء** في التزوج كرهها على مخرج يقع الطلاق ولا يسقط طهر
 ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة باللفح الطلاق واقع لا شئ اعلمها
 والطلاق جعي **بزازية** ولو اكره بالقتل على الزنا لا يباح له ذلك ولو اكره على الكفاح
 ولو اكره حتى لا يزوج اوجب لم يخرج البيع اذ الفصل بالقبض فاد الملك عند علمائنا
 الثلاثة والاكراه بالبيع ليس بالاكراه على التسليم على سلم طابع جاز البيع المكره اذا
 وكل انسا بطلاق امراته او جعل امره لهما او الى غير ما فطقت بهن والوكيل اذن
 جعل امر امراته اليه يقع في النظم القيد ليس كراه في الافعال كراه في الاقوال
 القتل والضرب كراه فيهما وذكر شتم المرأة عن بعض المتقدمين كراه السابق عند
 الغداب عند الضرب عند التهمة يذنب بفساد امره صحيح الا كراه لان الظاهر
 ان في لا يقول طابعين ولو صد رجل بضرب حتى اع منه ماله او براه عمليه
 قال انما يختلف باختلاف ذوى المروءات رب انسان يكون القول شديدا
 في حق كراه **خبر** **الفقهاء** خاصه وجته واذا ابا بالضرب الشتم حتى وهبت الصداق
 ولم يرضها فابرة باطلة **منية** والاكراه على البيع لا يكون الا كراهيا على التسليم
 لواع مكره وسلم طابع يتقلب البيع جازا والاكراه على التهمة يكون الا كراهيا على التسليم
 حتى لو وهبت مكره وسلم طابع لا تنقلب التهمة **غنية** المكرهات اذا اختلفت
 من وجها بمال يقع الطلاق لا يبررها المالك ثم ينظر ان كان الفسخ بلفظ صحيح يكون الطلاق
 باينا وان كان بلفظ الطلاق بعد التحول يكون رخصا فلو ابا المرأة اجازت الطلاق بعد
 ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صحيح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه الله ويلزمها المالك وبصر
 الطلاق باينا وفي قول محمد رحمه الله الاجازة باطلة والطلاق جعي عن ابي يوسف رحمه الله
 فيه وايتان **فانضج** عند ابي حنيفة رحمه الله يتحقق الاكره من غير سلطان في المفاوز
 والقوى ليلكا ان اوها ما في المصير يتحقق الاكره في الليل لانها عند ما يتحقق الاكره

من غير السلطنة في طريق كانه يقد على تحقيق ما يهد به **قاضي خان** اكره على
الهيئة فوايت سلم طابق لا يكون ملكا للموكل بل **بزازية** عشرة ميع مع الاكره
الطلاق والعاقب النكاح العفو عن القصاص والبرقة والابلاء والحق في الابلاء
وانظها واليمين والنذر لانه تصرفات لا يفتقر وقوعها الى الرضا بدليل انها
تصح مع الهزل والخطا محيط في الطلاق **المسألة المتعلقة بالابن جلد** اذا ابني الموكل
فروه رجل على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعون درهما وان
رد له اقل من ذلك فحيي وان كانت اقل من اربعين درهما فله بقيمة الادوية
لانه لو فضل له بكل لا يتفق الموكل ان ابني من الهزل فلا شئ عليه لانه اجير معن
ولهذا لا الاجر وسعي ان يشهد اذا اخذه ليرد في كانه العبد لا ابني بها فاجعل على
المرتهن **نافع** واذا اخذ الابني المصرا وخارجا عنه لكن محاد ومن مسيرة السفر
له وعند ان حصة له اذا وجد المصرا شئ له وان اختصا عند الفاض فالفاض يقد
الرضع على قدر المكان كذا قال بعض المشايخ وتفسيره وجب للرأ مسيرة ثلثة ايام
اربعون درهما فيكون باذ الكل يوم ثلثة عشرة درهما وثلث درهم فيقضى له بكان
رد من مسيرة يوم بعضهم قالوا يفيض الى ان لا يام ينطق لسانه عليه من الجبس
من بيت المال ثم اذا اجب الامام في رجل اقام بيته بعبد قبل الفاض بيته
ولم يذكره رحمه الله ان الفاض من نصب له خصما قال شمس الائمة المحلوا في اختلاف
فيه بعضهم قالوا ينصب خصما ثم يقبل منه البيته وبعضهم قالوا يقبل منه البيته من غير
ويحلف المدعي بما يباعته ولا وبيته فاذا حلف فعليه ان يخذ منه كفيل
قبل ومن مودة **قنية** اجعل اربعون درهما ان كان مسيرة سفر وان كان قنية هذا
ينقص منه رسم رجل قال لا خرفه ابني عبد من ان وجدته فخذ ففان نعم فوجد المصرا
على مسيرة السفر جابه الى مولاه لا يجعل له واذا اكره الموكل ان يعبد من لم يكن ابنا فاقول

قوله لا يجعل عليه الا اذا شهد بشئ هو انه ابني اذا اقر الموكل ويجعل السابق للبيته
يجعل وان كان لا اثر لعمدة فان حب فملكك يضمن ولا يجعل له وكذا لو ملك قبل حبس
رجل اخذ عبده ابنا في بيته من مسيرة ثلثة ايام ودخل المصرا من الهزل جابه
واخذ اخذ دون ثلثة ايام فاجبه لم يكن لكل واحد منهما جعل ان جابه الثاني من
مسيرة ثلثة ايام وجب له جعل **خاتمة الفقه** وان رجل وجد ابنا فخذ ليرده على مولاه
فاتفق عليه ان اتفق بغير الفاض كانه مقطوعا لا يرجع ان رفع الامر الى الفاض
فان جابه الفاض اياما بالنفقة نظر الفاض في ذلك فالفاض لا ينفق اصلح امره
بالانفاق وان خاف ان ياكل النفقة يامره لوصي بالبيع امسك الثمن واذا وجد
ضال المصرا في غير المصرا **خاتمة** وفي الفاض ان يعاينه لو باع لا اخذ العبد السابق
بعد جسته اشهر جاز ببيعة اذا باعه قبله لا يجوز ببيعة غنقه ثلثة اشهر **المسائل**
المتعلقة بالمفقود اذا غاب الرجل لم يعرف له موضع لا يعلم احى ام ميت
نصب الفاض من يحفظ ماله ويقوم عليه يستوفى حقوقه وينفق على زوجته واولاده
من الجاه الى هذه التصرفات لا يفرق بينه وبين امرائه لاحتمال حياته فاذا تم
له امانة وعشرون سنة من يوم لم يحتمل بموته لا يظن بانه لا يبقى اكثر منه واعتد
امراة وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم
يرث عنه لاحتمال حياته بالمفقود وموته ولا اثر للمفقود من احد ما في حال فقد الاحتمال
موت المفقود قبل **نافع** وللفاض بيع عبد المفقود وارضا اذا كان ينقص من ثلثة
الايام في جامع لكر من الفاض بيع مال المفقود والاسير من المتاع الرقيق والوقا اذا
خيف عليه الف وليس ان يبيعها لاجل النفقة ومن بها خوف الضياع فصا
وراهم ودانير يعطى النفقة منها بطريقة **قنية** وفي المحيط ما خيف عليه الف في
مال المفقود فلفاض لا يبيعه لانه ارب الى الحفظ ولا يبيع الفاض قنية وعقاره

لنصفه وان فعل نفذ ولو باع نقضا بينه جاز وكذا لو علم حياته لكن لا يرجع منه
سنتين **منه** فقدت لامة مولاي ولا تحذف نفقة وخيف عليها الفاشم فللقا
ان يبيعها او يواجرها من اربعة نفقة وليس تنزويها **فنية** **الملتقط** **باللقطة**
اللقطة حو ونفقة من بيت المال فان التلقط جعل فليس لغيره ان ياخذ من يد لانه
اختص يد بالسبق فاذا ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر الصدق
وان ادعاه ثانيا ووصف احد سماعلة في جسد فهو ولي **منه** لانه يغلب على الظن
انه الولد فان لم يصف احد سماعلة فهو بينهما فلو سبقت دعوى احد هما فهو ابنه
وان جد في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من اهلهم فادعى من انه ابنه ثبت **منه**
منه وكان مسما بتعالده في رواية يكون ذميا تبعا للواحد في رواية يرجح كلام
وان جد في قرية من قرى سائر الامة او في بيعة او كنيسة ذميا باعتبار الواحد لكل
جميعا ومن ادعى ان اللقطة عبده وامته لم يقبل منه وكان حوالا له بحوالا اصل فاذا
ادعى عبدا انه ابنه ثبت **منه** وكان حوالا له صادق ظاهر ولا يبطل حريته بهذا
الظاهر لان ابن العبد لا يكون عبدا لان الولد يتبع الام في الرقية وحرية واذا وجد مع
اللقطة مال شهد وادعى عليه فهو له بشهادة الظاهر لا يجوز تزويج الملتقط من الملتقطه
ولا تصرفه في مال اللقطة لعدم الولاية ويجوز ان يقبض له الهبة ليمسك في صفاته
ويواجره لانها محضه في رواية لا يواجر التقاط صفارين او دم مفروض عليه فاذا
علم انه متي لم يلقطه يملك منه وباليه اكان اكبر رايه انه لا يملك ان وجد في مصر
واللقطة حو ويرثا للمسلمين وعلقه عليهم من الملتقط لقيط فانما انفق عليه
ويكون مقطوعا وان شاع رفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالنفاق عليه على ان يكون دين عليه
ولو لم يشتر له الرجوع كره الظاهر وان يرجع عليه بعد البلوغ وذكر في الميسوس طم ايدل
انه لا يرجع عليه لو سأل الملتقط من القاضي ان يقبل اللقطة منه اقام البينة انه التقطه

فان شاع قبل وان شاع رد فان قبضه لقاض دفعه الى ختم سائر الاول ان يرد
عليه فان شاع رده وان شاع لا وان جد معه مال فقال له القاضي انفق عليه منه جاز
وسمعه في نفقة مثله لشر الطعام الكسوة والاية التزويج البيع الشراء للسلطان
لالمقتط والمهر في بيت المال الا اذا كان اللقطة مال فيكون من ماله **خو القفا** **وكان**
واذا ادعى الملتقط انه عبده لم يقبل بانه لقطة فالقول قوله ان دانه لقيط لا يقبض
في دعواه لا ببينة فان جد مسلم ومن المسلم اول كولد جارية مشتركة بين مسلم ومن
ادعى من احد انه ابنه فهو مسلم من النواذر ولو اللقطة لمسلم فادعاه نصراني فهو ابنه
ومسلم ان كان عليه ذم المسلمين ان كان عليه ذم اهل الشرك فهو ابنه وعلى ابنه تحريم
يكون في قبضة صليب او في وسطه زنا ولا يعترف في ذلك لمكان الذي جديفة بان كان سجدا
او غيره **وجيز فصل في اللقطة** اللقطة نفع على غير بن آدم والافضل رخصا اذا كان
يا من على نفسه ان كان يامن لا واللقطة على وجهين ان خاف ضياعها يفرض
الرفع ان لم يخف سابع اخذها اجمع العلماء عليه الافضل هو ان يرفع ظاهر الرواية وان
وجد في الطريق فليمن كجد احد ايشهد اذا نظر من يشهد فاذا فعل لا يضمن فان
وجد من يشهد ولم يشهد حتى جاوز ضمن وادنى ما يكون من التعريف ان يشهد عنه
الاخذ ويقول اخذنا لا ارد ما فان لم يعرفها بعد ذلك كفى وعن ان حنيفة يعرفها ولا
في ما يترى رسم في فوقها وان كان اقل الى عشرة يعرفها شهد وان كان اقل من عشرة
الى ثلاثة جمع في رواية ثلاثة يام وان كانت النفا او نحوه عرفها يمو وان كانت
اللقطة مما يسارع اليه الفساد وعرفها بعد ما يحتمل قال شمس الائمة الحسن رحمه الله
هذا التقدير ليس بلازم ولكن يعرفها قد ما يعلم انه حصلت الموهبة ويعرفها حيث
وجد بها جهر الاسرار فيعرفها على ابواب المساجد في الاسواق وفي النوادر يرفع
الامر الى الامام الامام يمين ان شاع قبل وان شاع لم يقبل وان قبل ان شاع تصدق

الفقير المكثر وسط حال قال بعضهم الفقير هو المحترف وسط حال هو الذي
له ضياع يعمل بنفسه الغني هو الذي له ضياع اموال يعمل باخوانه دون نفسه قال
وقال الكرخي هو الذي يملك ما يشاء من اقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى
عشرة الاف والمكثر هو الذي يملك في عشرة الاف غنية فان انهدمت بيعة او
كنت كتاب القديمة فقدم بينوا في ذلك الموضع كما كانت ان قالوا نحن نجوها
من هذا الموضع الى موضع اخر لم يكن ذلك بل ينو في ذلك الموضع على قدر البناء الاول
وعنه من الزيادة على البناء الاول غنية الذي اذا اشتري ارا في المضر كفي العشر
وتخرج انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى بجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجازات
انه يجوز الشراء ولا يجبر على البيع لا اذا اكثر ذلك فحينئذ يجبر على البيع غنية ذي مال
مسلم عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يفتني به على ذلك لانه اعانة على المعصية
مسلم امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب الخمر في المنزل غنية واذا اراق
المسلم خمر منى وقتل خنزيره ليس له ذلك يكون ضامنا الا ان يكون اما ما يركب
ذلك فلا يضمن ولو ان مسلم لم يخرق في قنقه جل و اراق الخمر على سبيل سبيل
لا يضمن لانه ليس بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الرق لانه متقوم الا ان يكون
اما ما يركب كمنحاح فلا يكون ضامنا غنية **المسألة المتعلقة بحد زنى** جل بارة
مينة لاصد عليه عليه التعزير لما روى ان بهلول النباشي فعل ذلك على عهد رسول الله
فلم يقم عليه حد وتلافية قوله تعالى الذين اذا فعلوا فاحشة التايبين وقيل بوجه
من غير حد ولو اتي امرأة او غلاما في الموضع المكروه والعبادة بالله تعالى فليس عليه
حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير وحسب عنه سما الحد وفي روضة الزندوشن
ان بخلاف الغلام اما لو اتي المرأة في الموضع المكروه منها كحد بخلاف قال محمد في
الاصل اذا زنى بامرأة ولو فعلت بائنة او عبدة ومكروه لا يحد بها خلا قال محمد

مسألة المتعلقة بحد زنى

في الاصل اذا زنى بامرأة فخرسا لاحد على احد منهما وجعل الجوارح عرسا كما لو
فيما اذا كانت المرأة باطقة وادعت المرأة النكاح بخلاف ما اذا كانت المرأة
مجنونة او صبية بجائع منها كان على الرجل الحد وبخلاف ما اذا كانت المرأة غائبة
واقترع الرجل زنى بها وشهد عليه الشهود فانه يقام عليه حد غنية عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال رسول الله من وجد تموة يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول وقال في ابي هريرة فاقتلوه واقتلوا معه ليل يتولد منها حيوان على صنو
النساء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله عليه السلام ان اخوف ما اخاف على
امس عمل قوم لوط ولو لاط بائنة او عبدة لا يجب الحد في جامع طهر الدين للواط
في عبدة او في الاجنب والاحنية فيها اشد التعزير والراي فيها الى الامام ان شاء
قتله اذا اعتاد ذلك ان شاء ضرب وجبهه قال لا فيها حد قال ابو بكر رضي الله عنه
يكره بان يرضى الشعبي عليه السلام في الاحوال كلها وعن البعض يحد عليه جدا
ولو جوارحه وعانقها وقبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل عليه التعزير رجل
وجب عليه حد وهو ضعيف مختلف بخاف عليه لئلا يذبحه اذ ضرب بجلده قد ما يتجدد غنية
رجل في بصغرة لا تحل لمجامع فافضا بالاحد عليه قوله عيسى بن عمر بن طرفة الافضا
ان كانت تسمى البهول كان عليه المهر لو طلق وثلاث ادية بالافضا وان كانت
لا تسمى البهول كان عليه جميع ادية ولا مهر عليه قول ابي حنيفة حماد بن يوسف حماد
وقال محمد حماد بن يوسف حماد لا مهر ايضا ولا تحرم عليه ما وبنتها بهذا الوطى في قول ابي
حنيفة ومحمد حماد وقال ابو يوسف حرم **زنا** رجل في بجارة مملوكة قتلها بجائع كره
في الاصل ان عليه قيمتها ولا يحد كرهية خلافا وذكر ابو يوسف حماد في الاما الى عن
ابي حنيفة ان عليه الحد والقيمة وقال ابو يوسف حماد بن يوسف حماد لا عليه هو الصحيح ولو
زنى بامرأة فقتلها لم يحد عليه حد ادية ولو اقرت المرأة فقالت زنى بامرأة هذا الرجل وانكر

الرجل لا حد على احد منها في قول المجتهد رحمه الله وقال لا يحد المرأة وكذا لو قال نيت
 بهذه المرأة وانكرت المرأة الزنا لا حد عليه قول المجتهد رحمه الله وقال صاحباه يحد
 ولو قال الرجل نيت بهذه وقالت المرأة لا بل تزوجني فانه لا يحد وعليه المهر لها وكذا
 لو اقرت بالزنا من اربع مرات في مجال مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لا حد عليها
 ولها عليه مهر **غنية** اربعة شهداء على رجل بالزنا فظروا اليها فاذا ايسر بكر لا حد
 عليه على ان الشهادة لا تقذف ولو اقر الرجل اربع مرات في مجال مختلفة انه
 زني بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل **غنية** اذا اقر المحبوب بالزنا او شهدا
 عليه الشهادة لا يحد وكذلك العنين ولو اقر اخر من الزنا اربع مرات في كتابه او اشهد
 لا يحد ولو شهد عليه الشهادة بالزنا لا يقبل **غنية** زني بامرأة الغريم اشتراها او بامرأة
 ثم تزوجها فانها يحد في قول ان حصة محمد وحماته عن ان يوفى حماته في
 رواية يحدان وفي رواية لا يحدان وحكمة اذا زنت بعد ثم اشترت فانها يحدان جميعا
غنية ولو وطئ غيبية امرأة وابنه وادعى الشبهة يجب بكل وطئ مهر العدة الباقية
 طاعت من صبر ومجنون لا حد عليهما وادعى النظم وعليها العدة والمهر للمرأة
 لو اكرمت على الزنا فمكنت لم تحدها بالاجماع لا تأثم بالتمكين ان شاء الله تعالى ومعين
 المكروه على الوطئ انما يكون مكروها الى وقت الابلاغ اما لو اكرمت حتى نطقت بمكنت
 مكنت قبل الابلاغ كانت مطاوعة فيجب عليها الكراهية في رمضان **خاتمة** ولو قال
 لا تخربا زاني فقال لا بل انت يحدان الصبي اذا زني بصبيته لا حد عليه عليه المهر
 في ماله لانه مؤاخذة بافعاله اذ انها لم يصح رجل اقربا لثنا اربع مرات ثم قال
 والله اقرت ورش يحد عنه **خاتمة** ولا يجب الحد على اوطى حارية ولده ان سفل مع
 العلم بحرمته بشبهة وجد في المحل والشبهة اذا ثبتت في الموطوءة ثبت فيها الملك
 من جد ولم ينسب معه اسم الزنا فيحكم بحكمه عليه كحرمة الوطئ لقيام دليل على حدته ان يخلف

بها بما يقع فاوثر ذلك بشبهة ويسمى هذا النوع بشبهة المحل والنسب مع هذه الشبهة
 عند الدعوة لعدم كونه زنا خالصا ومن ثبت في مواضع منها وطئ الرجل حارية ابنة
 دليل حد قوله عليه السلام انت مالك لا يحدك ثم ان حلت ولدت ثبت النسب في الاب
 ولا يجب العقر لملك اباء بالقيمة سابقا على الوطئ وان لم يحل فعليه العقر لان الملك
 لصيتها ما عدا عن اقصاء الاحكام ما ساقا لا يثبت الملك منها وطئ مطلقا البين والدليل
 فيه ان بعض الصحابة روى عنهم جعل الكفائية رجعية ومنهم من روى عندهم منها وطئ للمول
 هجارية المبيعة والمهور قبل التيمم الدليل فيه انها في يد فحانه وقودا الى ملكه بالملك
 وكذا وطئ المبيعة بالبيع لنفسه قبل التيمم بعده وبشرط ان لا يزوجها حتى يملك
 ومنها وطئ هجارية مكاتبته وعنده بلا ذوق المستغرق بالدين لا له حق في كسبه منها وطئ الحرة
 الماشرة لان ملكه ثابت في البعض ثابت حقيقة ومنها وطئ لمرتين المهرهونة في رواية
 لانه سبب الملك لفقد له لئلا يحد بها كما يكون مستويا ليدنه فصارت كالاشتراة
 بشرط تحييل للبلع **شرح مجمع** فحما يظهر به الزنا اربعة شهداء على امرأة بالزنا واحد
 نوبها فان لم يكن الزوج قد فوضها قبلت شهادتهم وحدت المرأة وان كان الزوج قد فوضها
 او لا والمسلمة بجملها فمقتضى فوضها فحدها وعلى الزوج اللعان لان شهادة الزوج لم تقبل لكان
 التهمة لانه يشهد انه يسوق دفع اللعان نفسه والزاني اذا ضرب بجلده لا يجسر
 السارق اذا قطع بجس الى اذ يتوب لان الزنا جنسية على نفسه فلو جسد لا يجسر
 نفسا الى البقرة فمن جنسية على غيره من جنس لا يجسر غيره وسوجان زجر رجل حاتي
 بغاشية ثم تاب الى الله فان القاض لا يعلم الفاشية لاقامة الحد عليه لان
 الشرع منه وبالله **غنية** الفضا والنفاد يمنع الشهادة على الزنا والسرقة وحد النفي
 بعضهم قد زوجه شهروا موقوفها وبعضهم فوضوه الى اهل القاض في الاصل لم يثبت
 عندنا في حقيقته حمالة عنه ايام عنه لا يقبل كسنة وقيل لا يقبل بعد ثلثة ايام اليه شارحة

الغيبية مع الشبهة عند الدعوة

النفاء وممنوع الشهادة على

فصل فيما يصير شبهة في الاحصان رجل اتى امته ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
يحد وروى عن ابى يوسف حمداً لا يسقط الحد وذكر صاحب الاملاء عن ابى يوسف
ان من زنى بامرأة ثم تزوجها او بامته ثم اشتراها فلا حد عليه قول ابى حنيفة حمداً
وعليه الحد في قول ابى يوسف حمداً وذكر ابن سبغ في نوادره على عكس ذلك او قال على
قول ابى حنيفة حمداً عليه الحد في الوجهين وروى الحسن عن ابى حنيفة حمداً انه اذا اتى
بامته ثم اشتراها فلا حد عليه ان زنى مرة ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح
الشرعى لا بالشرايمك ومنها ملك العين في محل سبب الملك محل فمحل الطارفين قبل
الاستيفاء كالمطعم بالسبب في باب السرقة قال السارق اذا ملك المسروق بيمينه
القطع فاما في النكاح فلا يملك من المرأة وانما ثبت له ملك الاستيفاء ولهذا لو
وطئت المنكوسة بالثبته كان العقر لها فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم استيفاء
منها فلا يسقط الحد **غنية** وينبغي للقاضي ان يسأل شهود الاحصان ما هو فانه
قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول ابى يوسف حمداً لا يكتفى بقولهم
بها وعند محمد حمداً لا يكتفى به ما لم يقولوا اجماعاً واجمعوا على انه لا يكتفى بقولهم
مسها او لمسها واجمعوا انه يكتفى بقولهم اغتسل منها **غنية** ولو خلا بامرأة ثم طلقها
فقال الزوج طلقها وقالت لم يطأني فانه الزوج يكون محصناً باقراره والمرأة لا تكون
محصنة بالنكاح راى رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات فامر القاضي برجمه ثم قال
وايه ما اقرت بشئ بدري عنه **غنية** ففصل في خلاف ذلك رجل قال لامرأة اجنبية
زنت ببغيري وبثروا بها لا حد عليه نهىها الى التمكن من البهايم ولو قال
زنت بناقته او بثور او بدريه فمعه لا معنى كلامه ثبت بناقته بذكر
او بدريه بذكر الزنا فان قيل بل معنى كلامه ثبت بدريه استأجرت عليه فينبغي
في قول ابى يوسف حمداً في المشتق اذا قال لغيره لست من ولد فلان فهذا قد ف

ولو قال لست من لادة فلان فهذا ليس بحد **غنية** رجل قال لآخر يا ابن
الزنا بين فغلبه حد واحد لانه قد ف بايه وامه ولو كانا جنتين في صم لم يكن عليه
الاحد واحد وكذلك ان كانا ميتين وخاصم الابن وكذلك لو قد ف جماعة بجملة
واحدة او بكمات متفرقات لا يقام عليه لاحد واحد عنه نا وعند الشافعي حمداً
ان قد فهم بجملة فذلك ان قد فهم بكمات متفرقات يحد لكل واحد منهم **غنية**
وفي المشتق اذا قال لغيره كذا ان فلا حد عليه الا ابن لادري من حد هو ولو قال
لامرأة زنت وانت كاذبة وسفح حال مسلمة فاية يجب اللعان وكذلك لو قال وانت
امه وسفح حال حرة لانه لو قال ذلك لاجنبية يجب حمداً وهذا الخلاف ما لو قال وانت
وانت كاذبة او وانت امه ولو قال لرجل زنت او قال له بازانى فقال رجل اخر صدقت
فلا حد على المصدق ولو قال هو كاذب فغلبه حد رجل قال لغيره اذهب الى فلان وقل
له بازانى فلا حد على الامر به بل يحد المأمور ان كان المأمور قال له بازانى وان قال يا
فلان ايقول لك بازانى لا يحد **غنية** قال محمد حمداً انه اذا ادعى رجل على رجل انه قد ف
وجاءت بهدين يشهدان ان هذا قد ف هذا فاقضى بسأل الشاهدين عن القذف
ما سوكيف سوفان قال لا تشهدان قال له بازانى قبلت شهادهما ويحد القاذف
ان كانا عدلين وان كانا من الاعيان لا يعرف الشهادة بالعدالة جسر القاذف حتى يعرف
عدالة الشهود الشاهدان والعدالة هي لا ترعا حتى يتعاطى ما يعتقد الا انسان
محظور **غنية** ولو قال لرجل يا ابن الزنا بين يكون قد ف لا بية امه ولو قال
يا ابن الزنا يكون قد ف ولو قال لرجل انت انى الناس او قال زنى من فلان كما عليه
الحد لوانت ازنى من لا حد عليه جل قد ف رجلاً بغير لسان العربية كان عليه حد **غنية**
في احكام الشرب الماصل في حد الشرب روى عن رسول الله عليه السلام انى شباب
يخمر وعند ابي حنيفة لا يحد فيهم ان يضربوه فضر به كل واحد منهم بغلبة فلما كان من عمر

جعل ذلك ثمانين سوط ومجذرا كان من اجاب الاحاد ولكنه في خير المشايخ وقد
 تأنى باتفاق الصحابة رضي الله عنهم على العمل به في زمن عمر رضي الله عنه **عنه** اذا قبل الشارب
 بحال السكر فهو شهيد لانه شرب الخمر لا يمنع حكم الشرب **محيط** ولا حد على الذم في شرب
 من الاشربة لانه يعتقد باحة الشرب عند شرب الخمر عن ارتكاب سبب بدو اعتقاد
 حرمة لا يتحقق هذا عند محمد بن ابراهيم بن محمد بن بنية بن محمد بن سفيان او يوجد القوم
 مجتمعون عليها ولم يبرهم احد يشربونها غير انهم جلسوا مجلسا شربا بها بل يوزون
 قال نعم لانه الظاهر ان الفاسق بعد شرب الخمر لا يجمعون عليها لارادة
 ذلك لكن مجرد الظاهر لا يتقرر السبب على وجه لا يشبهه فيه فلا يمكن افاته احد عليهم التوزير
 بما ثبت بالاشبهات فلهذا يعزرون وكذلك جعلوا حصة من خمرة **عنه** واذا
 اتى الامام رجل شرب خمر او شهد به شاهدان فقال في كبريت عليها اقيم عليه
 ولا يفتى الى اقال واذا اخلط الخمر بشئ من المائات مثل الماء واللبن والدين وغير
 ذلك شرب اذا كانت خمرة غالبة وشرب منها قطرة حد وان كان الخمر مغلوطة لا يحل
 شئ شربها ولا يحكم ما لم يكن **عنه** واذا اقر بشرب الخمر بعد ذهاب اجنتها لم يحكم
 ابن حنبل وان يوسف بن محمد لان الرابحة شرط لما روي ان رجلا جاء بابن ابي له الى
 ابن مسعود رضي الله عنه وقرعته بشرب الخمر فقال ابن مسعود لذكرا لرجل يشرب
 النبيتم لا اربعة صغير ولا سترت عليه كبر التريده وحرره واستهلكوه
 فان وجدتم رابحة الخمر فاحلوه شرط الرابحة في حال الاقرار شرح واحد قال محمد بن
 محمد عتبا رابعا يحدود وكذا اذا شهدوا بعد ذهاب اجنتها عند ابن حنبل
 وان يوسف لا يحكم عند محمد بن محمد بن عثمان بن ابي نجرار رفع راسه عن العقد **عنه**
 ولا يحكم خلافا ل محمد بن ابراهيم بن الرماح حلال عند سما مكره عند ابن حنبل واهل
 قوله قال بعضهم كراهية تزيده ذكر شمس الامنة في مباح كالبني وعالمه في خ فالوا مكره

كراهية

كراهية التوزير لانه لا يحد وان العقد **عنه** لا يحل شرب الخمر الا في العطش بشرط
 قد ما يدفع عطشه فخر اذا اصار خلافا من بعض محوثة ولكن فيها بعض المارة لا
 يكون خلافا عند ابن حنبل حتى تنهت المارة التوزيرة وعند سما بقيل محوثة يحل شرب
فصل في التوزير اعلم ان التوزير قد يكون بالجب قد يكون بالصنع وقد يكون بتزوير
 الاذن وقد يكون بالكلام العنيف قد يكون بنظر القاض اليه بوجه عبوس لم يذكر
 محمد بن عمار التوزير باخذ المال وقد قيل روي عن ابن يوسف عمار ان التوزير من السطوة
 باخذ المال جابر **عنه** ولا خلاف بين ابن حنبل وابن يوسف عمار انه محمد بن
 اقص التوزير فاما ادناه فمفوض الى ابي الامام يقيم بقدر ما يرى المصلحة فيه ويشي
 ان ينظر القاض في سببه كما من جنس ما يجب فيه محذور لم يحل منع جاز من يمنع
 التوزير اقص غايته ولكن يفوض الى ابي الامام مثال الاول اذا قال لانه الغيرة
 لا م ولا غيرا يانه يجب عليه اقص غايته التوزير لانه من جنس ما يجب به محذور
 الثاني اذا قال الغيرة باجبت بافاستقناش رب محذور يجب التوزير ولا يجب اقص غايته
عنه ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ايضا فانها يعززان ويبدأ بالتوزير
 بالبادر لانه اظلم والوجوب عليه **سبق منه** والتوزير اكثره تسعة وثلاثون
 سوطا واقعة ثلاثة جلدات او ما يراه الامام مصلحة لانه المقصود تزيير تقيمه قول
 ابن يوسف رحمه الله يبلغ بالتوزير خمسة وسبعين سوطا وان ابي الامام يقيم الى
 الضرب التوزير بحسب فعل ومن حده الامام وعززه فوات قدمه به لانه باطل الامام
 واذا احدث مسلم في القذف سقطت شهادته وان كان اياه حاكما في القذف
 قبلت شهادته **نافع** والتوزير على رجة مراتب تزيير اشرف الاشرف كالنفاق
 والعلوية وتزيير الاشرف كالدافقة وتزيير اوساط النسخ تزيير النسخ
 فتوزير اشرف الاشرف لا اعلام لا غير هو ان يقول له القاض يني انك تفعل كذا وكذا

وتعزير الاشرف الاعلام بحر الى باب القاضى وتعزير الاوساط وهى السوية
 الاعلام بحر الى باب القاضى وتعزير محاسب الاعلام والضرب
 وبحر وبحس **خ** **انه نقا** وحل قال بغيره يا جيت يا في سق ما تحت يا ابن الفجيه ابن
 الفاجوه يا اكل الربا يا شارب الخمر يا خاين يا فاجر يا زنديق يا لص يا من يحمل عمل
 قوم لوط يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا ديوث يا من ياور اليه الزواني يا من يادي
 اللصوص فليته التعزير والعجبة الزانية ما تؤخذ من القاضى هو السعال وكانت الزانية
 في العرب اذا امر بها رجل سعت ليقض منها وطرف شئت الزانية بهذا
 والديوث سواند زلاي على زنا اهله في الاجناس اذا قال بغيره يا كلب يا
 يا تيس يا ذئب يا بقر يا ابن هجاء يا بوسك كذا يقعد بمواجر يا مفاخر
 يا ناك يا من يمشي مسخرة يا من يمشي كلب الواد ولا يراه
 في ذلك كله كبر في الاصل لو قال يا جارا يا ثورا يا خنزير فلا شئ عليه حكم عن الفقيه
 ابن خفرا انه كان يقول عرف يا زنا يا زور وقال ستمس لائمة الحسن الصلوة
 لا يزور لو قال منكوج فانه يعز **غنية** وعن محمد رحمه الله في رجل شتم الناس
 وهو محترم له مروءة بوعظ ولا يحبس ان كان ورنك يوثق ان كان شاميا
 يضرب بحبس في ذكر القاضى الامام لا يجازي اذا قال لامرأة يا ربس حجة
 القذف في التعزير حق العبدك برحقية بخوفية لا براء والعفو والشهادة على
 الشهادة ودخل فيه يمين **غنية** ولو قال يا نبيته يا قدري عزز لانه الحق النين
 ولو قال يا يهودي يعز رجل فرغ على امرأة رجل وامته وهى صغيرة فاخرجها و
 زوجها من رجل قال محمد رحمه الله اجب بهذا ابد حتى يرد يا او يموت جلدا
 وقعت بينهما حصص خصومة وبها من عرض اناس فذهب احدهما واخذ خطوط القضا
 وذهب الى خصمه فقال خصمه بكم افتوا وقال لا يمكن ان كان عليه التعزير لانه

190
 المنكر **غنية** عبد الادب فلكمولى ان يعززه تعزير الايكاد وزحلا في التعزير حق
 المولى كذا امراته قال الله تعالى واضربوا من اباح التعزير انت عند الحاجة اليه
غنية واذا اخذ الرجل مع امراته قد اصاب منها محل غير محرم عذرتة
 ثلاثين سوطا وقد بينا في كتاب محمد وان كل من ارتكب غير ما ليس حدة
 يعززم الراس مقدار ذلك الى الامام وينبغي ذلك على رجل جرمته وهذه جرمته كاملة
 فلهذا بقية التعزير فيها تسعة وثلاثين سوطا وقد بينا ان يضرب التعزير منه
 في محمدا لانه دخله كفيف من حيث يقصانه محمدا انه نزع ثيابه عند الضرب بغير
 على ظهره ولا يفرق على اعضائه انما ذلك محمدا واذا انفت الساق البيت
 اخذ المتاع واخرج منها على اليساوى عشرة دراهم فانه يعز لارتكابه محرمات المرأة
 في التعزير كما جعل لانها تشترك في السبب في التعزير واذا كان الرجل فاسقا
 منها بالشرك فانه يعز لفرقة جس حتى يحد ثوبه لانه منهم وقد حبس
 الله على رعيته ستم رجلا في تهمة والمسلم الذي يكمل الربا ويبيع الخمر يفرغ عن كذا
 الى رفع الى الامام يعززه وكذلك المنكح والناكحة والمغنية فان سولا يعزرون
 بما ارتكبوا من المحرم ويجب ان يحد ثوبه لانه منهم بقائمة التعزير عليهم
 يصيرون على سوا صنيعهم وذلك فوق التهمة في ايجاب حبسهم الى ان يجد ثواب التوبة
 قلت والرجل الذي سحر السيف على الرجل ويريد ان يضربه ولم يفعل او سئل عليه
 سكين او عصا ثم لم يضربه بشئ من ذلك بل يعز قال نعم لانه ارتكب محرمات الرجل
 من تخويف المسلم والقصد الى فعله فالرجل يوجب عليه ثوبه في الكوفة وسوفانق او يوجب
 القوم جميعا عليه ولم يبر احد يشربا غير ستم حبسوا جميعا من يشربا بل يعز قال
 نعم لان الظاهر ان الفاسق يستحق التعزير لانه القوم مجتمعون عليه للشرب
 ولكن مجرد الظاهر لا يقرر السبب على وجه الشبهة فيه فلا يمكن اقامته عليه ثم تقدير

مما ثبت مع الشهادة فلهذا يعزرون وكذلك الرجل يوجب معه زكاة من مخر
 بالكوفة في شرح المبسوط للشيخ في باب التوزيع قال محمد بن محمد بن ابي
 ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذها ان ثبت لا انه يخاف ان
 ياخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه سعة ضرب وقلة وكذا الوراء في منزله جليل مع
 اهله او جارية وخاف ان اخذها بغيره في سعة من قبله لو كانت مطوعة له فتها
 ولو استكره امرأة رجل قتلته كذا الفلاح من موافقة ذن وان قتلته فدمه هدر اذا
 لم يستطع منعه لا بالقتل وسئل محمد بن اسحق عن مجنون قصد نسبا بالقتل وبغير
 قتلها المقتول عليه قال بغيره ما وبه اخذ الفقيه من اكل مال النسيان عند الحمصة بغير
 قيمته قتل صاحب الدار برهن على انه كابره فدمه هدر وان لم يكن له ثبته ان
 لم يكن المقتول معروفا بالشرا والسرقة قتل صاحب الدار كان منها به في القياس
 يقتصر في الاستحسان بحسب الدية في مال لورثة المقتول لا دلالة له في الحال او ثبته
 في القصص في المال **بزارية** في السرقة **فصل** في المقطعات رجل ما جد سقي ابنا
 صغيرا يعزروا لا يكسبه وفي المنسوق اذا وطئ جارية صغيرة بنت خمس سنين
 قال ابو حنيفة حمدا اذا سلمت اقيم عليه رجل وجد مع امراته جلا يريها بغيرها
 ويتر في بهاله ان يقتله فان رجع امراته او مع محرم له من مطوعة له على ذلك قتل
 الرجل والمرأة جميعا وليس على اهل البهيمية عندنا حد ولكنه يعزرون اوجب عليه
 حد بحد ومن عن رسول الله عليه السلام قال من اتى بهيمة فاقبلوه فقتلوه فقتلوا
 لا يثبت الحد بقتلها ويبلغ حق من استحل ذلك وقال محمد بن اسحق في الاصل زانيا
 عن علي بن ابي حمزة انه اتى برجل اتى بهيمة فليم كبد فامرته بالبهيمة فبكت بهذا
 ليس بواجب عليه ما وانا وبله انه فعل ذلك كيلا يعبر الرجل به اذا كانت البهيمة باقية
غنية ومن قذف رجلا ثم قذفه ثانيا لم يحد ولا اصل فيه عار ولا ابن الخطاب

في قوله لا اصل فيه عار ولا ابن الخطاب

ابا بكر لما شهد على المغيرة بالزنا جلده عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقصور العدد
 في الشهادة كان بعد ذلك يقول في الحيا فلما شهد ان المغيرة لزان فاراد عمر
 ان يحد ثانيا فتمنع على فصارت المسئلة **اجماع غنية** واذا اقيم حد القذف
 على نصراني او على عبد فاعتق العبد واسلم النصراني ثم شهد تقبل شهادة النصراني
 ولا تقبل شهادة العبد شهدا نشان على رجل انه زنا با امرأة بيضا وشهدا نشان
 انه زني با امرأة سودا او سمر يقبل القاضى الشهادة ويقسم محمد بن علي المشهور عليه
غنية السكر الذي يوجب الحد عن ابي يوسف رحمه الله لا يستطيع ان يقرأ قل يا
 الكافرون وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يعرف الارض من السماء والعقد والقبيل
 والذكر من الانثى في النجاسات من كبد عند ابي حنيفة حمدا انه لا يعقل مطلقا وعندنا
 الذي هو غالب كلامه هذا بان وفي مخرجه بشربة قطرة ثمانين جلدة ان كان حرا
 وان كان عبدا اربعين ومن وجد منه رايحة حمرا وفا، حمرا الاكدة وفي التفريق
 بحد بالرايحة والسكر وان شهد واما الشرب بحد ان كان شرب حلف ولا يحد
 السكران باقاره على نصف الزنا وان سكر من البنج اختلفوا في وجوب الحد والصحيح
 لا يحد ولا يقبل طلاقه ولا عاقبة ولا بيعه لا اقراره ولا بكاه ولا ردة **غنية**
 في المسائل المتفرقات وضع كوارق يقع فيها الخمل وغرس شجرة عند ما يقع عليها ثمر
 فوقع او لا على الشجرة ثم اكل منها فدخل في الكوارة فهو لصاحب الكوارة ولو اكل
 من كوارق صاحبه الى كوارق غيره فهو لما ملك له لا يكون في معنى القبيح كذا ابو حنيفة
 محمد بن قيس كوارق غيره او طار فوقع على شجرة غيره او طار في الهوى فابتعدا فوقع
 على شجرة بغير صنعه على شئ فاختذه فهو لما ملك لوارس طار ولم يعلم صاحبها رآه
 طارا او واقفا على شجرة واخذ غيره فهو للاخذ فهو لها ولو غرس شجرة في جنب
 بيت فخل ليقع فوقع اخذ غيره فهو لصاحب الشجرة ولو اخرج طيره في دكر غيره

في قوله لا يقبل طلاقه ولا عاقبة ولا بيعه لا اقراره ولا بكاه ولا ردة غنية

صاحب حاشي استمر شيئا بشرط اختيار في المشتري في الايام الثلاثة فاختل البائع
منه فطلب المشتري من القاض ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه فاختلوا فيه
قال بعضهم ينصب قال محمد بن مسلم لا ينصب **حاشي** انه ولو وكل رجلا فقال ان
رضيته فذلك لا يجوز ذلك روية الوكيل بالشرا كروية الموكل بالاتفاق روية
الوكيل بالقبض كذا عند ابن حنيفة رحمه وعند ابن يوسف ومحمد ومهما لا يكون
كروية الموكل روية وروية الرسول لا يكون كروية المرسل سواء كان رسولا
في القبض والشرا بالاتفاق **حاشي** ان البيع كانه شاه لا بد من مجتنب الروية
حتى يبطل خياره وان كان شاه فيه بد من النظر الى ضررها مع الروية الى جده
حاشي انهم يجيزان جازمه ان سكران فاجتمعوا الطلقة مع امام الحنابلة والمؤذن
وغيرهم دخلوا بيوت المسلمين بغير ذنهم طلبوا الزوايا والموقوف والسطوح
في كل بيت فعدوا ذلك فلم يجدوا احدا يعزرون غيره اي غير من قال انه القوم
ليس من ذلك ومنعون انفسهم **حاشي** انه اذا وجد رجل رجلا اجنيا مع امراته او
امته في بيت خال ومفارة خالية عن الناس ان بينهما علامة العهد بالزنا فله
ان يقتلها معا ولا يحتاج الى اقامة البينة واليمين هذا يقوم مقام البينة ولا
يفعل هذا الا عند فوران الغضب **حاشي** ان الكبري اذا وجد رجل رجلا مع
امرأة او جارية او محاربه في بيت خال ومفارة خالية فغلب على ظنه انه يزني
بها فله ان يقتلها اذا باشر الفعل والاقول العامدون الاخر فلا يحتاج اليها
الى اقامة البينة قال بعض العلماء ليست الرخصة الى القتل حتى يرس بينهما علامة
العهد كالقبض على اللص بها من محاربي وليس لغيره الا ان يجد حق قبض المهر
وكانت كبيرة او صغيرة الا بطريق الوكالة وللأية المطالبة بمهر ابنته وان
كانت كبيرة اذا كانت بغير استحسان وان كانت بشا فليس للاب ذلك ايضا

حاشي اذا وجد رجل رجلا اجنيا مع امراته

بوكالة وان كانت صغيرة فللاب لاية المطالبة بمهر **حاشي** ان الفكا اذا
حالت غرمها على زوجها بالملك ان لها ان تمنع نفسها قبل ان يأخذ غرمها
من الزوج اذا احوالت انسانا على الزوج ان يؤدى من المهر ثم ويسته من الزوج لا يصح
وس يحل لمن ارادت ان تنب المهر ولا يصح لو هبت مهرها من ايها وكلت
بالقبض **حاشي** وفيما يبطل بالشروط الفسدة وما لا يصح تعليقه بالشروط ثلاثة
عشر شيئا البيع القسمة والاجارة والرجعة والصالح عن مال الابرا عن اليك
وعزل الوكيل في رواية والوقف في رواية وبخر عن الماذون واليجاب لا عنكاف
والمرأعة والمفاطعة والافراز **حاشي** وفيما لا يبطل بالشروط الفسدة ستة عشر
شيئا الطلاق والخلع والعق بمال او غيره والرهان والقرض الهبة والصدقة و
الوصايا والوصية والشركة والمضاربة والوكالة والاقالة والكتابة والاذن
في التجارة والنسب الدعوة والصالح من دم العهد ومحرارة التي فيها القصاص مالا
او موحدا وجناية الغصب الوديعة والعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها حوالة
وكفالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب في الشرط بالشروط وعزل القاض
حاشي في النكاح لا يصح تعليقه ولا اضافته لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط
وكذا الهبة والصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الشرط والكفالة يبطل
الشرط كما اذا كف لفلان على ان يكفل له فلان صح الكفالة ويبطل الشرط
حاشي في شجرة في ارض نبت من عودها اشجار في ارض غيره فان سقاها
صاحب الارض حتى نبت فهو له الا فلتا جبه الشجرة وان اختلف في كونها
من عود شجرة فالقول لصاحب الارض **حاشي** رجل طلق امراته ثم بعد ثلاث
سنتين فطلبت من ان كان اقر لها في حياته بكذا ادريها من مهرها وادعته
من خنقا واقامت على اقراره بينه وبينه ولكن لم تقبل من ولا بينته ماتت مو عليه

حاشي ما يبطل بالشروط الفسدة وما لا يصح تعليقه بالشروط

المهر لكونه لا تقبل بنتها **حادي** قال ان العبد بشرية من فلان بالف ونقدتها ثم
 قال اشترت من فلان اخر بمائة درهم ونقدتها فاقام البينة على الكل تقبل
 وعليه الثمن ولو قال ان العبد فلان ثم اقام البينة انه اشتراه منه بالف سمعت
وجيز قال الزوج وبنت المهر في صحته وقال رثتها لابن وبنت في مرضها قيل بصدق
 الزوج قيل بصدق رثتها قالت مرضت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقرارا مرض
 له على واره دين فابراه عنه لم يجوز لو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا واره
 قضا على حياته ولو قال مرضت ليس علي زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافا في
 لانه سبب المهر هو النكاح مقطوع بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه
 دين مرضت وبنت مهرها من زوجها ثم مات قال ابو جعفر لو كانت عند البينة
 تقوم بها جهتها وترجع بلا معين لها على القيام يصح بينهما كصحة ولو وبنت مرضت
 مهرها من زوجها واجازت لورثة قبل موتها لم يجز اذا المعبر هو الاجازة بعد الموت
 اذ حقت انما يثبت بعد الموت قالت لزوجها المريض ان مات من مرضك هذا
 فانت بري من مهرى او هل منته اوقات مهرى عليك صدقة فهو باطل لانه
 من طرفة وتعليق وكذا لو قالت المريضة لزوجها ان مات من مرض هذا
 مهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت فالمهر عليه لانه
 من طرفة فلا يصح لو قال الطالط يونه اذا مات فانت بري من ذلك لانه
 لا يبرأ لما مر **باب الفقه** مرضت او لاهراة بمهر الف وقد زوجها بالف ثم ماتت
 بينة بعد موت الزوج على ان اجرة وبنت مهرها من زوجها في حياة جواز اقرار
 لها ولا تقبل البينة على البينة **قاضي خان** والكتابة الشرط القاسية
 حتى لو كانت بشرط ان لا يخرج من المصرف بشرط باطل والكتابة جائزة ولو
 كاتبه على الف يؤذيها الى غير المسمى ويضمنها له فالكتابة والنظام جائزان

من الوجيز ولو قال فلان على الف درهم يلزمه شيء بوجود الشرط لا
 علق على الدين بالشرط فلا يصح **قاضي خان** عايطا انهم لا أحدهما
 عليه جديوع دون الاخر فاخذ صاحب مجذوع شريكه بالبنا فاجاب لا يجز
 ويقال ان شتما اقتسما ارضهما يطوان شتا احدهما البنا والاخر
 قسمة ارضهما يطان يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاهد سما بنات عوف
 فطلب من جاره البنا لا يجز فاشتا احدهما ان يبن في تلك نف ففعل قيل في شتا
 بجريانه لا يبن ان يكون بينهما **عاجو منبه** بهم بينة ولم يبن ويجوز ان يقضون
 به لك كان لهم حجرة على البنا ان كان قادرا ونحو ليس كذلك **خلاصة الفتاوى**
 الدار المشتركة اذا انهدمت فانفق احد سما في حرمته بغير اذن صاحبه بغير اذن
 القاض فهو مقطوع **خلاصة** زوج بنته وجهها ماتت فزعم ابوها ان يجاز
 اعارة منها ولم يمكنها فالقول للزوج وعلى الاب بينة اذ الظاهر للزوج انه اذا اجتر
 ابنته بدفعها بطريق التملك البينة الصحيحة فيه ان تشهد عند التسليم بالبينة
 ان اعطيت هذه الاشياء بس عارية او بكتب نسخة معلومة وتشهد الابنة على
 اقرارا ان جميع ما في هذه النسخة ملكك الد عارية منه في يد سكر كن هذا يصح للقاء
 لا لا احتياط لجواز ان تراه لها في صغرها فلهذا الاقرار لا يصير للاب بانه والا حيا
 ان يشترى ما في هذه النسخة منها ثم تراه منه وعن السعدى في القول للاب بانه
 استفيد من خبره فاعرف قال الصدق الشهدى والقنور انه لو كان العرف مسترا
 ان الاب يبيع فذلك جهازا لا اعارة كما في ديارنا فالقول للزوج لو كان العرف
 مشتركا فالقول للاب في الملتقط القول للزوج مع يمينه على حله وفي فتاوى اذا
 كان الاب لاشراف لا يقبل قوله ان كان لا يجز البناات مثل قبل وفي فتاوى شريفة
 الدين كتب نسخة مجازا وارا الاب هذه الاشياء جمة واحدة بيد واحد لم يجز لهم

امراة حامله اعرض الولد في بطنها

ان يشهدوا بانها ملكها **جامع الغصون** امراة حامله اعرض الولد في بطنها ولا
 يمكن استخراجها لان يقطع بخاف على الاما كان ميتا لا بأس به وان كان حيا
 لا يجوز امراة ماتت وهو حاصل فاضطرب الولد في بطنها ان كان كبر الراس انه
 حي يشق بطنها من جانب اليمين لانه يسبب الى جبا نفس محترمة عن محمد عليه
 وده او دنا نير لرجل ومات لم يترك ما لا يشق بطنه وعليه قيمة نه لا يجوز بطار
 حرمه الميت الا في نصية المال وروى بحر جاني عن اصحابنا انه يشق لانه حق العبد
 على حق الله تعالى امراة حامله في اسقاط ولده بالاناث ثم يبين شئ من خلقته
اختار وان دفع الى خياط ثوبا محشوا ودفع اليه البطة والقطين ففعل خياط ذلك
 ثم اخلفا فقال ب الثوب ليس بذابطا من كان القول قول الخياط مع عينة ولو
 دفع الى قصا ثوبا فقال هذا ثوبك قال صاحب الثوب ليس بذاتي كان القول
 قول القصا في قول الخليفة رحمه الله لو كان القصا رديع ب الثوب لانه قول الخليفة
 القصا رديع وكذا كل امين مشرك والفتوى على قوله ولو دفع متاعا الى
 محال لم يملكه الموضع كذا في قول ب المتاع ليس بذاتي او قال محال متاعه
 قال ابو يوسف رحمه القول قول محال مع عينة ولا اجر له الا ان يصيبه الامر وبأخذ
 والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزمه الا **بجره**
 رجل باع عقالا او ضيعة لولد الصغير بمثل القيمة او بعين سيرة لو ان كان الا
 محمودا عند الناس مستورا جاز بيعه لا يكون للولد ان يبطل ذلك ببيع بعد
 البطلان لكنه يبطل الثمن عند الولد فان قال الابضاع الثمن او انفق عليك ذاك
 نفقة مثل تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب سدا لا يجوز بيعه لابن ينقص
 ينقص معة اذا بلغ الا ان يكون البيع جبر للصغير لانه الاب اذا كان محمودا او
 مستورا كان الظاهر ان مباشرة الظاهر ببيع على وجه مخبرية بخلاف ما اذا كان

وان باع الاب غير العقال والصبياع فكذا كجواب لان الاب اذا كان
 مفدا فحق جواز بيعه وايتان في رواية يجوز بيعه يؤخذ منه الثمن ويوضع
 على يد رجل صيانة لمال الصغير في رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خير للصغير وذلك
 بان سألني بصف قيمته وعليه الفتوى **فانما** واذا ولدت الامة من مولاهم
 فقد صارت ام ولده لا يجوز بيعها ولا تعليقها طهيت عمر من رعيته الا ان يبيعها
 الاولاد حرام الى القيت مولدها وطنها واستخدمها واجازتها وتزوجها بقا الملك
 فيها ولا يثبت نسب لدها الاول الا ان يعترف المولى فان صارت بولده
 ذلك ثبتت نسبة غيره اقراره وان نفاه انتفى بقوله لان الفرائض القوي في ائمة المنكوة
 ولا ينتق النسب بمجرد النفي الا باللعان والفرائض الضعيف في ائمة ولا
 يثبت الا بالعدوة وفرائض ام الولد وسط فوق فرائض الامة دون فرائض المنكوة
 فيثبت النسب بلا عدوة وينتق بمجرد النفي وان زوجها في بولده فهو في حكم
 الامة تبعها واذا مات المولى فثقت من جميع مال ولا يلزمها السعة للفقهاء
 ان كان على المولى من لقوله عليه السلام عتقها ولدها **فان** لان حق محرمة سري
 الى الولد الا يرى انه ولد محرمة حرمه وللقنة قن والنسب ثبت لانه الفرائض ولو
 ادعاه المولى لا يثبت نسب منه لانه ثابت النسب من غيره ويعيق الولد وتفسير
 الامة ام ولد له لا قراره **هنا** امة جازت بولدها قال مولاهم ابو امير عبد
 هذا وصدقته الامة فلما مات المولى ادعت ابنه الولد من المولى فانها صارت
 حرة بموته لان الدعوى فيها حرمه الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقص فيها
منه فان ولدت المولى بعد اعتراف المولى بالولد الاول يثبت نسب غيره
 من المولى حالم بغنة لانه لما ادعى الولد الاول يعين الولد مفضو امنها فضايت
 فرائضه وكان للفرائض خلاف الولد الاول فانه لا يثبت نسب له لم يقر به ان يثبت

اذا ولدت الامة من مولاهم فقد صارت ام ولده لا يجوز

ان كان على المولى من لقوله عليه السلام عتقها ولدها فان

اذا جازت بولدها قال مولاهم ابو امير عبد

نسب ام ولد بعد ان اعترف بالاولاد ينتفي بحرق ونفيه من لكانه فراستها ضعيف
 حتى يملك قلة التزوج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفي نسب له بالنسب
 ولله الاملاك بطلان التزوج من كسفت تحف يوق شريح الكثر من رض قال الجارية
 وقد ولدت هذه ام ولد من كان القول في الصحة نصير ام ولد سوا كان معها
 ولد او لم يكن وان كان القول في المرض فان كان معها ولد نصير ام ولد وتعتق
 جميع له وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث **مسئله** او عن علة ارانها
 ملكه يستهان من الدك فلان ابن فلان بكذا انتم مات والدك تركها في يدك
 فعليك ان تقبض الدين من زوجت ام الدار الى فانك تشهد الشؤ على وفق
 دعواه ولكن زاد وافية فاليوم ملك يد المدعي وحقه في يد المدعي عليه هذا
 بغير حق تقبل هذه الشهادة لان بانكاره لمن صارت يده بغير حق كذا
 لو قال المدعي في يدك بغير حق **مسئله** **قضية** والتا قطن يرتفع بتصدق بمخضم
 وتكذب بحاكم ايضا من ادعى على رجل انه كفيل عنه بونه بالف فابكر الكفاية
 وبرهان الدين انه كفيل عنه بونه وحكم به بحاكم واخذ المكفول منه المال ثم الكفيل
 ادعى على المديون انه كفيل بجره وبرهان على ذلك تقبل عنه ما ويرجع على المدعي
 بما كفيل لانه صار ملكا بشرعا بالقضاء **برازية** ادعى عليه لافاقام بيته وقام
 المدعي عليه بيته على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال كذا واما لا يبطل عو
 فيما سوز ذلك ثم يظهر كذب الشؤ فانهم اسببوا وجوب المال ولم يعرفوا
 استيفاء بعضه في زلهم الشهادة على جميع المال لكن ادعى الف ربيع فاستوفى
 على الف وخمس ما وريتم فقال المدعي كان اصل حق كذا كذا لا استوفيت سماء
 لا تبطل البيته في قد الالف كذا **قضية** ولو غاب المعدم عن البلد اياما ينبغي
 ان يؤخذ بيته اذا كان غيبه شهرين او ثلاثة اشهر فاذا اراد ادعى ذلك جاز بغيره

قال الجارية ام ولد

انما نصيب من تصديق خفي

انما نصيب

ان ياخذ بيته **مسئله** **قضية** ولو شرط الواقف التولية لفلان وسو غير ما مومن
 فلفق من ان يترعا منه ولو شرط الواقف ان يسلفا من لالسلطه في رعه
 لانه شرط مخالف بحكم الشرع **قضية** شرح كذا في غاية البيان ولو وقف على فلان
 ثم لم يكونوا من خلفه نه وسلسله لا يجوز هذا الوقف على ما سولمنا ركن جعل
 في ارضه وقف على مؤذن يؤذن او على امام يؤم في مسجد بعينه قال الامام الزاهد
 لا يجوز هذا الوقف لانه مرفوع بغير معين وذلك قد يكون عيبا فلا يجوز ان
 فقير لا يجوز ايضا ومجمل في جواره ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل
 على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمجمل واما اذا قال كل مؤذن فقير فهو
 فلا يجوز ايضا كذا في تاريخان وقاض خان بزارية وخلصه وغيره رجل قال ان
 تزوجت امرأة فمطلوق ثلاثا فاطيلة في ذلك في عقد فصول عقد النكاح منها
 بغيره بالفعل ولا يثبت ولو اجاز بالقول يثبت والاجازة ان يثبت اليك شيئا
 من المهر لو قبلها او لم يثبت يكون اجازة بالفعل وكذا المجمل في حق
 حلف قال كل امرأة قد خلعت نكاحي فمطلوق ثلاثا ان الفضولي يزوجه امرأة
 ثم موكله بالفعل ولا يثبت بخلاف ما لو قال كل عبيد وخلعت مملكتي فانه يثبت بعد
 الفضولي هنا لان ملك اليمين لا يختص بالبشر بل اسباب سوا وله حيلة
 اخرى هي نسخ اليمين وصورة ان هذا مخالف تزوج برضا الامر الى القاض
 الشؤ في يد عي الزوج انها منكوحه وقد تدرت عليه زمت ان خلعت كل امرأة
 تزوجه فمطلوق وتقول قد تزوجت وصرت مطلقة بحكم هذا اليمين فليتم
 الزوج من القاض الفسخ فيقول فثبت هذا اليمين وحكمت بك في هذا النكاح كذا
 جوس يكما فيفسخ اليمين ويجوز النكاح **قضية** **قضية** واذا عقد الايمان
 على امرأة واحدة ففرض القاض بسخة نكاحه ترتفع الايمان كلها واذا عقد على كل

رجل قال ان تزوجت امرأة فمطلوق

ان رسول الله المبعوث لا ينفق نفقة عياله الا في مرضه من اوقاف
المسكين من غير رضاهن اهل المحلة والامام يستغن عن غيره يوم يامر بسوم المعهود بطلبه
الزيادة اذا كان عالما ببقاء **قفيه** ولو ادعى المحمود ونفقه ثم ادعى انه وقف الصحيح
من محمديه اذ كان دعوى الوقفية بسبب التولية بحمد التوفيق فان في العادة ايضا
اليه باعقار لاية التصرف كما في الوكيل واذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله بالقبض
فيه حينئذ اراهم اني وقفها وقال من وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له ان
يخلف المشتري ما لو اقام البينة قبلت كما لو شهد واعلى عتق الامة قبلت تقبل من غير
الدعوى ولو ادعى المشتري على بايعه ان الارض التي بعث من وقف على مسجد كذا
تقبل وينقض البيع عند الفقيه ابى جعفر قال الفقيه بالثبوت بانه قد قيل لا يقبل
والاول اصح وان لم يقبله البايع نه وقف على ذكر في فتاوى الشافعي انه لا تصح هذه الدعوى
اصلا والمتولى اذا ادعى صح وان لم يكن فيه متولى ينصب لقاض متوليا يثبت الوقفية
ويستبرئ الخ من الدعوى بشرط سماع البينة على الوقف لانه الوقف حق ابيها
وسوانتصاف بالعدة الا ان يكون الموقوف مخصوصا ولم تدع ليعط من العكس شيئا
جميع العدة الى الفقراء لان الشهادة قبلت حق الفقراء فلا ينظر حكمها الا في حقهم ولا
ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعياهم لا تقبل بدونه
الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند بايعها يقبل وعند باي حنفية رحمه
لا يقبل والتفصيل هو الحق والفتوى **مسح** رجل جاب الى رجل فساومه ثوبا وادفع
الى البايع وراهم فاخذ الثوب افرقا من غير ان يعقد بيعا بل بها جاز ذلك
فان وقف بمحضته بينهما بعد ذلك مستحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للثبوت
ان يشهد انه دفع اليه باسم فوض منه الثوب لا يثبت انه على البيع الا اذا كان بينه
مقدمات فلم السهو لان لاخذ ولاعطى كان على وجه البيع ان القاض من وقف

ولو ادعى المحمود ونفقه ثم ادعى انه وقف الصحيح

رجل باع دارا ثم ادعى وقفها وقال

بمحضته يعتقد جواز البيع بالقبض **ط** **ج** اعرأة تقول لزوجه انك تغيب عنى كثيرا
فان مكنت معي ولا تغيب فقد وبست منك اي بطل الزرع مكانه كذا انك مكنت معها زمانا
ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على تحت اوجه ان كان كلامها عدة منها لانه لا يكون
اي لطل الزوج لان بالوعد لا يملك ان كانت وبست منه وسلمت اليه الزوج بعد بان
يملك معها يكون اي بطل الزوج لانها وبست لها ولم تعلقها بشرط وانما شرطت
عليه شرطا فاسد او لانه لا يتصل بالشرط الفاسد والوجه ان ثبت ان يقول
المرأة وبست منك اي لطل ان مكنت معي فقبل الزوج فكما كانت باطلة لانها علق
البينة بالشرط والبينة لا تختم التعليق بالشرط والوجه الرابع ان يقول المرأة وبست منك على
ان مكنت معي قال ابو القاسم الصغار في هذا الوجه يكون اي لطل الزوج على ما قال محمد
ابن مفضل ونصير فيما تقدم لا يكون للزوج الا فمما على ما قال لانها ما نصبت الا
بهذا الشرط والوجه الخامس ان تصالح المرأة زوجها على ان يملك معها على ان يكون
اي لطل البينة للزوج في هذا الوجه لا يكون اي لطل الزوج الصريح باطل **قاضي** وفي الوقف
حكى عن ابي حفص الكبير ان رجلا عدا عنه كسيرة ثم جاب يوم الغيرة زقا بهدرا الى بعض
الشركيين سديته يريد به تعظيمهم في اليوم فقط كفوا حبط عمله وهذا بخلاف ما لو كان
مجوس وعوة طلق راس صبي له ودعا الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين وعوة وايدى
اليه شيئا حيث لا يكفر وفيه حكاية انه واحد من مجوس شريك في كثير المال حسن البه
بفقر المسلمين كان ينفق على مساجد المسلمين وسعت ابيها ومن السراج فدعى الناس
الى دعوة اتخذها طلق الراس له وجر ناصيته فشهد عوته كثير من اس الاسلام ايدى
اليه بعضهم فشق ذلك على من كان يفتنهم فكتب الى سادة شيخ الاسلام في الحسن
السعدى ان ادرك اهل يدك فقد اردوا وشهدوا وشعار المجوس في قصصه الفضة
الشيخ الاسلام ان اجاب دعوى اهل الشرك مطلقة في الشرع مجازات حسن لاهل

من بالبرودة والكرم وحلق الراس شمس شعار اسل الضلالة وحكم مرة اهل الاسلام
 بهذا القدر غير ممكن والاولى للمسلمين ان لا يوافقوا اهل الذمة على مثل هذه الاحوال
 لانها لا تفرج المسرة **فصول** العاشر اجمع المجوس لم يفرز فقال المسلمون سمعنا
 انه وقال نيكاست نهاده نذ خيف عليه كغير ما ياتي المجوس في الفيروز من الاطعمة
 ونحوها الى الاكابر السادة والى من كان له معرفة وذات باب في محل اخذ ذلك بل يضر
 ذلك بینه على الاخذ فقد قيل من اخذ ذلك على وجه الموافقة لغرضهم بضره بینه **برائة**
 فصول العاشر برهن على ان هذا اثر من ابيه فبرهن المطالب على ان ابيه حال حية
 انه لاحق له فيه وبرهن على ان المدعى قبل عواه انه ليس او ما كان له او كان اقرانه
 لاحق له فيه وليس حق فيه هناك من يدعيه بطل بینه المدعى ان لم يكن من يدعيه هناك
 لا بطل **برائة** محالة على نوعين مطلقة ومقيدة وكلها جائرة فالمطلقة ان
 يحيل على رجل للحيل عليه بن او لم يكن فيقول للطالب عليك بالالف التي كلى على هذا
 البرجل لم يقبل ليوذ بها من المال الذي عليه هذا النوع من محالة توجب براءة المحيل عن
 دين الطالب الا هناك المال على المحال عليه فيقود الدين الى دمه المحيل ثم في محالة
 المطلقة ان كان المحيل من على المحال عليه فادس المحال عليه محالة بمرى المحيل والمحال
 عليه بن الطالب ان لم يكن المحيل على المحال عليه بن رجوع المحال عليه بك على
 المحيل لانه قضى بینه بامره فيرجع بك عليه المقيدة ان يكون المحيل على المحال عليه
 من دين او ذبقة او غصت فيقول احلت عليك بالالف التي كلى على هذا تودها
 من المال الذي كلى عليك فاذا قبل المحال له عليه بمرى المحيل عن دين الفاعل **غنية** له عبد
 في صحة اقرن مرضه انه ابنه وتما وولد له منه وليس له نسب معلوم صح وان كان عليه بن
 يحيط بالسمع في شئ ويرث ان فصلت التركة عن الدين وان لم يكن العاقب في ملكه وكذا
 اذا اولدت جارية في ملكه ادعى انه ابنه في مرضه تيرث ان لم يكن العاقب في ملكه

وكذا اذا اولدت جارية في ملكه ادعى انه ابنه في مرضه تيرث ان لم يكن العاقب
 في ملكه **برائة** صح ابراء الوكيل بالبيع حطه واقالته ما خيره وقبول كحواله وصمن
 للموكل لانه عاقد لنفسه لهذا كانت حقوق ترجع اليه تصح هذه الاشياء منه كما ملكه
 انه يعين للموكل لانه في حق الموكل عاقد له كما في دفع اليه ثوبان وى عشرة برهنه بعشرة
 وكاله تفعل وقبض ان قال للمقرض ان فلان ارسلني اليك لتقرض منه وتستره فالتقرض
 على الامر المبلغ رسول فلان يطالب بالدين بل الطالب الراس افع الثوب ان اضا
 الى الف بانه قال اقرضني كذا او ارهن من هذا الثوب فلان يطالب بالمال هو المدفوع اليه
 الثوب لانه اضاقة الى نفسه ليس للمقرض ان يطالب بدفع الدين ولا بعد هذا في لغة
 للمرافعة والتوكيل فاعيد او قال اذيت الى فلان وفلن ان فلان يستقرضك الف
 برهنه عندك ففعل واخذ المال ثم ذهب اليه بالف يا امر الراس فك الراس ليس له
 قبض العبد حكم الامر الاول نهائيه بالنسبة فضا كما جبر ان قبضه هناك عند ضمن
برائة اذا مات جماعة ولم يعلم انهم ماتوا ولا تقرض انهم ماتوا جميعا فقه واحدة
 فمال كل واحد منهم لو ارثه الاحياء ولا يرث بعض الاموات عن بعض وهذا القول
 واما امر المؤمنين وعبد ابن مسعود فقال لا يرث بعض الاموات عن بعض الا
 ما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه كما اذا غرق اخوان الكبر والصغر وترك كل واحد
 منها اما وبنات وعما وترك كل واحد منها تسعين دينار فخذ ما قسم كل واحد
 منها لامة السيد خمسة عشر دينار وابنته النصف خمسة واربعون دينار وولمه
 ما بقي وذلك ثلثون دينار وعنده علي وابن مسعود رضل عنه في احد الروايتين
 بنت الاكبر ولا يجزي الصغيرة ففهم كالاكبر فلان منها السيد خمسة عشر دينار
 وابنته النصف خمسة واربعون دينار وللاصغر ما بقي وذلك ثلثون دينار ثم لبنت الاكبر
 اولاد يجزي الاكبر ففهم كالاكبر كذلك ففعل الاكبر ايضا ثلثون دينار ففهم من ترك كل

واحد منها ثلاثون وهو وارث كل واحد من صاحبه المجموع ستون فليأخذ من ذلك
السبع مائة وثمانون وبنية النصف تحت عشرة الباقي للعلم بالعصبة لان كل واحد
منها لا يرث من صاحبه الا صاحبه منه فاجتمع لهم كل واحد منها عشرة وبنية وارث
بنية ستون وبنية عشرة وثمانون هذا الحكم اذا لم يعلم موت احد ساهما اذا علم
وكن جمل عينة اعطى كل واحد بقين ويوقف المشكوك حتى يتبين او يصطحو من
شرح شهاب الدين للفرايض لا يجوز من المتاع سواء احتمل القسمة او لا وترى من مرة
بدون تحملها ولا تخل وزرع بدون الارض بدون زرعها ولا تخل بدون غمرة لانه
المسكون متصل بالشمس هو خلفه لا يمكن قبض المسكون وحده فاشبهت بالبيع
يصح الرهن الا ان يكون محوزا ممنوعا فمما لا يجوز للمعلوم الذي يمكن حيازته والمفزع هو
الذي لا يكون مشغولا بحق الغير والمتميز المقسوم الذي يتميز عن بقية الانصبا لا قبض
بجزء الشئ لا يتصور بانفاده وقبض الكل لا يقتضيه العقد وكونه مشغولا بحق الغير
يحل قبضه وجب كونه مجهول لا يمكن قبضه والمقصود من الرهن الاحتياق وهو
لا يحصل الا بالقبض الدائم ويجوز تصور بدون القبض والقبض لا يتصور
هذه الاوصاف احتيا والاصل ان المسكون اذا كان متصلا بالشمس فهو
لم يجر الرهن كرهن المتاع اذا لا يمكن قبض المسكون وحده صح رهن دار بما فيها
فلو استحق بعض الدار بقى الباقي منها رهنا بخطة من الدين لو صلح الباقي لان
يكون رهنا ابتداء كما يستحق ببيت منها او قطعة معينة غير متاع واذا لم يصح
كما يستحق لبعض متاعا او ارض بلا بناء او ملك بطل الرهن من التسهيل فلم
يصح من المتاع فيما يحتمل القسمة او لا من شريكه او من اجنب طاريا او مقارنا
في الصحيح **باب** فلو استحق بعض الرهن بان لا يستحق شئ بطل الرهن فيما
وانها استحق شئ مفترضا بقى الرهن فيما بقى ويكون الباقي مجبوا بجميع الدين **قوله**

ولم يجر رهن غرضه على ما بينها بدونها ولا العكس محذور المدة بمرور المكاتب
وام الولد لعدم الاستيفاء كدار بلا بناء للاتصال لطايف الاشارات والبيع
الطارئ بين جميع العين ثم يفسخ العقد في النصف رده الرهن كالمقارن
في انه مبطل للرهن في الصحيح حتى لو انى العدل اذا سلط على بيع الرهن كيف شاء
فباع بنصف يبطل الرهن في النصف الباقي **قوله** ولا يصح الرهن الا ان يكون مقبولا
مفروزا محوزا مقبولا فارغا عن الشغل حتى الغير حتى لا يجوز رهن ثلث ع يجوز
رهن الثقل والكرم والشجر بمواضعها من الارض لو قال هاتك هذه الدار وهذه
الارض يدخل في الرهن كما كان متصلا بالرهون من البناء والشجر والثمار والزرع الرزق
ولو كان في الدار متاع وحوان او شئ مما ينتفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فارغة
عنها ولو رهن الدار بما فيها صح اذا خلا بيته بين الدار بما فيها وبصير الكل بين
وجيز وفي الكافي قوله تعالى يحرم عليهم نجاست ونجاست ما يستنجى الطبع
السليم فحرم بطلان النص وقد نهى النبي عن بيع السرطان واكله وعن اكل الضفدع
وما يلو او رور او مجهول على السمك جملة ذلك ان يجوز على ضربين منه ماله
دم سائل ومنه مالا دم فان حرم اكله لا يجزى له ماله دم على ضربين احد بهما
في الماء فكله محرم الا السمك خاصة واذا راس بعض ما لا يتفاوت احادها
بالموت كالشعير المحنطة كانه كروية كله الا ان يكون الباقي ارضي مما راه فثبت له
خيار العيب لخيار الردية سواء كان في عا واحد او في اوعيته مختلفة وهذا اذا
اتخذ جنسها وصفها واذا اختلف فالمل بول كل جنس النوع فكله خيار الردية
بمختلف المتفاوتات اي متفاوتات الاحاد وكالثبات الدواب للردية بعضها لا
لا يكون كروية كلها فثبت له خيار فيما لم يره من احادها **شرح** فخرج جعل ردية بعضه
كله فيما لا يتفاوت وليس الباقي ارضي لاني المتفاوت لعدم الدلالة والرضا

قيل ليس فيه الا حار عيب الكرخي مجوز البيض على تفاوت للصغير
والكبير وينبغي ان يكون مما لا يتفاوت للتقارب **من لطيف** لاشترى جماعة من
العدس المتفاوت كالتفاح والحب والذرة والاشياء الهرة لانه راي جميعها الا
واحد منها لا يبطل خياره ما لم يرد ذلك الواحد فان رآه لم يوافقته بخير بين
روا كل واحد مساك لكل كذا في محرارة رجل اشترى ازارا في مجو القين فبعضها
فراي احد سماؤ فقه ثم راي الاخر لم يرد به بخير الهرة ليس ذلك الا
لم يكن هذا مثل الاول فثبت يرد اشترى قاقا من ليس او دين وذاق
من احد ورضي به بل يكون رضا بالكل او يحتاج الى الرزق لئيم الرضا
ان كان الكل نوعا واحدا على صفة واحدة فذوق بعضها ذوق كلها من
مجموع الفقا ورنى الاستصناع لا يجزى الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطائه
الاجور وان شرطه بتجديد الاجور ان قبض الصانع اليهم ملكها ويبطل سوت
الصانع ان زعم الامر انه لم يفعل كما شرط وادعى الصانع خلافه اعني عدم
التحلف قالوا لا يمين فيه لاحد على الاخر ولو ادعى على رجل امره بعمل غير
العمل لا يحلف **بزيادة** الاستصناع جائز استحسانا ليعمل الناس ثم يبيع لا
مواعدة والاستصناع يجوز فيما جرت العادة فيه كالقنينة والحف وخذس
والانية اذ ابدى الوصف لا يجوز في الاشياء امر حائل ليجوز له ان يبيع
من عند نفسه والصدس لا يرد فيه وكل واحد منهما ان يمتنع منه وفيه خيار الرد
عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ليس للصانع خيار ليس للصانع ببيعة منه
اذا رآه المستصنع رضيه اذ اراد قبل ان يراه المستصنع جاز وان ضرب للاستصناع
صا رسما عند ان يمتنع منه حتى لا يجوز الا بشرط السلم عند
بيع الاستصناع **جيز** دفع حد يد العمل له انما منه فلا خيار له فان فسد

بضمه حد يد امثلة ومالا مثل له بضمه **من لطيف** ولو قال العبد ان ادبت الى
الفافات حر فادها الى خلا بينه وبينها اجبر المولى على قبولها وهو بمنزلة المكاتب
الى سبعة اشياء احدها ان يعق بالتخلية وله ان يبيعه قبل تمام الحان بخلاف ما
لو قال لا جنبي اذا ادبت الى الفافات حر لا يعق بالتخلية لم يقبض باليد والثانية
لا يعق ما لم يود في المسجد قبل الاعراض الثالثة لو مات المولى قبل الاداء بطلت
اليمين والرابعة لو ادب من مال المولى ومن سبه قبل التعليق عتق ورجع عليه المولى عنه
كما لو عتق من النساء واداه عتق ورجع المولى عليه فحاشا لو ادبر من سبه بعد التعليق
لم يرجع المولى يكون الباقي للمولى والناس لم كانت امه فودت ثم ادبت لم يعق و
البيع لو ابراه وخط المولى شيئا لا يعق باء الباقى وكذا لو ادب من الدنانير مكانها او
امر غيره بالاداء فادى لا يعق بخلاف المكاتب في جميع **كذلك** جيز دفع الى عبده مالا ليعمل
واذن له فله من ثمن ماله وفي بدل لا يعرف منه مال مولاه بعينه فجميع ما في يده بين غنائه
ولا يشترى مولاه الا ما عرف بينه اخذه وذن الغنم وكذا اذا عرف شيئا بمال مولاه
او باع به فالمولى احق به ولو اقر العبد صحة بعد الحقة بين بائنا المال الذي في يده للمولى
دفعه اليه لم يصدق الا بشهود او باقرار الغنم اما لو اقر العبد ببيعة لا جنبي جاز **في الاداء**
ذكر في ادب الفاضل غير الردية المدعى اذا ابراه المدعى عليه من يد الفاضل وغاب الفاضل
المدعى عليه بينة على البراهة بحضرة المدعى ثم غاب المدعى فطلب المدعى عليه من الفاضل كتابا
بالبراهة كما سمع فانه يبيعه الى ذلك يكتب له في قفاوى النسي المقلب المخرج من سبب الدين
يملك ايضا بعض الغنم على البعض الا اذا غاب غنمته منقطعة فثبت يقسم الفاضل ماله
بينهم بالخصيص هذه المسئلة دليل على ان الفاضل يقبض من الغائب رواية في موضع
ثقة اذا جلس المدعى وغاب لطلب فقال المحسوس نادى المالك فالفاضل ان شأنا اخذ
المال وضعه على يد عدل ان شأنا اخذ منه كفيلا ثقة بالنفس هذه المسئلة تدل على ان

للقاض ان يودي بكون القاب من مديونه **فصول عماد** واذا كانت بها يمين
شركيين فجات بولد فادعاه احد سمانت بيمينه وصارت ام ولد له عليه نصف
عقرها ونصف قيمتها ولب عليه شئ من قيمته ولد فان ادعياه معا ثبتت نسبة
منها وكانت الام لولد له لهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصا بما له على الآخر
وهرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يريان منه ميراث اب **احد**
ولو ولدت لكثر من ستة اشهر ترد دعوة البائع لعدم اليقين لان العلوق في ملكه
الا ان بصدقه المشتري فكان حكمه ما من ثبوت النسب بحرية امومية الولد فسخ
البيع غير ما لو ولدت لاقل من سنين لاحتمال العلوق في ملكه ولو ولدت لكثر منها
ثبتت نسبة فسخ البيع عملا على النكاح فكان ولو تنازع في المدة بان قال البائع
شهر مثلا والولد من قال المشتري اكثر من ستة اشهر الولد ليملك فاقول للمشتري
وفاقا لانه بغير نقض البيع لو برهننا بخرج ابو يوسف حجة بينة المشتري كقوله لاثبات
زيادة المدة ورجح حجة ابيه بينة البائع لاثباته نسبها واستيلاءه ونقص البيع
فكان اكثر اثباتا من التمهيل الدعوى في ولد حجية البينة ثلاثة دعوى استيلاء
وهو ان يدعى نسب له اصل علوقه في ملكه ودعوة تحريره وهن دعوة الملك ودعوة
شبهة الملك فدعوة الاستيلاء اولى من دعوة التحرير ودعوة التحرير اولى من دعوة
شبهة الملك جل ببيع امه فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر من وقت البيع
فاوعى البائع الولد ثبتت بيمينه ونقص الجارية ام ولد له ينتقض البيع بيمين
على المشتري ان ادعى المشتري تصح دعواه وان ادعياه معا فدعوة البائع اولى
وان ولدت ستة اشهر فصاعدا من وقت البيع فدعوة البائع تصح لا بتصديق
المشتري لا ينتقض البيع بولي الولد ملكا للمشتري ان ادعياه او معا فاصح
لدعوة المشتري ون البائع وكذلك من لم تعلم مدة الولادة بعد البيع الا اذا ادعياه

معا لا تصح دعواه واحدهما **جيز** وذكر في مجموع النوازل في مسئلة التفريق بالعر
عن النفقة اذا كت القاض الى عالم يرى كثر فرق بينهما تقع النفقة وعلى هذا اذا
عجز عن ابقاء المجل اذا ثبت العجز بشهادة قسود فان كان القاض في المذهب
و فرق بينهما نفذ قضاءه بالتفريق فان كان حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف منه
الا اذا كان مجتهدا وقع اجتهاده على ذلك فان قضى بخلاف المذاهب من غير اجتهاد وعن خمسة
في جواز قضائه روايان ولو لم يقض لكن امرضا في المذهب ليقضى بينهما في هذه
الحالة نقض التفريق بغيره اذا لم يرش الامر ولا المامو فان كان الزوج غائبا
فرفعت المرأة الامر الى القاض واقامة البينة ان زوجها الغائب عاين عن النفقة
فطلبت القاض ان يفرق بينهما قال شيخ سمرقند جاز بغيره لانه قضى في فصلين
مختلفين التفريق بسبب العجز والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه قال
ظاهر الدين الرغاني لا يصح هذا التفريق لانه القضاء على الغائب عند الشافعي حرام
اذا ثبت الشبهة وينفذ في احد الروايتين عن ابى حنيفة حجة اذا ثبت الشبهة
وهنا لم يثبت الشبهة وهو العجز عن القاض لانه المال غاد وراجح من مجاز ان يصير
الغائب غيبا ولم يعلم به الشاهد بل بينهما من المسافة فكان الشاهد مخالفا في هذه الشهادة
فاذا علم القاض بذلك لا يجوز قضاءه وسئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعد عن
غائب عن زوجته غيبه منقطعة ولم يخلف هذه المرأة نفقة فرفعت الامر الى القاض
فقال القاض يرى التفريق بالعجز عن النفقة و فرق بينهما هل يقع التفريق قال نعم
اذا تحقق العجز عن النفقة قبل له فان كان للزوج منها عفا ومتاع واملاك هل تحقق
العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة **جواب**
الفتاوى وفي جيز الفتاوى في مذهب الشافعي حجة في اللعب بسطرنج وتمام سماع
الغنى والرقص ونظر لشعر الذكور فيه ولا في شئ لا تشيب امرأة معينة وسماع

الدف كل ذلك ليس كرام وان كانت المسئلة مختلفة بين اصحابنا ياخذوا لا يقول
 ابني حصة ثم يقول غيرهم من اصحاب ابني حصة ثم يقولون المشايخ من بعدهم اذا
 كان ابو حصة في جانب صاحباه في جانب قبل فاني لمقتضى انشا، افس يقول
 ابني حصة وان شئت افس يقولهما وفي الاصلية يكت قول ابني حصة رحمه ولا يختر
 قولهما وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقوله لا غير في شرح الطحاوي في القضية اذا لم
 يكن مجتهدا ياخذ بقول ابني حصة رحمه ولا يجوز له ان ياخذ بقولهما في المزاينة والمعاينة
 لا اتفاق لما خوين على ذلك ان كان مع ابني حصة رحمه احد صاحبيه ياخذ بقولهما وجوب
 الشرايط واجتماع اوله الصواب بينهما وان كانا مختلفين في عشرين زمان كان
 القضاء بظاهر الودعة ياخذ بقول صاحبيه زمانا تبغي احوال الناس من خاتمة
 المعص اذا قال المدعي ما بينه وطلب بين خصمه لا يستخلف القاضي لانه يريد ان يصم
 عليه البينة بعد خلف ويريد ان يفرضه وقد امرنا بالاستدلال الامام محمدا في انشا
 القاضي مال الى قوله ان شئت مال الى قولهما كما قالوا في التوكيل بلا رض من الخصم ياخذ
 بآي القولين شئت **بزرقي** في اخذ كتاب القضاء قال نعم لا يملك المحل في المضي محض في
 المسئلة ان شئت افس يقول ابني حصة رحمه ونحن نقول ان الراي الى القاضي قلت كل موضع
 ذكره الراي الى القاضي بما يريد به القاضي المجتهد والعالم بوجه المسئلة على ما ذكر
 في باب اليمين من فقا ورعاية القاضي اذا كان مجتهدا ورأي الميسر الى قول ابني حصة
 لا يكلفه وان مال الى قول ابني يوسف رحمه يكلفه وهو كالتوكيل بغير رض من خصم بلا عذر
 مرض وسفر او نحوه ان للقاضي ان يجتهد فيه فيقتصر على افضل اليه جهته به ان اجل
 حفظ من فصول النسخ في مثل ما قال من ان عليه فذلك اقله واحد لا يفتي
 وان قال لو احدث له موكلا كلام فذلك لا يستحق شيئا وان شئت معه حتى ارشده فله اجر
 مثله **بزرقي** اعلم ان الدارهم الثابتة في الذمة كالشئ في المبيع المفقود والهاكة في الغيب

ان القاضي اجتهاد فيه فيقتصر على

وكالدارهم

الدارهم المستهلكة بالبعد في الودائع لا تقين اما الدارهم التي لا تثبت في الذمة
 كمال المضاربة والشركة وامثالها من الامانة وكالدارهم لغصوبة للقائمة بعينها يقين
 فافهم عشرة تصح مع الاكراه الطلاق والعناق النكاح والعقود من الغصاة من الرقة
 والنفقة الاطلا النظرة واليمين والند لان هذه تصرفات لا يفتقر وقوعها الى الرضا
 بدليل انها تصح مع الهزل **مخط** **محيط** ثم الهلاك على قسمين هلاك حقيقي و
 هلاك حكيم اما الهلاك الحقيقي وهو ان يموت العبد لو كان طعنا فاكله او كان ثوبا فا
 او اشتهى لك مما يوجب الفوات والهلاك حكيم ان يخرج من ملكه كله وبعضه من
 شرح الطحاوي في العبد المأذون جاز ما خيره وحواله وحط مقدار العيب حط من غير
 عيب لا يجوز ويجوز اقالته كما يجوز شرأوه والمكاتب كالمأذون **عماد** في قضيه بوجه
 الدين الموصل قبل محلول ومات فاخذ من تركته فجو اب المتأخرين انه لا يؤخذ
 من المراجعة التي جرت المباينة بينهما الا بعد ماض من الايام قيل له افس يا
 قال نعم ولو اخذ المقرض الفرض والمراجعة قبل مضي الاجل فملكه بون ان يرجع منها بحصة
 ما بقي من الايام **قضية** وفي الزيادة ان كل موضع لو اقريلهم فاذا اكره يستخلف الا
 في ثلاث مسائل الاولى اراد الوكيل بالشراء الرجوع فادعى البائع ان الموكل رض
 بالبيع ان اقر به الوكيل بطل حق الرد فان اكره لا يكلف ان لا الوكيل يقبض الدين
 ادع عليه بون ابراه الموكل عن الدين وعلم الموكل به لا يكلف ان اقريلهم **براه**
 وعند الامام الثاني يستخلف بلا طلب اربع واضع في الرد بالعيب يكلف المشتري
 بانه رضى بالبيع والشفيع بما ابطت شفيعتك المرأة اذا طلبت فرض
 النفقة على زوجها الفاني يكلف بانه خلف كل زوجك شيئا ولا اعطاك
 النفقة والرابع يكلف المشتري بانه ما بعث وعندنا لا يكلف في الكل بلا طلب
بزرقي وفي العاني اعلم ان طريق معرفة قيمة الخمر والخمر سوا الرجوع فيها الى ما اسلم

وفي الزيادة ان كل موضع لو اقريلهم

من اهل الذمة او من باب من فسقة المسلمين فانه وقع الاختلاف في ذلك
فالقول فيه قول المشتري **تأخران** فاعلم ان كل من تكلم العين في يده امانة
اذا ادعى رد العين الى صاحبه او ادعى الموت والهلاك يصدق مع مبنية
بالاتفاق المستعير المضارب المستبضع والمستاجر والوصي والابن الميراث
ولد والوكيل والرسول المتولي القيمة والدلال السمسار الساع الميراث من العدة
والمسقط واخذ الباقي والشريك مطلقا وحاج عن العدة والاجرة خاص الاجبر
المشرك والمأذم اذا لم يكن الثمن مسمى بينهما واميل القاص المحض امير العسكر مخضرم
في اثبات كونه وصيا الوارث او الموصل او مديون الميت او دايته وقيل
وابن الميت ليس مخضرم فيه الوهم لا يكون فضلا عن غير اخ قبض الوهم الاول شيئا ولا
ممن ادعى على ميت مالا او ادعى الوارث غائب ثم حضر غير اخ او موصل له وادعى
على الوهم الاول لا يصح **برائس** ابو بكر عن مستقرض امكن مؤنثة حانوته وقال عالم
ارد عليك فمك لا اطالبك باجرة حانوت قال ان ذكرك لا جرة قبل الاستبراء
او بعد فلا اجر عليه حانوت في يد غارية وفي جامع لاصغر وسئل ابو بكر الاسكاف
عن بريرة ان يقرض لرجل درهم ويكن دارة بغير اجرة قال بقرضه وبساجرة
باجرة معلومة سنة مثلا وسع منه فابدا بعد انك لا جرة ثم يسكن الدار فيقدر
ما يجب عليه من الاجرة صا قضا صا بثلث الفانذ فان من اقرض انسان درهم
او سكن اياه وان يجب عليه جرمثل وفي الفداء سئل ابو بكر عن اخذ من مستقرضه عمارا
يستعمله الى ان يرد درهم عليه فمقرض عماره الى بقا فقرة الذب قال المقرض ضامن
بقية عماره عند المقرض حكم اجارة فاسدة ويسكن مستاجر ان يبعث المستاجر الى امر
ليعلم فاذا فعل كونه مخالفا لما لو دفع مكان عمارا الى سكنها كان هذا اجارة فاسدة
فلا يكون رهنه من **معاول** علم انه تقبل البينة من غير خضم لكشف الحال ان شهد الشهود

مطلوب ابو بكر عن مستقرض امكن مؤنثة حانوته

مطلوب انه تقبل البينة من غير خضم

عند القاضى في خلافات لم ينصب صبا وكذلك لو طلب من القاضى الامر بالانفاق
على الودعة واللقطة والزرع الذي يرب الزرع وطلبت الارض الاتفاق
على الزرع وكذلك لو طلبت المرأة فرض النفقة على زوجها الغائب وكذلك لو طلبت ثمة
تفليم العقار لا يقسم القاضى عند ان خيفة رجة عالم بفساد الورثة البينة على وفاة
ابهم وعدة الورثة وكذلك الوشدة اعلى بحد مخضرم عند القاضى كذا الوشدة المستاجر
يريد التسوية كذا الوقدم القاضى ادعى قبل اخروفا ولم يعلم القاضى ان الحق او مبطل
واراد احضا خضمه ان بعد ابصير بمره باقامة البينة لا الحكم بل لكشف محال وفي
التفاز ان دفع الى اخو الف درهم ليصرفه فانه يجعل فرضا ولا يجعل مئة وكذلك لو
اعطى غيره مالا وقال حج به او اغز به في سبيل الله او نفقة على نفسك عينا كذا
لو اختلف فقال المعطى نويت القرض وقال المعطى اعطيني صدة في سبيل الله او
نفقة على نفسك عينا كذا حتى لو اختلف فقال نويت القرض وقال المعطى اعطيني
صدة في سبيل الله فالقول قول المعطى كذا الزوج الرجل ابنته وسلم مجها زالى الزوج ثم
ماتت البنت فقال الزوج كان صلة لها ولي منه الميراث وقال الاب لابن اغزتها فالقول
قول الاب يحل النهر بطريق العارية **تأخران** في الوكالة ان لم يفطر سر داد وجع العين
او شدة الحمى افطر وانما يومها بجهاد او باخا طبيب مسم فان مرضي الضعف
باق او خاف المرض لا ولو ضعف لوجال ان صام زاد الضعف ان اخبره به حكيم له
ان يفطر ان خاف على نفسه او خاف لجال على نفسه او ولد لا نقصا في العقل
او الهلاك افطرت **برازية** مسائل الشيوع ربعة اقسام سبع الشايح واجارة و
اغارة ورهنه وبهنة وصدقة وقفه اما بيعه فنجوز فيما يقسم فيما لا يقسم اما
اجارة المشع فعل وجهين احدهما نصف اجرة نصف ملكة من اجنل لا يجوز فيما يقسم
وفما لا يقسم عند ان خيفة رجة وعندهما زفروا ان خضمهم ان صحته ثم قيل انه الاجارة

مطلوب ابو بكر عن مستقرض امكن مؤنثة حانوته

لا تنفقه عنه حتى لا يجب الا حواصلا والصحيح انه ينفقه فاسد احتجب بالمثل
 الثاني اجماع الشريكين نصيب من الاجنبى حكى ابو طاهر عن ابي صفه رحمه الله انه يجوز
 وحكى غيره انه عنه لا يجوز واما اذا اجماع من رجلين او من شريكه يجوز والشيوخ الطائفة
 لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية وروى خالد عن ابي بصير انه يفسد الاجارة واما
 اعارة الشايخ فجاز واما من الشايخ ففسد فيما يقسم فيما لا يقسم من
 شريكه او من اجنبى لا يصح عند الشافعى رحمه الله يصح ولو بين من رجلين جاز واما
 الشيوخ الطائفة الراسخين في رواية لا يفسد في رواية يفسد واما الهبة في المشايخ
 لا يجوز فيما يقسم خلافا للشافعى رحمه الله يجوز فيما لا يقسم مشايخنا يفسد شريكه لا
 يجوز خلافا لابن ابي ليلى ولو سب النصف فقسم ثم سب الكل جاز ولو سب ثلثا
 يقسم لرجلين واقتضاها لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وكذلك الصدقة وعندهما يجوز
 وفي جماع ان الصدقة يجوز بالاتفاق واما وقف المشايخ

فيجو عند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز

عند محمد رحمه الله من مختصر المحيط

انتهى والله تعالى اعلم

تمت الكتاب

امام الملك

الاحمد وعيسى

وبالله التوفيق

١١٣١

م

